م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**إتفاقيات**				
	اتفاقية مياه النيل				
	– الاتفاق على مياه النيل (نص المذكرتين اللتين تم تبادلهما بين دولة رئيس الوزراء وفخامة المندوب السامى)	الأهرام	٩ مايو ١٩٢٩	٢٦	–
	– الاتفاق بين الحكومة المصرية والانكليزية على توزيع مياه النيل وآراء الأخرين فيه (١)	الأهرام	١٠ مايو ١٩٢٩	٤١	٤٣
	– اتفاق النيل بين مصر وانكلترا – أهمية النيل بالنسبة للفلاح وآراء الأخرين (٢)	الأهرام	١١ مايو ١٩٢٩	٤٤	٤٦
	– الاتفاق بين مصر وانكلترا على مياه نهر النيل (٣) (عرض الآراء بشأن الاتفاق الذى عقد بين الحكومة المصرية والانكليزية على مياه النيل)	الأهرام	١٢ مايو ١٩٢٩	٤٧	٤٩
	– الاتفاق على مياه النيل آراء وملاحظات (حول حرية الصحافة فى الادلاء برأيها و الصحافة يجب أن تكون ميدانا للمناقشة والتباحث المجرد)	الأهرام	١٤ مايو ١٩٢٩	٥٠	٥١
	– النصوص الكاملة للاتفاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان (نص اتفاق مياه النيل والتعويضات)	الأهرام	٩ نوفمبر ١٩٥٩	٨٤	٨٧
	– اعداد اتفاق مياه النيل (الوفد السودانى يجتمع ٤ ساعات لاعداد الصيغة النهائية للاتفاق)	الأهرام	٤ نوفمبر ١٩٥٩	٨٩	–
	– اتفاقية مياه النيل توقع اجراء مفاوضة لتعديلها (حول مفاوضات الحكومتين المصرية والسودانية لتعديل اتفاقية مياه النيل)	الأهرام	٢١ فبراير ١٩٤٢	٦١	–
	– اتفاقية مياه النيل هل طلبت حكومة السودان تعديلها ؟ (حول طلب الحكومة السودانية تعديل اتفاقية مياه النيل)	الأهرام	٥ فبراير ١٩٤٨	٦٢	–
	– فى الجمعية التشريعية السودانية (حول تعديل اتفاقية النيل)	الأهرام	١٦ يونيو ١٩٤٩	٦٢	–

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	إتفاقيات (تابع)				
	– من أنباء السودان اتفاقية مياه النيل ومشروعات الرى هل تحد الجمعية التشريعية (حول موضوع تعديل اتفاقية نهر النيل)	الأهرام	١٨ فبراير ١٩٤٩	٦٥	–
	– نجاح البحوث لتعديل اتفاقية مياه النيل (حول اقامة سد عند الروصيرص مساهمة مصر بأكبر جزء من نفقاته والسودان ستأثر بمياه سد الروصيرص بعد تنفيذ السد العالى)	الأهرام	٢٤ أغسطس ١٩٥٤	٨٠	–
	– لاتفكير مطلقا فى تعديل اتفاقية المياه بين مصر والسودان (حول نصوص الاتفاقية تضمن لمصر جميع حقوقها كاملة فى مياه النيل)	الأهرام	٢٠ مايو ١٩٢٢	٧٢	٧٣
	– تم التوقيع (الاتفاقية الجديدة التى تقر الحقوق المكتسبة للاقليم المصرى والسودان فى اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩	الأهرام	٩ نوفمبر ١٩٥٩	٩٠	٩١
	– اتفاقية مياه النيل أفادت السودان أكثر من مصر	الأخبار	٥ أكتوبر ١٩٩٤	١٣٢	–
	– تحقق النص الكامل لاتفاقية نهر النيل (توقيع الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه نهر النيل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان)	العالم اليوم	٩ يوليو ١٩٩٥	١٤٢	١٤٣
	توزيع مياه النيل				
	– توزيع مياه النيل بين مصر والسودان (مشروع رى الجزيرة وتقدر مايمكن الاستغناء عنه من مياه النيل الأزرق فى السودان بدون اضرار)	الأهرام	١٢ فبراير ١٩٢٥	٤	–
	– لجنة العشره وتقريرها عن مياه النيل (حول وضع تقريرها عن توزيع مياه النيل بين مصر والسودان)	الأهرام	٢٠ يونيو ١٩٢٦	١١	١٢
	– توزيع مياه النيل بين مصر والسودان (حول رأى مجلة الهندسة الهندية فى تأليف مجلس للنيل)	الأهرام	٢٤ يونيو ١٩٢٦	١٣	١٤
	– الاتفاق على مياه النيل بين مصر والسودان (حول تأليف لجنة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان)	الأهرام	٢٩ يناير ١٩٢٥	١	٣

الى	من	التاريخ	المصدر	الموضوع	م
				قوانين دولية	٢
١١١	١٠٦	١ مارس ١٩٩٢	الدفاع	– فى ضوء أحكام القانون الدولى (حول حقوق مصر فى مياه النيل)	
				مشروعات الرى والصرف	٣
١٩	١٨	١٣ يناير ١٩٢٩	الأهرام	– مشروعات الرى الكبرى (حول المذكرة التى قدمتها لمجلس الوزراء وهى تتضمن أعمال الرى والصرف فى الوجهين القبلى والبحرى)	
–	٧٠	٢٣ يونيو ١٩٥١	الأهرام	– مذكرة سرية بموافقة إدارة السودان على عدم اخضاع خزان مروى لاتفاق مياه النيل	
–	٧١	١٥ نوفمبر ١٩٥١	الأهرام	– تأجيل مشروع خزان تانا اثيوبيا تراجع معاهدتها مع انجلترا لتقييدها حريتها فى الاتفاق مع مصر	
–	٩٨	٢٥ يناير ١٩٨٢	الأهرام	– ٣ اتفاقيات دولية لتطوير نظم الرى و ترشيد المياه	
–	١٠٣	٢٨ ابريل ١٩٩١	الأهرام	– مشروعات مصرية سودانية لتنمية مياه النيل	
–	١٣٢	١٢ فبراير ١٩٩٥	الأهرام	– اتفاق دول حوض النيل على تنفيذ مشروعات مشتركة	
				مشكلة المياه بالشرق الأوسط	٤
–	١١٣	١١ مارس ١٩٩٢	الأهرام	– مشكلة المياه بالشرق الأوسط أمام مجلس الشعب (حول سدود الحبشة على منابع النيل خفضت حصة مصر مليار متر مكعب)	
				مؤتمرات	٥
–	١٠٥	٢٧ فبراير ١٩٩٢	الأهرام	– المؤتمر القومى للمياه (بحث زيادة حصة مصر من مياه النيل)	
–	١٣٣	١٥ مايو ١٩٩٥	الأهرام	– المؤتمر الوزارى لحوض النيل (حول الاتفاق فى المؤتمر على اقامة امانة عامة للنهر فى أوغندا)	
				النزاع بين مصر والسودان على مياه النيل	٦
١٢٧	١٢٥	٧ ابريل ١٩٩٣	أخبار اليوم	– مياه النيل تدخل منطقة النزاع بين القاهرة والخرطوم والسودان تطالب مصر بدفع ثمن الفائض عن حصته من المياه	

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	النزاع بين مصر والسودان على ميـاه النيـل (تابع)				
	– طرد بعثه الرى المصرية فى الســودان خـرق لاتفاقية ١٩٥٩	أخبار اليوم	٧ ابريل ١٩٩٣	١٢٨	–
	– الابتزاز السياسى وراء التهديدات بحجـز ميـاه النيل (حول تقليل كميات المياه المخصصة لمصر عن طريق السودان أومن التواجد الاسرائيلى فـى اثيوبيا)	الأنباء	١١ أكتوبر ١٩٩٤	١٣٠	١٣١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**الطيب ابراهيم محمد خير**				
	- تهديد سودانى جديد حول اتفاقية مياه النيل وزير الداخلية السودانى	الأهرام	٦ يوليو ١٩٩٥	١٣٧	-
٢	**تاميرات لاينى**				
	- يؤكد لاخلاف على مياه النيل بين الدول المستفيده رئيس وزراء اثيوبيا	الأهرام	١٥ ابريل ١٩٩٥	١٣٣	-
٣	**حافظ عفيفى**				
	- تلغرافات خصوصية للأهرام (حديث للدكتور حافظ عفيفى بك عن اتفاقية مياه النيل بين مصر وانكلترا) وزير الخارجية المصرية	الأهرام	٢ مايو ١٩٢٩	٢٣	-
٤	**حسن الترابى**				
	- يهدد بالتدخل فى مياه النيل زعيم الجبهة القومية الحاكمة بالسودان	الأهرام	٢ يوليو ١٩٩٥	١٣٣	-
٥	**خضر حسن حمد**				
	- مباحثات مياه النيل وصول وزير الرى السودانى لاستكمالها	الأهرام	٢٧ مارس ١٩٥٥	٨١	-
	- مفاوضات مياه النيل تستأنف بالقاهرة	الأهرام	٢٨ مارس ١٩٥٥	٨٢	-
	- وصول البعثة السودانية لمباحثات اتفاقية مياه النيل وزير الرى والقوى الكهربائية فى السودان	الأهرام	٥ ابريل ١٩٥٥	٨٣	-
٦	**سير جيمس روبرتسون**				
	- مياه النيل بين شطريه واستغلاله لمصالح مصر والسودان نائب الحاكم العام للسودان	الأهرام	٥ سبتمبر ١٩٥٠	٦٨	-

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
٧	**عبدالرحمن على طه**				
	– المصلحة المشتركة اساس توزيع المياه بين مصر والسودان (فى حديث الى الأهرام) وزير معارف السودان	الأهرام	٣٠ مايو ١٩٥٢	٧٤	٧٥
٨	**عبدالقوى أحمد باشا**				
	– اتفاقية مياه النيل رقابة القاهرة على مقدرات النهر مصلحة للبلدين (حول رأى عبدالقوى أحمد باشا فى اتفاقية مياه النيل)	الأهرام	١٩ يناير ١٩٤٩	٦٣	٦٤
٩	**عبدالهادى راضى**				
	– يصف اتفاقية المياه مع السودان بأنها الخط الأحمر الذى لايمكن تجاوزه	الوفد	٣ يوليو ١٩٩٥	١٣٤	–
	– اتفاقية مياه النيل دولية ولايمكن لأى طرف الغائها من جانب واحد وزير الاشغال والموارد المائية	الأخبار	٣ يوليو ١٩٩٥	١٣٥	–
١٠	**عصام راضى**				
	– افتتح الدورة ٦٣ لدول حوض النيل	الأهرام	٣١ يوليو ١٩٩١	١٠٤	–
	– اتفاقيات دول حوض النيل تبعدها عن حرب المياه وزير الأشغال والموارد المائية	الأخبار	٢٢ أغسطس ١٩٩٢	١١٤	–
١١	**على ابراهيم عبده**				
	– مياه النيل والاتفاقيات الدولية	الأخبار	١٦ يونيو ١٩٨٠	٩٣	٩٦
١٢	**محمد طلعت فريد**				
	– بريطانيا تطلب ١¾ مليار متر مكعب من مياه النيل (فى حديث خاص للأهرام) وزير الاستعلامات السودانى	الأخبار	٢٠ سبتمبر ١٩٥٩	٩٢	–
١٣	**يعقوب ابوشورى**				
	– يؤكد التزامة باتفاقية مياه النيل	الأخبار	٤ يناير ١٩٩٤	١٢٩	–
	– يؤكد التزام بلاده باتفاقية مياه النيل	الأخبار	٩ يوليو ١٩٩٥	١٤٤	–

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**اسرائيل**				
	– اسرائيل تسعى لخفض حصة مصر من المياه	الأخبار	١٠ مارس ١٩٩٢	١١٢	–
٢	**بريطانيا**				
	– مقالة جريدة التيمس عن اتفاقية مياه النيل	الأهرام	٤ مايو ١٩٢٩	٢٤	٢٥
	– اتفاقية مياه النيل فى صحف انكلترا	الأهرام	١٠ مايو ١٩٢٩	٣٩	٤٠
	– اتفاقية مياه النيل يقابل بارتياح فى لندن	الأهرام	١٥ أكتوبر ١٩٥٢	٧٨	–
	– موقف بريطانيا من مسألة مياه النيل (ترحب بالمباحثات الدائره بين القاهرة والخرطوم)	الأهرام	١٠ أكتوبر ١٩٥٩	٨٨	–
٣	**السودان**				
	– حراسة المياه فى السودان	الأهرام	٧ يناير ١٩٢٦	٥	٦
	– مصر ومياه النيل (عقب أحداث الثورة السودانية واتفاق ١٨٩٩)	الأهرام	١٥ فبراير ١٩٢٦	١٥	١٧
	– تنظيم مياه النيل وصدور ملحق لقانون سحب المياه (أصدرت الحكومة السودانية ملحقا لقانون سحب مياه النيل ومفسرا له)	الأهرام	٢١ فبراير ١٩٤٢	٦٠	–
	– مياه النيل بين مصر والسودان (حول علاقات السودان بدولتى الحكم ودول العالم)	الأهرام	٢٢ أغسطس ١٩٥٠	٦٦	–
	– تقسيم مياه النيل (حول حكومة السودان التى ترى اعادة بحث تقسيم مياه النيل)	الأهرام	٢ سبتمبر ١٩٥٠	٦٧	–
	– مياه النيل بين مصر والسودان (حول الحكومة السودانية تنوى اصدار بيان يتضمن الحقائق المتعلقة بمباحثات مياه النيل التى جرت بين مندوبى حكومة مصر والسودان	الأهرام	١٩ سبتمبر ١٩٥٠	٦٩	–
	– اتفاق مياه النيل (حول المناورات التى تجرى بالسودان فيما يختص باتفاق مياه النيل)	الأهرام	٢ أكتوبر ١٩٥٢	٧٧	–
	– اتفاق هام يوقع فى السودان لرفع منسوب المياه خلف خزان جبل الأولياء وزراعة ١٢٠ الف فدان قمحا على ذمة توريده الى مصر	الأهرام	٢٥ ديسمبر ١٩٥٢	٧٩	–
	– أثيوبيا تعدل موقفها من مسألة مياه النيل	الأهرام	١٩ فبراير ١٩٥٦	٨٣	–

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
	السودان (تابع)				
	- السودان يدعو اثيوبيا للتعاون فى تحقيق التوزيع العادل لمياه النيل	الأهرام	١٧ يناير ١٩٩٠	٩٩	-
	- مذكرة سودانية مصرية لتنظيم مياه النيل	الأهرام	٢٠ فبراير ١٩٩٠	١٠٠	-
	- السودان يعلن التزامه باتفاقية مياه النيل مع مصر	الأهرام	٥ يوليو ١٩٩٥	١٣٦	-
٤	**مصر**				
	- حقوق مصر المقدسة فى مياه النيل وسياسة الضغوط على الحكومة المصرية	الأهرام	٢٤ أبريل ١٩٢٦	٧	١٠
	- مياه النيل ومصر (حول ظلم الانكليز والجور فى معاملة مصر)	الأهرام	٢١ ابريل ١٩٢٩	٢٠	٢٢
	- مذكرة الوفد المصرى عن اتفاق النيل (حول نقد الوفد المصرى الاتفاق الذى تم بين مصر وانكلترا)	الأهرام	١٩ مايو ١٩٢٩	٥٢	٥٥
	- بيان وزير الأشغال عن اتفاق النيل ردا على مذكرة الوفد	الأهرام	٢٣ مايو ١٩٢٩	٥٦	٦٠
	- اتفاق هام بين مصر والسودان على زيادة منسوب مياه النيل عند خزان جبل أولياء لزراعة ١٢٠ الف فدان قمحا يورد لمصر والبعثة التموينية تصاحب الباقورى وسالم الى الجنوب	الأهرام	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢	٧٦	-
	- مصر تحترم اتفاقيات تنظيم استخدام مياه حوض النيل	الأهرام	٢٤ يونيو ١٩٨٠	٩٧	-
	- حصة مصر من مياه النيل لاتكفى الا لإنتاج نصف احتياجات السكن من الغذاء (دراسة هامة للمجالس القومية)	الأهرام	٢٠ مايو ١٩٩٠	١٠١	١٠٢
	- مصر ومياه النيل وتحديات القرن القادم - تحقيق - (حول مياه النيل كقضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية)	السياسة	٢٢ أغسطس ١٩٩٢	١١٥	١٢٤
	- مباحثات مصرية سودانية لتنمية الموارد المائية	الأهرام	٥ يونيو ١٩٩٤	١٣٢	-

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
	مصر (تابع)				
	- الا النيل (حول قدسية نهر النيل بالنسبة للمصريين) - تحقيق -	الأهرام	٦ يوليو ١٩٩٥	١٣٨	١٤٠
	- اتفاقية تأمين حصة مصر من النيل عمرها أكثر من ١٠٠ عام (يعتقد البعض ان اتفاقيات تقسيم مياه النيل هى تلك المعقودة بين مصر والسودان)	الأهرام	٦ يوليو ١٩٩٥	١٤١	-

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

م	هيئات ومنظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**هيئة مياه النيل المشتركة**				
	- هيئة مياه النيل المشتركة تجتمع بالخرطوم (لمناقشة عددا من الدراسات الفنية لتنمية الموارد المائية ووسائل زيادة ايراد النيل ، وموازنات الخزانات والتنبؤ بايراد النهر)	الأهرام	١٠ مارس ١٩٩٢	١١٢	-
٢	**وزارة الأشغال**				
	- تقدير مبلغ ١٢٠ مليون جنيه فى ٢٥ سنة لتنفيذ مشروعات أعالى النيل	الأهرام	٢٤ مايو ١٩٥١	٦٩	-

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر : الاهرام
التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٢٥

الاتفاق على ماء النيل

بين مصر والسودان

موضوع بحثنا في هذه الكلمة هو ما يفهمه الانكليز اليوم وما يريدونه من تأليف لجنة لتوزيع ماء النيل بين مصر والسودان، لان هؤلاء الانكليز لا يعملون عملا مجردا عن السياسة ولا يعملون عملا الا خدمة للسياسة ... والسياسة عندهم عامل من عوامل الاقتصاد حتى انهم يقولون بانهم امة الخازن والدكاكين وحتى ... سواء كان في كل انكليزي رجلين رجل العمل الحر ورجل السياسة ولو ان اللجنة التي الفوها للتحكيم في توزيع ماء النيل من هولندي يتولى الرياسة وانكليزي ينوب عن السودان ومصري ينوب عن مصر منزه عملها عن السياسة لما كان لنا ان نقول كلمة واحدة في ما ندرس ونقرر او نشور وناتي . ولكن الانكليز لم يؤلفوها ولم يجعلوا تأليفها على شكل اتفاق بين مصر وانكلترا او بالاحرى بين مصر والسودان الذي تنوب عنه انكلترا . ولم يخولوا رياستها لرجل هولندي لانه من امة حق الحياد ليس له يد . ولا اصبع في الخلاف الا ليجعلوا هذه اللجنة لجنة تحكيم بين مصر والسودان على النحو الذي ارتآه اللورد كرزن في مشروع الاتفاق الذي قدمه لدولة عدلي باشا وارتأى فيه تأليف مثل هذه اللجنة

فهذه اللجنة اذن لجنة فنية يراد من تأليفها غرض سياسي وهذا الغرض السياسي هو الذي بينه اللورد ملنر في كتابه الى عدلي باشا (راجع نصه اهرام امس) بان مصر شيء والسودان شيء آخر، ولو لم يكن ذلك غرضهم لوجدوا من المهندسين المصريين ومن المهندسين الانكليز في خدمة مصر من يستطيع درس هذا المشروع ومن هو اقدر على درسه من اعضاء اللجنة ممن اوتوا من العلم لان وقتهم يضيق عن درس مسألة خطيرة كهذه المسألة التي ... في بدائها وبياناتها فارستن وديبوي وويب وتحملوا ... وبلكولس وغيرهم ممن صرفوا الاعوام الشديدة الطويلة في درس هذا ... ع الجليل الشان

لا .. ان اللجنة سياسية اكثر منها فنية وان الغرض من تأليفها سياسي لا فني . ولو ان هذا الغرض كان فنيا لما انتقدته مصر ولما عني له المصريون لان العلم شيء يحبه الجميع ويطلبه الجميع ويبسطه الجميع وتريده مصر لنفسها وللسودان معا

وليس ادل على صحة ذلك من انصراف مهندسي الحكومة المصرية منذ استعادة السودان الى اليوم الى درس هذا الموضوع وانفاق الاموال الطائلة عليه ونشر المؤلفات عنه وانشاء قلم في السودان لهذا الغرض . على ان هؤلاء المهندسين جميعا قد اعلنوا واعترفوا بان تقاريرهم وما وصلوا اليه من البحث هو تقريبي لا قطعي

هؤلاء المهندسون الخبراء هم القادرون على الحكم في مسألة المياه وتوزيعها وقد وضع القاعدة لذلك السير فارستن في تقريره الاول بعد استعادة السودان وهذه القاعدة التي يريدون الخروج عليها اليوم هي ان تقام الاعمال اللازمة لري مصر والسودان وتخزين مياه النيل على مدى ٢ سنة وقبل اتمام هذه الاعمال في مصر لا يجوز ان يحول شيء من ماء النيل لري السودان وقد قدر السير فارستن الاموال اللازمة لذلك بنحو ٢٢ مليون جنيه

ولقد يكون الكلام في ذلك عبثا الان لان المسألة المعروضة الان على بساط البحث ليست مسألة توزيع المياه بل هي مسألة فصل السودان عن مصر وتقرير هذا الفصل بقرار لجنة مختلطة

تعين نصيب السودان من ماء النيل ونصيب مصر من هذا الماء ومهما قالوا في سبب تاليف هذه اللجنة وفي اظهار عطف الحكومة الانكليزية على مصر بعد الانذار المشهور بانذار ٢٢ نوفمبر فان العمل في ذاته لايخرج عن الحد الذي بيناه والوجه الذي بسطناه . ولولا هذا الماء الذي يمر بالسودان وتعيش منه مصر ولا حياة لها بدونه لما كلف الذين قبضوا بايديهم على زمام الحكم بالسودان قوة واقتدارا ان تذكروا مصر وحقها بعدما شطروا الجيش المصري شطرين شطرا اعادوه الى مصر بحجة انه مصري بحت وشطر ابقوه في السودان بحجة انه سوداني ولو ان مصر كانت تعتبر السودان غير مصري او كانت تستطيع ان تعتبره شطرا منه لطالبت من السودان ٣٦ مليونا انفقتها منذ سنة ١٨٩٩ الى ١٩١٤ والسكك الحديدية والمواني والتلغرافات والمعامل والوابورات والمراكب والدور والقصور والاوقاف والمساجد الخ فلا يكفي انهم لا ياخذون من مصر بلادا بل هم ياخذون بلادا وجيشا ومعدات ذلك الجيش وغير ذلك مما في بلاد السودان من المصالح العمومية.

نعود الى اللجنة التي تالفت للحكم في مسالة المياه فنقول ان هذه اللجنة وقد الفت الآن فلا سبيل الى العود عن تاليفها . يجب ان تكون معها طائفة من المهندسين الخبراء الذين درسوا حالة المياه هنا وفي السودان ليعاونوها ويساعدوها بآرائهم وبياناتهم حتى يكون عملها قريبا من الصواب بجهد ما تصل اليه الطاقة فتبتعد عن الخطأ وتقترب من الصواب في ما تقرره في المدة المعينة لها وهي مدة قصيرة جدا

وليس لنا ان نقول شيئا في تقريرها ورأيها منذ الآن فهو قبل كل شيء رأي استشاري وهو رأي سيعرض على البرلمان وعند عرضه عليه يكون مجال البحث واسعا فيه، اما اليوم فالذي نطلبه هو ان يكون العمل قريبا من الصحة جهد ما تصل اليه الطاقة حتى اذا ما بني على عمل اللجنة اتفاق ما لا يكون هذا الاتفاق خطأ واذا لم يكن هنالك اتفاق لا يحرم البلاد عملا فنيا وعلميا يعادل النفقات التي تتكلف مصر دفعها

واذا كان المندوب الهولندي والمندوب الانكليزي غير مكلفين بمثل هذا فنحن نوجه الكلام الى المندوب المصري ليستعين بزملائه الذين يقدرون على القيام معه بهذا العمل الشاق الكبير وهو يدرك قبل كل انسان ان ذينك المهندسين الغريبين اللذين يعملان معه غدا سيعودان اليه في كشف الغوامض وبيان الشؤون الهندسية التي تعرض لهم والمباحث المالية التي لا غنى لهم عنها لابداء رأيهم ، والعضو المصري هو المكلف بذلك وهو المكلف فوق ذلك ايضاً بالدفاع عن مصر ومائها لان المشروع ذاته وتاليف اللجنة ذاته يرمي الى غرض واحد وهو الاخذ من مصر لاعطاء السودان ، فمصر تملك الماء كله وهم يطلبون منها الان شطرا كبيرا من هذا الماء لري السودان . ومصر تملك ماء النيل الابيض بغزارته وماء النيل الازرق الذي يحمل اليها الخصب ولولا طمي النيل الازرق لما عرفت التربة المصرية الخصب ولما عرف عن ماء النيل ان كل قطرة منه مدرة ، فالحرص على طمي النيل الازرق بجهد ما تصل اليه الطاقة لافضل من الحرص على ماء النيل الابيض مهما بلغ من الغزارة . فاذا كان المصريون يقولون ويكررون ان مسالة السودان ليست مسالة الماء فقط فان المهندسين المصريين يقولون ان غزارة الماء ليست وحدها المسالة المهمة الجليلة الشأن ولكن المهم العظيم الشأن هو قرن غزارة الماء بالطمي الذي حول رمال وادي النيل ورمال صحاريه الى جنان تدر الخير ثلاث مرات في العام

اذا من عرفنا هذه الحقائق واذا من تذكرنا قول القدماء ان الله خلق الارض كلها ولكن النيل خلق مصر، واذا ذكرنا قول ابي التاريخ « ان مصر هي النيل والنيل هو مصر » حق لنا ان نطالب مندوب الحكومة المصرية بالعمل

التنبل الملقى على عاتقه . فالمسالة الموكول اليه امرها هي مسالة فوق ادارة مصلحة وتدبير وزارة ومن كان مهندسا مثله عرف ذلك اكثر من سواه لانه خبر الفن وعرف صعابه وعرف ما يتطلب من الدقة والصلابة في الحق والدفاع عن حياة البلد . ولو ان مسالة مياه النيل كانت مقررة تقريرا علميا هندسيا فنيا على وجه نهائي لقلنا ان المندوب المصري والعضو المصري يستطيع الرجوع الى ما عند الوزارة من التقارير والبيانات والجداول والرسوم والخرط . ولكن ما لدينا من اقوال المهندسين والفنيين حتى الان باعترافهم جميعا بدرسه على ان كل ما قرروه حتى الآن تقريبي فقط في الفني يجرؤ على تعليق حياة البلاد على شيء تقريبي ؟ ؟

* * *

يصح ان تنبه الحكومة المصرية ذاتها الى هذا الموضوع الجليل الشان وان تدع اللجنة مؤلفة اسما من الثلاثة الذين ورد ذكرهم في مذكرة اللورد اللنبي التي انتدبت عبد الحميد باشا سليمان عضوا مصريا كما هو ظاهر عبارتها ثم تنتدب لمساعدتها طائفة من كبار المهندسين والرياضيين الوطنيين والانكليز ليكون العمل اتم وادعى الى راحة الضمير والطمأنينة ولا نظن ان دار المندوب السامي تعترض على ذلك ما دام الغرض والقصد الوصول الى امر يقرب من العدل والانصاف في توزيع ماء النيل وان كنا لا نجد أي فصل السودان عن مصر وفي فصل ري السودان عن ري مصر اي اثر للانصاف والعدل

اجل يصح ان تنبه الحكومة المصرية الى ذلك ولا تهمله فاذا هي راعت صداقة السياسة البريطانية فليس في هذا ما يمس هذه الصداقة لا سيما اذا كان مدعوما باختيار جماعة من المهندسين الانكليز يتعاونون مع جماعة من المهندسين الوطنيين ولا يكون عمل الجميع الا عملا علميا وان كان في خدمة السياسة التي ارادتها الحكومة الانكليزية باسم مزارع القطن وباسم مواصلات الامبراطورية، فلم تستهن بحقوق مصر ولم تستسهل هضم تلك الحقوق فقط بل اعتدت عليها اعتداء لا يبرره مبرر

ولعل هذا الاعتداء يخف وطأته وما ولعل هذا التنافر الذي يتوهمونه بين حقوق مصر ومصالح الانكليز في السودان يزول وما من ادمغة رجال المال الذين يستخدمون رجال السياسة في استباحة حقوق الامم فيرجع رجال السياسة عن هذا التهجم على حقوق مصر

لعل ذلك يكون ولعله يقع، فالواجب اليوم ونحن امام مشروع علمي فني ان نحذر الخطا وان نعمد الاصابة والصواب فان من الاخطاء ما يجر الى اكبر المضار واشد الشرور والمفاسد

فالامر اليوم ميسور للحكومة المصرية وباستطاعتها ان تحول اللجنة التي الفت بحكم تاليفها لجنة عمل صالح مبني على العلم الصحيح والفن الدقيق

توزيع ماء النيل

بين مصر والسودان

علم القراء ان قد تألفت في ٢٦ يناير الماضي بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية لجنة من المسيو كانتر كرايمر المهندس الهولاندي المشهور رئيسا والمستر و. ماك جريجور عضوا نائباً عن الحكومة البريطانية وحضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا عضواً نائبا عن الحكومة المصرية لاعادة النظر في مشروع ري الجزيرة وتقدير ما يمكن الاستغناء عنه من مياه النيل الازرق في السودان بدون اضرار بما لمصر من الحقوق الطبيعية والتاريخية في ذلك

ونضيف الى ذلك الآن ان المسيو كانتر كرايمر رئيس هذه اللجنة سيصل يوم الاثنين القادم من اوروبا الى الاسكندرية فالقاهرة وان المستر ماك جريجور العضو البريطاني فيها قد وصل في ٥ فبراير الحالي الى القاهرة ونزل في فندق سميراميس واجتمع بحضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا مرتين

وهذه اللجنة ستبدأ العمل في مهمتها يوم الثلاثاء الآتي وقد اختار العضو الوطني فيها لمعاونته في ابحاثه من رجال وزارة الاشغال العمومية المستر هرست مراقب مصلحة الطبيعيات والمستر بركي بكلي مفتش ري الوجه القبلي العام المساعد والمستر بشر مفتش قناطر ري الدلتا وحضرات البكوات ابراهيم فهمي مفتش ري زفتى وورق ابراهيم مفتش ري الجيزة وحبيب ابراهيم مفتش قناطر ري اسيوط وعبد المجيد عمر المفتش بمصلحة الطبيعيات ومحمد كامل نجاتي مدير اعمال مشروعات ري البحيرة وعبد القوي احمد رئيس مهندسي الري في شرق المنيا

لجنة العشرة

وتقريرها عن مياه النيل

انتهت لجنة العشرة من وضع تقريرها عن توزيع مياه النيل بين مصر والسودان وقدمت هذا التقرير الى معالي وزير الاشغال بعد ما الحوا عليها والحقوا بان تنجز عملها في وقت قصير حتى تكون نتيجة البحث في يد اللورد لويد قبل منتصف يوليو اي قبل موعد سفره الى لندن

جعلوا تقرير هذه اللجنة سريا وتعاهدوا على صيانة هذا السر وحفظه ولكن تقريرا كهذا لا يمكن ان يظل سرا مكنونا لانه يتناول حياة الدولة في الاساس ولان عرضه على مجلس الوزراء محتم ولان الذين تولوا امره بالبداية وعلى رأسهم اسمعيل سري باشا كانوا يقولون بعرضه على البرلمان ولان اللورد لويد وقبله جميع الوزراء الانكليز كانوا يجهرون ويكررون الجهر والاعلان بان كل ما تطلبه مصر لضمانة سقياها وري اراضيها يضمن لها ضمانة تامة كاملة ولان اللورد اللنبي قال في كتابه الى زيور باشا في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ : ان حقوق مصر التاريخية والطبيعية في مياه السودان تصان من كل عبث وتحترم كل الاحترام ، ولان من مصلحة انكلترا فوق كل ما تقدم ان تشجع زراعة القطن ازدياد في الاراضي المصرية لانها تغذي المعامل الانكليزية . فمصر التي عدها الانكليز طريق مواصلات الامبراطورية هي مصر التي يعدونها ايضا مزرعة معامل لانكشير. فاذا كان يهمهم تعمير اراضي الجزيرة لزرع القطن ولدفع فوائد الديون السودانية التي تضمنها خزانتهم ، فانهم يهمهم ايضا نمو زراعة مصر القطنية لانهم لم يجدوا في الكرة الارضية حتى الان مكانا او مزرعة تغني معاملهم عن القطن المصري . وكل الفرق بيننا وبينهم من هذه الوجهة قائم على انهم يحصرون همهم بالقطن لاتمام معاملهم ونحن نهتم للقطن لانه مادة المبادلة بيننا وبين الغرب ونهتم للزراعات الاخرى لانها غذاؤنا وقوام حياتنا . فالقطن يصرف في الكماليات وسواها ، اما الحاصلات الاخرى كالذرة والفول والعدس والقمح والشعير وسواها فانه يصرف في القطر ورائه

وانكلترا سواء كانت هذه المسائل سياسية او اقتصادية او مالية او غير ذلك ، وكل ما يعوز المصريين في مختلف المسائل والشؤون هو ان هذه الروح روحهم يقابلها الانكليز بالمثل ويعاملونها بما تستحق من الهوادة والاحترام لا ان ينبذوها معتمدين على رأيهم وارادتهم ومعتمدين في ذلك الراي وتلك الارادة على قوتهم فانا في هذه المسألة على وجه التخصيص نريد اقصاء السياسة وابعادها كل الابعاد فنقول مع اللورد كروس يوم فتح بورسودان « لا يجوز الاضرار ببلد حبا ببلد آخر »

نحن نعرف ان الـ ١٦ مليون جنيه الملقاة في اراضي الجزيرة تحتاج الى الفوائد والاستهلاك وهذه الفوائد وذاك الاستهلاك لا طريق اليهما من غير زراعة القطن وزراعة القطن تتطلب المياه الوفيرة واخذ المياه الوفيرة ينقص من ماء مصر وريها لان كل قطرة تؤخذ الان من النيل انما هي تؤخذ من مصر حتما . ولكن ذلك كله لا يمكن ان يبرر سياسة الاعتداء على حقوق مصر بل على حياة مصر . لان ماء النيل يحتاج اليه المصريون في حياتهم ويحتاجون اليه الان في السودان لدفع فوائد الديون لا لتغذية السكان والانسان مقدم على ارباح الاموال فمصر اذن مقدمة على مزارع الجزيرة مهما كانت تلك المزارع من الاهمية والمكانة في نظرهم

لذلك نأمل الا تدخل السياسة هذا الموضوع الفني الصرف وما دخلت السياسة امراً من الامور الا افسدته. ولذلك نامل ان يكون اللورد لويد اول مساعد للوصول الى صيانة حقوق مصر الطبيعية والتاريخية اي تلك الحقوق التي تعهد سلفه اللورد اللنبي باسم وزارة الخارجية باحترامها كل الاحترام

ولا نصل الى هذه الغاية الا باطلاق حرية الفنيين ليبدوا آراءهم بلا تضييق ولا تشديد ولا وعد ولا وعيد فينظروا الى المسألة من الوجهة العلمية فقط ويدافعوا عن حقوق مصر من هذه الوجهة فقط فلا يجوز ان يؤول ذلك الدفاع الحق كما يؤول كل عمل سواه بانه تحد لسياسة بريطانيا وبانه مشرب بروح الخصام

فقد سئمنا هذا التحايل وقد مللنا هذا الادعاء الباطل في كل شيء وفي كل مطلب حق

فهل لنا ان نأمل في هذا المطلب الوحيد مطلب توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ان يرتفع صوت الحق والصواب وصوت الفن والعلم فوق صوت السياسة المزعج ونغمتها القاسية ومآربها الجائرة ؟؟

فالفلاح المصري يكتسي بالقطن ويحيا به لانه زوج ابنته ولكنه يتغذى بالذرة والارز وهذه حالة النيل قد دلتنا دلالة واضحة جلية على ان اخذ ماء النيل للسودان يحرم زراعة الذرة وزراعة الارز الماء اللازم لها. وقد عالج هذا الموضوع الجليل الشان السير مردوخ مكدونالد في كتابه « ضبط النيل » فاكد انه لو كان خزان مكوار موجودا في سنة ١٩١٤ لما استطاعت مصر ان تصل الى اي محصول من الذرة واذا حرمت مصر محصول الذرة حرم الفلاح عيشه وخبزه وكان من الصعب ان يقوم محصول القطن مقام الذرة

فنحن اذن لا نطلب من ماء النيل الا ما يسد حاجتنا ويضمن لنا رزقنا والانكليز يعرفون ذلك عنا ويعرفونه عن حاجتنا اكثر منا فاذا هم انصرفوا لمشروعاتهم في السودان دون نظر الينا والى حاجتنا كانوا ظالمين ولا نظلمهم بعملون ذلك بوجه من الوجوه . واذا هم انصفوا في الحكم فسيعرفوا لمصر « حقوقها التاريخية والطبيعية » التي وعدوا وتعهدوا بضمانها مرارا وتكرارا

اضفنا الى ما تم زيادة عدد سكان مصر زيادة مضطردة لا مندوحة لها في توفير الرزق او في وجوده من توسيع الارض الزراعية وهذا يتطلب زيادة المياه لا نقصانها

* * *

توزيع مياه النيل

بين مصر والسودان

راي مجلة الهندسة الهندية في تاليف مجلس للنيل

طالما قلنا وطالما كررنا القول بان توزيع مياه النيل توزيعا عادلا بين مصر والسودان لا يمكن الوصول اليه الا من طريق واحد هو طريق وزارة الاشغال المصرية التي قامت بهذه المهمة خير قيام منذ فتح السودان الى سنة ١٩١٨ وطالما بينا وجوه الخطر من جعل حكومة السودان مسيطرة على مياه النيل ومن خلط الامر خلطا مريبا بتوزيع سلطة التوزيع توزيعا لا يعرف له اول ولا آخر حتى ضاعت المسؤولية والشورى وحل محلها استبداد حكومة السودان بحكومة مصر استبدادا سيكون في الغد سيء النتيجة جدا مهما اظهر الانكليز من حسن الميل والادارة، وطالما قلنا ان حل الاشكال واعادة الامور الى مجراها الطبيعي لا يكون الا بتاليف مجلس او هيئة في وزارة الاشغال المصرية تشرف على شؤون النيل لان مصر هي التي تنفق على درس مياه النيل ودرس مشروعات المياه في السودان كمشروع بحيرة تسانا ومشروع بحيرة البرت ومشروع جبل الاولياء ونحوها، وهي التي انفقت على درس مشروع ري الجزيرة بل هي التي قامت بحفر الترع والاقنية وغير ذلك من الاعمال التي لا حاجة بنا الى عدها الان عملا عملا

والان نقدم للقراء رأي مجلة انديان انجنيرنج في «لجنة مياه النيل» فقد نشرت في عدد يوليو بتوقيع «بيلومتريون» المقال الآتي تحت عنوان «لجنة مياه النيل» وهو:

«طلب الى اللجنة التي عينت في شهر يناير سنة ١٩٢٥ وكانت مؤلفة من المستر كانتركرمر مستشار وزارة طرق المياه الهولندية والمستر ماكجر بجور كبير مفتشي الري في السودان وعبد الحميد سليمان باشا احد وزراء مصر السابقين ان تقدم تقريرا قبل شهر يونيو سنة ١٩٢٥ «عن احسن الوسائل للقيام باعمال الري في السودان مع حفظ حقوق مصر» فلم تستطع اللجنة اجابة هذا الطلب نظرا لوفاة رئيسها. غير ان حكومة السودان كانت قد استقر رأيها منذ زمن طويل على خير الطرق للحصول على الماء لري اراضيها وعملت طبقا لقرارها وهو ان تاخذ الماء اولا «وفعلا تم انشاء سد مكوار على النيل الازرق وقناة السودان قبل تعيين اللجنة بمدة طويلة فلم يبق اذن الا وضع تقرير صوري على قواعد الاقتراحات القديمة «عن كيفية التجاوز عن مس حقوق مصر بنقل الماء للسودان»

ولا ريب انه ليس من الانصاف ان يطلب الى كبير مهندسي ري السودان ان يضع التوصيات اللازمة على عمل قام به نفسه وكان ينبغي تعيين رئيس آخر مستقل لاحياء اللجنة من جديد. ولكن هذا التعيين لم يتم وبدلا من ذلك قيل «انه وضع تدبير خاص امكن الاستغناء به عن مهمة الرئيس» ثم عهد الى المستر ماكجر بجور ان يبدى النصيحة المطلوبة التي يمكن قبولها، فلم يكن هناك من يخالف رأيه

واستطاع العضوان الآخران ان يتفقا معا

ثم لم تعرف تفاصيل التقرير الذي وضعه المستر ماكجريجور ولكن لا اهمية لذلك لان النية معقودة بلا ريب على الوصول الى توصيات السير مردخ ماكدونالد على كل حال. وقد لخص احد مراسلي الصحف اليومية في القاهرة الحالة بقوله :

« يجدر بنا ان نهنئ عضوي اللجنة لانهما استطاعا الاتفاق معا ، ومن المأمول الوطيد ان لا تتردد الحكومة المصرية في اظهار استعدادها لقبول التوصيات التي وضعت الان فلقد قامت المخاصمات السياسية زمنا طويلا حجر عثرة في سبيل تنفيذ اعمال تحتاج اليها مصر احتياجا شديدا كما يحتاج اليها السودان للسير في سبيل الرقي الصحيح ، وفوق ذلك طالما كانت هذه الاعمال سببا في تعكير صفو العلائق بين بريطانيا ومصر . ولم يعد للحكومة المصرية الان عذر في تاخير العمل بعد ان تلقت التقرير الذي وضعته اللجنة التي وافقت الحكومة على نظامها . فاذا ترددت فمن المحقق ان تسترد الحكومة البريطانية حرية العمل التي خولها لها انذار نوفمبر سنة ٩٢٤ والتي اوقفت لاعطاء مصر فرصة للاتفاق بواسطة اللجنة التي قدمت الان تقريرها »

والظاهر انهم اغفلوا ان وفاة رئيس اللجنة قبل وضع تقريرها تلغي نظام اللجنة او على الاقل تغيره عن النظام الذي وافقت عليه الحكومة المصرية من قبل ، كما اغفلوا انهم اذا اصروا عليه فان الامر يصبح معلقا بشخص واحد وان كل تقرير تضعه اللجنة في هذه الظروف يكون بطبيعة الحال من جانب واحد . ولا ريب ان المستر ماكجريجور سيضطر الى تأييد الاعمال فقد اوجبته حاجة مصر الى كمية اخرى من الماء هذه هي الحجة، ولكي تحمل حكومة السودان مصر على قبول هذه الحجة فقد ابلغت الحكومة المصرية بانها لا ترضى عن انشاء خزان جبل الاولياء حتى تقبل مصر التوصيات التي وضعها كبير مهندسي السودان

والظاهر ان هذا من الصعوبة بمكان لان الحاجة الى زيادة الماء في مصر خلال الاعوام الاخيرة يمكن ان تعزى مباشرة الى اعمال المهندسين البريطانيين في اكثر من حالة واحدة ولا ريب ان السودان له السلطة العليا لانه المتسلط على اعالي النيل وقد اتم انشاء السد على النيل الازرق . ولما كانت حكومة السودان قد تم لها هذا التسلط فانها « مستعدة للبحث في الطرق والوسائل » مع جارتها الواقعة على اسفل مجرى النهر ، ولكن اذا وعدت هذه فلن نصدق بالامر

على انه ربما استطاع اللورد لويد ان يحصل على معاونة وزارة زغلول باشا الجديدة اذ يقال انه رجل قوي يصل الى غرضه كما فعل في ري الاراضي البور في بومباي ومشروعات قناطر سوكار بالهند . ولا مشاحة في انه اذا نبذ الفريقان كل ميل الى الدسائس والمساومة وتنحى عن تقديم المصالح الوطنية على النيل وايثارها على الفائدة العامة فانه ليس من الصعب وضع برنامج صريح لاصلاح وتحسين جميع اجزاء وادي النيل

ولكن للوصول الى هذه الغاية يجب تأليف هيئة واحدة مستقلة منزهة عن الاغراض او بعبارة اخرى يجب تأليف مجلس للنيل

الاتفاق على مياه النيل

نص المذكرتين اللتين تبودلتا

بين دولة رئيس الوزراء وفخامة المندوب السامي

نشرت الحكومة المصرية بعد ظهر امس الوثائق الرسمية عن اتفاق مياه النيل على شكل مذكرتين تبودلتا بين حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وفخامة اللورد لويد المندوب السامي البريطاني

فاذا لم يتسع امامنا المجال اليوم لدرس هذا الموضوع الجليل الشان درسا طويلا مستفيضا كما يستحق من الاهتمام والعناية لتعلقه بمصلحة البلد بل لتناوله الحياة الاقتصادية في الاساس فانه يسرنا ان تتوافر فيه المياه للبلاد لتوسيع مناطق الزراعة وان تكون وزارة الاشغال المصرية حرة في رقابة الماء وفي خزنه وان يمنع كل عمل يضر بمصلحة مصر وان تحتفظ بالمسالة السياسية دون ادنى مساس الى ان توفق الحكومتان الى الاتفاق على مسالة السودان من الوجهة السياسية واليك نص الوثائق

مذكرة رئيس الوزراء

— ١ —

يا صاحب الفخامة

١ — تاييدا لمحادثاتنا الاخيرة اتشرف بان ابلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الري التي كانت موضع مباحثاتنا .

ان الحكومة المصرية توافق على ان البت في هذه المسائل لا يمكن تاجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشان مركز السودان ، غير انها مع اقرار التسويات الحاضرة ، تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق .

٢ — من البين ان تعمير السودان يحتاج الى مقدار من مياه النيل اعظم من المقدار الذي يستعمله السودان الان .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائما — كما تعلم فخامتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة ، وهي لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ولا بما تحتاج اليه مصر في توسعها الزراعي وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد في هذه المذكرة .

٣ — وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت اليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذي يعتبر جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق . على انه نظرا للتاخير في بناء خزان جبل الاولياء الذي يعتبر بناء على الفقرة الاربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلا لمشروعات ري الجزيرة ، ترى الحكومة المصرية ان تعدل تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان في اشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية قبل سنة ١٩٣٦ . وان يكون من المفهوم ان الجدول المذكور في المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ الماخوذ ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهي اذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك في التقرير .

٤ — ومن المفهوم ايضا ان الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص باعمال الرى على النيل :

(ا) ان المفتش العام لمصلحة الري المصرية في السودان او معاونيه او اي موظف آخر يعينه وزير الاشغال تكون لهم الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كي تتحقق الحكومة المصرية من ان توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه .

وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الاشغال ومستشاري حكومة السودان ، من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة .

(٢) الا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال ري أو توليد ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان او في البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية ، يكون من شانها انقاص مقدار الماء الذي يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله او تخفيض منسوبه على وجه يلحق أي ضرر بمصالح مصر

(٣) تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الابحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل في السودان دراسة ورصدا وافيين

(٤) اذا قررت الحكومة المصرية اقامة اعمال في السودان على النيل او فروعه او اتخاذ أي اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر ، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية . ويكون انشاء هذه الاعمال وصيانتها وادارتها من شان الحكومة المصرية وتحت رقابتها راسا .

(٥) تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال ارلنده وساطتها لدي حكومات المناطق التي تحت نفوذها لكي تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والاعمال من قبيل ماهو مبين في الفقرتين السابقتين

(٦) لا يخلو الحال من انه في سياق تنفيذ الامور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر بحث في تفسير مبدأ من المبادىء او بصدد بعض التفصيلات الفنية او الادارية فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل . فاذا نشا خلاف في الرأي فيما يختص بتفسير اي حكم من الاحكام السابقة

الأهرام

المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ: ١٠ مايو ١٩٢٩

الاتفاق

على مياه النيل

آراء الاخرين فيه

— ١ —

تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية على توزيع مياه النيل وعرف الرأي العام جوهر الاتفاق من نص الوثيقتين اللتين تبودلتا بين حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا باسم الحكومة المصرية وفخامة اللورد لويد المندوب السامي البريطاني باسم الحكومة الانكليزية

فاذا رجعنا الى تاريخ مصر والنيل والى تاريخ السياسة المصرية والنيل من منبعه الى مصبه استحال علينا ان نجد كلمة اخرى نفتتح بها كلمتنا في هذا الموضوع الا القول المشهور المأثور « اذا لم يكن ما تريد فارد ما يكون » فلم يكن لنا في السودان الذي ارقنا فيه دمنا ومالنا منذ ١٢٥ سنة الى اليوم ما نريد . فهل يحتم علينا ان نريد ما يكون ؟؟

— ذلك ما نتساءل عنه كلما ردد اسم السودان فاسم النيل وذكرت مصلحة مصر في النيل والسودان معا .

منذ يومين نشرت الوثائق بشأن مياه النيل فرأينا ان نفي هذا الموضوع حقه من البحث والتمحيص وللوصول الى هذا الغرض عمدنا الى معرفة آراء الاخرين من جميع الهيئات والطبقات ليكون البحث كاملا جهد ما تصل اليه الطاقة فالقينا على احد كبار مهندسينا قبل الاخرين هذا السؤال :

— ما رأيك في اتفاق النيل وفي سد جبل الاولياء ؟؟ فادرك انا لا نسأله رأيه الهندسي الفني في كمية المياه وفي الاعمال الفنية فاجاب فورا — اذا بني جبل الاولياء صار لنا شيء في السودان . — صار لنا شيء في السودان ؟ ! ؟؟ كلمة صغيرة ولكنها ذات مغزى كبير اذا عرفنا ان الانكليز حرمونا كل شيء في ذلك القطر الذي لا نصفه بالقطر الشقيق بل بالرأس من هذا الجسم المصري . فاذا صح ان انشاء جبل الاولياء يجعل لنا شيئا في السودان فنحن مع رجل الفن والهندسة مسمح لا غضابان نقبل بالارتياح ذلك الشيء .

ولقينا مهندسا آخر والقينا عليه السؤال ذاته فاجاب : ولا تسألوني رأيي في هذا الاتفاق من الوجهة السياسية لاني لا افهم السياسة ولا اعرف من الذي يفهمها و يدرك اسرارها وهي كل يوم في شأن وهي كل ساعة في لون من الالوان ونحن الرياضيين أبعد الناس عن فهمها لان اثنين واثنين عندنا مجموعها اربعة اما في السياسة فلا . ولا تسألوني رأيي من الوجهة الفنية الخاصة في امر معين لاعتقادي بان هذا النيل الذي هو وحدة من منبعه الى مصبه لا يمكن ان تعالج مسائله قطعا وتفا أي كل مشروع على حدة بل يجب ان يعالج المجموع جملة لاعتقادي ان سد دمياط — مثلا — متصل كل الاتصال ومعلق كل التعليق على جميع خزانات النيل وسدوده ومنابعه وروافده من بحيراته التي ينبع منها الى البحر الذي يصب فيه

قلنا : أذلك كان راي السير غارستن بعد استعادة السودان والاخذ ببحث مشروعات النيل وكان رأي هذا الرجل هو الرأي الصواب ولا يزال هو الصواب وستحكم الايام بالعودة اليه والاخذ به لان الذي يعالج جسما لا يفصل في المعالجة عضوا منه عن العضو الاخر فقال — وما معنى الاحتكام في الاتفاق عند الخلاف اذا لم يكن شيئا من ذلك ؟ اما كانت وزارة الاشغال خير حكم ؟

قلنا وما رأيكم بالاتفاق الحديث فاجاب اذا ارادوا من هذا الدواء التسكين فقد وجدوا هذا الدواء اما الدواء الشافي فلا

وسألنا احد المهندسين الزراعيين رأيه فاجاب انا ممن يحبون بكل عمل يزيد في المياه ويزيد في تعمير الاراضي وكلنا يعرف ان نسبة الاطيان الزراعية الى عدد السكان نزلت من ٩٢ في المئة من الفدان الى ٣٨ بالمئة منه ولم تستعض البلاد عن هذا النقص زيادة الصناعة والتجارة حتى اصبح مجموع الامة يئن من الضائقة والازمة والذي يخفف وطأة هذه الضائقة

والازمة هو الامل في كل سنة بانها تزول في السنة المقبلة مع ان كل داء يزول بزوال اسبابه وربما ان اسباب الضائقة ما عرفنا فهي لا تزول الا بزيادة مساحة الاراضي الزراعية والاراضي الزراعية لا يمكن ان تزيد الا بزيادة المياه واذا خفت الضائقة بعلو الاسعار فالعلو عارض يزول وهي تظل وتبقى

اما الصناعة فانها فن أوعلم يتطلب المران مدة طويلة ويتطلب فوق ذلك العلم التجاري والاقتصادي لتستطيع مزاحمة الواردات الصناعية من الخارج فاذن نحن نحتاج الى الماء لنزيد به ثروتنا.

وجهنا السؤال ذاته الى احد كبار التجار: فاجاب بكل صراحة ان التجارة المصرية اصبحت محرومة من اسواق السودان الا قليلا جدا فاذا ظلت اجور النقل على ماهي عليه الان فلا امل للتجارة المصرية بالانتفاع من السودان لا من حاصلاته ولا من مشترواته فكيلة السمسم السوداني نستجلبها من بورسودان بأقل كثيرا علينا نحن التجار المصريين من ان نستجلبها من الخرطوم لان اجور النقل بين الخرطوم والقاهرة رغم رسم المرور بقناة السويس اعلى منها بين الخرطوم و بورسودان فالسودان لا يستقل بمياه النيل ولكنه يستقل فوق ذلك بتجارته عن مصر كل الاستقلال. ومادام الامر كذلك فلنا خذ من مياه النيل ما نستطيع اخذه لنحيي الارض الموات والبور في جهات البلاد علنا نزيل الازمة والضائقة وعلنا نروج المتاجر والمصانع

اردنا فوق ما تقدم ان نعرف رأى احد رجال البورصة في هذا الاتفاق فلما القينا عليه سؤالنا كان جوابه: انه سمع الخبر ولم يطالعه لانه لا يطالع الجرائد كثيرا وهو يهنئ نفسه بذلك لولا ان الارقام تقلق مضجعه ومع ذلك هو يرى ان الانكليز قد ادركوا خطاهم في مسألة حرمان مصر من المياه لتزيد في زراعة القطن الذي هو رأس مال المعامل الانكليزية وقد اخذت معامل اوربا واميركا تزاحمهم عليه بعدان كان احتكارا لهم وحدهم فاذا زاد القطن المصري كانت هذه الزيادة لسد حاجات اميركا واوروبا ولابقاء الكميات الكافية للمعامل الانكليزية

ولقد كانوا يعتمدون كثيرا على القطن السوداني وقطن اوغندا وامكان حلولهما محل القطن المصري. فكانوا يستخدمون مسالة مياه النيل لترك مصر سياسيا حتى تلين لهم وتكون طوع ارادتهم ولكن مصر لم تكن في هذا الموضوع كما ارادوا. اما الان فقد ظهر للاقتصاديين الانكليز ان قطن السودان وقطن اوغندا لا يقوم مقام القطن المصري فضلا عن الخوف من تدلي رتبه وتبلته هناك فاذا كان في الاتفاق الذي ابرموه اليوم مع مصر ما يعد تساهلا فان هذا التساهل عمل سياسي اقتصادي لهم وان كان جاء متأخرا لذلك يصح ان نقول كما يقول الافرنج مجيئه متأخرا خير من عدم مجيئه

واردنا ان نعرف راي احد السياسيين الاوروبيين ففهمنا من كلامه ان كل ما تستطيعون اخذه خذوه بلا تردد فالخرشوفة تؤكل ورقة ورقة

وسألنا احد النواب القدماء رأيه فقال ان البرلمان اعرب عن رأيه في هذا الموضوع يوم وافق على الاعتمادات اللازمة لازالة السدود ازدياد مياه الري فانا ادحض قولهم ان البرلمان لم يكن هيئة عملية كل الدحض. وانما البرلمان لم يكن يستطيع ان يتساهل باي شيء ولا ان يتنازل عن اي حق لان ذلك مخالف لطبيعة وجوده ولمهمته فهو لا يشتغل بالسياسة حتى يقال له على طول

بسلطان من رجليك بل هو موكل بالحرص على حقوق الامة فقط وحياته تدل على انه كان يقر كل عمل منتج كالاموال التي خصصها بفتح السدود لتزيد المياه ويتسع الزرع وكنت اود عرض هذا الاتفاق على البرلمان ليقول فيه كلمته

* * *

هذا ما استطعنا جمعه من الاراء في موضوع الاتفاق على مياه النيل ولم نورخه ولم نطلبه الا لتكون لدينا مجموعة كاملة من جميع الطبقات وليكون عندنا من هذه المجموعة مجموعة الاراء لننظر الى المسألة من جميع نواحيها ووجوهها على انه لا يزال ينقصنا الرأي الفني الهندسي في المشروع ذاته وهل هو درس درسا وافيا كاملا ؟؟ وهل درست طبيعة ارض السد في جبل الاولياء ؟؟ وهل حقيقة ان خزن الماء فيه لا يفضي الى التسرب من تربته الرملية ؟؟ واذا تسربت المياه من تلك التربة الرملية ماذا يفقد منها وكم يفقد وما هو مجرى الوادي وهل يطوف فيه شيء من الماء ام لا ؟؟ وما هي المساحة وكم يكون التبخر ؟ على اننا تركنا هذا البحث الهندسي الفني للاختصاصيين فيه وهو بحث عويص.

واذا كنا قد حولنا اهتمامنا الى هذا الدرس والسؤال قبل الاستفاضة في القاء نظرة اجمالية على المشروع فذلك لاعتقادنا بان العمل الذي تم منذ يومين عمل كبير في ذاته كبير في نتائجه من كل وجه لا ينظر فيه الى فئة دون اخرى ولا الى هيئة دون هيئة ولا الى حزب دون حزب بل الى شيء واحد فقط . الى مصر

اتفاق النيل

بين مصر وانكلترا

آراء الاخرين فيه — ٢ —

النيل وماء النيل يهمان الفلاح اكثر من سواه لا لأن الفلاح أكثر ربحاً من الارض ومن الماء أو بالاحرى من النيل. بل لانه هو الذي يباشر الزرع بيده ويبذره وينميه ويحصده ويجنيه. أما التاجر واما المالي واما الصانع فانه لا يستطيع ان يحس احساس الفلاح الزارع وان كان يربح من نمو الزرع والضرع اكثر من ذلك الفلاح.

ألا ترى هذا المالي اذا اشتد الحر يسأل الله أن يخفف من وطأته لان مزاجه قد «انزعج». اما الفلاح الزارع فانه يسأل الله ان يزيد في الحر والحرارة لازالة الندوة ولقتل الدود، ولانماء النبات. مع ان هذا النبات اذا نما وآتى جنيه وثمرته بفعل الحر كان غنم الفلاح الزارع منه قليلا وكان غنم ذلك المالي الخائف من الحر كثيرا واذا قل دخل الزرع اكتفى الفلاح الزارع بالقليل من الذرة والفول واما ذلك المالي الوجيه المرفه فانه لا يستطيع صبراً على نقصان دخله لينفق على القصر يسكنه وعلى الخدم يقومون على خدمته وعلى الخادمات يقمن على خدمة السيدة أو السيدات الناعمات المرفهات من عقائل اسرته فضلا عن الاوتوموبيل من الماركات الجديدة والاستحمام بماء كارلسباد وفيشى وروريا الخ وشهود الروايات الجديدة في باريس ورؤية الازياء الحديثة للبسها والتخطر بها، والادلال على الاخرين

فعاطفة الزارع على زرعه كعاطفة الوالد على ولده. أما عاطفة الاخرين فعاطفة ربح وتجارة فقط

هذا الفلاح الذي زرع بيديه هو الذي يعد قطرات ماء النيل قطرة قطرة وهو الذي يقوم كل قطرة منه ويقدرها بقدرة وهو الذي يجب ان يعرف رأيه في شؤون المياه قبل كل رأي. وهو الذي انجهاليه معالي اسماعيل سري باشا وزير الاشغال يوم تولى بناء السد في جبل الاولياء ازيل من ذهنه المخاوف من سياسة الانكليز في ماء النيل وليمنع دعاوة المعارضة من ان تصل الى قلبه ولبه فطاف جنباته بالبريات خاطبا ناصحا كأبذ كرزون هذا الفلاح الزارع اردنا البحث عنه للوقوف على رأيه بعد ان وقفنا امس على آراء طائفة من رجال الهندسة والتجارة والاقتصاد والبورصة الخ وكان الامر صعبا علينا لان الفلاح الزارع ليس هنا بيننا واذا زارنا لماما فلقضاء حاجته ثم الانقلاب سريعا الى ولده ومواشيه وزرعه.

ومع ذلك وفقنا للاجتماع باثنين من الفلاحين الزارعين الذين أكل جلد ايديهم من عصا الفأس واكلت عصا المعول وبكرة الجرات من ايديهم

مرا بنا «للاعلان عن حاجة» فقلنا لهما هل سمعتما باتفاق الحكومة مع الانكليز على توزيع مياه النيل ثم صححنا العبارة لان كلمة التوزيع لم تجر على افهامهما فقلنا: على بناء خزان الماء في جبل الاولياء فقالا: والانكليز؟؟ ثم صمتا وصمت الفلاح دليل على شكه وارتيابه في كل حديث مع كل محدث فقد ألف الضغط عليه الف التحكم

بارادته حتى انه اذا حدثت كان حذراً واذا طلبت منه الجواب على سؤال تلقيه الى اجابتن اجابة صريحة مخافة ان تغضب الحاكم واذا كان الجواب لا يمس الحاكم خشى ان يخالف ارادته. لان الخبرة وطول المران علماه ان مخالفة تلك الارادة غرم وان الانصياع لها في الحق والباطل غنم. واذا كان للدستور والحكم الدستوري فعل واثر فاكبر فعلها واثرها في الناس، ونحن نحن من الناس ونحن نحن كسائر الناس، اطلاق هذه النفوس من عقالها وتلك الارادة من مكمنها بل سجنها المظلم المكتوم. واذا كنت قدرت تلك النفوس لقد تمشقت داعيا او رسولا من رسل الحرية ودعاتها فانهم تمشقهم لامر آخر الا دعوة الاطلاق من عقالها والتلويح لها بالخيال السامي والخيال السامي هو ما تعشق النفوس حتى قال هؤلاء الروحانيون: « احب للنفوس الخيال السامي تتجه اليه وتدلك بهذا الاتجاه انها ليست ارضية مادية فقط بل هي دون الالوهية وفوق الارضية »

كررنا السؤال فكان الاصغاء وافضنا لهم بالبيان فكان الاهتمام وبسطنا لهم نظرية سيادتهم هم وان الموظفين والحكام خدمة لهم حتى اذا ما اطمأنت نفوسهم فعرفوا انهم ليسوا امام مأمور يطلب منهم ان يكتموا عن ارادته السامية ليقولوا ما يوافق تلك الارادة ولا امام اي حاكم يكلفهم التأمين على قوله سواء كان ذلك القول خطأ او صوابا. ولا هم يحدثون من يوصل حديثهم الى اولئك الحكام فانطلقت السنتهم بالافصاح عن آرائهم فقال احدهم

— ولكن هذا الخزان سيبنى في السودان والسودان في يد الانكليز فمن يضمن لنا ان الانكليز لا يمكنون الحكومة بناء الخزان حتى اذا ما انتهى وضعوا ايديهم عليه واخذوا الماء لمزارعهم هناك وتركونا نحن هنا تحت رحمتهم فان رضوا عنا اعطونا الماء وان غضبوا منا حرمونا منه؟ هذا خزان اسوان وهو في مصر وهم لا يحتاجون الى قطرة ماء منه منعوا الحكومة من تعليته وزيادة المياه مع ان المهندسين الانكليز ذاتهم كانوا يرون ان المياه لا تصل الى اواخر الترع عند ناوان ادوار المناوبات كانت طويلة حتى كان كثير من الزراعة يتلف او يتضرر لقلة الماء وهم على ذلك لا يرحمون البلاد ولا يسمحون بزيادة الماء بل يأخذون ماء النيل في السودان لزراعة القطن

قلنا — ولكن الوثائق التي وقعها الانكليز تدع للحكومة المصرية الحرية المطلقة في بناء الخزان والاشراف على النيل مع التعهد بالا يقام اى عمل ينقص ماء الري او يؤثر عليه دون رأي الحكومة المصرية

فقال احدهم — وهل الحكومة المصرية لا تطيع اوامرهم اذا امروها؟ واذا هي لم تطع هل يسألون هم عنها؟ كثير من الانكليز عملوا طيبا جداً معنا ولكن السياسة لخبطت الدنيا وعند هذا القول بسطنا لمحدثينا ان الانكليز امة راقية متمدنة لا تمس امة في مصدر حياتها اي الماء وانها ترتبط بمواثيقها وعهودها واذا وقع بينها وبين الحكومة نزاع فان هيئة من المحاكم الدولية تحكم بينهما وهنا ايضاً اظهر اضعف ثقتهما بحكم المحاكم الدولية بقولها — هي الدول تترك انكلترا لتكون مسارا[illegible]

ثم اخذا يبسطان [illegible] حاجتهما الى الماء وان هذا الماء اذا وجد يضاعف زراعة ارضهم ويقدرون في جهتهم على تعمير كثير من الاراضي الى غير ذلك مما يدل على شدة شوق الفلاح الى الماء والى الصرف وكان ختام الحديث تلك الكلمة المأثورة التي يختم بها كل حديث وهو الاتكال على الله فقالا « ومع ذلك ربنا يقدم كل ما فيه الخير »

•••

هذه الصورة تجلت لنا من حديث ذينك الفلاحين صورة متابعة الحكام في آرائهم وان خالفت تلك الاراء ما يكنون ويضمرون وصورة ضعف الثقة بمقاصد الانكليز مع الاعتراف لكثيرين منهم

بالفضل والاعتقاد بان السياسة تتغلب في نظرهم على العدل والانصاف وهذا القول يتفق كل الاتفاق مع كلام ذلك الاقتصادي الذي عد موافقة الحكومة الانكليزية على مسألة مياه النيل « تساهلا » لم يدع اليه الا شدة حاجتهم الى القطن الذي قد لا يجدونه غداً في غير مصر

وبعد تحرير هذه الاقوال اقبل علينا احد الزوار من المدرسين القدماء فحدثنا في ذلك كله فقال

ولماذا لا يفكرون بحيرة قارون حتى تكون الخزانات في مصر لا في السودان الم تكن بحيرة قارون هي الخزان الطبيعي اما قال بهذا الرأي المهندس الشهير ويلكوكس ذاته ؟

قلنا ذلك كله قد كان موضوع الدرس ولكن اهم الامور ان تملك مصر شيئا في السودان وان يكون ذلك الشيء مجرى النيل وان كان النيل الابيض دون النيل الازرق

قال : نعم ولكن نحن الذين يدفعون التعويض عن الاراضي التي تغمرها مياه الخزان لا يكون من حقنا ان نملك الاراضي التي ينحسر عنها الماء في السدود ونحن نباشر منذ الان مسح منطقة السدود وقد ارصدنا لها في ميزانية هذه السنة ١٦٠ الف جنيه وعندنا هناك ١٢ كراكة وسوف ننفق على تجفيف السدود الملايين فلماذا لا تكون اراضي السدود ملكا خاصا بالحكومة المصرية وبالخزانة المصرية لانها انفقت عليها من مالها وفي اصدق الاحكام « الصيد لمن اثاره »

اما الاتفاق فاني احبذه على شرط ان يكون مضمونا ضمانة كافية

***

وناقلنا من احد الادباء كلمة بهذا الصدد قال فيها : وجهت السؤال الى طائفة من الناس عن « اتفاق النيل » او عن الاتفاق على مياه النيل ولم اجد بين هؤلاء الذين وجهت اليهم سؤالي كما اسم مفكر اديب من الادباء فهل لكم ان تنشروا بين الاراء رأيا سمعته في جمع من مجتمعاتهم وذلك الرأي هو ان الاتفاقات تعد دائما بمثابة الترقيع في الثوب الممزق وامتن الاثواب ما كان متجانس الاجزاء : اما كان الافضل وضع النظام النهائي لحكم السودان على قاعدة اتفاق ١٨٩٩ الذي وضعه اللورد كرومر وشرحه بخط يده

هذا الموضوع بسط الكلام فيه المغفور له رشدي باشا في المفاوضات السياسية بين عدلي باشا واللورد كرزون وفي اثناء وضع الدستور عندما أرادت اللجنة النص على السودان في صلب الدستور . فلماذا يتهرب الانكليز من الكلام في حل مسألة السودان سواء كان ذلك في تقرير ملنر او مشروع كرزون او مكالمة مكدونالد او مشروع تشمبرلن او في هذا الاتفاق الجديد ؟؟ اما يحق لنا التساؤل عن السبب ولماذا نصاع لارادتهم ولا نطلب منهم وضع المسألة على بساط البحث

انهم تكلموا في جميع مفاوضاتهم عن كل شيء وعن كل أمر الا السودان فانهم يرجئون دائما الكلام فيه واذا تكلموا عنه فانهم يحصرون الكلام بالماء فقط فلماذا وما هو القصد وما هي الغاية ؟؟ بل ماذا يضمرون لهذا السودان حتى انهم لا يعرضون من أمره على مصر والمصريين سوى مسألة الماء ؟؟ فهل هم يظنون ان الماء وحده هو لنا ؟؟ نعم ان لنا الماء وان ضمانة حقوقنا التاريخية المقدسة تروقنا ولكنه يروقنا فوق ذلك ان نتمتع بحقنا في ذلك القطر الذي هو شطر منا وكان بودنا ان تواجه حكومتنا وهي تتكلم عن المياه مسألة السودان بجملتها فلا تحل مسألة الماء بل مسألة السودان كلها والماء شطر منها لان الحل النهائي يضمن لنا الماء وكل حق آخر

ولا نظن ان حلا من الحلول يوافق مصلحة مصر موافقة تامة الا الحل الذي يعيد الى مصر حقها في ذلك البلد . ومن هذا الحق الماء الاشراف على الماء

وان نعجب لامر فعجبنا لانقياد رجالنا جميعا لارادة الانكليز بان يؤجلوا في كل مفاوضة وفي كل بحث مسألة السودان فاسألوهم لماذا ؟؟؟ واسألوهم الى متى ؟؟؟ واسألوهم لماذا لا يطلبون حلها اليوم قبل ان تقبر وتدفن غدا ؟؟

الاتفاق بين مصر وانكلترا

على مياه النيل

— ٣ —

لقد عرضنا للقاري ما استطعنا عرضه من الاراء بشان الاتفاق الذي عقد بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية على مياه النيل . ونظن انا بهذا العرض الذي عرضناه سواء كان بنشر الوثائق الرسمية او بنشر تقرير لجنة مياه النيل الذي جعلوه القاعدة لتوزيع المياه بين مصر والسودان او بنشر آراء المهندسين والاقتصاديين وسواهم . قد وفينا هذا الموضوع حقه من بعض النواحي واستمددنا من الراي العام والوثائق الرسمية المادة التي تمكننا من الحكم على هذا الاتفاق وابداء رأينا فيه بعد آراء الاخرين

وقبل ان نعالج هذا الموضوع نود أن نكون مع القاريء على اتفاق تام بان هذه المسالة الحيوية هي مسالة قومية وطنية قبل كل شيء فلا يجوز ان ينظر اليها من وجهة اخرى أو من ناحية أخرى غير الناحية القومية وان كنا على رأي الذين يؤثرون وجود البرلمان وعرض مثل هذه الاتفاقات عليه ليدرسها ويمحصها تمحيصاً دقيقا .

ولكن البرلمان غير موجود ولا نعلم متى نعود الحياة النيابية التي نتوق الى عودتها وبين انقضاء الايام ومرور الزمن تجمد هذه البلاد عن الاصلاح والتعمير وتقف حركة التوسيع في الاراضي الزراعية وفي سواها .

فاذا نظرنا الى هذا الجمود الاقتصادي الذي طال امره للحروب ثم لما تلا الحروب ثم لعرك البلاد ذلك العرك السياسي الشديد الذي تعمده الانكليز حكمنا بان البقاء عليه لم يعد بالامكان وحكمنا بانه لا مندوحة للبلاد عن الاخذ باسباب التعمير والاصلاح ويكفي للتدليل على ذلك ان عدد سكان هذه البلاد يزيد في السنة من ٢٥٠ الفا الى ٣٠٠ الف ولكن الاراضي الزراعية لا تزداد شبرا واحدا ودخل البلاد لا يزيد زيادة صحيحة بل ينقص الدخل بنقصان كمية المحصول وزيادة النفقات بانتقال البلاد من الضروريات الى الكماليات فاذا حسبنا الخسارة التي خسرناها من وراء هذا الجمود من سنة ١٩١٤ الى اليوم كانت خسارة فادحة ترتعد لذكرها القلوب واذا اردت معرفة هذه الخسارة من وراء الجمود ولوك الكلام دون القيام باي عمل من اعمال التعمير والاصلاح تبين لك جليا ان الفرد المصري كان يملك ٦٠ بالمئة من الفدان وهو الان لا يملك سوى ٣٦ بالمئة من الفدان فلو ان التعمير واصلاح الاراضي ظل متناسبا متماشيا مع زيادة عدد الاهالي لوجب ان تكون زيادة الارض التي اصبحت للزرع من سنة ١٩١٤ الى اليوم مليونا ونصف مليون فدان فاذا حسبت دخل هذا المليون والنصف من الفدادين تبين لك مقدار الخساره الصحيح وتبين لك بعد ذلك ان السبب الصحيح هو قلة الماء وهو حرمان مصر من الماء وحرمانها من اعمال الري والصرف فهل كان هذا الوقوف وهل كان هذا الجمود جائزا ؟؟

اما نحن فاننا نقول بل انا نكرر هذا القول اليوم كما كررناه كثيرا في هذا المكان

بان نعرض البلاد لاشد الازمات والضائقات اذا نحن مكثنا على هذا الجمود واذا نحن وقفنا ننتظر ونؤجل ونسوف. ونحن نطالب تارة باسم السياسة وطورا باسم سواها على ان السياسة وغير السياسة وكل عمل تعمله الامم والشعوب انما يقصد منه توسيع الرزق على الامة وابناء روتها لتعيش عيشة طيبة ولولا هذا المطلب ما احتل الانكليز مصر ولا ملكوا الهند وسواها

وعند ما اندمت الحكومة على مباحثة الانكليز بشأن مياه النيل رأينا شد عزيمتها وان لم نكن في صفها وان لم نكن من رأيها في معطل البرلمان. ونظرنا الى المسألة من الوجهة الاقتصادية والوجهة السياسية وكل ما كنا نخوه ونخشاه ونحذر الحكومة منه ومن سوء عواقبه هو ان يهتبل الانكليز الفرصة وهم مشهورون بانهم قناصو الفرص. لياخذوا منا وثيقة جديدة تخولهم حقا جديدا في السودان وتنتقص من حقوق مصر فيه

ذلك هو الامر الوحيد الذي كنا نخشاه وكنا نحذر الحكومة منه. اما ان

يتاح لنا اخذ ماء النيل فنزيد الاراضي الزراعية ونتمكن من وضع برنامج للاصلاح فذلك ما كنا نريده وذلك ما كنا نطلبه. لانه يستحيل على المهندسين الخبراء الفنيين ان يضعوا لاراضي هذه البلاد مشروعا اصلاحيا كاملا ثابتا ينفذ رويدا رويدا. اذا لم يكن اساس هذا المشروع حسبان كميات المياه اللازمة لاصلاح الاراضي اللازم اصلاحها وعرفان هذه الكمية التي تاتي الينا من السودان لان خزان اسوان مهما رفع وعلي لا يفي بالحاجة وعلى هذا الراي كان جميع المهندسين الذين درسوا هذا الموضوع منذ سنة ٩٠٦ الى اليوم لان اشباع الاراضي من الماء يتطلب تعديل جميع القناطر والسدود من اسوان الى البحر ويتطلب تعديل

الترع والمصارف لان هذه الترع والمصارف كان اساسها ان تكفي.: بالمئة من الاراضي الزراعية الموجودة فهي لا تستطيع ان تكفي نحو مليون آخر من الارض فقد حملوا قناطر الدلتا — مثلا — فوق قوتها فهل يمكنها ان تتحمل فوق ما تحملت ؟؟ لا. وهل يجوز ان نعدلها تعديلا بسيطا فتتحمل كمية قليلة ناتية من تعلية خزان اسوان ثم نعدلها ثانية وثالثة؟؟

ان العمل الاساسي الثابت يتطلب برنامجا واسعا اساسيا ثابتا وما عدا ذلك فترقيع

وبما ان الحكومة تحاشت ما كنا نخشاه ولم نقبل في وثيقة الاتفاق كلمة او عبارة تغير او تبدل من حق مصر في السودان — كما كان السير تشمبرلن يطلب في مشروعه الذي عرضه على ثروت باشا فاعترض عليه — فلم يبق في الاتفاق من محذور ووصلنا بالاتفاق الى امتلاك شيء في السودان — كما قال لنا احد كبار المهندسين ووصلنا الى ما يمكننا من ان ننفذ مشروعنا الكبير بكامل اجزائه وهذا ما كنا نريد الوصول اليه

وما وصلنا اليه لم نصل اليه عبثا ولم نصل اليه تبرعا ولكنا وصلنا اليه لاتفاق مصلحتنا في ذلك مع مصلحة الانكليز الذين يستثمرون اراضي جزيرة السودان

واذا اردنا ان نعرف ربحنا وربحهم من هذا الاتفاق لان القوم لا يعملون اي عمل بلا ربح فنحن ندلك على ذلك

ندلك عليه بما بسطناه عن فوائد ماء النيل تعمير مصر

ندلك عليه بان انشاء سد جبل الاولياء يقضي على الحكومة المصرية بان تنشيء خطا حديديا من الخرطوم الى محل العمل اي ٥٠ كيلو مترا وهو خط تمده حكومة مصر وتنتفع منه حكومتا مصر والسودان

وندلك عليه بان انشاء سد جبل الاولياء يتطلب فتح مسارب المياه في السدود فاذا فتحت الحكومة المصرية تلك المسارب وحفرت فيها الاقنية العميقة كمجرى النيل في وادينا. فان اراضي السدود

تنكشف ثم تنشف ثم تصبح صالحة للزرع كأرض وادي النيل. لان ارض هذا الوادي مكونة من المواد الصلصالية الى عمق ٣٠ مترا وذلك هو سر الخصب فيها وكذلك اراضي السدود ومساحتها غير معروفة حتى الآن ولكنها تعدل على اقل تقدير مساحة مصر ثلاثة اضعاف

يدلك على ذلك بانشاء جبل الاولياء لان الاهالي الذين يزرعون الآن على ضفتي النيل الابيض وهم الذين تغمر المياه اراضيهم سيأخذون التعويض ثم ينتقلون به الى اراضي الجزيرة ويعمرونها وتلك الاراضي بحاجة الى الايدي العاملة اشد الحاجة. وهم يأخذون الآن العمال من مصر بالمقاولة وهم يأخذون السودانيين الآتين من الهجر لقضاء فريضة الحج في خدمة زراعة الجزيرة

يدلك على ذلك بانشاء جبل الاولياء لان سد مكوار اعطى كل ما يستطيع اعطاءه للجزيرة فلا يمكن بحال من الاحوال ان يصرفوا بنسبة مائة عن مصر فلا مندوحة لهم عن انشاء خزان غيره لكي يتوافروا لارض الجزيرة الماء في مجرى النيل الازرق وهذا لا يمكن الا بتوفير الماء الكافي لمصر من النيل الابيض ولا يكون ذلك بغير اقامة سد جبل الاولياء.

فانت ترى مما تقدم ان مصلحة اراضي السودان ومصلحة اراضي مصر من حيث الري والتعمير مترابطة حتى تكاد تكون واحدة. فاذا قلنا انا لا نستطيع في مصر ان نقوم بالاعمال الجديدة لري الاراضي وتوسيع المزارع اذا لم نشيد سد جبل الاولياء. قلنا ايضا ان حكومة السودان لا تستطيع التوسع باصلاح اراضي الجزيرة الا بعد بناء سد جبل الاولياء

فاذا كانت المصلحتان قد اتفقتا على ما مر بك فان هذا الاتفاق بين المصلحتين هو الذي مكن حكومة مصر من ان تقول في صدر وثيقتها «انها مع اقرارها التسوية الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة في ما يتعلق بالمفاوضات لعقد اتفاق بشأن مركز السودان» وان تقول في البند الثاني من تلك الوثيقة «لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال ري او توليد الكهرباء ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان او في البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذي يصل الى مصر او تعديل تاريخ وصوله او تخفيض منسوبه على وجه يلحق اي ضرر بمصالح مصر» وذلك هو الوزارة المصرية في هذا الاتفاق الذي يمكن حكومة مصر غدا من تنفيذ برنامجها الواسع لاصلاح مليون ونصف مليون فدان فتكون زيادة الاراضي الزراعية متناسبة مع زيادة عدد السكان لا متأخرة عنها وهذا كل ما يجب ان نريد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام
التاريخ: ١٤ مايو ١٩٢٩

الاتفاق على مياه النيل

آراء وملاحظات

تمهيد

حق للصحافة ان تفتح صدرها لكل باحث وناقد يريد الادلاء برأيه حيال هذه المسألة الهامة الخاصة بالاتفاق على مياه النيل بين انجلترا ومصر . بل حق على كل من عن له رأي أو وجهة نظر ان يتقدم بها الى الصحف التي هي منبر للرأي العام يلقي من فوق منصتها على الجمهور بما ينير له المسالك والطرق ويقدم له صورة اكيدة واضحة للموقف الجديد الذي نشأ عن هذه الاتفاقية وكلنا يعلم ان النيل هو الدم الحي الذي يجري في شرايين البلاد فاذا ما مس هذا الدم ماس فانما يمس الصميم من حياتنا

فالآن — وفي غيبة البرلمان — نرى ان الصحافة هي خير ما يجب ان تكون ميدانا للمناقشة والتباحث المجرد المنزه عن الاغراض والتحزبات الخاصة . بل يجب ان تكون وجهة النظر واحدة والغاية المقصودة هي واحدة أي مصر ومصر فوق الجميع

***

فتح لنا دولة رئيس الوزراء في خطابه الاخير بابين واسعين نلجهما بثبات وطمأنينة :

فالباب الاول خاص بالامل والرجاء بان هنالك فاتحة عهد جديد بين مصر وانجلترا قد يتطور ويتحور ويؤول الى صفاء بجو العلاقات بين مصر وانجلترا وبعدها قد تمهد السبل وتعبد المسالك لتصفية ما هو محتفظ به من الاشتراطات والنقط التي تقوم عثرة في سبيل تحقيق استقلال مصر استقلالا صحيحاً . فتساءلنا هل ما نسمع الان يجعلنا نجزم جزما كليا بانا اليوم غيرنا بالامس وهل آن الاوان لان تتفهم انجلترا حقيقة الموقف الحالية فتعود عن سياسة الارهاق والضغط الى التفاهم والتسليم لذي الحق بحقه والمالك بملكه

تساءلنا — ويحق لنا التساؤل لا لشيء آخر سوى الحذر واليقظة لان انجلترا منذ نيف واربعين عاماً قد زرعت في نفوسنا وقلوبنا الشكوك والريب حول كل ما تعتمد وتعتزم أو تنوي وتفكر . ولا نرى موجباً للتحدث عن وعودها

بالجلاء عن البلاد وعهودها بترك مصر المصريين بعد احتلالها وادي النيل باسم السلام وتوطيد الامن وحماية العرش وغير ذلك من المكلام العذب اللذيذ

تساءل بحذر وترددعن هذه الطارقة ولكن ذلك لا يمنع الامل عن قلوبنا بان يكون ما نتساءل عنه حقيقة راهنة واننا على وشك الانتقال الى حالة التفاهم مع انجلترا وان الاتفاق الذي عقد اخيرا بيننا وبينها على مياه النيل انما هو فاتحة لهذا العهد الجديد وخطوة لذلك الانتقال .

فاذا كان الامر كذا او بعبارة اجلي واوضح . اذا شئنا ان نرتكز الى هذا الاتفاق لكي نبشر انفسنا بحالة جديدة صالحة فعلينا اذن ان ننظر في جوهر هذا الاتفاق نظرة مجردة كل التجرد عن اية غاية أخرى سوى التي ترمي الى خير مصر وسعادتها ورفاهيتها

في شهر فبراير سنة ١٩٢٦ تألفت لجنة للبحث في مياه النيل باسم «لجنة مياه النيل» قوامها المستر كنتر كرمرز والمستر ماكجريجور وعبدالحميد باشا سليمان وبدأت اعمالها في السابع عشر منه بان زارت الجهات الهامة التي يرتكز عليها عملها ووضعت تقريرها في ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ غير ان تقلبات السياسة اوقفت تنفيذ اقتراحات اللجنة على الوجه الاكمل وظلت حالة الري او بعبارة صريحة ظلت مسالة مياه النيل معلقة وموقوفة

بسبب اكفهرار الجو السياسي بين مصر وانجلترا فاعلن رئيس الوزراء في ٧ مايو الجاري بحضرة صاحب الجلالة مليك البلاد واعيانها ورجال صحافتها بان امر مياه النيل قد تقرر نهائيا بصالح مصر وان الاتفاق قد وقع عليه بين دولته وفخامة المندوب السامي

استدرك دولة رئيس الوزراء بنص الاتفاق فاوضح حق مصر به وتكلم عنه كما يتكلم عن مصر — وهو جزء من مصر لايتجزأ — بل ذهب الى اكثر من ذلك فاورد بصراحة في المادة الرابعة «بان المفتش العام لمصلحة الري المصرية في السودان او معاونيه او اي موظف آخر يعينه وزير الاشغال تكون لهم الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس

المسيو جاستون دومرج رئيس جمهورية فرنسا يلقي بصوته في صندوق الانتخابات لمجلس بلدية باريس التي اجريت في الاسبوع الماضي ، وهكذا يقوم رئيس الجمهورية كسائر افراد الشعب بواجبه الانتخابي

تنظيم مياه النيل

صدور ملحق لقانون سحب المياه

الخرطوم فى ١٢ ـ لمراسل «الاهرام» الخاص ـ اصدرت الحكومة السودانية ملحقا لقانون سحب مياه النيل ومفسرا له . وقد جاء فى الملحق ان الغرض من القانون هو تنسيق النظام الخاص بمراقبة المياه بموجب اتفاقية مياه النيل .وان السلطةالواسعة التىاعطيت للجنة لا تفوق تلك السلطة التى كانت الحكومة تباشرها فيما مضى . وقالت انها لازمة للتاكد من التقدم المناسب وصيانة مشاريع الرى بالالات الرافعة خلال الطور الابتدائى الحالى .

المصدر : الاهرام

التاريخ: ٢١ فبراير ١٩٦٤

اتفاقية مياه النيل

توقع اجراء مفاوضة لتعديلها

الخرطوم فى ٢٠ ـ لمراسل «الاهرام» ـ ينتظر ان تجرى مفاوضات قريبة بين الحكومتين المصريةوالسودانية ، لتعديل اتفاقية مياه النيل التى ابرمت فى سنة ١٩٢٦ ، بعد ان تبينت حاجة السودان الى التوسع الزراعى .

اتفاقية ماء النيل

هل طلبت حكومة السودان تعديلها ؟

كانت بعض وكالات الانباء قد اذاعت امس ان حكومة السودان بعثت الى الحكومة المصرية بمذكرة تطلب فيها تعديل اتفاقية ماء النيل التى عقدت فى سنة ١٩٢٩

وقد سال مندوب « الاهرام » دولة رئيس الوزراء فى ذلك ، فاجاب دولته بان الحكومة المصرية لم تتلق من حكومة السودان شيئا فى هذا الشان

وكذلك نفت المصادر المسئولة فى وزارة الاشغال لمندوب « الاهرام » النبا الذى اذيع فى هذا الصدد

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٦ يونيو ١٩٤٩

فى الجمعية التشريعية السودانية

اتفاقية ميـــاه النيل

الخرطوم فى ١٥ – لمراسل الاهرام الخاص – وجه السيد احمد يوسف خازن عضو الجمعية التشريعية السؤال الاتى : هل اتخذت حكومة السودان خطوات لتعديل اتفاقية النيل ؟

فرد عليه السكرتير المالى بالنيابة عن المجلس التنفيذى، قائلا ان المجلس لم يبحث هذه المسالة بعد ، ولكنه يرجو ان يتمكن فى المستقبل القريب من بحث حاجة السودان من مياه النيل والوسائل الكفيلة بسد هذه الحاجة .

ثم قال واود ان اؤكد ان تامين القدر الكافى من الماء للسودان مسالة حيوية كانت ولا تزال الشغل الشاغل للحكومة فى السنوات الاخيرة

من انباء السودان

اتفاقية مياه النيل ومشروعات الرى

هل تحل الجمعية التشريعية

الخرطوم فى ١٧ ــ لمراسل الاهرام الخاص ــ زار المستر « الن» مستشار حكومة السودان لشؤون الرى ، قبل ظهر اليوم الدكتور محمد امين بك المفتش العام للرى المصرى فى السودان وقد دامت الزيارة ساعة ونصف الساعة ودار الحديث فيها حول موضوع تعديل اتفاقية مياه النيل

وصرح لى الدكتور محمد امين بك بانه قام بكثير من البحوث الخاصة بمشروعات اعالى النيل عقب عودته من مصر يوم الثلاثاء الماضى وانه سيسافر غدا الى القاهرة على احدى طائرات شركة مصر

وعلقت جريدة « النيل » اليوم، على بيان الحكومة الذى القى امس فى الجمعية التشريعية عن اتفاقية مياه النيل . فوصفته بالايجاز المخل . وطالبت الحكومة باصدار بيان آخر اكثر وضوحا تبين فيه موقف السودان من ناحية الالتزامات والحقوق والامتيازات وقالت ان الراى العام السودانى يريد ان تسمع كلمته وتؤخذ موافقته

الجمعية التشريعية ونظار القبائل

تغيب عدد كبير من نظار القبائل الاعضاء فى الجمعية التشريعية عن حضور جلسة امس

ويؤخذ مما صرح لى به كبير مسئول ، ان ذلك يرجع الى كثرة مشاغلهم الخاصة والتى تبرمهم من بقائهم فى العاصمة بعيدا عن ادارة شؤون قبائلهم . وان الحكومة نفسها قد شعرت بالفراغ الذى يتركه هذا البعد مما دعاها الى التفكير فى السماح لهم بالتخلى عن عضوية الجمعية

ولما كان هؤلاء النظار يؤلفون الاغلبية الكبرى فى الجمعية ــ اذ يبلغ عددهم خمسين عضوا من سبعين ــ فانه من المنتظر ان تؤدى استقالتهم ، اذا قبلت الى حل الجمعية واعادة الانتخابات على اساس جديد

لا تفكير مطلقا فى تعديل اتفاقية المياه بين مصر والسودان

نصوص الاتفاقية تضمن لمصر جميع حقوقها كاملة فى مياه النيل

وزير الاشغال يرى أن يكون مشروعا الصلب والسماد من كهربة خزان اسوان غير حكوميين

مشروع وادى الريان ليست له أولوية التنفيذ كمشروعات الرى الأخرى

أشرنا أمس فيما أتينا عليه خاصا باتفاقية مياه النيل ، الى ما تعتزمه الحكومة البريطانية قريبا من اثارة مسالة حصة السودان فى مياه النيل ، زاعمة ان مثل هذا الموضوع الدقيق يدخل فى نطاق الضغط السياسى على مصر ، بعد ما وضح موقف حكوماتها المتعاقبة من المطالب الوطنية

وقد رجع مندوب « الاهرام » الخاص فى الاسكندرية الى معالى نجيب ابراهيم باشا وزير الاشغال فى هذا الصدد ، فادلى معاليه بتصريح فى ذلك ننشره فيما يلى :

الاسكندرية فى ١٩ ــ لمندوب الاهرام الخاص ــ صرح لى معالى نجيب ابراهيم باشا ، وزير الاشغال ، بأن اتفاقية المياه المبرمة عام ١٩٢٩ بين الحكومة المصرية وادارة السودان تنص بعبارات صريحة لا غموض فيها ولا ابهام على أن تضمن مصر كل ما لها من حقوق فى مياه النيل .

حقوق مصر مكفولة

ومضى معاليه فقال : ان حقوق مصر مكفولة فى مياه النيل من بحيرة فيكتوريا نيانزا ، فلا يقام على النيل اى مشروع يمس هذه الحقوق بأدنى مساس ، وقد حدث عند بدء البحث فى مشروع خزان (اوين) أن حكومتى بريطانيا واوغندا أبلغتا الحكومة المصرية انهما تقران تماما بما لمصر من حقوق فى المياه التى تنساب من منابع النيل وأكبرها بحيرة فيكتوريا . وكان هذا الاعتراف الصريح عاملا قويا فى نجاح المباحثات التى اشتركت فيها الحكومة المصرية لتنفيذ هذا المشروع ، وقد ساهمت فى تنفيذه بمبلغ أربعة ملايين ونصف مليون جنيه

ومن حقوق مصر الكاملة فى مياه النيل من منبعه الى مصبه « حصيلة » من مقادير المياه يجب ضمان توفرها من جميع مشروعات الرى فى المناطق الاستوائية

وان مصر حريصة كل الحرص على عدم التفريط ذرة واحدة فى هذه الحقوق من جميع المشروعات على النيل ، **وبخاصة انها تتبع الان سياسة جديدة فى شئون مشروعات الرى تضمن بها وفرة المياه للقرون القادمة ، ولهذا تقرر ان يكون خزان اوين « قرنيا »**

وهذا ما تهدف اليه الحكومة المصرية فى مشروع خزان تانا وكانت قد جرت بشانه فى العام الماضى مباحثات ادت الى ان جلالة هيلاسلاسى الاول امبراطور اثيوبيا اجاب طلب الحكومة المصرية الخاص بايفاد بعثة فنية برياسة سعادة حامد سليمان باشا ــ وكيل الاشغال لشئون الخزانات ستنتدب الى منطقة تانا لاجراء بحوث فنية وكان من المقرر ان تسافر هذه البعثة الى هناك فى شهر اكتوبر الماضى غير ان تطورات الموقف السياسى التى ترتبت على اعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ اجلت سفر البعثة الى السودان بسبب الاتفاق المبرم منذ سنوات طويلة بين الحكومتين البريطانية والاثيوبية وينص على ان لا تنفذ الحكومة الثانية مشروعا فى بلادها من غير موافقة الحكومة الاولى

مشروعات أعالى النيل

وتشمل مشروعات أعالى النيل أيضا خزان البرت وقناة السدود وخزان مروى

ونظرا لما لكل من هذه المشروعات من مميزات تقضى بان تكون لاحدها اسبقية فى التنفيذ **فان مجلس الاقتصاد الاعلى قرر بهيئته الجديدة فى اجتماعه الماضى تاليف لجنة من خمسة من خيرة المهندسين فى مقدمتهم سعادة حامد سليمان باشا وزير الاشغال السابق لدراسة كل هذه المشروعات وابداء الراى لوزير الاشغال فى المشروع الذى تكون له الاولوية فى التنفيذ.**

وتكون هذه الدراسة على الطبيعة ايضا فتسافر اللجنة الى المناطق التى يراد اقامة المشروعات فيها حتى يكون الراى الذى تبديه اللجنة قائما على جميع العناصر التى تدعمه

وتكون الخطوة الثانية ان يدرس وزير الاشغال بدوره ماتعرضه عليه اللجنة ثم يتقدم به الى مجلس الوزراء فيتخذ بشأنه قرارا نهائيا يفتح باب اجراء مفاوضات مع حكومات البلاد التى ترتبط بالمشروعات كاوغندا وكينيا

وانتهى معاليه بعد ذلك الى الغرض المقصود من سرد هذه البيانات وهو انه ليس هناك ادنى تفكير فى ادخال اى تعديل على اتفاقية المياه بين مصر والسودان

رفع منسوب الماء امام خزان سنار

واستطرد بنا هذا التصريح الى التحدث عن الطلب الذى يقال ان تقدمت به ادارة السودان بشأن رفع منسوب مياه النيل مترا امام خزان سنار مقابل انشاء خزان مروى فقال معاليه : ان حقيقة هذا الامر هى ان الحكومة المصرية وافقت لاسباب فنية على رفع منسوب مياه النيل امام خزان سنار بمسافة ثلاثين سنتيمترا وقد نفذ ذلك بالفعل فى العام الماضى

ومضى معاليه فقال انه ليس بصحيح مطلقا ان رفع منسوب المياه امام خزان سنار هو مقابل السماح بانشاء خزان مروى الذى ستنشئه الحكومة المصرية على حساب خزانتها وتقدم لها ادارة السودان كل المعاونات الضرورية لسير العمل فى بناء الخزان

كهربة خزان اسوان

وسألت معاليه عن الخطوة الجديدة فى سبيل تنفيذ مشروع كهربة خزان اسوان بعد ان قرر مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم الاربعاء الماضى تنفيذه فى حدود ٢٧ مليونا ونصف مليون جنيه فقال معاليه: ان وزارة الاشغال فرغت من فحص العطاءات الخاصة بالمشروع ، كما اوشكت ان تفرغ من وضع عقود الارتباط بالعمل ، وان معاليه كبير الرجاء فى ان يعرض نتيجة فحص العطاءات وصيغة هذه العقود على مجلس الوزراء فى اجتماع قريب جدا ، فيبدأ العمل فورا فى هذا المشروع الكبير

مصنعا السماد والصلب

وسألته عما انتهى اليه الراى فى مشروع مصنع السماد ومشروع مصنع الصلب اللذين يعتمدان على توليد الكهرباء من خزان اسوان فقال معاليه **انه يرى ان يكون هذان المشروعان فى حكوميين وقد اوضح ذلك فى مذكرة قدمها الى مجلس الوزراء**

وقال انه تقرر استدعاء خبير المانى فى صناعة الصلب لابداء رايه فى مشروع مصنع الصلب

ثروة اسوان من الصلب

وسألته هل يمكن القول ان منطقة اسوان غنية بمناجم الصلب بدرجة تتطلب انشاء مصنع فقال معاليه ان علماء طبيعة الارض - الجيولوجيين - الذين فحصوا هذه المنطقة قالوا ان الصلب متوفر فيها وسيكون للخبير الالمانى راى فى ذلك ايضا

... وخزان وادى الريان

سألته عما استقر عليه الراى بشأن خزان وادى الريان ؟

فقال معاليه ان هذا المشروع لايزال موضوع بحث وقد اختلفت فيه الاراء بالنسبة لمصير مديرية الفيوم وهو ليس من المشروعات التى يمكن ان يكون لها الاولوية فى التنفيذ

وقبل ان اغادر غرفة مكتب معاليه بدار الوزارة ببولكلى اكد لى انه غير صحيح بالمرة ما يقال من ان نية ادارة السودان معقودة نهائيا على انشاء خزان الروصيرص وكل ماهناك هو ان المستر الن مستشار الرى بادارة السودان يقوم ببحوث فنية عن الحالة العامة للرى فى الحاضر والمستقبل كما هى الحال فى مصر

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام
التاريخ: ٢٤ اغسطس ١٩٥٤

نجاح البحوث لتعديل اتفاقية مياه النيل

اقامة سد عند الروصيرص تساهم مصر بأكبر جزء من نفقاته

السودان يستأثر بمياه سد الروصيرص بعد تنفيذ السد العالى

كللت بالنجاح البحوث التى دارت بين مندوبى مصر والسودان واشترك فيها كبار رجال السياسة والخبراء فى البلدين لتعديل اتفاقية مياه النيل . فقد تلاقت وجهات النظر فى وضع مشروع الاتفاقية الجديدة ، وينتظر أن تذاع نصوصه قريبا بعد تلاقى مندوبى الحكومتين لمراجعة النصوص

اقامة سد عند الروصيرص

واهم تعديل فى مشروع الاتفاقية الجديدة ، هو ان تقيم حكومة السودان سدا عند الروصيرص تساهم مصر بالجزء الاكبر من نفقاته

وسينص فى مشروع الاتفاقية على تقدير سعة هذا السد من الماء بثلاثة مليارات من الامتار المكعبة وان توزع بين مصر والسودان بحيث يكون نصيب كل من البلدين فيها مليار متر مكعب

اما المليار الثالث فيكون احتياطا تستخدمه مصر فى حالة عدم وفاء خزان اسوان بحاجات الرى المصرى وذلك فى السنوات الشحيحة التى لايمتلىء فيها الخزان

وفى حالة امتلاءخزان اسوان ووفائه بحاجات الرى فى شمال الوادى يئول هذا المليار الاحتياطى الى السودان.

وسينص كذلك على انه عند اتمام تنفيذ مشروع السد العالى والانتفاع به تستخدم المليارات الثلاثة التى يحتجزها خزان الروصيرص فى رى اراضى السودان

وذلك لان مشروع السد العالى سيكفل لمصر ريا مستديما لا ريا سنويا كما هى الحال الان ويفى بمطالب ارضها الحالية وبمطالب مليونى فدان تستصلح فى صحارى مصر وقد قدرت سعته بمائة وعشرين مليارا من الامتار المكعبة وهى سعة كفيلة بتامين حالات الرى المصرى الدائم والتغلب على جميع احتمالات الشح

المباحثات تبدا غدا

الخرطوم فى ٢٢ — لمراسل الاهرام الخاص — كان مقررا ان تبدا اليوم (الاثنين) محادثات اتفاقية مياه النيل بين السيد وزير الزراعة والرى ومستشارى الرى السودانى من جهة وبين مندوبى الحكومة المصرية من جهة اخرى غير انها قد تاجلت فى اخر لحظة

وقد صرح وزير الرى بان التاجيل جاء نتيجة لتاخر موعد وصول الدكتور محمد امين وكيل وزارة الاشغال المصرية ورئيس الجانب المصرى فى المباحثات

وقال الوزير انه من المنتظر ان يصل الدكتور امين الى الخرطوم غدا (الثلاثاء) او بعد غد حيث تبدا المحادثات فور وصوله

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٥٩

النصوص الكاملة للاتفاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان

نص اتفاق مياه النيل والتعويضات

نظرا لان نهر النيل في حاجة الى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الان

ونظرا لان هذه الاعمال تحتاج في انشائها وادارتها الى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الافادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة

ونظرا الى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل . ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتي : ـ

اولا : الحقوق المكتسبة الحاضرة:

١ ـ يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارا من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا

٢ ـ يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار اليها . ومقدار هذا الحق اربعة مليارات من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا

ثانيا : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين

١ ـ لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه الى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشىء الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل

٢ ـ ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشىء جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق وأى أعمال اخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

٣ ـ يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط ايراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدر بنحو ٨٤ مليارا سنويا من الامتار المكعبة ، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهي المشار اليها في البند (اولا) مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك صافي الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين

٤ ـ يوزع صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١/٢ ١٤ للسودان الى ١/٢ ٧ للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الايراد في المستقبل في حدود متوسط الايراد المنوه عنه في البند السابق . وهذا يعني أن متوسط الايراد اذا ظل مساويا لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ مليارا واذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالي بعشرة مليارات ، فان صافي فائدة السد العالي يصبح في هذه الحالة ٢٢ مليارا ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١/٢ ١٤ مليارا ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ١/٢ ٧ مليار . وبضم هذان النصيبان الى حقهما المكتسب فان نصيبهما من صافي ايراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح ١/٢ ١٨ مليارا لجمهورية السودان و ١/٢ ٥٥ مليارا للجمهورية العربية المتحدة

فاذا زاد المتوسط فان الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الايراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين

٥ ـ لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة (٣) يستخرج من متوسط ايراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي مستبعدا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر في السد العالي فانه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل

٦ ـ توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية تعويضا شاملا عن الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

٧ ـ تتعهد حكومة جمهورية السودان بان تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيا قبل يوليه سنة ١٩٦٣

٨ ـ من المسلم به ان تشغيل السد العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين فى جبل اولياء

ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب

ثالثا : مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل

نظرا لانه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط من المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لايراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فان الجمهوريتين توافقان على ما يأتى : ـ

١ ـ يتولى جمهورية السودان ـ بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة ـ انشاء مشروعات زيادة ايراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الابيض ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة ويساهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا . وتتولى جمهورية السودان الانفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات .

٢ ـ اذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة ، بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى الموضوعة ، الى البدء فى احد مشروعات زيادة ايراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد اقراره من الحكومتين فى وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت الى ذلك فان الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج الانتفاع بنصيبه فى المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين . وعند انتهاء السنتين فان الجمهورية العربية المتحدة تبدا فى التنفيذ بتكاليف من عندها . وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق عليه فانها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على الا تتجاوز حصة اى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعا : التعاون الفنى بين الجمهوريتين

١ ـ لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده وكذلك لاستمرار الارصاد المائية على النهر فى احباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة ، بعدد متساو من كل منهم يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها ـ

أ ـ رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف الى زيادة ايراد النيل والاشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة لتقدم بها الى حكومتى الجمهوريتين لاقرارها .

ب ـ الاشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان .

ج ـ تضع الهيئة نظم تشغيل الاعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للاعمال التى تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات .

د ـ تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار اليها فى الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مبروك .. زكريا محيي الدين وطلعت فريد يتبادلان التهنئة بعد التوقيع

من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالاعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي بسد اسوان وطبقا لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الاخرى عن مشروعات اعالي النيل المقامة داخل حدودها .

هـ ـ لما كان من المحتمل ان تتوالى السنوات الشحيحة الايراد ويتوالى انخفاض مناسيب المخزون بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في اية سنة من السنين فانه يكون من عمل الهيئة ان تضع نظاما لما ينبغي ان تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضررا على اى منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢ ـ لتمكين الهيئة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل احباسه العليا تتوفى بهذا العمل تحت الاشراف الفني للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة في السودان وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي يوغندا

٣ ـ تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين وللهيئة ان تجتمع في القاهرة او الخرطوم حسب ظروف العمل . وعليها ان تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها واعمالها الفنية والادارية والمالية .

خامسا : احكام عامة :

١ ـ عندما تدعو الحاجة الى اجراء اى بحث في شئون مياه النيل مع اى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فان حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة يتفقان على راى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار اليها ، ويكون هذا الراى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار اليها

واذا اسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ اعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فانه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة ان تضع ـ بالاتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشأن ـ كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الاعمال . وبعد اقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية

٢ ـ نظرا الى ان البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب في مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على ان تبحثا سويا مطالب هذه البلاد وتتفقا على راى موحد بشأنها واذا اسفر البحث عن امكان قبول اية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منها او لآخر فان هذا القدر محسوبا عند اسوان يخصم مناصفة بينهما .

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في هذا الاتفاق مع المختصين في البلاد الاخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد الكميات المتفق عليها

سادسا : فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالى الكامل

نظرا لان انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما في صافي فائدة السد العالي لن يبدأ قبل بناء السد العالي الكامل والاستفادة منه فان الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعي في فترة الانتقال من الان الى قيام السد العالي الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة

سابعا : يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من بين الطرفين المتعاقدين على ان يخطر كل من الطرفين الطرف الاخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسي

ثامنا : يعتبر الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) بند أ و (ب) المرفقان بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه .

حرر بالقاهرة من نسختين اصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٧٩ هـ الموافق ٨ نوفمبر ١٩٥٩

زكريا محيى الدين   اللواء طلعت فريد

اليوم يتم اعـــداد اتفاق ميـــاه النيل

الوفد السوداني يجتمع ٤ ساعات لاعداد الصيغة النهائية للاتفاق

تجتمع اليوم لجنة مياه النيل في المباحثات العربية السودانية ، لاستكمال اعداد الصيغة القانونية للاتفاق الخاص بمياه النيل

وكان مقررا أن تنتهي اللجنة من هذه المهمة امس ، ثم أرجيء اجتماعها الى اليوم ريثما يتم الاتفاق بين الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد المركزي ، والسيد عبد الماجد أحمد وزير المالية السوداني ، على التفصيلات الخاصة بدفع اقساط التعويضات عن الاراضي والممتلكات السودانية التي ستغمرها مياه السد العالي بمنطقة وادي حلفا

وعلم مندوب « الاهرام » انه سيراعى تمكين حكومة السودان من اعادة توطين نحو ٥٠ الفا من رعاياها بالمنطقة قبل ان يبدأ حجز مياه السد سنة ١٩٦٤

وقد اجتمع وفد السودان في المباحثات في دار السفارة السودانية برياسة اللواء محمد طلعت فريد وزير الاستعلامات السوداني رئيس الوفد . واستغرق الاجتماع ٤ ساعات ، تناول البحث خلالها اعداد الصيغة النهائية للاتفاق بين البلدين على توزيع مياه النيل والتعويضات والمسائل المالية والاقتصادية

والمنتظر أن توقيع الاتفاق سيتم فور اعداد صيغته القانونية بوزارة الخارجية في اجتماع يعقده الجانبان العربي والسوداني

وستوزع لهذه المناسبة بعض البيانات كما يعقد اللواء فريد مؤتمرا صحفيا يتحدث فيه عن اهداف الاتفاق ومستقبل العلاقات بين البلدين الشقيقين .

تم التوقيع

الاتفاقية مع السودان وقعت في الساعة الثانية عشرة ظهر أمس

الاتفاقية الجديدة تقر الحقوق المكتسبة للاقليم المصري والسودان في اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩

السودان يوافق على إنشاء السد العالى والجمهورية العربية توافق على إنشاء خزان الروصيرص

تقسيم مياه النيل بنسبة ٥٥٪ مليار متر مكعب للجمهورية العربية و ١٨٪ مليار للسودان

موقف موحد للقاهرة والخرطوم في مواجهة أي طلبات من مياه النيل

تم في الساعة الثانية عشرة ظهر امس في الصالون ((رقم ٥)) بوزارة الخارجية توقيع ((اتفاق السودان)) . ووقعه بنيابة عن الجمهورية العربية السيد زكريا محيى الدين رئيس الوفد العربي في المفاوضات ، ووقعه عن جمهورية السودان اللواء محمد طلعت فريد رئيس الوفد السوداني . وحضر حفل التوقيع جميع اعضاء هيئة المفاوضات من الجانبين . واستغرقت عملية التوقيع عشر دقائق ، وقف بعدها السيد زكريا محيى الدين حيث القى كلمة في هذه المناسبة ، ورد عليه اللواء طلعت فريد بكلمة مماثلة

وما ان انتهي رئيس وفد السودان من القاء كلمته حتى نهض رئيس الوفد العربي وصافحه بحرارة قائلا ((مبروك)) وكذلك فعل اللواء طلعت فريد وسط عاصفة من التصفيق . كما اخذ اعضاء الوفدين السوداني والعربي يتبادلان كلمة ((مبروك)) بوجوه مبتسمة وقلوب فرحة

وكان اعضاء الهيئة العامة للمفاوضات من الجانبين قد التام شملهم جميعا قبل حفل التوقيع بربع ساعة في مكتب السيد حسين ذو الفقار صبري نائب وزير الخارجية ، ثم دخلوا جميعا الي الصالون رقم ٥ حيث تم توقيع الاتفاقيات، وعاد بعدها جميع اعضاء الجانبين الي مكتب نائب وزير الخارجية مرة ثانية حيث تناولوا ((الشربات)) فرحا بالاتفاق بين البلدين وتبادلوا الاحاديث الاخوية التي تنم عن البهجة بهذه المناسبة التاريخية من حياة البلدين

الاتفاق الذى وقعته القاهرة والخرطوم

اشتمل الاتفاق بين السودان والجمهورية العربية على ثلاث اتفاقيات

١ – الاولى بشأن الانتفاع بمياه النيل ، وملحق بها اتفاق خاص بالتعويضات .

٢ – الثانية تتعلق بالتجارة والدفع وملحق بها اتفاقات احدهما للترانزيت [illegible] خاص بشراء السكر من الاقليم الجنوبى .

٣ – الثالثة اتفاقية بشأن تنظيم الجمارك بين البلدين

وقد اتفق البلدان فى شأن الانتفاع بمياه النيل على اعتبار اتفاقية المياه المعقودة فى عام ١٩٢٩ قد نظمت ((بعض الاستفادة)) بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر . ولذلك اتفق البلدان على ان يكون ماتستخدمه الجمهورية العربية من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها ، ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارا من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا ، كما يكون ماتستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب ومقدار هذا الحق ٤ مليارات من الامتار المكعبة مقدرة عند اسوان سنويا .

وتضمن الاتفاق موافقة السودان على انشاء السد العالى وموافقة الجمهورية العربية على ان ينشىء السودان خزان الروصيرص .

وقدر ايراد النهر بمقدار ٨٤ مليارا من الامتار المكعبة سنويا يستبعد منها الحقوق المكتسبة للجمهورية ومتوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العالى على أن يوزع صافى فائدة السد العالى بين الجمهوريتين بنسبة ١/٢ ١٤ مليار للسودان الى ١/٢ ٧ للجمهورية العربية وقدرت فوائد التخزين بعشرة مليارات .

وهكذا قدر صافى فائدة السد العالى بمقدار ٢٢ مليارا نصيب السودان منها ١/٢ ١٤ مليار والجمهورية العربية ١/٢ ٧ مليار . فاذا ضم الى هذين النصيبين حقهما المكتسب فان نصيبها من صافى ايراد النيل بعد تشغيل السد العالى الكامل يصبح ١/٢ ١٨ مليار لجمهورية السودان و ١/٢ ٥٥ مليار للجمهورية العربية وتكون كمية صافى ايراد السد العالى محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالى الكامل .

واتفق على أن تدفع الجمهورية العربية ١٥ مليون جنيه للسودان تعويضا شاملا عن الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية ، نتيجة التخزين فى السد العالى ويرحل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر اراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم نهائيا قبل يوليو ١٩٦٣ . وينظر فى موضوع الاستغناء عن التخزين فى جبل الاولياء فى الوقت المناسب.

المصدر : الاهرام

التاريخ:٥ يونيو١٩٩٤

بدء المباحثات المصرية الاثيوبية لتنمية الموارد المائية

اديس ابابا - أ.ش.أ - بدأت امس المباحثات المصرية - الاثيوبية حول سبل دعم التعاون المشترك بين البلدين فى مجال تنمية الموارد المائية، ورأس الجانب المصرى فيها الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية، وعن الجانب الاثيوبى ميسفين ابابا وزير الموارد المائية.

وسبق المباحثات اجتماعات على مستوى الخبراء من الجانبين بدأت الخميس الماضى فى اطار الاعداد لهذه المباحثات، وتأتى زيارة وزير الاشغال العامة والموارد المائية التى تعد اول زيارة يقوم بها وزير مصرى لاثيوبيا منذ عام ١٩٨٢ ردا على الزيارة التى قام بها وزير الموارد المائية الاثيوبى لمصر فى مطلع هذا العام.

المصدر: الاخبار

التاريخ: ٥ اكتوبر١٩٩٤

اتفاقية مياه النيل أفادت السودان أكثر من مصر

أشاد محمد سعيد معروف نقيب الصحفيين ورئيس المجلس القومى للصحافة بالسودان باتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان . وقال ان الاتفاقية حققت اضافة من مياه النيل للسودان عقب انشاء السد العالى حيث زاد نصيبه من ٤ مليارات متر مكعب الى ١٨،٥ مليار متر مكعب . كما تحققت بموجبها فوائد اخرى منها خزان الروصيرص وقناة جونجلى وحق السودان فى الانشاءات على النيل .. بينما نصيب مصر لم يزد الا ٧ مليارات متر مكعب .

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٥

اتفاق دول حوض النيل على تنفيذ مشروعات مشتركة

اروشا «تنزانيا» - أ.ش.أ - اتفق وزراء المياه والرى فى دول حوض النيل على تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين دول الحوض والسعى الى اقناع الدول والمؤسسات المانحة بالمساهمة بمبلغ مائة مليون دولار لتمويل هذه المشروعات التى ستنفذ فى اطار خطة عمل اتفق عليها وزراء دول الحوض خلال اجتماعهم الحالى فى تنزانيا. وصرح السيد محجوب الأمين مدير التعاون الفنى من أجل التنمية وحماية البيئة فى النيل أمس بأن الوزراء المشاركين فى الاجتماع اتفقوا على تحديد ٢١ مشروعا يتم تنفيذها فى اطار خطة العمل لدول حوض النيل.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٥

العالم اليوم:

تحقق النص الكامل لاتفاقية النيل

لأن نظام البشير - الترابي أدمن الأكاذيب ووقع في هوى مجافاة الحقيقة دائما، وسقط في مستنقع المهاترات فلم يكن من المستغرب أن يخرج علينا «الدكتور» حسن الترابي بتهديدات جوفاء يلوح فيها بتعطيش الشعب المصري. وهو في كل ذلك ينسى كل شيء ينسى التاريخ والجغرافيا والقانون.. فتدفق مياه النيل إلى أرض مصر ليس مرتبطا بإدارة نظام الخرطوم أيا كانت هويته وإنما هو خط حياة للمصريين يصعب التجاوز بشأنه. والنظام السوداني في غمرة غوغائيته ينسى الاتفاقيات الملزمة التي وقع عليها السودان منذ سنوات طويلة وأهمها اتفاقية 1959، هذه الاتفاقية الشاملة تحدد حصص مصر والسودان من مياه النيل والتعاون المائي فيما بينهما.

والاتفاقية ملزمة للطرفين ولا يمكن لطرف التخلي عنها أو إجراء تعديلات عليها دون موافقة الطرف الآخر. العالم اليوم تنشر نص الاتفاقية وتستطلع رأي الدكتور صلاح عامر أستاذ القانون الدولي.

زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة المصري يوقع اتفاقية 1959 الخاصة بمياه النيل وبجواره اللواء محمد طلعت فريد ممثلا عن السودان

55.5 مليـــار متر مكعب

لمصر و18.5 مليار للسودان

محضر توقيع

انه في اليوم الثامن من شهر نوفمبر سنة 1959 بمقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، اجتمع كل من:

السيد زكريا محيى الدين وزير الداخلية المركزى ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة.

ومعالى السيد اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الاستعلامات والعمل ورئيس وفد جمهورية السودان لتوقيع الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه نهر النيل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان، وبعد أن تبادلا وثائق التفويض الخاصة بهما والتي وجدت صحيحة ومستوفاة بتخويل كل منهما فى التوقيع نيابة عن حكومتيهما.

قام كل من المندوبين المفوضين بالتوقيع على الاتفاق المذكور. واشهاداً على ذلك حرر هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية اقرارا لما تقدم.

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

«امضاء»

زكريا محيى الدين

عن حكومة جمهورية السودان

«امضاء»

اللواء طلعت فريد

نظرا لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الان.

حقوق مصر في مياه النيل

في ضوء أحكام القانون الدولي

عقيد/ احمد على الأنور

النيل هو شريان الحياة فى مصر ، تجرى مياهه فى أرضها مجرى الدم من الجسد فكما أنه لا رجاء فى جسد فقد دماءه فأنه لا حياة لمصرنا بغير مياه نيلها العظيم ، فالماء هو مدد الحياة ، وما من نهر فى المعمورة يلعب فى حياة شعب ذات الدور الحيوى الذى يقوم به نهر النيل بالنسبة لشعب مصر ، فمصر كما قال هيرودت هبة النيل .

ويؤكد علماء الجغرافيا على ان النيل رسم مجراه الحالى الذى يمتد من خط الاستواء جنوبا إلى البحر الابيض شمالا خلال سبعين مليونا من سنوات حياته وحول شاطىء النيل تكون اول مجتمع انسانى منظم عرفه التاريخ وأن شعب مصر هو أول من مارس فنون الزراعة فى الوادى وفق تعاليم اوزوريس ، وأول من شكل مجتمعا سياسيا كان مهدا لأول حضارة انسانية تميزت بالسمو فى مختلف الميادين الروحية والثقافية والفنية والاجتماعية .

ويجمع النيل مياهه التى تقوم عليها حياة شعب مصر من الأمطار الغزيرة التى تسقط على كل من الهضبة الاثيوبية وبلاد الهضبة الاستوائية والمتوسط السنوى لما يأتى من المنابع

الاثيوبية ٧٢ مليار متر مكعب من المياه تمثل $\frac{٦}{٧}$ من الايراد الاجمالى

ومن المنابع الاستوائية ١٢ مليار متر مكعب تمثل $\frac{١}{٧}$ ذلك الايراد ، وتلك

الكمية من المياه يفقد منها ١٠ مليارات متر مكعب بسبب التخزين فى بحيرة السد ، ويقسم الباقى وقدره ٧٢ مليارا بين مصر والسودان فتحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨,٥ مليار .

وهذا الماء الذى يصل إلى مصر يعد حقا تاريخيا مكتسبا طبقا لقواعد القانون الدولى ، والحقيقة انه لايكفى لمواجهة متطلبات شعب مصر المتزايدة فخطط التنمية بها تتطلب المزيد من الماء ، فنحن نحتاج قبل عام ٢٠٠٠ إلى عشرة مليارات أخرى إضافية حتى نفى بمطالبنا الحيوية والعاجلة وننفذ سياستنا الزراعية والانمائية التى لاسرف فيها ولابسط .

وهذه المليارات العشر المطلوبة لابد أن تأتينا من النيل ، اذ أن مصر ليس لديها بدائل أخرى ممكنة وميسورة ، فالمياه الجوفية كمياتها محدودة من ناحية ، كما أنها لاتعد موردا مستديما تشيد عليه حياة أو خطة طويلة الأمد من ناحية أخرى ، فضلا عن أن مياه الخزان الجوفى بالدلتا والوجه القبلى - وتقدر بـ ٢,٩ مليار م٣ - مستغلة حاليا تماما ضمن خطة التنمية . من ناحية ثالثة ، ونود أن ننوه فى هذا المقام إلى ما تطالعنا به بعض من الصحف والمجلات من وجود كميات كبيرة من المياه الجوفية فى أراضى مصر انما هو قول تعوزه الدقة وينحسر عنه البرهان ، وفيه من المبالغةالضارة الكثير ، حيث أثبتت الدراسات الميدانية التى أجريت حتى الآن محدودية هذه المياه .

كما أود أن أذكر حقيقة واقعية تتعلق بما قد يعلق بذهن البعض من العامة من أن هناك فواقد فى مياه النيل تذهب بجزء من ايراده سدى ، والواقع أنه لا توجد حاليا - ولا منذ الماضى القريب - اية فواقد فى مياه النيل ولا يذهب منها شيء إلى البحر بغير فائدة ، وأن مليارا واحدا يصرف فى النيل فى وقت السده الشتوية لأغراض الموازنات والملاحة ، وهذه يتم تخزينها تباعا فى بحيرتى المنزلة والبرلس لأستخدامها فيما بعد .

ولما كان الحفاظ على حقوقنا التاريخية فى مياه النيل أمرا طبيعيا ، وكانت حاجتنا لزيادة مواردنا من مياه النيل ١٠ مليارات م٣ قبل عام ٢٠٠٠ ماسه ، وزيادة تلك الموارد فيما بعد عام ٢٠٠٠ أمرا توجبه متطلبات خطة التنمية وتقتضيه الزيادة السكانية فى مصر ... وذلك الامر أمر حياة شعب ومصير أمه .. فإنه قد بات من الضرورى السعى لتعاون مشترك يقوم بين دول حوض النيل التى يتزايد طلبها للمياه أيضا بمبرر حينا وبغير مبرر أحيانا كثيرة ، تعاون يستهدف تنفيذ مشروعات أعالى النيل العديدة والتى تم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها وتعود بالنفع والخير على سائر دول الحوض من أمثلتها مشروع قناة جونجلى وأنشاء قنوات تقليل الفواقد بمنطقة مستنقعات مشار وتحسين كفاءة النيل الأبيض بالسودان ، وأنشاء خزان بحيرة البرت بأوغندا ومشروع التخزين فى أعالى نهر البارو .

ومع خطورة المشكلة ... وتزايد طلبنا للمياه وحاجاتنا الماسة اليها حاليا ومستقبلا تبدو فى الأفق بوادر أزمة ، وتثار بين الحين والآخر دعاوى لبعض دول حوض النيل تنازع مصر حقوقها التاريخية الثابتة التى تستند إلى جذور التاريخ العميقة ، وتجادل فى متطلباتنا الحالية والمستقبلية للمياه التى تقتضيها موجبات حياة الشعب ، متناسية قواعد القانون الدولى وسوابق القضاء والعرف الدوليين التى تحكم الانتفاع بالأنهار الدولية تارة وراغبة عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعقودة بيننا لتنظيم استخدام مياه النيل تارة أخرى .

وتتلخص ادعاءات دول أعالى النيل فى المنازعة فى التوزيع الحالى لحصص مياه النيل وتدعى بأن لها سيادة غير مقيدة على جزء النهر الذى ينبع من أراضيها تستخدم مياهه كيفما تشاء وتقيم عليه ما ترى من مشروعات وتحاول التحلل من أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية النافذة وعدم الالتزام بها بدعوى أنها ابرمت أبان كانت الدول تحت الاحتلال أو الوصاية ومن ثم فهى لا تلتزم بها بعد الاستقلال وأنه بالنسبة للمعاهدات الثنائية التى عقدت بين دولتين من دول الحوض فأنها لا تلتزم الا اطرافها دون أن يحتج بها على دولة ليست طرفا فيها .

وبداية أريد أن أذكر أن النيل نهر دولى تحكم الانتفاع به قواعد القانون الدولى التى تحكم الانتفاع بالأنهار الدولية عموما فضلا عن المعاهدات التى أبرمت بين دول المنبع والمصب .

والمسألة التى أسعى لمعالجتها فى هذا المقال لبيان حكم القانون الدولى بشأنها كالآتى :

هل تملك دولة المنبع أن تتصرف فى مياه النهر الدولى كيفما تشاء على أساس أن الماء الذى ينبع فى اقليمها من ثرواتها الطبيعية كأنما هو البترول مثلا تملك الدولة أن تعطيه لمن تشاء وبالثمن الذى تريد .. أو تحبسه وتبقيه فى الأرض ولا تعطيه لأحد اذا أرادت ... أم أن مياه النهر الدولى تخضع لقواعد قانونية أخرى خلاف قواعد السيادة المطلقة والملكية المطلقة .. وأن كان الانتفاع بتلك المياه يخضع لقواعد أخرى فما هى تلك القواعد ؟

وأبادر إلى القول بأن القانون الدولى يتضمن قواعد تحكم الانتفاع بالانهار الدولية .. لا تعطى لدولة المنبع حق السيادة المطلقة ، بل ولا حق أولوية الانتفاع بالمياه التى تنبع من أقليمها ، وأنما تتجه هذه القواعد إلى أشتراك كل دول النظام النهرى الدولى فى الانتفاع بالمياه على قدم المساواه كل حسب حاجته الفعلية .

وقواعد القانون الدولى أما أتفاقية تأخذ صورة المعاهدات الدولية ومثالها تلك التى عقدت بين بعض دول حوض النيل لتنظيم الانتفاع به ، وأما قواعد عرفية دولية ملزمة لكل دول العالم .

وبالنسبة لنهر النيل فإن الانتفاع بمياهه تحكمه عدد من الاتفاقيات الدولية ولكنها لا تغطى المسألة من كافة جوانبها وكل أطرافها ولذلك تكملها القواعد العرفية الدولية الملزمة التى أستقرت فى العمل الدولى بشأن تنظيم الانتفاع بالانهر الدولية .

ومن أهم الاتفاقيات الدولية التى عقدت بشأن النيل :

١ ـ البروتوكول الموقع فى روما فى ١٥ ابريل ١٨٩٥ بين بريطانيا (عن مصر) وايطاليا (أثيوبيا) والذى تعهدت فيه الحكومة الايطالية لمصر بعدم أقامة أية أشغال على نهر العطبرة لأغراض الرى من شأنها التأثير بصورة ملموسة على أمدادات المياه .

٢ ـ معاهدة بين بريطانيا وأثيوبيا موقعة فى أديس أبابا بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٢ وفيها تعهد الامبراطور منليك الثانى ملك ملوك أثيوبيا فى مواجهة صاحب الجلالة البريطانى بألا ينشىء أو يسمح بانشاء أية أشغال على النيل الأزرق بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها منع تدفق المياه منها إلى النيل .

٣ ـ الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا ودولة الكونغو الحرة (زائير حاليا) فى ٩ مايو ١٩٠٦ : وتم الاتفاق فيها على الحفاظ على مصالح مصر فى مياه النيل .

٤ ـ المذكرات المتبادلة بين رئيس وزراء مصر والمندوب السامى البريطانى فى يناير ١٩٢٥ : والتى أقرت فيها صراحة بريطانيا بحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل وبوجوب رعاية تلك الحقوق .

٥ ـ أتفاقية مياه النيل فى ١٧ مايو ١٩٢٩ بين بريطانيا ومصر : وقد تضمنت التصديق على تقرير اللجنة الفنية المشتركة التى كانت قد شكلت عام ١٩٢٥ لبحث حقوق كل من مصر والسودان فى مياه النيل وأنتهت إلى تخصيص الايراد الكلى فى فترة التحاريق (من فبراير إلى يونيه) لأحتياجات الرى فى مصر خالصة ، كما تم النص فيها على أنه بغير الاتفاق مع مصر لا يمكن القيام بأية أعمال فى خصوص الرى أو توليد الطاقة النيل أو على روافده أو على البحيرات التى ينبع منها اذا كان من شأن تلك الأعمال انقاص كمية المياه التى تصل إلى مصر أو تعديل موعد وصولها .

٦ ـ أتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان الموقعة فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ م : والتى أكدت على حقوق مصر التاريخية المكتسبة فى مياه النيل وقررت حصص الدولتين من مياهه على أساس ٥٥,٥ مليار م٣ لمصر ، ١٨,٥ مليار م٣ للسودان ، مع التعهد فيها ببحث مطلب أى دولة أخرى من دول الحوض تطلب حصة أضافية واذا ما أسفر البحث عن إمكان قبول اعطائها كمية أضافية من المياه فإن تلك الكمية تخصم من حصتهما مناصفة .

تلك هى اتفاقيات النيل وهى تشتمل على أية حقوق أولوية لدول المنبع وإنما على العكس تتضمن رعاية وضمان لمصالح الدول النهرية المنخفضة ، والالتزامات الواردة بهذا الشأن لم يقدم فى نظيرها أى مقابل فكأنما هى حقوق ارتفاق على الاقاليم التى تقع عليها وتقيد السيادة الدولية عليها .

واذا ما استعرضنا قواعد العرف الدولى التى أستقرت فى العمل الدولى بشأن الانتفاع بالانهر الدولية والملزمة لكافة الدول نجدها عديدة أفرزتها الممارسة الدولية ، وأهم تلك القواعد ما يأتى :

١ ـ قاعدة المساواة القانونية بين دول النظام النهرى الدولى ، وبمقتضاها

لا تتميز أى دولة من دول النظام النهرى على الأخرى ولا أولوية على الاطلاق لدول المنبع فى الانتفاع بالنهر وإنما كل يأخذ من الماء بقدر حاجته الفعلية .

٢ ـ قاعدة السيادة الاقليمية المقيدة : ومعناها أن دول حوض النهر وهى تمارس سيادتها على جزء النهر الواقع فى أقليمها تكون مقيدة بأحترام حقوق سائر الدول النهرية فى الانتفاع بالنهر على قدم المساواة .

٣ ـ قاعدة الاقتسام العادل : وتفترض هذه القاعدة حدوث تنازع فى المصالح بين دول النظام النهرى .. ومعيار الاقتسام العادل كما جرت به الممارسة الدولية هو المفاضلة والموازنة بين الاحتياجات الفعلية لكل دولة بالعدل والانصاف .. وهذه مسألة واقعية تؤخذ فيها أعتبارات عديدة منها عدد سكان الدولة ، مدى غزارة أو ندرة الأمطار التى تسقط عليها ، مدى أعتماد الدولة على مياه النهر وهل توجد بها مصادر مياه بديلة ، وتركيب البنيان الاقتصادى ومدى الاعتماد على الزراعة ، الانتفاع الذى وقع فى الماضى ، الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والتكاليف النسبية للوسائل التبادلية لأشباع تلك الاحتياجات ، ويتم تحديد النصيب العادل على أساس تلك الاعتبارات مجتمعة .

٤ ـ قاعدة تحريم الضرر : وبمقتضى هذه القاعدة القانونية الدولية يحظر على الدول النهرية العليا أن تحبس الماء أو تلوثه أو تستخدمه بطريقة تضر بالدول المنخفضة أو بسكانها .

وان دعاوى بعض دول اعالى النهر لاتستند الى الواقع ولا الى القانون ، وتبطلها آيات كثيرة وبراهين حلسمة منها على سبيل المثال لا الحصر :

ان قاعدة الحق التاريخى المكتسب مطبقة ومستقرة فى العمل الدولى تمسك بها الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٢ بشأن حقه التاريخى فى مياه نهر كارا واكدتها قواعد هلسنكى التى تقررت عام ١٩٦٦ .

ان القضاء الدولى اعتبر قاعدة الحق التاريخى المكتسب من المبادىء الرئيسيه فى القانون الدولى ، وقررت المحكمة الدولية التى حكمت فى قضية بحيرة لانو بأن على الدول النهريه العليا أن تأخذ فى الاعتبار وعلى قدم المساواة جميع مصالح الدول النهريه الآخرى أسوة بمصالحها .

٣ ـ أن البحيرات والنهيرات والروافد الوطنية فى نظام النهر الدولى تسرى فى شأنها القواعد التى تنظم الانتفاع به ، وهذا ماأكدته محكمة العدل الدولية الدائمه فى حكمها الصادر فى ١٠ / ٩ / ١٩٢٩ .

٤ ـ أن سيادة الدولة وسلطانها على جزء النهر الذى ينبع أو يمر باقليمها مقيدان بالقيود المقررة فى القانون الدولى والمستقرة فى العمل الدولى ، وهى قيود تحتل لدى المحاكم الدولية عند التطبيق مركز الصدارة على السيادة .

٥ ـ ان قرارات مجمع القانون الدولى الصادره عام ١٩٥٦ قد تضمنت

على كل دولة نهريه وهى تمارس حقها على جزء النهر الواقع فى اقليمها التزام بعدم اغفال آثار تلك الممارسه على دول النهر الآخرى ، وقد أكد ذلك المبدأ معهد القانون الدولى بسالزبورج عام ٦١ ، وتعزز بحكم محكمة التحكيم فى قضية بحيرة لانو عام ١٩٥٧ بين فرنسا واسبانيا .

٦ ـ ان قواعد التوارث الدولى فى المعاهدات كما بينتها اتفاقية فينا ، وكما استقرت فى العمل الدولى تقضى بأن الدولة الخلف تلتزم بالمعاهدات التى ابرمتها الدولة السلف متى كانت تلك المعاهدات عينيه تتعلق بالاقليم ، واتفاقيات النيل اتفاقيات عينيه تقرر حقوقا مكتسبة فى استغلال النهر الدولى .

٧ ـ انه من الدراسة الاستقرائية لواقعات الممارسة الدولية نجد أن العمل الدولى قد جرى على أن الدول الخاضعة التى تتحرر وتحصل على استقلالها تظل ملتزمة باحكام المعاهدات التى عقدتها الدولة الحالية بوصفها صاحبة السيادة من امثله ذلك ، التزام مصر بمعاهدة القسطنطينيه لعام ١٨٨٨ التى ابرمتها الدولة العثمانية بشأن قناة السويس كما أن ايطاليا اخذت نظرية التوارث الدولى عندما احتلت اثيوبيا عام ١٩٣٦ فاعترفت بالتزاماتها نحو بريطانيا فيما يختص ببحيرة تانا ، وعندما انفصلت ايسلندا عن الدانمارك عام ١٩٤٤ اعتبرت ان المعاهدات التى عقدتها الدانمارك تنتطبق على ايسلندا لاتزال قائمة ، وايضا ماأعلنته بورما عند استقلالها عام ١٩٤٨ من التزامها بالمعاهدات التى عقدتها بريطانيا بشأنها ... والأمثلة كثيرة مازالت تترا فى المجتمع الدولى .

ومن كل ما سبق استطيع أن اقرر وبحق ـ انه ليس لدول منابع النيل حقوق اولوية فى الانتفاع بالنهر وليس فى القانون الدولى قاعدة من هذا القبيل ، وان الاتفاقيات المعقودة بشأنها تنظم الانتفاع بمياه النيل قائمه وملتزمة ، وان دول المنبع شريكة معنا وسائر دول الحوض ، تأخذ كل منها بقدر احتياجاتها الفعلية وتمارس السيادة الاقليمية على قطاع النظام النهرى الواقع فى اقليمها مقيده فى ذلك باحترام حقوق مصر والسودان سواء كانت الحقوق المكتسبه تاريخيا أو المقرره على اساس الاقتسام العادل .

واذا كان الجفاف والتصحر والطلب على قطرة الماء يتزايد فى شتى بقاع الأرض وليس من بديل يغنى عن الماء فان السبيل امام دول حوض النيل تقليل فواقده ، وان تبدأ بغير ابطاء فى تنفيذ المشروعات المشتركة العديده التى تمت دراسات الجدوى لها والتى تهدف لتحقيق الخير لشعوب دول الوادى ، وأناشد دول حوض النيل ان تتخذ من التعاون البناء الذى تم بين دول نهر الميكونج أسوة حسنه ، وان تعتبر بما تحقق من مشروعات مشتركة ذات فائده عظمى على ذلك النهر بالرغم من اختلاف الايديولوجيات السياسية بين دول حوضه .

مشروعات الري الكبرى

بيان من وزارة الاشغال

نشرنا امس كلمة عن مشروعات الري الكبرى وذكرنا في هذه الكلمة خلاصة المذكرة التي قدمتها وزارة الاشغال لمجلس الوزراء وهي تتضمن اعمال الري والصرف في الوجهين القبلي والبحري وهي الاعمال المترتبة على انشاء خزانا بين خزان اسوان وخزان جبل الاولياء وقلنا ان النفقة المقدرة لهذه المشروعات ٢٥ مليون جنيه وان المدة المقدرة لانجاز الاعمال عشر سنين

وبعد نشر هذه الكلمة قصدنا ديوان الوزارة فلوحظ لنا ان المفاوضات مع دار المندوب السامي لم تنته والقي علينا البيان الآتي بشأن المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء وهو لا يختلف في شيء عما نشرته الاهرام ولكن الغريب ان يتصدى قوم لما نشرناه ثم ينشرونه هو ذاته ويدعون ان ما نشروه هو الصحيح. ومن الغريب ان يقال ايضا ان الاتفاق على خزان جبل الاولياء لم يتم وهم ينقلون بعد ذلك عن بيان الوزارة المستمد من مذكرتها ان المال المقدر لجبل الاولياء ثلاثة ملايين جنيه ونصف فكيف يستطيع هؤلاء الجمع بين النقيضين بل بين المتناقضات

اما الا يهادل ولكنا نود ان يعرف الكتاب ماذا يكتبون وان يحكموا في الكتابة عقولهم لا شهواتهم فهل سبق الاهرام لهم وهل وصولها الى الحقائق من المشروعات المهمة هو الذي يحملهم على هذا الحمل الخشن ؟؟

اما الملاحظة الثانية التي ابديت لنا فهي ان وزارة الاشغال اخذت براي الخبراء الثلاثة فقررت ان يكون رفع الخزان ٧ امتار لا سبعة اي من ١١٣ الى ١٢٢

فنحن نسجل هذا القول على الوزارة ولكنه تبقى لنا ملاحظة واحدة فقط وهي ان الماء المنتظر ان يخزن بعد انجاز اعمال التخزين اقل من خمسة مليارات متر مكعب مع ان حساب المحسبات المتريقة المائية يدلنا على ان تعلية السبعة الامتار تؤدي الى جعل المخزون فوق خمسة مليارات

وللهذه المسألة الفنية حسابها وليس موضع هذا الحساب هنا اليوم

وبينما كنا نتباحث رأسا مع مدير المكتب الفني العالي وزير الاشغال وحضرته يملي علينا خلاصة ما جاء في المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء وحده بالنذ رة يتفق كل الاتفاق مع ما قلناه، دخل بعض الصحافيين ونقلوا خلاصة هذا البيان وقد طاب لهم ان يقولوا ان ما قلناه غير صحيح ولو انا طلبنا منهم البرهان لاعجزهم الامر ولم يدركوا حتى موضع الخلاف بيننا وبين الوزارة في العقد ولكنا ندعهم في ضلالهم ونذكر بيان الاشغال المتفق كل الاتفاق مع ما ذكرنا وقد اطلع عليه الجمهور امس فهو يقابل بين ما نشرناه وبيان الوزارة ويعرف خطل اولئك الزملاء. والموضوع متشعب الاطراف وسنعود اليه ونوضح نواحيه

بيان المكتب الفني

ان المباحثات التي تدور الآن بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي البريطاني لا تتناول تعلية خزان اسوان وتقوية قناطر الدلتا واسيوط واسنا وغير ذلك من الاعمال التي تعتبر من اختصاص الحكومة المصرية وانما هي (اي المباحثات) خاصة بمسائل تتعلق بمشروعات اعالي النيل ولم يتم عليها الاتفاق حتى الآن

اما المذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء في الاسبوع الماضي فتلخص في بسط سياسة وزارة الاشغال في السنوات العشر القادمة وتحديد الاعمال المترتبة على مشروعات التخزين في الوجهين البحري والقبلي وتتناول هذه الاعمال

اولا — تحويل خمسين الف فدان بالحياض المنعزلة الواقعة بين اسنا واسوان وركب الآن الطلمبات الرافعة وتدرس الترع اللازمة لهذا المشروع

خزان اسوان طبقا للمشورة التي اشارت بها اللجنة الدولية تبلغ ثلاثة ملايين وثلثمائة الف جنيه

وقدرت نفقات جبل الاولياء بنحو بضعة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه حسب المناسيب التي اشار بها المستر [illegible] في تقريره الاخير

وقدرت نفقات تقوية قناطر اسيوط واسنا والدلتا بثلاثة ملايين جنيه وكسور واما سائر المبالغ فموزعة على تحويل الحياض في الوجه القبلي والتوسع في شمال الدلتا على اساس ان نفقات الفدان الواحد في الحياض المحولة تبلغ ٣ و ١٨ جنيها وفي الحياض الاخرى نحو ١٥ جنيها وفي شمال الدلتا نحو عشرة جنيهات

وتبلغ الارباح المقدرة للاهالي من الزيادة في محصول الاراضي المنتفعة خمسة ملايين وسبعمئة الف جنيه سنويا . اما اذا قدرت هذه الارباح على اساس الايجار فانها تبلغ اربعة ملايين ومئة الف جنيه وهذا علاوة على الزيادة التي تنجم عن تحسين مناوبات الري والتبكير في طفي الشراقي وضمان زراعة ٢٠٠٠٠٠ فدان ارز في الوقت الملائم في الزراعة الصيفية الحالية المقدرة باربعة ملايين فدان وقد قدرت هذه الزيادة طبقا لتقدير متوسط المحصول ومتوسط الثمن السائد في الاسواق في السنين الاخيرة وتبلغ ستة ملايين جنيه وكسور

اما الفوائد التي تعود على الحكومة بزيادة الضرائب فقد قدرت بتسع مئة الف جنيه سنويا

* * *

والذي نضيفه الى ما تقدم ان نسبة المياه في الترع تقل بعد انجاز مشروعات الري ٤٠ بالمئة من الاطيان سواء كان في الترع القديمة او الترع الجديدة وان الاراضي التي تصلح في شمالي الدلتا وتنتفع من طلبات الصرف من السرو الى ادكو وهي الاراضي الاقرب الى الاراضي العامرة منها الى الاراضي الغامرة التي يأتي دورها في المستقبل

مفاوضات مياه النيل

اجتمع يوم الجمعة حضرة صاحب المعالي ابراهيم فهمي بك وزير الاشغال وحضرة صاحب المعالي الدكتور حافظ عفيفي بك وزير الخارجية ومستر هور المستشار لدار المندوب السامي البريطاني ومستر مور وكيل حكومة السودان واستأنفوا البحث في مسألة مياه النيل و تنتهي مفاوضاتهم بعد

مذكرة المشروعات في اللجنة المالية

قلنا لنخبر ان وزارة الاشغال رفعت مذكرة عن مشروعات الري وتعلية خزان اسوان الى مجلس الوزراء . وقد علمنا ان هذه المذكرة احيلت على اللجنة المالية للنظر فيها وابداء الرأي

ونذكر بهذه المناسبة ايضا ان وزارة الاشغال رفعت الى مجلس الوزراء نص تقرير لجنة الخبراء الاجانب التي استدعي اعضاؤها لفحص مشروع تعلية خزان اسوان

وقد تناولت وزارة الاشغال في مذكرتها عن مشروع التعلية . مشروع جبل الاولياء وطلبت الى المجلس كذلك الموافقة على تعيين الموظفين اللازمين لتنفيذ المشروع وسيجري العمل تحت اشراف لجنة برياسة السير مردوخ ماكدونالد المستشار الفني لوزارة الاشغال

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٣ يونيو ١٩٥١

مذكرة سرية بموافقة ادارة السودان على:

عدم اخضاع خزان مروي لاتفاق مياه النيل

توقع الموافقة على مشروعى مروى وتانا بعد تذليل صعابهما

مشروع كهربة خزان اسوان وانتهاء انشاء مستعمراته للبدء في تنفيذه

الاسكندرية فى ٢٢ ـ لمندوب «الاهرام» الخاص: سالت معالى عثمان محرم باشا، وزير الاشغال، هل ينتظر ان تتم موافقة مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم الاحد «غدا» على مشروعى خزانى مروى وتانا؟ فاجاب معاليه بالايجاب

وسالته هل يفهم من هذا ان الصعاب التى كانت قائمة فى سبيل مشروع خزان مروى قد تم تذليلها؟ فقال معاليه ان كل هذه الصعاب كانت شكلية

وفرة المياه لمصر والسودان

قلت له ان ادارة السودان تريد ان تكون مياه هذا الخزان غير خاضعة لاتفاق مياه النيل الذى عقد بين مصر والسودان عام ١٩٢٩، فرد معاليه بقوله ـ ان مياه النيل وفيرة جدا بحيث تزيد على حاجة مصر والسودان، وفضلا عن ذلك فان الامطار تهطل فى السودان بغزارة تكاد تغنى عن مياه النيل، وهذا كله الى جانب ان السودان يفوز قبل مصر بما تحمله مياه النيل فى مجراه من منبعه من موادهى العنصر الرئيسى فى التربة الخصبة على ضفتى النيل

مذكرة سرية بشان خزان مروى

واستطلعت راي معاليه فيما عرف فى بعض الدوائر البرلمانية، ان فى وزارة الاشغال رايا بالموافقة على وجهة نظر ادارة السودان فى عدم اخضاع خزان مروى لاتفاق مياه النيل، وانه اعدت مذكرة رسمية بهذا الراي ورعت على الوزراء تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء فى اجتماعه المقبل، فلم يشا معاليه ان يقول اكثر من ان هذه المذكرة سرية وان كل ما يتعلق بخزان مروى سيكون معروفا بعد انتهاء مجلس الوزراء من بحثه واتخاذه قرارا نهائيا بشانه.

مشروع خزان تانا

واعتذر معاليه من عدم ذكر شيء ما عن مشروع خزان تانا قبل الفصل فى امره رسميا، وذلك رغبة فى خدمة المصلحة العامة

وقد عرف فى الدوائر الرسمية بوزارتى المالية والاشغال ان معاليه تحدث الى لجنة الشئون المالية بمجلس الشيوخ عن وجوب المصادقة على الاعتمادات المالية المطلوبة لوزارته، وكان مما قاله بصدد مشروع خزان تانا: ان الصلات الودية مدعمة جدا بين صاحب الجلالة هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا وبين معاليه. وقد دعمت هذه العلاقات منذ كان جلالته مقيما فى لندن بعيدا عن وطنه بسبب نتيجة الحرب الايطالية ـ الحبشية.

وزارة الاشغال تنشىء المستعمرات

وقد اكد معاليه ان وزارة الاشغال ماضية فى انشاء المستعمرات التى رات ضرورة اقامتها فى مناطق مختلفة استعدادا لتنفيذ مشروعات الرى الكبرى فتكون مقرا للمهندسين والموظفين والعمال.

وذكر ان الوزارة فرغت نهائيا من انشاء المستعمرة اللازمة لتنفيذ مشروع كهربة خزان اسوان الذى تقرر ان تفتح مظاريف عطاءاته يوم ٣٠ يونيو الحالى.

سعد زغلول صاحب الفكرة

وقال معاليه ان المغفور له سعد زغلول باشا هو صاحب فكرة انشاء هذه المستعمرات لما كان رئيسا للوزارة، وذلك رغبة فى تشجيع المهندسين والموظفين على السفر الى السودان، وقد تولى معاليه ـ وهو مدير مكتب المرحوم مرقس حنا باشا عندما كان وزيرا للاشغال ـ تنفيذ هذه الفكرة فانشا مستعمرات فى مناطق مختلفة بالسودان ـ ومنها الملاكال ـ توفرت فيها كل وسائل الراحة والطمانينة

مستعمرات انشاء خزان اوين

ومضى معاليه فقال ان الوزارة انشات فى كينيا مستعمرة على احدث طراز للمصريين الذين يساهمون فى تنفيذ مشروع خزان اوين

تأجيل مشروع خزان تانا

اثيوبيا تراجع معاهدتها مع انجلترا لتقييدها حريتها في الاتفاق مع مصر

استمرار العمل فى خزان مروى والبدء بتنفيذ كهربة خزان اسوان

علم مندوب « الاهرام » من معالي عثمان محرم باشا وزير الاشغال انه تقرر ان يؤجل الى اجل غير مسمى، سفر البعثة الفنية التى كان مقررا ايفادها الى اديس ابابا لمباحثة السلطات الاثيوبية فى المسائل الخاصة بانشاء مشروع خزان تانا، وذلك بسبب التطور الذى حدث اخيرا فى العلاقات بين مصر وانجلترا بالغاء المعاهدة واتفاقى السودان، لان انجلترا تعدطرفا آخر فى هذه المباحثات بحكم المعاهدة المبرمة بينها وبين اثيوبيا منذ زمن طويل، وهى تقضى بالا تنشىء اثيوبيا مشروعا انتاجيا دون استطلاع رايها ثم موافقتها. وفضلا عن ذلك فان الادارة فى السودان لاتزال حتى الان انجليزية، ومصر لاتعترف بها

التاثير يقع على غير مصر

وسال المندوب معالي عثمان محرم باشا هل يكون لتاجيل تنفيذ مشروع خزان تانا تاثير فى مصر فقال معاليه ان هذا التاثير يقع اولا على غير مصر

معاهدة اثيوبيا مع انجلترا

واستطلع المندوب راى مصدر اثيوبى فى هذا الشان فقال ان الحكومة الاثيوبية ابدت استعدادها منذ اكثر من عشرين عاما لانشاء هذا الخزان، وكانت كبيرة الرجاء فى نجاح المباحثات الخاصة به لبدء التنفيذ فى اقرب وقت ممكن فاذا حال الموقف السياسى الحاضر بين مصر وانجلترا دون ذلك، فان اثيوبيا مضطرة الى انتظار تصفية هذا الموقف لمصلحة مصر، وقد تضطر ايضا للنظر فى امر المعاهدة المبرمة بينها وبين انجلترا فى هذا الشان اذ تعدها مقيدة لها فى حق طبيعى لمصلحتها العامة

استمرار العمل فى خزان مروى

وسال المندوب وزير الاشغال عما يكون قد جد فى امر مشروع خزان مروى الذى قررت الحكومة المصرية انشاءه بمعونة السودان. فقال معاليه ان العمل مستمر فى انشائه

البدء فى كهربة خزان اسوان

وساله اخيرا عما تم بشان كهربة خزان اسوان فقال: ان تنفيذ هذا المشروع يبدا بعد موافقة مجلس الشيوخ فى مستهل الدورة البرلمانية الجديدة على الاعتماد المطلوب وقدره ٢٤ مليون جنيه، ولم تساعد الظروف فى نهاية الدورة البرلمانية الماضية على عرض امر الاعتماد على مجلس الشيوخ بعد موافقة مجلس النواب عليه.

٣ اتفاقيات دولية لتطوير نظم الري وترشيد المياه

ناقشت لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية بالمجلس في اجتماعهما المشترك أمس برئاسة محمد مهدي شتوزمان ثلاثة قرارات جمهورية بشأن اتفاقية منحة تطوير نظم الري بين مصر والولايات المتحدة والموافقة على التعديل الرابع لاتفاقية منحة الولايات المتحدة لترشيد مياه الري والثالث خاص بالموافقة على الكتاب المتبادل بين مصر وايطاليا حول منح التعاون الفني المقدمة لمصر من ايطاليا .

وقد تناول القرار الاول اتفاقية تطوير نظم الري بتكاليف ٣٨ مليون دولار تقدمها وكالة التنمية الدولية في شكل مساعدات فنية ورأسمالية لتحسين الهياكل المتوسطة والصغيرة لنظام ادارة الري في الاراضي الزراعية وتطوير الطاقة الانشائية للوزارة

وتضمن القرار الثاني تقديم منحة لمصر في حدود ١٢ مليون دولار من وكالة التنمية الدولية لترشيد استخدام مياه الري ، كما تضمن الثالث تقديم ايطاليا ٣٨٠ مليون ليرة لاجراء دراسة تنفيذ مشروع سد فارسكور . □

مشروعات مصرية سودانية لتنمية مياه النيل

بدات المباحثات المصرية السودانية المشتركة فى مجال الرى وتنمية الموارد المائية امس وتناولت امكانات تنفيذ المشروعات التى تخدم التعاون المشترك خاصة المتعلقة بزيادة وتنمية موارد البلدين من المياه.

راس الجانب المصرى فى المباحثات المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية والجانب السودانى المهندس يعقوب ابو شورى موسى وزير الرى

المصدر : الاهرام

التاريخ:٥ يونيو١٩٩٤

بدء المباحثات المصرية الاثيوبية لتنمية الموارد المائية

اديس ابابا - أ.ش.أ - بدأت امس المباحثات المصرية - الاثيوبية حول سبل دعم التعاون المشترك بين البلدين فى مجال تنمية الموارد المائية، ورأس الجانب المصرى فيها الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية، وعن الجانب الاثيوبى ميسفين ابابا وزير الموارد المائية.

وسبق المباحثات اجتماعات على مستوى الخبراء من الجانبين بدأت الخميس الماضى فى اطار الاعداد لهذه المباحثات، وتأتى زيارة وزير الاشغال العامة والموارد المائية التى تعد اول زيارة يقوم بها وزير مصرى لاثيوبيا منذ عام ١٩٨٢ ردا على الزيارة التى قام بها وزير الموارد المائية الاثيوبى لمصر فى مطلع هذا العام.

المصدر: الاخبار

التاريخ: ٥ اكتوبر١٩٩٤

اتفاقية مياه النيل أفادت السودان أكثر من مصر

أشاد محمد سعيد معروف نقيب الصحفيين ورئيس المجلس القومى للصحافة بالسودان باتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان . وقال ان الاتفاقية حققت اضافة من مياه النيل للسودان عقب انشاء السد العالى حيث زاد نصيبه من ٤ مليارات متر مكعب الى ١٨,٥ مليار متر مكعب . كما تحققت بموجبها فوائد اخرى منها خزان الروصيرص وقناة جونجلى وحق السودان فى الانشاءات على النيل .. بينما نصيب مصر لم يزد الا ٧ مليارات متر مكعب .

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٥

اتفاق دول حوض النيل على تنفيذ مشروعات مشتركة

اروشا «تنزانيا» - أ ش.أ - اتفق وزراء المياه والرى فى دول حوض النيل على تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين دول الحوض والسعى الى اقناع الدول والمؤسسات المانحة بالمساهمة بمبلغ مائة مليون دولار لتمويل هذه المشروعات التى ستنفذ فى اطار خطة عمل اتفق عليها وزراء دول الحوض خلال اجتماعهم الحالى فى تنزانيا. وصرح السيد محجوب الأمين مدير التعاون الفنى من أجل التنمية وحماية البيئة فى النيل أمس بأن الوزراء المشاركين فى الاجتماع اتفقوا على تحديد ٢١ مشروعا يتم تنفيذها فى اطار خطة العمل لدول حوض النيل.

□ مشكلة المياه بالشرق الأوسط أمام مجلس الشعب :

سدود الحبشة على منابع النيل خفضت حصة مصر مليار متر مكعب

إسرائيل تخطط فى منابع النيل لتخفيض حصة مصر من المياه

كتب ـ عبد الجواد على :

اعلن حمدي الطاهرى خبير شئون المياه بوزارة الخارجية ان مشكلة المياه بالمنطقة العربية سببها ان ٦٧٪ من منابعها يقع خارج المنطقة وفى بلاد غير عربية وان حصة مصر من مياه النيل هى ٥٥ مليار متر مكعب لاتكفى احتياجات الزراعة ولذلك تلجا مصر الى استهلاك جانب من حصة السودان الفائضة كدين على مصر.

كما تلجا الى استخدام ٥ مليارات متر مكعب من مياه المجارى فى زراعات الخضر والفاكهة مع ان مياه المجارى لاتستخدم الا فى رى المتنزهات بكل بلاد العالم ويحرم على الاطفال دخول هذه المنتزهات كما ان مصر تستخدم خمسة مليارات من المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعى، وان مايسقط من امطار على سيناء والساحل الشمالى لا يجاوز مليار متر مكعب وانه نتيجة التوسع فى زراعة الصحراء وزيادة السكان فان نصيب الفرد من المياه انخفض من ٣٦٠٠ الى ١١١٠ امتار مكعبة.

جاء هذا فى الاجتماع الذى عقدته لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشعب امس برئاسة الدكتور محمد عبداللاه لمناقشة مشكلة المياه بالشرق الاوسط.

واشار حمدى الطاهرى إلى ان مصر تحاول زيادة حصتها من مياه النيل عن طريق الاستفادة من مياه الامطار التى تسقط على منابع النيل وذلك عن طريق حفر قناة جونقلى التى حفر منها ٧٥٪ ولكن العمل توقف بسبب الحرب الاهلية فى جنوب السودان وكذلك اقامة خزان على بحيرة تانا لتوفير ١٧ مليار متر مكعب من المياه، لكن النفوذ الاسرائيلى بالحبشة يحاول اثارة الاضطرابات لمنع مصر من استكمال مشروعاتها فى أعالى النيل لزيادة حصتها من المياه لمواجهة احتياجاتها المتزايدة منها، وان الحبشة يمكنها بمياه الامطار الاستغناء كلية عن مياه النيل ولكن اسرائيل خططت لاقامة ٢٣ سدا على الانهار التى تغذى النيل وذلك بهدف تخفيض حصة مصر من المياه وان بوادر هذا التخطيط بدات هذا العام حيث انخفض نصيب مصر بنحو مليار متر مكعب بسبب المشروعات التى تقيمها اسرائيل على روافد نهر النيل بالحبشة.

واضاف الطاهرى قائلا ان مصر لابد ان يكون لها موقف من الاخطار التى تهدد حصتها من مياه النيل.

كما اشار الى ان اسرائيل تسرق معظم مياه نهر الاردن و٧٥٪ من المياه الجوفية بالاراضى العربية المحتلة فى الوقت الذى تمنع فيه العرب من حفر بئر لاستخراج المياه الجوفية واذا سمحت لاحد بذلك فانها تضع عدادا على البئر لتحديد كمية المياه التى يسحبها بحيث لا يزيد ذلك على الحصة المقررة له سنويا وان اسرائيل تعتبر الحدود الحالية لها هى الحدود التى وضعتها لنفسها عام ١٩١٧ لانها تعتبرها حدودا توفر لها تامين مصادر المياه فى المقام الاول.

وقال: ان تركيا بعد ان ادركت اهمية المياه لجأت الى بيع مياه نهرى سيحان وجيحان الى دول الخليج وتخطط لانشاء مشروع «انابيب السلام» لتوصيل المياه الى اسرائيل، وتركيا تأمل من هذه المشروعات ان يكون لها اليد الطولى بمنطقة الشرق الأوسط.

واوضح حمدى الطاهرى ان اسرائيل تتمسك بفرض سيطرتها على جنوب لبنان من اجل سحب مياه نهر الليطانى، وان اسرائيل لن تترك المنطقة الا اذا ضمنت لنفسها حصة من مياه النهر من خلال اتفاقيات دولية.

□ توصيات المؤتمر القومي للمياه :

بحث زيادة حصة مصر من مياه النيل

كتب ـ أحمد نصر الدين :

أوصى المؤتمر القومى للمياه ـ فى ختام اعماله امس برياسة المهندس عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية ـ ببحث عقد اتفاقيات مع دول حوض النيل لزيادة حصة مصر من المياه ، مع مراعاة حاجة الدول الاخرى من المياه ، ومساعدتها على رفع كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة لها خارج حوض النيل من مياه الأمطار والمياه الجوفية ، كما اوصى المؤتمر بترشيد السحب من مخزون المياه الجوفية ، وانشاء رابطة لمهندسي دول حوض النيل

وصرح الدكتور محمود أبوزيد رئيس مركز البحوث المائية ومقرر المؤتمر ، بأن التوصيات تتضمن التأكيد على حق مصر فى الخزانات الجوفية المشتركة ، وتعرض المؤتمر الى مايبدو اسرافا فى مياه الرى ، ممثلا فى زيادة مياه الصرف .

رئيس وزراء إثيوبيا يؤكد:
لاخلاف على مياه النيل

اديس ابابا - ا.ش.ا - اكد تاميرات لايني رئيس وزراء إثيوبيا عدم وجود خلافات بين الدول المستفيدة من مياه نهر النيل بخصوص تقسيم حصص المياه. وقال في حديث صحفي ان مايردده البعض عن احتمال نشوب حرب بسبب مياه النيل أمر غير صائب وان هناك اتفاقيات بين أثيوبيا ومصر والسودان تؤكد حق الدول الثلاث في مياه النيل الأزرق أكبر فروع نهر النيل.

ووصف لايني العلاقات مع مصر بانها ممتازة.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٥

اتفاق المؤتمر الوزاري لحوض النيل على إقامة أمانة عامة للنهر في أوغندا

اديس ابابا - وكالات الانباء - اتفقت ٩ من دول حوض نهرالنيل أمس على التعاون في اقامة أمانة لدول الحوض في أوغندا للمشاركة في مياه النهر لكنها مازالت منقسمة بشأن من يتولى هذه الجهود وقيادتها.

وذكر مسئولون انه بعد اجتماع استمر يومين في أثيوبيا اختتم وزراء المياه في الدول التسع محادثاتهم دون إصدار بيان مشترك لكنهم قللوا من اهمية هذه الخلافات واكدوا ان المجموعة تتجه نحو عهد جديد من التعاون.

واشار «جيفراوجارسو» وزير شئون المياه الأثيوبي إلى ان وزراء الموارد المائية بدول حول النيل وهي أثيوبيا ومصر والسودان وجمهورية الكونجو الديمقراطية وتنزانيا اضافة إلى سفراء اوغندا وكينيا وبوروندي ورواندا قرروا مواصلة تعاونهم عبر لقاءات منتظمة وحوار مستمر.

وقد تابعت المؤتمر مجموعة من الجهات المانحة من بينها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الكندية للتنمية الصناعية.

واستهدف المؤتمر الذي عقد على مدى ثلاثة ايام واختتم اعماله امس الأول وضع تقسيم عادل ودائم لمياه النيل.

المصدر : الاهرام

التاريخ: ٢ يوليو١٩٩٥

الواحدة صباحا:

الترابي يهدد بالتدخل في مياه النيل!!

الخرطوم - ر - في سابقة هي الاولى من نوعها هدد الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الارهابية الحاكمة بالسودان بما وصفه بالتدخل في اتفاقيات تقسيم مياه النيل بين السودان ومصر، وقال بالحرف الواحد ان امدادات المياه لمصر تمر عبر هذا البلد (اي السودان) وان مصر لاتملك مياها جوفية،، فاذا استفز السودانيون للتدخل في اتفاقيات مياه النيل فان ذلك سوف يكون امر مميتا!

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: اخبار اليوم

التاريخ: ٧ ابريل ١٩٩٣

مياه النيل تدخل منطقة النزاع بين القاهرة والخرطوم

السودان

يطالب مصر بدفع ثمن الفائض عن حصته من المياه

مصدر حزبى سودانى: حكومة البشير تجاوزت الخطوط الحمراء مع القاهرة

دخلت مياه النيل الى دائرة المواجهة بين مصر والسودان وأصبحت مرحلة جديدة من مراحل النزاع بين البلدين، وذلك بعد ان اجتازت الأزمات مراحل سياسية وتعليمية ودينية من قبل أدت الى تدهور العلاقات بين القاهرة والخرطوم.

جاءت الأنباء من الخرطوم حول ابعاد مفتشى الرى المصريين بعد إبعاد المدرسين والوعاظ وغيرهم. واضافت الأنباء ان الخرطوم تعتزم إعادة مناقشة حصتى البلدين فى مياه النيل وهى التى تنظمها اتفاقية وقعت بين البلدين عام ١٩٥٩، وتنص على تحديد حصة لكل من مصر والسودان من مياه النيل.

ا[illegible] القاهـ[illegible]ان المسئولين فى وزارة الاشغال والموارد المائية يترقبون الخطوة القادمة واعلن المسئولون ان اتفاقية ١٩٥٩ ملزمة للطرفين ولا يحق للسودان الغاءها وحتى الآن لم تتلق وزارة الاشغال اى مطالب تفيد هذا.

□ كتبت ـ سعيدة رمضان:

لم تكد تمر ٤٨ ساعة على التصريحات التى ادلى بها مهاب مقبل مساعد وزير الخارجية المصرى أمام لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب (البرلمان المصرى) والتى توقع فيها ان تتعرض بعثة

وزارة الرى المصرية فى السودان لاجراء مماثل لما اتخذته الحكومة السودانية ضد فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم مؤخرا حتى تواترت انباء من الخرطوم تشير الى ان حكومة الفريق عمر حسن البشير تعتزم ابعاد مفتشى الرى المصريين العاملين فى السودان، وذلك بناء على

توجيه من قيادة الجبهة القومية الاسلامية تطالب بما تسميه تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالمصالح المصرية ـ السودانية.
واكدت مصادر سودانية مطلعة ان السودان يعتزم ان يطلب من الحكومة المصرية دفع أموال مقابل فائض المياه الذى يزيد على حاجة السودان وتستفيد منه مصر والبالغ ٥,٥ مليار متر مكعب من جملة ١٥,٥ مليار متر مكعب تمثل نصيب السودان من مياه النيل طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ المبرمة بين البلدين والتى وقعت بعد ما يقرب من ثلاثين عاما من اتفاقية ١٩٢٩.

ونصت اتفاقية ١٩٥٩ على ان ما تستخدمه مصر من مياه وهو ٤٨ مليارا من الامتار المكعبة عند اسوان، هو حق مكتسب لها، وما تستخدمه جمهورية السودان من مياه النيل حتى هذا الاتفاق، وهو ٤ مليارات من الامتار المكعبة، هو حق مكتسب لها.. وتوافق الجمهوريتان على ان تنشىء جمهورية مصر خزان السد العالى كاول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل كما توافق الجمهوريتان على ان تنشىء جمهورية السودان خزان الروصيرص أو أعما ل أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلالها لنصيبها.

ونصت الاتفاقية على ان يوزع صافى فائدة السد العالى بين البلدين بنسبة ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان، و٧,٥ مليار متر مكعب لجمهورية مصر العربية فى ظل الايراد فى المستقبل فى حدود المتوسط «٨٤ مليارا»، فيصبح نصيب السودان منها ١٤,٥ مليار ونصيب مصر ٧,٥ مليار، وبذلك يبلغ اجمالى نصيب السودان ١٨,٥ ونصيب مصر ٥٥,٥ مليار.

كما تنص الاتفاقية على ان يبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستفتاء فى الوقت المناسب، وهو النص الذى تستند اليه مصادر سودانية فى تقرير ما تسميه حق السودان فى ايقاف العمل بالاتفاقية التى وقعت عام ١٩٥٩.

وتستند الجبهة الاسلامية فى المطالبة بدفع مصر قيمة المياه السودانية، الى ان مصر ـ على حد قولها ـ لم تراع مصالح السودان التعليمية بعد ان طبقت على الطلاب السودانيين الدارسين فى مصر نفس الاجراءات التى تطبق على الطلبة الاجانب الملزمين بسداد مصروفات الدراسة بالعملة الصعبة فيما كانت السلطات المصرية تعاملهم من قبل معاملة الطلاب المصريين.

كما تستند «الجبهة» فى هذا الطلب ـ كما تقول المصادر، الى ان مصر حددت قبول الطلبة السودانيين بالجامعات والمعاهد المصرية لأول مرة فى تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين حيث كانت تقبل حوالى ١٨٠٠ طالب سنويا تقوم بتعليمهم على نفقتها فى كليات ومعاهد التعليم الجامعى.

والسؤال الآن هو ماذا لو رفضت مصر طلب حكومة الجبهة بسداد ثمن المياه وهل يمكن لحكومة السودان الاستفادة من كمية المياه الفائضة وهل هناك محاولات لاقامة سدود وتعلية خزان الروصيرص الذى هو حق لحكومة السودان طبقا لنص الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٩٥٩؟ تستبعد المصادر السودانية ان تتمكن حكومة السودان فى الوقت الحالى من الاستفادة من المياه الفائضة ولكن هذه المصادر تؤكد ان حكومة الجبهة طرحت مشروعا يطالب بان يلتزم كل مواطن سودانى، خاصة المزارعين، اما بدفع تكلفة حفر ٥٠٠ متر مكعب أو بالتجنيد الاجبارى لاقامة سدود لهذا الغرض كقناة «كنانة» و«الرهد» أو لتعلية خزان الروصيرص والذى تتم تعليته بتكلفة تبلغ ٤٠٠ مليون دولار ويؤدى الى توسيع الرقعة الزراعية الى اربعة أضعاف المساحة الموجودة حاليا.

وبينما تؤكد مصادر سودانية قريبة الصلة بالحكومة السودانية ان السودان لم يوقع على تجديد الاتفاقية فان مصادر سودانية غير حكومية اكدت ان حكومة البشير فى بداية استلامها السلطة وبعد ثلاثة شهور من انقلاب يونيو وقعت على تجديد الاتفاقية مع مصر.

وتعليقا على الوضع الراهن للعلاقات المصرية ـ السودانية صرح على أبو سن عضو المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى بأن حكومة «الجبهة» فى الخرطوم لا تضع فيما

يبدو حدودا لعمليات التصعيد العدائي المستمر ضد مصر ولا لعمليات الايذاء المتعمد للشعب السوداني من خلال اجراءاتها ضد المؤسسات المصرية.

واستعرض ابو سن هذه الاجراءات التي تمت في الفترة القليلة الماضية قائلا: ان حكومة البشير بدأت التصعيد بافتعال أزمة حلايب ثم استولت على المدارس المصرية بالسودان وبعدها جامعة القاهرة فرع الخرطوم، والآن هي في سبيلها الى اتخاذ خطوة عدائية أخرى صارخة ليس ضد الدولة المصرية فقط ولا ضد مصالح الشعب السوداني فحسب وانما فوق كل ذلك ضد مصالح الشعب المصري لان ابعاد مفتشي الري المصريين يعني حرمان مصر من متابعة مناسيب مجرى نهر النيل بما يمكنها من ضبط تدفق المياه نحو الدلتا كما يحرمها من ضبط تدفق مياه النيل الأبيض من خلال خزان «جبل الاولياء» الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا خطيرا على نظام الري المصري أي على حياة الشعب المصري.

وأكد عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي ان هناك اتفاقيات دولية تعطي مصر هذا الحق وتنظمه، منها اتفاقيات مياه النيل القديمة والجديدة. واشار الى ان ابعاد مفتشي الري المصريين سيعقد من وجهة نظر القانون الدولي خروجا عليه وعلى مقتضى الأعراف والتقاليد المرعية بين الدول، لأن الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم حصص مياه الانهار لا يملك طرف واحد من أطرافها التصرف فيها على هواه.

ووصف أبو سن ما تقوم به جبهة الترابي من تصعيد في هذا الاتجاه بأنه تجاوز «للخطوط الحمراء» في العلاقات مع مصر مشيرا الى ان حكومة «الجبهة» تعمل منذ فترة على استدراج مصر الى مواجهة خطيرة على أمل ان تكون المواجهة في مصلحة النظام القائم في الخرطوم ولكنها بالتأكيد ستكون ضارة بمصالح الشعبين الشقيقين اذا ما وقعت.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: اخبار اليوم
التاريخ: ٧ ابريل ١٩٩٣

مصر

طرد بعثة الرى خرق لاتفاقية ١٩٥٩

□ كتب كفاح احمد ومصطفى عبد السلام:

نفى د. يونان لبيب رزق عضو الجانب المصرى فى لجنة «حلايب» المختصة بحل أزمة المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين مصر والسودان، أن يكون الجانب السودانى فى اجتماعات اللجنة قد تقدم بمطالب تتعلق بوجود بعثة الرى المصرية فى السودان أوبحصص مياه نهر النيل بين البلدين

وقال مسئول كبير فى وزارة الأشغال العامة والموارد المائية فى مصر لـ «العالم اليوم» ان تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان تنظمه اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل الموقعة بين البلدين فى نوفمبر عام ١٩٥٩، وهى اتفاقية دائمة وتتضمن بنودها إنشاء لجنة فنية دائمة من البلدين يعمل تحت إشرافها مهندسون لتحقيق التعاون الفنى واجراء البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده واستمرار الارصاد المائية على النهر فى منابعه العليا. وأضاف أن أى إجراء ضد إستمرار وجود مهندسى الرى المصريين فى السودان سيعد خرقا لاتفاقية مياه النيل وهى اتفاقية دولية.. واكد المسئول أن وزارة الأشغال المصرية لم تتلق أى مطالب تشير إلى أن السودان يفكر بالخروج عن هذه الاتفاقية

وحول السلفة المائية لمصر والتى نصت عليها الاتفاقية، قال المسئول المصرى أن هذه السلفة انتهى استخدامها فى نوفمبر عام ١٩٧٧ وكانت السودان تمنحها لمصر فى حدود ١,٥ مليار متر مكعب من المياه

وكان السفير مهاب مقبل مساعد وزير الخارجية المصرى قد أثار بما أدلى به أمام لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصرى تساؤلات حول مستقبل تقاسم منافع النيل بين مصر والسودان فى ظل تصعيد حكومة البشير للاجراءات ضد الوجود المصرى بالسودان بدءا من ترحيل البعثة التعليمية المصرية، الى الغاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم حيث قال السفير مهاب انه فى اطار التصعيد يتوقع أن تشمل الاجراءات السودانية بعثة الرى المصرية واضاف ان ذلك لو حدث فإن مصر لديها اجهزة متطورة فى مواقع أخرى تمكنها من متابعة ارصاد النيل

ويذكر ان اتفاقية مياه النيل الموقعة عام ١٩٥٩ تنص على تأكيد الحقوق المكتسبة لمصر والسودان من النيل قبل توقيع الاتفاقية وهى ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و٤ مليارات متر مكعب للسودان، وان تنشىء مصر السد العالى وتنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق، وان توزع فائدة السد العالى من صافى ايراد النيل ١٨,٥ مليار مترمكعب، ونصيب مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب، اضافة الى مانصت عليه الاتفاقية من اعمال التعاون المشترك لاستغلال مياه النيل لكلا الجانبين وإقامة المشروعات المائية فى هذا المجال.

من ناحية أخرى أكد د. كمال فريد سعد خبير المياه فى المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم «اسكو» أن السودان لايمكنه حرمان مصر من أى جزء من حصتها فى مياه النيل، حيث ان التزاماته وفق اتفاقية مياه النيل تمنعه من ذلك.. وحتى لو أراد التحلل منها فإن التأثير على حصص المياه يستلزم اقامة مشروعات مائية فى اراضيه مثل السدود ومشروعات زراعية وهى تحتاج لمبالغ طائلة ليست للسودان فى ظروفه الراهنة قدرة عليها.

وقال مصدر مسئول بوزارة الرى المصرية ان مصر دفعت للسودان ١٥ مليون جنيه عقب توقيع اتفاقية ٥٩ تعويضا عن الاضرار التى لحقت بالممتلكات السودانية نتيجة لتخزين المياه خلف السد العالى وترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين غمرت اراضيهم بمياه التخزين وقد تم نزوحهم قبل يوليو ١٩٦٣

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الانباء
التاريخ: ١١ اكتوبر ١٩٩٤

هـل تمـوت مصـر عطشـاً؟!

الابتزاز السياسي وراء التهديدات بحجز مياه النيل

نهر النيل.. من يحجز مياهه؟

سبع اتفاقيات تضمن لمصر حقوقها من المياه

كتب عبد الرحمن عبد الفتاح:

الصراع القادم في المنطقة العربية، سيكون على المياه.. ومن سوء حظ الامة العربية انها بعيدة عن مصادر معظم مياهها، فمصادر النيل ودجلة والفرات بعيدة عن منطقتنا.. وهذا ما يجعل المناوشات السياسية بين بعض الدول ذات المصلحة، تتحول الى ازمات خوفا من السيطرة على منابع الانهار.. ويستحوذ نهر النيل على اكثر هذه الازمات.. وظهرت المخاوف من السيطرة على منابع النيل، او تقليل كميات المياه المخصصة لمصر، عن طريق السودان او من التواجد الاسرائيلي في اثيوبيا.

وفي دراسة عن «مصر ومياه النيل» اعدتها الدكتورة سلوى لبيب الاستاذ بمعهد الدراسات والبحوث الافريقية، اكدت ان علاقة مصر بدول حوض النيل، ليست مجرد علاقة سياسية واقتصادية.. وانما هي علاقة مصيرية وحيوية.. وقالت الدكتورة سلوى في دراستها، ان تهديد مياه النيل قضية، لا تحل بالقوة العسكرية، لانها لم تكن يوما ما وسيلة لتامين وصول مياه النيل الى مصر، وكانت مصر عند صياغة سياستها الخارجية ازاء دول حوض النيل متاثرة بنظرية الصراع.. الذي اخذ شكل التهديد القادم لمياه النيل من اثيوبيا وعندما كانت تسوء العلاقات مع السودان، كان اول ما يخطر على البال ان السودان تهدد وصول مياه النيل الى مصر، ومثل هذه الاقوال مجرد اوراق سياسية، احيانا ما تترك اثرها في صانع القرار في السياسة الخارجية.

تهديدات مزعومة

واستعرضت الدكتورة سلوى لبيب في دراستها عن «مصر ومياه النيل» تطور التهديدات المزعومة لمنع وصول مياه النيل لمصر.. والتي اصبحت مجرد ورقة تؤدي الى تحقيق اغراض سياسية، ومن الناحية الفنية والعملية، فان كل التهديدات المزعومة حول مياه النيل لم تدخل ابدا حيز التنفيذ الحقيقي، الذي يمكن ان يمنع مياه النيل من التدفق الى مصر.. واضافت ان التواجد الاسرائيلي في اثيوبيا

يرجع فكريا الى عام ١٩٤٨ والارتباط القائم بين الدولة اليهودية واثيوبيا، له جذوره القديمة منذ ايام الامبراطور هيلا سلاسي، الذي كان يعتقد انه من سلالة سيدنا سليمان.. ولذلك بدأ التعاون بين اثيوبيا فور قيام دولة اسرائيل واصبح الوجود الاسرائيلي في اثيوبيا قويا.. ورغم ذلك لم نجد ان اسرائيل قد مولت او نفذت اي مشروع في اثيوبيا من شانه ان يؤثر في الموارد المائية لمصر.. ويعتبر اقامة مشروع ضخم كالسد العالي على النيل في الوقت الحالي حلما من الاحلام التي يصعب تحقيقها، نظرا للتكلفة العالية التي لا تستطيع ان تتحملها اية دولة في المنطقة، وبالتالي فان ما يشاع عن تهديدات اثيوبية لمصادر المياه في النيل، غير قابل للتصديق.. والتفكير بطريقة عقلانية يؤدي بنا الى القول ان اثيوبيا في المستقبل القريب او البعيد، لا تمتلك طريقة تهدد بها وصول مياه النيل الى مصر.. علاوة على ان طبيعة التكوين الجغرافي، وطبيعة التكوين الفني لمياه نهر النيل، القادمة من اثيوبيا، تمنع اقامة مثل هذه المشروعات لارتفاع تكاليفها، ثم ان اثيوبيا لن تستفيد منها في الزراعة لطبيعة اراضيها الصخرية ويكاد يستحيل اقامة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، لصعوبة ذلك فنيا ايضا.

مصر والسودان

وتؤكد الدكتورة سلوى لبيب ان السودان ايضا، لم يستنفد حصته من مياه النيل.. ومن ثم تصبح عملية اقامة مشروعات بالسودان تؤثر في مصادر مصر من المياه، غير واردة وترى ان ما يحدث بين مصر والسودان من مناوشات سياسية، يتخللها تهديدات بمنع مياه النيل عن مصر ليس الا مجرد تهديدات مزعومة.. والسودان بذلك يحمل نفسه ما لا طاقة له به وكل ما يحدث مجرد سحابة عابرة لن تدوم.

واضافت الدكتورة سلوى لبيب: ان بعد الامن القومي المصري في السودان ومنابع النيل رغم اهميته، الا انه لن يتحقق عن طريق نظرية الصراع، ووفقا لاهمية ان يكون النظام الحاكم في السودان تابعا ومواليا لمصر موالاة كاملة.. ووصفت من يعتقدون ذلك بانهم مخطئون، وحذرت من تسرب هذا المفهوم الخاطيء، الى ذهن صانعي القرار السياسي في الخارج او في مصر.

وحول ضمان موارد مياه النيل بالنسبة لمصر، قالت الدكتورة سلوى لبيب استاذ الدراسات السياسية الافريقية: ان ذلك يتطلب اقامة علاقات جيدة مع السودان واثيوبيا واوغندا وتنزانيا وباقي دول حوض النيل الاخرى لا يشوبها عداء او محاولة لفرض الهيمنة.

وبالنظر الى الاتفاقيات التي تمت بين مصر والسودان، نجد ان كلها اتفاقيات قانونية ليس لها اي دور فعلي في زيادة او تقليل كمية المياه التي تصل عبر نهر النيل الى مصر ولن تستطيع مصر لا عن طريق القوة العسكرية او قوة القانون ان تقيم مشروعات تدعم استفادتها من مياه النيل.. اما المشاريع المشتركة التي يستفيد منها كل الاطراف وعلى اسس العلاقات الايجابية والمصلحة المشتركة، فهي التي تؤدي الى زيادة كمية المياه والاستفادة منها.

السد العالي

وعن السد العالي قالت الدكتورة سلوى لبيب، ان السد العالي رغم عيوبه التي لا يمكن انكارها، فانه انقذ مصر من الجفاف الذي كان سيؤثر في شعب مصر، وقالت ان تامين السد العالي مسالة عسكرية تاتي في صميم عمل المختصين بالامن القومي.. واضافت: ان مصر قد استنفدت حصتها من مياه النيل عام ١٩٩٠.. وبالتالي فليس لديها فائض يمكن ان تتصرف فيه، وهذا ينفي امكان مد اسرائيل بالمياه، علاوة على ان القانون الدولي، المنظم للانهار، يمنع خروج المياه خارج حدود الدولة التي يجري فيها نهر النيل ولذلك فان مصر كدولة لا يمكنها الاقدام على مثل هذه الخطوة.

تهديد سودانى جديد حول اتفاقية مياه النيل

الخرطوم - أ.ش. ا - صرح العميد الطيب ابراهيم محمد خير وزير الداخلية السودانى مجددا بان قيام القوات المصرية باى اعتداء على قوات الشرطة السودانية فى مثلث حلايب باي شكل من الاشكال سيكون خرقا واضحا لاتفاقات الحدود بين البلدين.

وقال ان السودان سيكون بعدها فى حل من الالتزام بالاتفاقيات الاخرى بين البلدين بما فيها اتفاقية مياه النيل.

وكرر الوزير السودانى في تصريحات صحفية نشرت امس موقف حكومته من قضية حلايب وقال انه رغم ان السودان يرى ايجاد حل لها بالطرق الدبلوماسية الا انه حان الوقت لاتخاذ موقف واضح من اتفاقية الحدود مع مصر.

رئيس وزراء إثيوبيا يؤكد: لاخلاف على مياه النيل

اديس ابابا - أ.ش.أ - اكد تاميرات لايني رئيس وزراء إثيوبيا عدم وجود خلافات بين الدول المستفيدة من مياه نهر النيل بخصوص تقسيم حصص المياه. وقال في حديث صحفي ان مايردده البعض عن احتمال نشوب حرب بسبب مياه النيل أمر غير صائب وان هناك اتفاقيات بين أثيوبيا ومصر والسودان تؤكد حق الدول الثلاث في مياه النيل الأزرق أكبر فروع نهر النيل.

ووصف لايني العلاقات مع مصر بانها ممتازة.

المصدر: الاهرام

التاريخ:١٥ مايو ١٩٩٥

اتفاق المؤتمر الوزارى لحوض النيل على إقامة أمانة عامة للنهر في أوغندا

اديس ابابا - وكالات الانباء - اتفقت ٩ من دول حوض نهرالنيل امس على التعاون في اقامة أمانة لدول الحوض في أوغندا للمشاركة في مياه النهر لكنها مازالت منقسمة بشأن من يتولى هذه الجهود وقيادتها.

وذكر مسئولون انه بعد اجتماع استمر يومين في أثيوبيا اختتم وزراء المياه في الدول التسع محادثاتهم دون إصدار بيان مشترك لكنهم قللوا من اهمية هذه الخلافات وأكدوا ان المجموعة تتجه نحو عهد جديد من التعاون.

واشار «جيفراوجارسو» وزير شئون المياه الأثيوبي إلى ان وزراء الموارد المائية بدول حول النيل وهي أثيوبيا ومصر والسودان وجمهورية الكونجو الديمقراطية وتنزانيا اضافة إلى سفراء اوغندا وكينيا وبوروندى ورواندا قرروا مواصلة تعاونهم عبر لقاءات منتظمة وحوار مستمر.

وقد تابعت المؤتمر مجموعة من الجهات المانحة من بينها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الكندية للتنمية الصناعية.

واستهدف المؤتمر الذى عقد على مدى ثلاثة ايام واختتم اعماله امس الأول وضع تقسيم عادل ودائم لمياه النيل.

المصدر : الاهرام

التاريخ: ٢ يوليو١٩٩٥

الواحدة صباحا:

الترابى يهدد بالتدخل فى مياه النيل!!

الخرطوم - ر - في سابقة هي الاولى من نوعها هدد الدكتور حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الارهابية الحاكمة بالسودان بما وصفه بالتدخل في اتفاقيات تقسيم مياه النيل بين السودان ومصر، وقال بالحرف الواحد ان امدادات المياه لمصر تمر عبر هذا البلد (اى السودان) وان مصر لاتملك مياها جوفية،، فاذا استفز السودانيون للتدخل فى اتفاقيات مياه النيل فان ذلك سوف يكون امر مميتا!

تلغرافات خصوصية للأهرام

حديث للدكتور حافظ عفيفي بك

عن اتفاقية مياه النيل بين مصر وانكلترا

لندن في اول مايو — لمراسل الاهرام الخاص — حادثت الدكتور حافظ عفيفي بك وزير الخارجية المصرية في موضوع الاتفاق الذي تم على مسالة مياه النيل فقال ان العراقيل الكبرى التي قامت في سبيل التسوية كانت تتعلق بالمادة الخاصة بمراقبة مياه النيل ، ولكن هذه العراقيل ذللت الان بكيفية مرضية بعد ان قبلت الحكومة البريطانية الصورة التي وضعها محمد محمود باشا لتلك المادة . بالاتفاق مع اللورد لويد بعد المباحثات بينهما بروح التعاون والولاء في سبيل التوفيق

وقد اعرب الدكتور حافظ عفيفي بك عن اغتباطه العظيم بهذه النتيجة الموفقة التي آلت اليها المباحثات وخصوصا ان هذه المسألة الخاصة بمراقبة مياه النيل كانت حجر عثرة تعذرت ازالته في جميع المفاوضات السابقة التي تناولت هذه المسألة مع الحكومة البريطانية

وزاد الدكتور حافظ عفيفي بك على ماتقدم ان الاتفاق يمكن مصر الآن من الشروع حالا في تنفيذ اعمال الري المهمة التي طال تاخيرها وذكر بصفة خاصة مشروع منطقة السدود الذي وافق البرلمان المصري على الاعتمادات اللازمة له في سنة ١٩٢٦ ومع ذلك لم يتم شيء في هذا الصدد حتى الآن نظرا لحبوط المساعي المتكررة التي بذلت للوصول الى تسوية مع انكلترا

ثم اضاف الدكتور عفيفي بك الى ما تقدم قوله : « واني مغتبط لان التسوية الحالية تصون جميع مصالح مصر وتمكن الحكومة المصرية من القيام بجميع مشروعات الري التي تراها جوهرية في مصر والسودان والبلدان الواقعة تحت الادارة البريطانية »

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٥

رئيس وزراء إثيوبيا يؤكد: لاخلاف على مياه النيل

اديس ابابا - أ.ش.أ - اكد تاميرات لايني رئيس وزراء إثيوبيا عدم وجود خلافات بين الدول المستفيدة من مياه نهر النيل بخصوص تقسيم حصص المياه. وقال في حديث صحفي ان مايردده البعض عن احتمال نشوب حرب بسبب مياه النيل أمر غير صائب وان هناك اتفاقيات بين أثيوبيا ومصر والسودان تؤكد حق الدول الثلاث في مياه النيل الأزرق أكبر فروع نهر النيل.

ووصف لايني العلاقات مع مصر بانها ممتازة.

المصدر: الاهرام

التاريخ:١٥ مايو ١٩٩٥

اتفاق المؤتمر الوزارى لحوض النيل على إقامة أمانة عامة للنهر فى أوغندا

اديس ابابا - وكالات الانباء - اتفقت ٩ من دول حوض نهر النيل امس على التعاون فى اقامة أمانة لدول الحوض فى أوغندا للمشاركة فى مياه النهر لكنها مازالت منقسمة بشأن من يتولى هذه الجهود وقيادتها.

وذكر مسئولون انه بعد اجتماع استمر يومين في أثيوبيا اختتم وزراء المياه فى الدول التسع محادثاتهم دون إصدار بيان مشترك لكنهم قللوا من اهمية هذه الخلافات وأكدوا ان المجموعة تتجه نحو عهد جديد من التعاون.

واشار «جيفراوجارسو» وزير شئون المياه الأثيوبى إلى ان وزراء الموارد المائية بدول حوض النيل وهى أثيوبيا ومصر والسودان وجمهورية الكونجو الديمقراطية وتنزانيا اضافة إلى سفراء أوغندا وكينيا وبوروندى ورواندا قرروا مواصلة تعاونهم عبر لقاءات منتظمة وحوار مستمر.

وقد تابعت المؤتمر مجموعة من الجهات المانحة من بينها البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الكندية للتنمية الصناعية.

واستهدف المؤتمر الذى عقد على مدى ثلاثة ايام واختتم اعماله امس الاول وضع تقسيم عادل ودائم لمياه النيل.

المصدر : الاهرام

التاريخ: ٢ يوليو١٩٩٥

الواحدة صباحا:

الترابى يهدد بالتدخل فى مياه النيل!!

الخرطوم - ر - فى سابقة هى الاولى من نوعها هدد الدكتور حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الارهابية الحاكمة بالسودان بما وصفه بالتدخل فى اتفاقيات تقسيم مياه النيل بين السودان ومصر، وقال بالحرف الواحد ان امدادات المياه لمصر تمر عبر هذا البلد (اى السودان) وان مصر لاتملك مياها جوفية، فاذا استفز السودانيون للتدخل فى اتفاقيات مياه النيل فان ذلك سوف يكون أمر مميتا!

مباحثات مياه النيل

وصول وزير الري السوداني لاستكمالها

وصل الي مطار القاهرة الدولي في منتصف الساعة الرابعة من بعد ظهر أمس السيد حضر حسن وزير الري والقوي الكهربائية في السودان فكان في استقباله الاميرالاي أركان الحرب عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان

وسيقضي الوزير السوداني في القاهرة مدة أيام لمباحثة المسئولين في المسائل التي سبق ان تناولها البحث فيما يتعلق بمياه النيل

ومعلوم ان الجهات الرسمية كانت قد أعلنت في مناسبات عدة انه ليس بينها وبين السودان مشكلة حول مياه النيل وانما هي مسائل تنظيمية تتعلق بخزن المياه وتصريفها

مفاوضات مياه النيل
تستانف بالقاهرة فى أوائل أبريل

اشرنا امس الى وصول السيد خضر حمد وزير الرى والقوى الكهربائية فى حكومة السودان الى القاهرة واجتماعه فى المساء بالسيد الرئيس جمال عبد الناصر والصاغ اركان الحرب صلاح سالم والاميرالاى عبد الفتاح حسن ، وكذلك الى اشتراك السيدين مبارك زروق وحسن عوض الله فى الاجتماع الذى بحثت فيه عدة مسائل هامة

اجتماع عند الصاغ صلاح سالم

وقد توجه الصاغ صلاح سالم الى مكتبه فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح امس حيث اجتمع عند الظهر بالسيد خضر حمد وزير الرى السودانى والمهندس احمد الشرباصى وزير الاشغال والاميرالاى عبدالفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان

وبعد قليل انضم الى المجتمعين الدكتور محمد امين وكيل وزارة الاشغال والذى تولى من قبل الاشراف على مباحثات مندوبى حكومة السودان فى مشروعات مياه النيل ، واستغرق الاجتماع نحوا من ثلاث ساعات

وعلم ان البحث قد دار فى هذا الاجتماع حول مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان وان المفاوضات ستستانف بين مصر والسودان بالقاهرة فى الاسبوع الاول من ابريل

وصول البعثة السودانية
لمباحثات اتفاقية مياه النيل

وصلت الى مطار الماظة فى الساعة الثامنة من مساء امس بعثة سودانية مؤلفة من السيد خضر حمد وزير الرى السودانى والمستر موريس المستشار الفنى بالوزارة ، والسادة بشير عبد الرحيم وسيد عمر العوضى ومحمود جادين وفخرون الزين من كبار موظفى الوزارة لاستئناف المباحثات الجارية بشان تعديل اتفاقية مياه النيل مع المختصين فى مصر

وستقضى البعثة فى القاهرة اربعة ايام

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٩ فبراير ١٩٥٦

اثيوبيا تعدل موقفها
من مسالة مياه النيل

اديس ابابا فى ١٨ — قالت جريدة « فويس اوف اثيوبيا » ان اثيوبيا ستضطر الى اعادة النظر فى موقفها من مسالة مياه النيل لتعديل الحصة التى من حقها فى هذه المياه، وهى تقدر حسب ما يراه الخبراء الدوليون بنحو ٥٠ فى المائة من القدر الذى ينساب من جبال اثيوبيا وهو ٧٢ مليون قدم مكعب.

وقالت الجريدة ان اعادة اثيوبيا النظر فى موقفها من مياه النيل سيكون له اثر كبير فى مشروع السد العالى .

ثم قالت انه من الصعب ان يتصور الانسان ان من الممكن التحكم فى مياه النيل من غير موافقة اثيوبيا .

ماء النيل بين شطرية

واستغلاله لصالح مصر والسودان

الخرطوم فى ٤ ـ لمراسل الاهرام الخاص ـ افضى سير جيمس روبرتسون ، نائب الحاكم العام للسودان ، بتصريح الى جريدة السودان العربية « التى صدر اول عدد منها اليوم » قال فيه : ان حكومة السودان تواصل البحث فى مشكلة ماء النيل وقد دارت مباحثات فى الاشهر الماضية بين الخبراء فى مصر والسودان تناولت كثيرا من نواحى المشكلة وبالرغم من ان ساسة مصر يرون وجوب الاهتمام بزيادة الماء لمصر فلا اظن انهم يهملون مصالح السودان

ثم قال : اظنك تذكر ذلك التصريح الذى ادلى به فى العام الماضى رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت عن استعداد مصر لاعطاء السودان نصيبا فى المشروعات الجديدة ، وانى ارجو ان يتم الاتفاق نهائيا بين جميع البلاد البلاد التى يهمها هذا الامر حتى يتسنى استغلال ماء هذا النهر العظيم احسن استغلال لصالح اولئك الذين يعتمدون عليه فى حياتهم

هذا وقد علمت انه اصبح فى حكم المقرر ان يسافر السيد عبد الرحمن عبدون ، وكيل الوزارة للرى الى القاهرة للاتصال بالمسئولين هناك ، والتفاهم معهم فى امر تعلية خزان سنار وخزان مروى ومطالب السودان فى زيادة ماء النيل

وزير معارف السودان يتحدث الى الاهرام

المصلحة المشتركة اساس توزيع المياه بين مصر والسودان

وزارة المعارف تشجع انشاء المدارس الاسلامية فى جنوب السودان وتمنحها اعانات مالية

قال مندوب « الاهرام » الخاص المرافق لوفد السيد عبد الرحمن المهدى باشا فى القطار من القاهرة الى الاسكندرية :

سنحت لى الفرصة ان اجتمع اثناء سفر القطار الذى يقل وفد المهدى باشا بالاستاذ عبد الرحمن على طه ، عضو الوفد ووزير المعارف فى حكومة السودان ، وتناول الحديث بيننا بعض المسائل التربوية والسياسية

تاثر مستوى التعليم الجامعى بالمجانية

وبدانا الحديث عن نظم التعليم فى مصر والسودان فقال السيد طه انه معجب بالنهضة الثقافية فى مصر التى لاحظ انتشارها وتوسعها منذ ان كان دولة الهلالى باشا وزيرا للمعارف وانه بالرغم من تقديره واعجابه بالتوسع التعليمى ومجانية التعليم التى طبقتها الحكومة المصرية فى عهد سعادة الدكتور طه حسين باشا ، الا انه يخشى ان يتاثر مستوى التعليم وبخاصة فى المرحلة الجامعية من هذا التوسع ، وقال ان التعليم المجانى يتيح الفرصة بالفعل امام النبوغ للتحصيل والثقافة الجامعية

حركة واسعة لنشر التعليم بالسودان

وقال عن التعليم فى السودان ان هنالك حركة واسعة لنشر التعليم بين السودانيين وبخاصة فى السنوات الاخيرة ، وان اللغة العربية تدرس فى جميع المدارس حتى فى الارساليات التبشير المسيحية فى جنوب السودان ، وانه بوصفه وزيرا للمعارف لا يرى مانعا من أن تقوم ارساليات التبشير من التوسع فى اقامة المدارس فى جنوب السودان ما دامت هذه الارساليات تساعدنا على نشر التعليم بتدريس مختلف العلوم

واضاف السيد طه الى ذلك قوله : انه يشجع قيام الجمعيات الاسلامية لانشاء المدارس فى جنوب السودان وانه مستعد ان يمنحها الاعانات المالية لتادية رسالتها

اتفاق المياه

انني ارى انه يجب ان يراعى فى المستقبل عند اقامة مشروعات جديدة للمياه فى السودان وبخاصة مشروع خزان كانا ، حاجة السودانيين للمياه ، فيكون توزيع المياه الجديدة المتوفرة من هذه المشروعات على اساس المصلحة المشتركة وان يقوم السودان بالمساهمة فى هذه المشروعات

الاستفتاء فى السودان

قلت له بالرغم من أن مصر تعلم حقيقة راى السودانيين سواء من انصار الوحدة او الانفصاليين الا انني اريد معرفة الطريقة التى تراها لاستشارتهم عن طريق الاستفتاء وكيف ياتي سرا مع ان الانجليز مطلقو اليد فى السودان . فقال ان هذا من التفصيلات التى يمكن أن نتفق عليها مع اخواننا المصريين وانكم فى مصر تعتقدون ان هناك فى السودان من يكره مصر والمصريين ، غير انني اؤكد لك انه لا يوجد فيها من يكره مصر او المصريين ، او لا يرى ضرورة التفاهم معها لما فيه مصلحتنا جميعا .

راى عبد القوى احمد باشا فى :

اتفاقية ميــــاه النيل

رقابة القاهرة على مقدرات النهر مصلحة للبلدين

التفاهم بين مصر وبريطانيا على السودان ـ ماذا افسد الجو بين القاهرة ولندن

اشار مراسل «الاهرام» الخاص بالخرطوم ، فى برقيته من العاصمة السودانية اخيرا الى السؤال الذى وجهه احد اعضاء الجمعية التشريعية عما اتخذت حكومة السودان من خطوات لتعديل اتفاقية النيل ، وما كان من رد السكرتير المالي ـ بالنيابة عن المجلس التنفيذي ـ من ان المجلس، وان لم يكن قام ببحث هذه المسالة ، يرجو ان يتمكن فى المستقبل القريب من بحث حاجة السودان من مياه النيل ، والوسائل الكفيلة بسد هذه الحاجة ، ثم تأكيده بعد ذلك ان تأمين القدر الكافى من الماء للسودان مسالة حيوية، كانت ولا تزال الشغل الشاغل للحكومة فى الوقت الاخير

ولما كانت هذه المسالة من المسائل الوثيقة الصلة بوحدة الوادى ، والسياسة العامة للنيل، فقد استطلع مندوب « الاهرام » رأى سعادة عبد القوى احمد باشا وزير الاشغال السابق ، فيما اثير حول ذلك من حديث التزمت فيه حكومة السودان بوجهة نظر معينة، فقال سعادته: لقد مضى على الاتفاقية المشار اليها نحو عشرين عاما، فمن المعروف انها ابرمت فى ٧ مايو سنة ٩٢٩ ، بعد ان وقعها المغفور له محمد محمود باشا رئيس الحكومة المصرية فى ذلك الحين ، والمرحوم اللورد لويد ممثل الحكومة الانجليزية اذ ذاك فى مصر . واحسب ان مضى هذا الوقت الطويل من شانه ان يحمل على التفكير فى تعديل الاتفاقية . وطبيعى ان يفكر كل من الطرفين فى هذا التعديل ، اذا احس ان الاتفاقية اصبحت عقبة فى طريق مصلحته .

التوسع الزراعى والحاجة الى المياه

ومضى سعادته يقول : ان التوسع الزراعى فى الجزيرة قد بلغ المدى الذى تسمح به الاتفاقية الحالية ، وكل توسع بعد ذلك يتطلب تدبير مياه تزيد على ما سبق ان توافر للسودان بمقتضى الاتفاقية السالفة الذكر . اما ما هى الاعمال التى تعتزم حكومة السودان اقتراحها ، او التعديلات التى ترغب فى ادخالها على تلك الاتفاقية فاشياء لا تزال مجهولة ، ومن سبق الحوادث التكهن بها .

وهنا قال المندوب لسعادة عبد القوى باشا : هلا ذكرتم انكم صرحتم فى العام الماضى بان فى امكانكم امداد السودان بمقادير من المياه تكفى لزراعة نحو مليون فدان . فهل حان الوقت لمعرفة حقيقة هذا المشروع ؟

فقال سعادته : اذكر انى قلت هذا، وما زلت عند قولى ، ولا يتسنى ان يكون ذلك طبعا الا اذا كنت مسئولا عن سياسة نهر النيل فى كل من مصر والسودان ، وخاصة عن الرى فى كل من البلدين . واذكر انى افضيت بهذا الراى فى معرض ضرورة توحيد مصلحة الري فى البلدين ، ورد الامور الى الاوضاع الطبيعية التى كانت متبعة قبل خلق مصلحة الرى فى السودان . ولو تحقق ذلك وامتدت رقابة القاهرة على شئون الرى فى الوادى ، جنوبه وشماله ، لاصبح ميسورا تحقيق هذا الذى ذكرت فيما مضى . اما والمهندس المصرى بعيد عن هذه الشئون ، او بمعنى آخر شاءت السياسة ان يكون غير مسئول عنها ، فمن غير الانصاف ان يطالب بابداء علاج لمريض يحال بينه وبين عيادته

العلاج المتعارض مع وحدة النهر

وخلص سعادته من ذلك الى قوله : ان كل علاج يتنافى مع وحدة النهر ، علاج صناعى لا يقدر له الدوام . وما لم نرجع الى رأى الاوائل الذين نصحونا بضرورة هذا التوجيه ، وبضرورة دوام رقابة القاهرة على مقدرات النهر وسياسته ، فكل حل تمليه السياسة فى الوقت الحاضر لهو حل ناقص ، ولا يمكن ان تتحقق به مصلحة السودانيين

وعندئذ سأل المندوب سعادته عن رايه بصفة عامة فى الموقف الحاضر بالنسبة للسودان فقال انى كنت ولا ازال من دعاة التفاهم بين مصر وانجلترا فى شان السودان . ويؤسفنى

ان الفرصة التى افلتت منذ مفاوضات صدقي ــ بيفن ــ انما ضاعت بتقدير سيئ من بعض ولاة الامور فى لندن ، الذين انتهزوا فرصة غياب مستر بيفن وتبرعوا باقوال وتفسيرات افسدت الموقف كله . يضاف الى هذا ان حكومة السودان ، خلال السنوات الاخيرة ، اصيبت ، فيما يبدو لى ، بنوع من الامراض العصبية جعلها تخاف من خيالها . فهى تخشى ان يصل الى السودان موظف بعينه ، او مجلة لا ترضى عن بعض ما يكتب فيها ، او صحفى لا تحب ان يزور القطر الشقيق ولست افهم هذا النوع من الحكم الذى يهتز بسبب زيارة موظف او صحفى او دخول مجلة . وفى يقينى انه لو ارتفع الحكام بنظرهم الى مستوى اعلى من مثل هذه التصرفات ، لصلح الجو بين مصر وبين انجلترا ، وامكن التمهيد لالتقاء الطرفين على اساس مشترك . وان صح ما يقال ويكتب من ان الغاية من وراء كل اتفاق بين مصر وانجلترا انما هى تقدم السودانيين ورفاهيتهم ، وكان التوسع الزراعى من الوسائل المؤدية الى ذلك ، فها هو ذا الطريق مرسوم لاعادة الامور الى نصابها وفى هذه الحالة لو طلب الى ان اكون مفتشا لرى الجزيرة فى واد مدنى لما ترددت لحظة واحدة

وزير الأشغال يصف اتفاقية المياه مع السودان بأنها «الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه»

القاهرة ـ أ. ش. أ: استبعد أمس الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية، قيام السودان بالتلاعب باتفاقية مياه النيل أو الغائها من طرف واحد. استند «راضى» إلى ان هذه الاتفاقية تم توقيعها عام ١٩٥٩ فى اطار القانون الدولى والأعراف الدولية.

عبد الهادى راضى

أشار «راضى» إلى انه لا يجوز لاى طرف على الاطلاق ان يلغيها. وكان «راضى» يعقب على تصريحات حسن الترابى المرشد الروحى للحكومة السودانية. أكد «راضى» صعوبة واستحالة ان يمس اى طرف اتفاقية المياه دون تفاوض مع الاطراف الاخرى.

وتساءل «راضى» عن «الوجهة» التى يمثلها «الترابى» للتحدث فى مثل هذه الامور. وأشار «راضى» إلى ان العقلاء فى السودان يفهمون ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الاحمر الذى لا يمكن تجاوزه باعتبارها الأداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية. وتجدر الإشارة الى أن الدول الموقعة على الاتفاقية هى اريتريا والسودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى بالاضافة الى مصر. يذكر أن كل الاتفاقيات التى وقعت بين دول حوض النيل أعوام ١٩٠٢ و١٩٢٩ و١٩٥٩ تنظم وترتب حقوق كل دولة فى مياه النيل وخاصة دول المصب.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبار
التاريخ: ٣ يوليو ١٩٩٥

اجتماع برئاسة صدقى لبحث تهديدات الترابى بمنع مياه النيل

وزير الأشغال: اتفاقية مياه النيل دولية ولا يمكن لأى طرف الالغاء من جانب واحد

عمرو موسى: تصريحات الترابى بالاخلال بمياه النيل أكبر منه بكثير

كتب كامل مرسى:
ومحمد بركات:

اكد الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية ان اتفاقية دول حوض النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ٥٩ تاتى فى إطار قانون دولى واعراف دولية ولا يمكن لأى طرف ان يلغيها من جانب واحد على الاطلاق وان هذه الاتفاقية تمثل مبادىء عينية بين الدول الموقعة عليها تتأثر بها الحياة فى كل دولة وبالتالى من الصعب ومن المستحيل ان يمسها طرف واحد دون تفاوض مع الطرف الاخر إذا كان هناك نقاط يتم التفاوض حولها.

وقال لا أعلم ماذا يمثل الترابى من الوجهة الرسمية فى السودان ولا أعتقد ان أى عاقل بالخرطوم يمكن ان يفكر فى إلغاء اتفاقية مياة النيل والموقعة عام ٥٩ لانها فى صالح السودان كما هى فى صالح مصر. وانه إذا كان الترابى او غيره قد هدد بالتدخل فى اتفاقية تقسيم مياة النيل بين مصر والسودان فعليه ان يستوعب الدرس جيدا لأن هذا الموضوع يمس حياة كل المصريين..

وقال وزير الاشغال انه لا توجد اى وسيلة او اسلوب يمكن ان تؤثر فيه السودان على مصر ولو بنقطة مياة واحدة على الاطلاق.. فحصتنا من المياة مضمونة ومؤمونة وتقدر بـ٥٥ مليار متر مكعب سنويا. وعقلاء السودان يفهمون تماما ان المساس بالاتفاقية هى الخط الاحمر الذى لايمكن تجاوزه.

وقال وزير الاشغال ان ما حدث فى أديس ابابا من محاولة لاغتيال الرئيس مبارك مسألة استنكرها العالم كله لان الرئيس لا يمثل شعب مصر فقط ولكنه رمز من الرموز المعروفة على المستوى الدولى والاسلامى والافريقى.. أما مسألة مياه النيل مسألة مختلفة تماما لانها تتعلق بقوانين دولية وحياة ومستقبل أمة بالكامل.. كما تتعلق بمستقبل الشعب السودانى ذاته لأن ما يمكن ان يفعله السودان سيضر به اولا قبل ان يضر بمصر.

واختتم وزير الاشغال تصريحاته ان مصر قامت بتنفيذ مشروعات مشتركة من أجل توفير واستخدام مياة النيل لصالح الشعبين المصرى والسودانى وان مياة النيل حق تاريخى لمصر تؤسس عليها حياة ولا يمكن المساس بها ولا وجه للمقارنة بينها وبين المياه الجوفية فى مصر. فمياه النيل شريان الحياة فى بلادنا وهى حق لنا ولا يمكن لأحد على الإطلاق ان يعتدى عليها او ينتقص منها. وهنا يكمن خط النار الذى لا يمكن تجاوزه.

وكان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قد عقد اجتماعا صباح امس حضره عمرو موسى وزير الخارجية والمهندس عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية لبحث ما نقلته وكالات الانباء من الخرطوم حول تهديد حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الاسلامية بالسودان بالتدخل فى امدادات مياة النيل لمصر والغاء اتفاقية مياة النيل.

ودعا عمرو موسى الشيخ حسن الترابى زعيم الجبهة الاسلامية بالسودان الى ان يبتعد عن الموضوعات والامور التى هى أكبر منه بكثير. وقال موسى «فى تصريح له امس تعقيبا على تصريحات الترابى بشأن التهديدات بالاخلال باتفاقيات المياه فى نهر النيل».. ادعوه ألا يلعب بالنار وفى الوقت نفسه ألا يلعب بالمياة»

المهندس عصام راضى فى افتتاح الاجتماع ٦٣ للجنة الفنية لدول حوض النيل بالقاهرة أمس .

■ افتتاح الدورة ٦٣ لدول حوض النيل :

٨ دول أفريقية تتعاون مع مصر لزيادة إيراد النيل

كتب ـ احمد نصر الدين :

اكد المهندس عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية ـ خلال افتتاحه الدورة ٦٣ لدول حوض النيل ـ ان مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية والذى تشترك فيه دول الحوض بدأ منذ عام ١٩٦٧ ويتناول فى الفترة الراهنة ، الدور الخاص بدعم اوجه التعاون المثمر ، بين دول حوض النيل التسع ، للتغلب على اى عقبات تواجه زيادة الموارد المائية لنهر النيل ، والحفاظ عليها ، وقال إن برامج التعاون ، للتنمية الشاملة ، تستهدف صالح جميع شعوب حوض النيل ، والتى تسهم فيها بعض المنظمات العالمية والدولية لتعويض فارق الخبرة لدى بعض هذه الدول .

واضاف الوزير ـ فى اجتماع اللجنة الفنية لدول حوض النيل ، والذى بدأ امس بهيئة مياه النيل بالقاهرة ويستمر حتى بعد غد « الجمعة » ـ أن المنظمات العالمية التى تساهم بخبرتها فى مشروعات حوض النيل ، تتولى دراسة المشروعات المشتركة التى يمكن القيام بها ، للتنمية المتكاملة لحوض نهر النيل ، لتوفير احتياجات دوله من المياه ، وتعتمد هذه المنظمات على مصر فى مجالات تدريب الفنيين ، ورفع مستوى العمالة ، فى هذا المجال .

وصرح المهندس محمد ناصر عزت رئيس الجانب المصرى ورئيس الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، بأن اثيوبيا تحضر هذه الاجتماعات كعضو مراقب الى جانب سبع دول افريقية أخرى هى السودان ، وكينيا ، واوغندا ، وتنزانيا ، واثيوبيا ، ورواندا ، وبوروندى ، مع مصر التى تقوم بعملية رئيسية فى تقييم الاعمال والتمهيد لتنفيذ المشروعات بالخبراء والفنيين وكافة الاجهزة والمعدات ، كما انها تقوم بدور المنظم وحلقة الاتصال بين هذه الدول والمنظمات العالمية .

اتفاقيات دول حوض النيل تبعدها عن حرب المياه

كتب : أحمد نصر الدين :

اكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية أن حرب المياه غير واردة اطلاقا في سياسة مصر المائية وذلك على الرغم من الطلب المتزايد على المياه في جميع انحاء العالم .

وقال الوزير عقب لقائه ببعثة تليفزيون فنلندا إن هناك اتفاقا بين دول حوض النيل على تعظيم الاستفادة بالمياه المتاحة باعالى النيل لصالح دول الحوض التسع ، وهى مصر واثيوبيا والسودان وبوروندى وروانda وزامبيا وكينيا واوغندا وزائير . وقال الوزير إن هناك اتفاقيات دولية يتم بمقتضاها توزيع هذه الثروة المائية لصالح شعوب دول الحوض فقط

واضاف أن السياسة المائية لمصر واضحة ومعلنة وهى طويلة المدى وتعتمد على استخدام المتاح من عناصر هذه الموارد دون اسراف ؛ وذلك ايضا بتعظيم استخدام مياه الصرف المعالجة والمستهدف استغلالها في الرى وبما لا يقل عن ٧ مليارات متر مكعب سنويا خلال الخطة الحالية ، وتحديث اساليب الرى دون الاخلال بالتركيب البنائى للتربة الزراعية المصرية الى جانب تحقيق الاستخدام العملى الصحيح للمياه الجوفية في مصر والتى يستخدم منها في الدلتا والوادى نحو ٢٫٦ مليار متر مكعب سنويا وتقوم الوزارة حاليا بصيانة وتشغيل اكثر من ٨٠ بئرا بتصرفاتها التى تبلغ نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب سنويا الى جانب ٤٠٠ بئر اخرى تم حفرها .

مياه النيل .. والاتفاقيات الدولية

فى هذه الايام الخالدة ، التى تتابع فيها مصر بثبات ونجاح خطوات التحرير والتعمير ، وترفع قواعد التنمية والديموقراطية فى خطى متصاعدة ، يحرض الاتحاد السوفيتى اثيوبيا لتقدم مذكرة الى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، تدعى فيها أن مصر تسيء استخدام مياه النيل وتخرق النظام القانونى لنهر النيل ، لانها حولت جزءا من مياهه الى اراضى مصرية فى سيناء دون التشاور مع بقية الدول النيلية .

والهدف من ذلك واضح وجلى ، وهو محاولة خلق المتاعب لمصر ، ووضع العراقيل فى سبيل مسيرتها نحو البناء والرخاء .. فالكل يعلم ان النيل هو واهب الحياة لمصر وخالقها ، وهو رسول الحضارة الرفيعة اليها . هكذا عرفه المصريون القدماء فقدسوه وعبدوه ، وبذلوا الجهود الكبيرة فى ازاحة القناع عن جزء عظيم من مجراه . ثم جاء اليونان والرومان والعرب فتناولوا مسألة النيل ومنابعه بالبحث والاستقصاء .. وفى العصر الحديث تم كشف منابع النيل ، وعرفت التفاصيل الكثيرة عن مجراه . واشتركت نخبة من الضباط المصريين الذين امتاز من بينهم كثيرون فى اعمال الكشوف عن منابع النيل .

ويعتبر المؤرخون الاحتلال البريطانى لمصر والثورة (المهدية) وقتل غوردون ونهايته ، واخلاء السودان من المصريين عام ١٨٨٥ حوادث مهمة جدا بالنسبة لحركة الاستعمار فى افريقيا . والكلام فى ذلك له ناحيتان :

أ — ناحية عامة تتعلق بمساعى الدول المختلفة لاقتطاع اجزاء من افريقيا . ويمكن القول بأنه تم فى العشرين سنة الاخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الإفريقية ، وان هذه المدة تعتبر عصر تقسيم افريقيا الذى انتهت فيه اراضى القارة الاقتسام المعروف .. وكان هذا بموجب مفاوضات دبلوماسية دقيقة ، متمثلة اكبر الاتصال بالدبلوماسية الاوروبية العالمية فى تلك الوقت . والدول التى اشتركت فى التقسيم كانت هى ايطاليا وبلجيكا ، وفرنسا والمانيا وانجلترا .

ب — ناحية خاصة تتعلق بمنطقة اعالى النيل ، فقد همت تلك الدول بأن تصل الى هذه المنطقة ، اى ان كل مسعى لهذه الدول فى التقدم من سواحل افريقية كان للوصول الى اعالى النيل

وعلى هذا الاساس عندما اعلن اخلاء السودان من المصريين ، وترك لعوامله الداخلية بعد سقوط الخرطوم ، اعتبرته هذه الدول كلها ماعدا انجلترا طبعا ، ارضا بلا صاحب ، وحاولت الزحف نحو تلك الارض . وكان امل انجلترا ان تمنع ذلك الزحف لانها كانت تريد منع وقوع اعالى النيل ومنابعه فى ايدى دولة اوروبية تتهدد مصر .. وهى صاحبة الشأن فيها ..

ومن الممكن الهجوم على اعالى النيل من اتجاهات مختلفة .. من منطقة غربى البحر الاحمر ومن ساحل افريقيا الشرقى . ومن الكونجو .

د. على ابراهيم عبده

ولقد سهلت انجلترا لدولة لا تخشى بأسها وهي ايطاليا، الاستقرار في بعض أقاليم غربي البحر الاحمر فاطلقتها وشجعتها على تأسيس مستعمرة اريتريا وارسال حملات علمية وتجارية الى اقليم هرر .. كما سمحت لها باحتلال كسلا مؤقتا . ثم عقدت معها في سنتي ١٨٩١ و ١٨٩٤ اتفاقات نصت على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ ايطالية تمتد من ساحل اريتريا ، وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهي على ساحل المحيط الهندي بما فيها الصومال الايطالي .

والمهم انه روعى في رسم حدود هذه المنطقة ان تكون بعيدة عن وادى النيل وفي الوقت نفسه تقف سدا ضد اية محاولة للفرنسيين للتوغل فيها من الصومال الفرنسي .

وفي ساحل افريقيا الشرقي اتبعت انجلترا سياسة انتهت بتقسيم هذه المنطقة مع المانيا بمقتضى معاهدة بين الطرفين في سنة ١٨٩٠ واحتلال انجلترا لاوغندة واعلان حمايتها عليها في عام ١٨٩٤ .

ومن ناحية الكنغو اتبعت انجلترا سياسة كانت نتيجتها حماية اعالي النيل من المانيا وفرنسا وبلجيكا .

وعلى العموم كانت بريطانيا في اوائل عام ١٨٩٦ غير مستعدة لاعطاء فرنسا او بلجيكا او غيرها اية امتيازات حقيقية في أعالي النيل . وكان هدفها تاجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعدادها فتعمل فيها بقوة . ولكن لم تتح للانجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم ، فلقد انقلب الموقف السياسي ، وزاده تعقيدا انهزام الايطاليين على يد الاحباش في موقعة عدوة في مارس ١٨٩٦ .

وعلى اثر هذه الهزيمة اتخذت انجلترا فورا قرارها بالتقدم لاستراداد السودان من طريق وادى حلفا والنيل .. ويعلل بعض الكتاب مثل — وتستون تشرشل — اتخاذ هذا القرار بأن الراى العام البريطاني ضغط على الحكومة لشعوره بوجوب الاخذ بثأر غوردون ، ويقول البعض الاخر ان الذى ازعج الانجليز هنا هو التسلط الذى استأنفه الدراويش في شرق السودان ، وانه كان هناك تفاهم بينهم وبين امبراطور الحبشة . والحقيقة انه بهزيمة الايطاليين — اصدقاء الانجليز — في عدوة تحطم السد الذى حاول الانجليز اقامته في وجه فرنسا في الناحية الشرقية حتى لا تصل الى اعالي النيل من هذه الناحية ولما ادرك البريطانيون خطورة موقفهم بهزيمة اصدقائهم وانكشاف جناحهم الشرقي ، اسرعوا في تنفيذ استرداد السودان لكي يصلوا بقواتهم الى أعالي النيل قبل وصول الفرنسيين .. وكانت حملة استرداد السودان بقيادة كتشنر وانتهت بهزيمة التعايشي في ام درمان في الثاني من سبتمبر لعام ١٨٩٨ .

وعلم كتشنر وهو في الخرطوم بوجود القائد الفرنسي « مارشان » على رأس قوة في فاشودة جنوبي السودان ، فذهب الى هناك وقابله في ١٩ سبتمبر ١٨٩٨ واحتج عليه ، وتحرج الموقف بين انجلترا وفرنسا الا ان الاخيرة رضخت وقررت الانسحاب من فاشودة .

وفي يناير ١٨٩٩ وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية بشأن ادارة السودان .

وفي مارس ١٨٩٩ وقع اتفاق بين انجلترا وفرنسا ، رسمت بموجبه الحدود بين السودان وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، بحيث استبعدت فرنسا من حوض النيل كله .

وفي ١٥ من مايو لعام ١٩٠٢ وقعت اتفاقية بين بريطانيا والحبشة . وهذه الاتفاقية لها اهمية كبيرة في الواقع ،

لانها نهاية دور الصراع الاستراتيجى بين الدول الاوروبية على أعالى النيل واهم بنودها :

١ ــ ان الحد الفاصل بين السودان والحبشة خط يرسم من خور ام حجر على نهر ستيت الى القلابات ، فالنيل الازرق جنوب فاسكة ، لنهر بارو ، فنهر بيبور ، فنهر أكوبو ، فمليلة ، الى تقاطع خط عرض ٦ شمالا بخط طول ٣٥ شرق جرينتش .

وهذا البند من المعاهدة يعين الحدود بين السودان والحبشة ، بحيث يقع النيل الابيض والاجزاء السفلى من العطبرة والنيل الازرق والسوباط داخل حدود السودان .

٢ ــ نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أن امبراطور الحبشة لا حق لـه فى تشييد أو السماح بتشييد اى عمل على النيل الازرق وبحيرة تانا ونهر السوباط ، من شأنه منع جريان المياه الى النيل ، الا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك البريطانية وحكومة السودان

وفى ٤ من يولية ١٩٠٦ وقعت فرنسا وايطاليا وبريطانيا معاهدة ، نصت المادة الاولى منها على أن الدول الثلاث تتعهد باحترام استقلال الحبشة ، وبالاحتفاظ بالوضع السياسى الراهن فيها . وبمقتضى المادة الرابعة منها حصلت بريطانيا على تاكيد بعدم التدخل فى مياه منابع النيل . وبعد اشهر قليلة من توقيع المعاهدة أعتمدتها الحبشة ، وكان ذلك فى ١٢ ديسمبر ١٩٠٦ .

وفى ٦ من مايو لعام ١٩٠٦ وقعت اتفاقية بين انجلترا وبلجيكا ، سويت بمقتضاها الحدود بين السودان ودولة الكونغو . وتنص المادة الثالثة منها على أن حكومة دولة الكنغو « سوف لا تشيد أو تسمح بتشييد اى عمل على نهر سمليكى او بالقرب منه ، وكذلك نهر أوسانجو ، الامر الذى يقلل كمية المياه الداخلة الى بحيرة البرت ، الا بالاتفاق مع حكومة السودان » ..

ومن اهم الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل اتفاقية ٧ من مايو لعام ١٩٢٩ ، وكانت على صورة خطابين متبادلين بين رئيس الحكومة المصرية والمندوب السامى البريطانى فى مصر . والواقع ان هذه الاتفاقية ليست الا اقرارا لواقع الحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان فى مياه النيل ، وتنظيما لكيفية اقتضاء هذه الحقوق . وهى فوق هذا وذاك ليست اتفاقية مقفلة على الماضى ، بل انها لتتسع فتتناول احتمالات المستقبل حيث تضمنت القواعد العامة التى يؤسس عليها حساب توزيع الماء المباح . وفى الاتفاقية سلف من المياه تعطى ثم تسترد وفق احوال ايراد النهر المتغيرة من سنة الى اخرى وقد اشتملت هذه الاتفاقية على نقطتين هامتين هما :

● اولا ــ الاعتراف الصريح الواضح بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ، فخطاب المندوب السامى البريطانى الى رئيس الحكومة المصرية يذكر مانصه « .. وفى الختام أذكر دولتكم ان حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل واكرر ان حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ اساسيا من مبادىء السياسة البريطانية ، كما اؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة ان هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف

● ثانيا ــ ان الاتفاقية تنص على الا تقام ــ بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية ــ اعمال رى او توليد قوى ، ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على البحيرات التى ينبع منها ، سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية ، يكون من شانها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر ، أو تعديل تاريخ وصوله ، او تخفيض منسوبه ، على وجه يلحق اى ضرر بمصالح مصر .

ثم كانت اتفاقية ٨ نوفمبر لعام ١٩٥٩ بين جمهوريتى مصر والسودان . وقد تضمنت الحقوق المكتسبة لكل من البلدين وموافقتهما على أن تنشىء مصر خزان السد العالى عند اسوان ، وان تنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق . ولتحقيق التعاون الفنى بين الجمهوريتين ، وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده ، واتفقت الدولتان على ان تنشأ هيئة فنية دائمة بعدد متساو من كل منهما . كما أن الاتفاقية قد تركت الباب مفتوحا لاى دراسة فنية لاى طرف من دول حوض النيل

والواقع ان اتفاق ٨ نوفمبر ١٩٥٩ كان دليلا صادقا على شعور الاخاء بين جمهوريتى مصر والسودان ، وعلى رعايتهما التامة للروابط الابدية التى تربط بين الشعبين ، وفى مقدمتها النيل

وزير استعلامات السودان يقول «للأهرام»

بريطانيا تطلب ١¾ مليار متر مكعب من مياه النيل

حكومتا الخرطوم والقاهرة ستتخذان موقفاً موحداً

الحل الوحيد لمشكلة الجزائر هو الاعتراف باستقلالها وسيادتها

صرح اللواء محمد طلعت فريد وزير الاستعلامات السودانى فى حديث خاص « للاهرام » بان الحكومة البريطانية قدمت مذكرات رسمية الى حكومة السودان والحكومات المعنية تطالب فيها بتخصيص مليار وثلاثة ارباع المليار من الامتار المكعبة من مياه النيل لكينيا واوغندا ، واضاف الوزير ان موقف السودان من هذا الامر سيكون مماثلا لموقف الجمهورية العربية المتحدة وان هذه المسالة ستبحث فى المفاوضات القادمة بين حكومتي الخرطوم والقاهرة .

واكد اللواء طلعت فريد ان الوفد الوزارى السودانى فى المباحثات مع الجمهورية العربية المتحدة قد تم تاليفه وسيطير الى القاهرة فى وقت قريب جدا ، وقال ان الفريق ابراهيم عبود هو وحده الذى يعلم اسماء اعضاء الوفد وموعد سفرهم . وينتظر ان يرأس هذا الوفد اللواء محمد طلعت فريد .

لا تهاون فى حفظ الامن

وتحدث وزير الاستعلامات السودانى عن حركة الاعتقالات الاخيرة فى بورسودان فقال ان الحكومة السودانية تعمل بجد لحفظ الامن فى البلاد وانها لن تتهاون فى القبض على كل من تسول له نفسه العبث بالامن

وقال ان وزارة الداخلية افرجت منذ ايام عن ٢١ شيوعيا وقد جمعهم وزير الداخلية وطلب اليهم الرجوع الى صوابهم والخلود الى السكينة

واعرب الوزير عن استنكاره لمشروع ديجول فقال ان الحل الوحيد الذى تتقبله حكومة السودان هو الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها .. وان المشروع الفرنسى لا يقدم اى حل للمشكلة. لقد انتهى حكم الامبراطوريات الى غير رجعة ، وان موقف حكومة الجزائر وجيش التحرير قوى جدا .. لدرجة ان الجيش الفرنسى نفسه يامل فى ايجاد حل مقبول لجيش التحرير الجزائرى حتى تنتهى هذه الحرب المستمرة

السودان يؤكد التزامه باتفاقية مياه النيل

الخرطوم - وكالات الأنباء - أكد المهندس يعقوب ابو شورة وزير الرى السودانى التزام بلاده باتفاقية مياه النيل مع مصر.

وأضاف - فى بيان له أمس أمام مجلس الشورى السودانى - أن السودان سيعارض أى اتجاه لاستغلال مياه النيل بواسطة اى دولة أخرى خارج دول حوض النيل. وأضاف أبو شورة أن من عيوب اتفاقية مياه النيل أنها وقعت بين مصر والسودان فقط وأنها لم يتحدد زمن لانتهائها غير أنه يمكن للبلدين التقدم بطلب لمراجعتها متى أرادا ذلك.

وزير الرى السودانى يؤكد التزام بلاده باتفاقية مياه النيل

الخرطوم - أ.ف.ب - اكد يعقوب ابو شورى وزير الرى السودانى إلتزام بلاده باتفاقية مياه النيل الموقعة مع مصر كإحدى الاتفاقيات التى تنظم العلاقة بين البلدين مشيرا الى ان السودان سيواصل تنفيذ توسيع سدوده ومشاريع البناء على النيل .

مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هيئة مياه النيل المشتركة تجتمع بالخرطوم السبت القادم

تبدأ الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان اجتماعها الدورى يوم السبت القادم بالخرطوم .

وصرح المهندس محمد ناصر عزت رئيس الجانب المصرى فى الاجتماعات بأن الهيئة ستناقش عددا من الدراسات الفنية لتنمية الموارد المائية ووسائل زيادة ايراد النيل ، وموازنات الخزانات والتنبؤ بايراد النهر .

كما ستناقش الهيئة سبل توثيق التعاون بين دول حوض النيل التسع لصالح التنمية الشاملة لنهر النيل .

يرأس الجانب السودانى فى الاجتماعات التى تستمر اسبوعا ـ المهندس بخيت مكى حمد .

المصدر : الاخبار
التاريخ: ١٠ مارس ١٩٩٢

اسرائيل تسعى لخفض حصة مصر من المياه

اكد الدكتور حمدى الطاهرى خبير شئون المياه والسفير السابق بالخارجية ان اسرائيل تخطط لاقامة ٣٢ سدا على الانهار التى تغذى نهر النيل بهدف تخفيض حصة مصر من المياه بمقدار ٧ مليارات متر مكعب .. وقد بدأ ذلك بالفعل وانخفضت حصتنا بمقدار نصف مليار .. لذلك يجب ان يكون لنا رد فعل تجاه السودان ..

جاء هذا امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبداللاه خلال مناقشتها مشكلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط .

مقالة جريدة التيمس عن اتفاقية ماء النيل

لندن في ٣ مايو — لمراسل الاهرام الخاص — نشرت جريدة التيمس اليوم مقالا افتتاحيا قالت فيه ما يلي:

« ان اخبار الاتفاق الشامل على مشروعات الري في مصر والسودان تقع بحق خير وقع في انكلترا ومصر التي تربطنا بها الاواصر الوثيقة منذ نحو خمسين عاما وقد يحت الان من الانتصارات الغابرة التي قام بها الفراعنة والبطالسة. نعم ان معظم اراضي السودان لم يستثمر حتى الان ولكن العاديات والكتابات المحفورة على الاثار في السودان تدل على انها مخلفات ملوك الحبشة وتقاليدهم القديمة تشهد بمدنية سابقة طمست معالمها عواصف الرمال وغارات الغزاة

اما الاتفاق الجديد ففيه الشيء الكثير من المحتملات الزراعية للمستقبل في السودان ومصر وابرام هذا الاتفاق جاء محققا لاحلام المهندسين البريطانيين الكبيرة اعني المهندسين الذين كانت لهم علاقة بمشروع تحسين الري الاصطناعي في مصر والذين لا تزال لهم علاقة به فقد تحولت تلك الاحلام الان الى آمال ثابتة. وستوصل الحلقات الجديدة لمشروعات الري في سلسلة واحدة. فمنذ ثلاث سنوات افتتح اللورد لويد خزان سنار وستشرع الان الحكومة المصرية في انشاء خزان جبل الاولياء العظيم الشأن وهي ستنفق عليه من مالها ليكون ملكا لها. ومتى تم هذا الخزان فانه يخزن لمصر كمية من الماء هي ضعف الكمية التي يخزنها سد اصوان. وكمية الماء العظيمة التي يحجزها خزان جبل الاولياء تحفظ لري مزروعات مصر الصيفية. وهذا مما يدعو الى التفاؤل بزيادة ثروة مصر الزراعية زيادة عظيمة واتساع نطاق الصناعة والتجارة في مصر. كل هذا مرضي مطمئن. على ان هناك في مظهر هذا الاتفاق ماهو ادعى الى الارتياح فانه يبين ان العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ترتكن الان الى دعائم الصداقة والثقة المتبادلة

معلوم ان مشروع انشاء خزان جبل الاولياء قد ارجيء مرتين قبل الان لاسباب سياسية. وما دامت العلاقات بين بريطانيا ومصر مضطربة فان جانباً عظيما من الشعب المصري لا يوافق طبعا على مشروعات في السودان الغرض منها تخزين الماء لمصر ولم تكن التأكيدات التي اكدتها بريطانيا العظمى بان مصر تنال نصيبها الوافي من الماء لتزيل مخاوف المصريين بان تلك الاعمال هي لتحويل ماء النيل اللازم لمزارعي مصر الى ري زراعة القطن في السودان. وايدت تلك المخاوف المادة التي جاءت في البلاغ النهائي الذي ارسل في نوفمبر سنة ١٩٢٤ والتي نصت على ان تكون مساحة اراضي الجزيرة التي تزرع قطناً غير محدودة. وكان المصريون مترددين في التصديق والموافقة حتى بعد ما اكدت الحكومة البريطانية تاكيدا رسمياً لزيور باشا ان تلك المادة الصارمة في البلاغ النهائي لا يعمل بها بشرط ان تعين لجنة خبراء من المصريين والانكليز برياسة رجل لا من هؤلاء ولا من هؤلاء لتنظر في الموضوع وتقدم مقترحاتها عن القواعد التي تقوم عليها اعمال الري. وقد قبلت الحكومة المصرية الان ما اوصت به تلك اللجنة

وقد تم الاتفاق اخيرا بعد ما استغرقت المفاوضات مدة طويلة لان المواضيع فنية دقيقة جدا وقد دارت المفاوضات في جو صاف مفعم بالثقة المتبادلة والمجاملات الودية مما يشهد بالفضل العظيم للحكومة البريطانية والحكومة المصرية ويدعو الى الرجاء بان يدور البحث فى المسائل الاخرى فى الجو ذاته وبنجاح متكافىء مع النجاح الذي لاقته اتفاقية ماء النيل

ولا يبعد ان يتخذ بعض الساسة المصريين هذه الاتفاقية ذريعة للقيل والقال فيهولون بها قائلين كيف يتخذ قرار خطير كهذا بغير موافقة البرلمان المصري ولكن لايكاد يحتمل ان يتسنى لهم اثارة المخاوف فى النفوس بان زراعة مصر ستضحى على مذبح حاجات السودان . ولا ريب ان مخاوف كهذه لاتخرج عن حيز الوهم والخيال فان فن الهندسة قد تقدم فى عشرات السنين الاخيرة الى حد بات فيه المزارعون آمنين من الازمات المائية حتى فى السنة التي يكون فيضان النيل فيها شحيحا جدا فالعلم والمصلحة العامة يتحدان ليؤكدا لمصر والسودان كميات وافرة من الماء تفي بحاجة البلدين . واذا اتيح فى المستقبل انجاز اقتراح آخر اوصت به تلك اللجنة وهو اشد مقترحاتها توغلا فى الطموح نعني به خزان بحيرة البرت فانه يكون من اعظم خزانات العالم و يكفي لسد جميع حاجات مصر من مياه الري ولاعادة الخصب واليسر لاقاليم السودان المترامية. الاطراف ان تعاون المهندسين البريطانيين والمصريين وعملهم جنبا الى جنب جاء حتى الآن بالعجائب والمدهشات فاذا استمر ذلك التعاون بينهم ، وهذا ماتضمنه اتفاقية ماء النيل فلا يبعد أن يغير وجه شمالى افريقية»

اتفاقية مياه النيل في صحف انكلترا

لندن في ٩ مايو — لمراسل الأهرام الخاص — عقدت جريدة « مانشستر جاردیان » مقالا رئيسيا قالت فيه ما يلي :

« تعتمد مصر على مياه النيل وهي لذلك تخشى ان تحرمها اية دولة من موارد مياهها . ولما وقعت المشادة في السنين الاخيرة بين بريطانيا والحكومة المصرية ، خشيت مصر ان تستخدم بريطانيا نفوذها في موارد النيل ومنابعه فتقيد جريان النهر الى مصر

ثم زاد عدد سكان مصر زيادة سريعة ، وفيها مناطق واسعة من الاراضي التي تعوزها مياه الري او لا تجد مايكفيها منها ، وهي لذلك تحتاج الى موارد من المياه اكثر سخاء ، ولكن معظم التدابير التي يمكن ان تتخذ لزيادة ايراد المياه اللازمة لمصر ، يجب انشاؤها في جنوب حدود مصر نفسها .

ولا ريب ان مصر لا تستطيع ان تعمل شيئا في السودان الا بالاتفاق مع بريطانيا . وهناك تدابير اخرى يمكن اتخاذها في جوار بحيرة البرت او في بحيرة تسانا ، اذا شاءت ذلك حكومة الحبشة ، تهم بريطانيا وحدها ، ولكنها تهم مصر حيويا لما قد تحدثه هذه المشروعات من التأثير في موارد مياه النيل

ثم اذا نظرنا الى الامر من وجهته البسيطة رأينا انه اذا اخذ السودان كمية كبيرة من مياه النيل دون ان زاد كمية المياه المخزونة تبعاً لذلك ، فان مصر تعاني متاعب عظيمة لامندوحة منها . فالنتيجة اذن هي انه يجب ان يكون هناك اتفاق وهي سهل التنفيذ جدا بين بريطانيا ومصر لخزن مياه النيل وتوزيعها بصورة تصون مصالح مصر والسودان على السواء

ومن الضروري ان تتعاون مصر وبريطانيا في جميع التدابير التي تتخذ في الحال والاستقبال وفي المشروعات التي لامندوحة من القيام بها على نهر النيل وروافده ومنابعه في السنين القادمة . وفي وسع الحكومتين ان تعملا ذلك دون ان تمس المسائل السياسية الكبرى التي لا تزال تحتاج الى تسوية بينهما . ويدل الاتفاق الذى نشر على انهما تفعلان ذلك ، وهي خطة حكيمة في حد ذاتها ودليل على الروح الطيب الذي يتقدم به كل من البلدين نحو الاخر »

ونشرت جريدة منشستر جارديان في عددها التجاري اليوم مقالا رئيسيا قالت فيه :

« لا ريب ان الترحاب الشديد الذي لقيته اتفاقية النيل في مصر سيتردد صداه هنا ولا سيما في لنكشير . لان التجارة البريطانية مع مصر تتوقف كلها تقريبا على صادرات القطن . واعظم مايهم الزراعة المصرية هو مشكلة الماء والاتفاقية المشار اليها هي خير حل معقول لهذه المشكلة ولم ينص فيها على تلك المصاعب التي لا يمكن تذليلها والتي اساسها في القاعدة التي وضعها السر وليم جارستن عام ١٩٠٤ وهي ان ماء النيل الازرق للسودان وماء النيل الابيض لمصر . وكان المهندسون كل سنة يرجئون العمل بضغط المؤثرات السياسية . وزد على ذلك ان لهذه الاتفاقية اهمية اضافية لامرين فانها تمهد السبيل لاصلاح مليون وتسعمائة الف فدان وتزداد بذلك مساحة اطيان مصر الزراعية واهم من هذا ان هذه الاتفاقية رمز العلاقات الحسنة بين انكلترا ومصر التي بدونها يستحيل ان يستمر تحسن احوال التجارة »

اتفاقية ماء النيل في مجلس العموم

لندن في ٩ مايو — لمراسل الاهرام الخاص — سأل الكومندور كنورثي اليوم في مجلس النواب البريطاني هل تتكرم وزارة الخارجية فتذكر للمجلس ما اذا كانت الاتفاقية الخاصة بمياه النيل ستقدم الى البرلمان المصري. فاجاب المستر لامبسون يسرني ان اقول ان الاتفاقية مرضية للفريقين وقد وافقت عليها الحكومة البريطانية والحكومة المصرية فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل وقد نشر نص الاتفاقية في الصحف وانا واثق بانها ستلقى الموافقة العامة. وهذه التسوية لا يمكن الا ان تسهل تقدم مصر والسودان وترقية يسرهما ورخائها. اما فيما يتعلق بالجزء الاخير من السؤال فاقول اني لست في مركز يمكنني من الرد عليه

الكومندور كنورثي: — هلا يرى وزير الخارجية انه من اشد دواعي الضرورة في حالة اتفاقية كهذه ان يؤخذ فيها رأي نواب الامة ؟

المستر لامبسون: هذا من شؤون مصر الداخلية المحضة ولحكومة مصر وحدها حق البت فيه

حديث وزير الاشغال عن اتفاقية مياه النيل

لندن في ٩ مايو — لمراسل الاهرام الخاص — نشرت جريدة التيمس اليوم تلغرافا لمكاتبها من القاهرة قال فيه ما يلي:

« قابلت ابراهيم فهمي بك وزير الاشغال الذي كانت له الباع الطولى في انجاز اتفاقية ماء النيل لما قدمه من المساعدة الفنية والذي يقاسم محمد باشا محمود كراهية الوفد وقد بذل كل ما في طاقته للوصول الى هذه التسوية فاعرب لي عن سروره بهذه الاتفاقية المرضية على مياه النيل واثنى الثناء الجميل على ما ابداه اولياء الامور البريطانيون من حسن الرغبة والاستعداد للمساعدة في جميع مراحل المحادثات التي دارت »

انتهاء مهمة الدكتور حافظ عفيفي بك في لندن

لندن في ٩ مايو — لمراسل الاهرام الخاص — انتهى الدكتور حافظ عفيفي بك من محادثاته في وزارة الخارجية بعد ظهر اليوم وسيسافر يوم السبت المقبل الى باريس حيث يقضي بضعة ايام قبل سفره الى مصر ليقدم الى محمد باشا محمود تقريرا ضافيا عما قام به. وقد اعرب الدكتور عفيفي بك عن اسفه الشديد لعدم امكانه الافضاء باي قول جازم عن النتائج التي وصل اليها ولكن يلوح عليه انه مرتاح كل الارتياح الى نتائج مساعيه وقد صرح لي بالعبارة التالية: « كانت زيارة الوداع التي قمت بها لوزارة الخارجية على خير ما ارام واعتقد اني وصلت الى حسن التفاهم وعدا هذا لا يمكنني ان اقول شيئا في الآونة الحاضرة »

اتفاق مياه النيل

يقابل بارتياح فى لندن

لندن فى ١٤ - لمراسل الاهرام الخاص - استقبلت الدوائر السياسية فى لندن مانشرته جريدة « التيمس » لمراسلها الخاص فى القاهرة من الاتفاق على مياه النيل بين مصر والسودان استقبالا حسنا ، وعدته عملا له قيمته

ومع ان هذا الاتفاق ليس له اثر مباشر فى النزاع السياسى الخاص بمستقبل السودان الا انه قدر حق التقدير لما سيكون له من اهمية بالغة للشعبين السودانى والمصرى

ومما يذكر ان الحكومة البريطانية لم تفسره بانه دليل على اى ضعف فى موقف الحكومة المصرية ازاء السودان ولكن الساسة المصريين الذين وضعوه استحقوا الثناء العام لما اظهروه من بعد النظر فى معالجة مسالة تعد ذات صلة مباشرة برخاء وادى النيل باسره فى المستقبل .

لا تغيير فى سياسة مصر

وقد اعلنت دوائر لندن انها لا تعد الاتفاق خروجا ما من مصر من سياستها التقليدية نحو السودان ولكنها تسلم بان اقتصاديات مصر والسودان مرتبطة ارتباطا وثيقا بحيث ان عقد اتفاقات عملية خارج النطاق السياسى المحض امر اساسى لمصلحتيهما

موقف بريطانيا
من مسألة مياه النيل

لندن في ٩ - ر - قال المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان بلاده ترى ان يكون توزيع مياه النيل وفقا لما يقرره مؤتمر يجمع بين كل البلاد الواقعة على النهر ولكنه استطرد قائلا : ان الاتفاق المنتظر بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان سوف يسهل ذلك

وقال المتحدث : اننا نرحب بالمباحثات الدائرة بين القاهرة والخرطوم في هذا الشان وترى الحكومة البريطانية ان تسوية شاملة لهذه المسالة تحتاج الى عقد مؤتمر يجمع بين كل البلاد الواقعة على النهر

وقال المتحدث انه ارسلت مذكرات في شهر سبتمبر الى الجمهورية العربية المتحدة والسودان واثيوبيا وبلجيكا من احتياجات المناطق البريطانية في شرق افريقيا وهي كينيا وتنجانيقا واوغندا . ولكن الحكومة البريطانية لم تتلق ردا على هذه المذكرات

وسئل المتحدث عما اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة والسودان قد وافقتا على ان تعلق قرارات مؤتمرها الحالي على نتائج مؤتمر جميع الدول المستفيدة من مياه النيل فاجاب بقوله : انه لايستطيع ان يتحدث نيابة عن الحكومتين المعنيتين

حراسة المـاء في السودان

لو كلفنا قراء الصحف ان يعودوا بذاكرتهم الى ما قالته صحفهم لحق لنا ان نكلف قراء « الاهرام » ان يرجعوا الى ذاكرتهم في ماقلناه لهم يوم طرد الجيش المصري من السودان ويوم ابقى فريق منه هناك باسم « قوة الدفاع السودانية » ويوم كلفت « قوة الدفاع السودانية » ان تقسم يمين الامانة لحاكم السودان

فقد قلنا يومئذ ان هؤلاء الانكليز الذين الفوا ان يقبضوا على نواصي الامم والشعوب بعاملين اثنين « البوليس والماء » قد اعترفوا للامة المصرية باستقلالها ولكنهم ظلوا يقبضون على ناصيتها بذينك العاملين « البوليس في العواصم والماء في السودان »

وقلنا ان هؤلاء الانكليز الذين اخذوا السودان منا قوة وقسرا واغتصابا وتركوا لنا ماء النيل الابيض على شرط ان نقيم عليه السدود والخزانات التي يأخذون من مياهها لغرس الغابات في صحاري الخرطوم وام درمان حتى يمنعوا عن تينك المدينتين الهبوب وهو ارتفاع رمال الصحراء سحبا كثيفة كقطع الظلام - سوف يطلبون منا اعادة الجيش المصري الى السودان بعد ما طردوه منه بحجة حراسة الخزانات والسدود . وعلى هذا يكون ذلك الجيش الباسل الذي اراق دمه في فتح السودان كما فعل آباؤه واجداده واراق عرق جبينه في تعمير تلك الارض بحفر الترع والمصارف وبمد الاسلاك التلغرافية والتلفونية وبانشاء الموانىء والسكك الحديدية قد طرد من السودان وهو سيد فيه يعود الى السودان وهو خادم حارس للخزانات تحت اشراف الانكليز وامرهم

وقلنا فوق ما تقدم « ان الانكليز سيظهرون نحو المصريين الكرم والجود فيعطونهم سكة حديد حلفا حتى تكون طريقا لمواصلة ذلك الجيش بل تلك القوة القائمة على الحراسة »

وهذا ما نسمع حديثه اليوم في دوائر السياسة وهذا ما يتظاهر الانكليز بالتفضل به على المصريين الذين يحدثونهم الازمة ويفاوضونهم بوجوه حلها

وهل يريد الانكليز حلا لمسألة السودان اقرب من هذا الحل لمصالحه وتأييد منافعه وتسلم السودان غنيمة باردة وقد اضاعت مصر كل حقوقها فيه بارادتها ؟ !

يريد الانكليز من هؤلاء السياسيين المصريين الذين يحدثونهم أن يسلموا باعادة الجنود المصرية الى السودان لحراسة النيل . فاذا انعقد البرلمان وسال الحكومة او سال هؤلاء المفاوضين اذا هم تولوا الوزارة ماذا فعلتم بالسودان قالوا لهم انا اعدنا الحالة الى ما كانت عليه قبل الانذار البريطاني ؟ ؟

فهل يكون هذا القول صحيحا ؟ ؟

نحن لا نظن انه صحيح بل نحن نعتقد انه قول باطل وعمل مضر تمس لانه يقر الانكليز على حال يهضمون فيها حقوق مصر ومصالحها فقبل الانذار كان الحاكم العام موظفا مصريا يتولى قيادة الجيش المصري ويقسم كما يقسم الجنود يمين الامانة والاخلاص لجلالة ملك مصر. واليوم صار للسودان جيش مستقل يقسم يمين الامانة للحاكم العام لا لملك مصر فصار الحاكم العام في الواقع دون الظاهر ملكا للسودان وصارت مصر تكلف دفع نفقات ذلك الجيش الذي يقسم يمين الطاعة لحاكم السودان وتكلف فوق ذلك ارسال الجنود المصريين لحراسة مجاري المياه والخزانات

ومعنى ذلك ومغزاه حراسة السودان كله لان قوة الدفاع لا تستطيع ذلك ولان الانكليز ذاتهم لا يأمنون جانب السودان ولا يستطيعون ان يقوموا فيه مقام المصريين

فالنيل الابيض يخترق السودان من اوله الى آخره فالقوة التي تقوم بحراسة النيل الابيض هي القوة التي تضبط الامن كله في جميع انحاء السودان . وبناء على هذا كله تكون مصر قد تركت السودان مجانا لانكلترا . وهي متى كلفت نفسها حراسته والانفاق على هذه الحراسة تحت امر الحاكم الانكليزي الذي هو ملك السودان بالواقع — لا يكون لمصر التي تعطي الاموال وتقدم الرجال اي رأي في ادارة السودان او انفاق الاموال التي تعطيها

ولا يغرنا ذلك القول الذي زوقونه بانهم قد اعطوا الاموال لقوة الدفاع السودانية احتفاظا بحق مصر . فانا اذا بحثنا ودققنا النظر لا نجد هناك احتفاظا بشيء على الاطلاق بل نجد اعترافا ضمنيا بوجود قوة الدفاع السودانية

لتفصله عن الجيش المصري، وقد اعطيت جميع سلاحه وبواخره ومعامله وتكناته وذخائره وهي فوق ذلك تتناول اجرة حراسة الماء

فلا يتوهمن الذين يفاوضون اليوم ان شيئا من ذلك يغيب عن ذهن الامة وعن مداركها، ولا يتوهمن احد من السياسيين ان وصول فريق من المستوزرين الى كراسي الحكم يغير هذه الحقائق او يبدلها. ولان اجراء الانتخابات وعدم اجرائها الآن واعادة هذا المجلس النيابي او ذاك يعمي الامة والباحثين عن حقائق الامور ووزن الربح والخسارة

فاذا كانت للمفاوضات قاعدة تستند اليها في ارجاع الدستور الى حياته فرأس هذه القاعدة بل القاعدة كلها ليست المفاوضة على حقوق مصر وتعريضها للضياع بل زوال القوة المحتلة من حياة الامة وتعرضها بشؤونها حتى لا يعضد المدفع الانكليزي ولا يؤيد فريقا على فريق وحتى لا يحول هذا المدفع بين ارادة هذه الامة وما تريد

فان هذا القلق والاضطراب وان هذا التعطيل الذي نراه في حياة الامة الدستورية ليس منشاه مصر والمصريين بل ان منشاه القوة المحتلة فقط. فالسياسي المصري الذي يفاوض السياسي الانكليزي يجب ان يرتكز في مطالبه من الانكليز على هذه القاعدة وحدها وان يحصر مطالبه في هذا المطلب الوحيد

واما اسلوب العطاء الدائم والتبرع الدائم والتخلي عن الحقوق ومجاراة السياسية الانكليزية في هضم تلك الحقوق فلا يعد سياسة ممن يدعون السياسة ولا يعد خدمة ممن يتعرضون للخدمة بل يعد اضاعة للحقوق مقابل كراسي الحكم، ويعد تمكينا لزعم الانكليز بان المندوب السامي يعد في جوهر وظيفته ومهمته عاملا من عوامل الحكم الاصلية والاساسية في هذا البلد، وفي هذا منتهى الاندفاع في طريق الاستسلام والرجوع بل النكوص عن طلبه الاستقلال والتسليم والاستسلام الذي لم تفعله امة من الامم في هذا العصر، عصر النهضة لنيل الحقوق المهضومة لا عصر التسليم بالحقوق المقررة

مصر ومياه النيل

بعد اخماد الثورة السودانية واتفاق ١٨٩٩ الذي جعل انكلترا شريكة في ادارة تلك البلاد طرحت مسألة مياه النيل على بساط البحث فتقرر الا يعطى السودان قطرة واحدة من ماء النيل قد تكون مصر في حاجة اليها وتولت وزارة الاشغال المصرية امور الري في السودان ومصر وبعد ان قام المصريون بايديهم وعلى نفقتهم باختبار زرع القطن قررت وزارة الاشغال المصرية ان تعطي السودان من مياه النيل الازرق ما يكفي لري ١٣ الف فدان ثم زيدت المساحة الى ٢٠ الف فدان

ولما ظهر نجاح زراعة القطن في الجزيرة واتم المسجونون المصريون ووزارة الاشغال المصرية حفر الترع والمصارف سامت ارض الجزيرة للشركة الزراعية الانكليزية وعقدوا لحكومة السودانية القروض حتى ١٥ مليون جنيه اثناء خزان مكوار وزادوا مساحة الارض التي تزرع قطنا من ٣٠ الف فدان الى ٥٠ الف فدان واستغنوا عن الايدي المصرية التي اتمت التجارب واتمت حفر الترع تامت الدرس . ثم رفعوا المساحة التي تزرع قطنا من ٨٥ الف فدان الى ٣٠٠ الف فدان وقضوا بفصل السودان عن مصر على النحو المعروف المشهور وحكموا بان تعطى مصر النيل الابيض وان تعطى جزيرة السودان النيل الازرق ولم يخالفوا العهود والمواثيق بل خالفوا النظام الاقتصادي القائل ان الماء يعطى على قدر حاجة السكان فاخذوه على قدر طمع معامل لانكشير وخالفوا نظام توزيع الماء الذي يروى منه قطران يمر بهما نهر واحد فتتولى امر توزيعه بينهما هيئة واحدة وواصلوا سعيهم بجعل السودان وحدة مستقلة بان قدموه لمؤتمر تجارة السلاح في جمعية الامم وارادوا باسمه الاتفاق. ولما عرضت امانة الامم المنكورة على بساط البحث طلب السر تشمبرلن منذ اسبوع ان يدعى السودان للاشتراك في ذلك ثم اعلنوا قرارهم بان تزاد مساحة الارض التي تزرع قطنا في السودان الى نصف مليون فدان

والان نعود الى مسألة اقتسام الماء بين مصر والسودان وتقريرهم الان ان يكون النيل الابيض خاصا بري مصر.

نقول بتقريرهم الان، لانه يستحيل على اي انسان معرفة ما هم يضمرون للغد، او ما يجرهم اليه الغد من الاعمال التي تتطلبها مصالحهم . فقد يأخذون من النيل الابيض ذاته شطرا لارواء الرمال جنوبي الخرطوم وزرع الغابات والاحراج فيها ليمنعوا « الهبوب » وعواصف الرمال عنها كما تنبأ احد المهندسين من ذلك ولكننا لا نحكم على الغيب ونقف عند مشروعات الري المصرية المطروح امرها الان على الوزارة المصرية . فقد عرفنا منذ العام الماضي ان دار المندوب السامي طلبت من الحكومة المصرية الشروع في بناء سد جبل الاولياء وتم تأليف لجنة من ثلاثة مهندسين احدهم انكليزي باسم حكومة السودان والثاني مصري – وهو عبد الحميد باشا سليمان – باسم الحكومة المصرية والثالث هولندي ليكون حكما بين الاثنين او رجحها فمات الرجل قبل ان يتم مهمته ووضع المندوب المصري والمندوب الانكليزي تقريرا في مهمتهما وقد كان حضرة صاحب المعالي اسمعيل سري باشا يومئذ وزيرا للاشغال فطلبت منه دار المندوب السامي توقيع ذلك التقرير وامضاءه فابى والف لجنة من مهندسي الوزارة للبحث في التقرير ووضع رد عليه وبيان عنه وكان قوام هذه اللجنة سبعة من المهندسين المصريين وثلاثة من المهندسين الانكليز فوضعت هذه اللجنة تقريرها منذ ستة

اشهر وقدمته لمعالي وزير الاشغال صاحب الرأي الاعلى في هذه المسألة والمعروف عن هذا التقرير الذي ظل في طي الخفاء حتى الآن انه ينتقد ويرد على تقرير المندوب المصري والمندوب الانكليزي في كثير من النقط وان هذا الانتقاد كان في اكثر النقط بالاجماع وان المهندسين الانكليز الثلاثة افترقوا عن زملائهم المصريين في نقطتين او ثلاث نقط فقط. واهمها كفاءة النيل الابيض لري القطر المصري بعد انشاء السدود لاسيما خزان بحيرة البرت الذي لا تلزم مصر اذا شيدته الآن بان تعوض على حكومة بلجيكا سوى مبلغ زهيد هو نحو ٥٠ الف جنيه ثمن ميناء انشأته الحكومة البلجيكية على تلك البحيرة ولم يختلف المهندسون على ضرورة بناء السد لبحيرة البرت ولكنهم اختلفوا في بناء سد جبل الأولياء ومنفعته لمصر ويقولون جميعاً ان المشروع لم يدرس دراسة كافية حتى الآن وان كان معالي سري باشا قد بشر به في طول البلاد وعرضها فما دام المشروع يحتاج الى الدرس فلا يستطيع مهندس من المهندسين يشعر بالتبعة ان يجزم بامره

ولكن حكومة السودان او بالاحرى الحكومة الانكليزية تريد من مصر ان تمضي في هذا المشروع وان تدفع مليوني جنيه تعويضاً عن الاراضي التي تغمرها مياه سد جبل الاولياء حتى تنقل بهذا المال الاهالي النازلين على مجرى النيل الابيض الى ارض الجزيرة وتكليفهم الزرع واقطاعهم الارض وهي كما هو معروف مشهور بحاجة شديدة الى الايدي العاملة وقد حاولت الاستعانة بالدكارنة وبالنيجيريين الذين يفدون لقضاء فريضة الحج وبالبابيين الذين اتت بهم خصيصاً جماعات وافراداً فلم يكفوها حاجتها ولم يستقروا في البلاد وهي لا تود ان تنقل الجماعات من كينيا والهند حتى لا يمتد نفوذهم السياسي الى السودانيين فيطالبون بالمساواة بين الجنس الابيض أي الانكليز وجماعات الاوروبيين وبينهم. وهم من اصحاب الالوان ... اكراه السودانيين النازلين على مجرى النيل الابيض على الجلاء عن ارضهم امر لا مندوحة عنه لخدمة زرع الجزيرة واخذ مليوني جنيه او اكثر من الحكومة المصرية امر لازم للإستعانة بهذا المال على اعداد ارض الجزيرة والوصول بالمساحة التي تزرع قطناً الى نصف مليون فدان فالمسألة في نظر الحكومة الانكليزية ليست مسألة واحدة اي مسألة توزيع المياه بين مصر والسودان لينال كل فريق حاجته من الماء بل هي عدة مسائل متشابكة ترتبط احداها بالاخرى من السياسة الى الاقتصاد الى الزراعة الى المالية الى غير ذلك مما نعرفه ومما نجهله وهم يتهمرونه

اما من الوجهة المصرية فالمسألة واحدة تقف عند حد البساطة والسذاجة هي ضمانة

توفير الماء لهذه البلاد في الحاضر والمستقبل ولو ان الامر سار على القاعدة التي وضعها السير غارستن مستشار وزارة الاشغال سنة ١٩٠٤ بان تتولى هيئة واحدة هي هيئة وزارة الاشغال المصرية توزيع المياه واعطاء السودان حاجته كلما تطلبت حياة السودانيين الاقتصادية ذلك وان يشرع بانشاء الاعمال الفنية للخزن والحجز والتصريف من مصر العامرة الى السودان بعد ذلك وقد قدر النفقة باثنين وعشرين مليون جنيه لكان الامر بلغ لسار العمل والاصلاح وتوزيع المياه على سنن الناموس الطبيعي ولكن هذه القاعدة التي بنيت على ان التعمير يكون على مقدار حاجة السكان قد تحولت فاختل كل نظام وعجز كل درس تم حتى الآن عن ان يسوغ للمهندسين الحكم القاطع بالفائدة المترتبة على كل عمل يعمل، سواء كان هذا العمل في بناء سد جبل الاولياء او في بناء سد بحيرة البرت او في تعلية خزان اسوان او في الحكم على المستقبل وذلك كله لسبب واحد وهو دخول السياسة في الاعمال الفنية والعلمية وما دخلت السياسة عملاً من الاعمال الا افسدته فهي تريد الآن ان يخضع لها العلم والفن لجعلت العلم والفن حائراً لا يستقر على قرار وحسبك في ذلك تلك القضية

التي اقيمت على السير ويلكوكس وزميله يوم انتقدا تقرير السير مكدونالد عن تصريف النيل

تجاه هذه الحالة السياسية التي تتحكم بالقواعد الطبيعية للعلم والفن نبتت فكرة في رؤوس الكثيرين من المهندسين وهي من مشروعات السير ويلكوكس القديمة رداً على اراء السير غارستن وهي ان تخزن مصر ماءها في ارضها وان تجعل من وادي الريان وبحيرة قارون خزانا لماء الفيضان وان نرجع الى عهد الفراعنة الذين جعلوا هذا الوادي خزانا . ولكن هذا الرأي انتقد انتقادات كثيرة اهمها امكان رشح الماء الى ارض الفيوم وعلى ان خزن الماء هناك مجهول الاثر والفائدة فاتجهت الانظار الى تحقيق فكرة خزن ماء مصر في خزان اسوان ذاته ولكن هذا الرأي ذاته غير مقطوع بصحته والذين يطالعون المناقشة الدائرة بين معالي سري باشا وسعادة محمد زغلول باشا يعرفون ذلك

والذي يستنتج من ذلك كله انه ليس هناك رأي هندسي نجمع عليه وانه ليس هناك درس تام كامل لهذا المشروع او ذاك يصح التعويل عليه ولكن هناك سياسة تلج في الامر وتلح وهذه السياسة اوقعت مصر في ارتباك شديد لاتكاد ندري كيف تتجه وماذا تقرر وعلى اي المشاريع تعول

ولولا السياسة ودخولها في الاعمال العلمية والفنية لوصلت مصر ووصل السودان الى حل هذه المسألة حلا مرضيا للجميع

ولا يمكن بحال من الاحوال ان نصل الى هذا الحل الا اذا عاد الامر الى هيئة واحدة في وزارة الاشغال المصرية كما كان الامر قبل فصل السودان واعمال السودان عن مصر

والذي يخطر لنا ان الانكليز سائرون في هذه الطريق من وجه آخر اذا حزب الامر وتخرج بينهم وبين المصريين وهو ان يسلموا امر ماء النيل والحكم فيه الى جمعية الامم التي تؤلف هيئة تحت اشرافها . وبذلك يتوصل الانكليز الى فصل السودان عن مصر وجعله حكومة مستقلة كل الاستقلال وبذلك يتوصلون الى اسكات المصريين الذين يتولى شيوخهم وهم على حافة قبره ووليدهم وهو في مهده «السودان لنا»

اما الان فلا نظن ان مجلس الوزراء يستطيع الحكم والجزم بفائدة مشروع دون آخر ولا نظن ان الامر معلق على رأي وزير الاشغال وحده ورأي هذا الوزير مهما كان عاليا كرأي كل مهندس آخر

فالواجب التدبر وامعان النظر مليا والنظر الى المستقبل لا الى الحاضر لان هذه المشروعات للمستقبل لا للحاضر وقد يكون البت فيها بعد الاتفاق مع انكلترا على مسألة السودان اتفاقا نهائيا اقرب الى الصواب لان الامر كله معلق على ما يكون عليه السودان في الغداة

الاقتراح فى تفاصيله الا انه لا أرى معنى للعدول عنه باعتباره خطوة قربتنا نحن من نظريته

وقد قبل رأيي وتم العدول عن اللجنة وجاء الاتفاق الجديد مقررا لمصر حق الاولوية والرقابة الفعلية على مجرى النهر وفروعه ومجراته في المناطق الواقعة تحت الادارة البريطانية كما قرر حق الادارة الفعلي لكل ما تريد ان تقيمه مصر من الاعمال وتتخذه من الاجراءات.

اما في خزان سنار فقد وصلت الحكومة الى حق الرقابة الفعلي في ادارة حركة المياه سواء الوارد لمصر او المسحوبة لري الجزيرة واصبح الموظف المصري حرا في قياس تصرفاته واخذ الارصاد حيث شاء ومتى شاء منفرداً او مشتركا في اجراء العملية مع زميله التابع لحكومة السودان للتأكد من ان ما يسحب للجزيرة لا يزيد عن القدر المقرر لها. اما بناء السد نفسه فلم أر من مصلحة مصر تحمل مسؤوليته ولا استهداف الخزانة المصرية لصرف الملايين من الجنيهات فيما لو وقع لهذا البناء اي حادث

هذه اعمالهم وتصرفاتهم التى ورثناها عنهم وهذه نتائج الاتفاق :

ثانيا — فصل اعمال الري في السودان عن وزارة الاشغال

تنقسم اعمال الري في السودان لقسمين الاول ما يقام على مجرى النهر وفروعه من اعمال تؤثر على جريان الطبيعي والقسم الثاني اعمال داخلية في الاراضي نفسها كشق الترع واقامة القناطر والجسور والبرابخ والسحارات وما الى ذلك من اعمال جزئية لتنظيم حركة توزيع المياه على الاطيان

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام
التاريخ: ٢٢ اغسطس ١٩٥٠

ماء النيل بين مصر والسودان

علاقات السودان بدولتي الحكم ودول العالم

الخرطوم فى ٢١ — لمراسل الاهرام الخاص — افضى السيد محمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية التشريعية بحديث الى جريدة « السودان الجديد » عن اتصالاته فى مصر فقال لقد أتيح لى ان اتصل بكثيرين اذكر منهم عبد القوى احمد باشا ولطفى السيد باشا ، وفؤاد سراج الدين باشا وعثمان محرم باشا وفؤاد اباظه باشا وقد اثرت مع عثمان محرم باشا مسالة ماء النيل وهو يفهمها اكثر من غيره ولكنه دبلوماسى بارع فلم يصرح بشئ، وبعد ضغط شديد ساعدنى عليه الرجل الهادىء فؤاد سراج الدين باشا قال ان نصيب السودان قدره الانجليز على مايكفيهم ٢٥ عاما

ومضى فقال : اما فيما يختص بمشروع تانا ، فقد ذكر محرم باشا ان بيننا وبين السودان اتفاقية تمت فى العام الماضى . وسننفذها متى اتفقنا مع الحبشة نهائيا . ولكن ليس من حق السودان توقيعها معنا ، لانه لا داعى لتوقيع الانجليز .

ولما قلت له سنوقع معكم نحن لا الانجليز ضحك وقال ولماذا ما دمنا متفقين على الانصبة فيما بيننا

ثم قال السيد الشنقيطى انه يستخلص من هذا الحديث ان مصر قابضة على زمام الموقف فى المياه وانها تتصرف حسب مصلحتها وتستطيع من هذا الطريق ان تضغط على السودان.

مقابلات النائب العمالى البريطانى

صرح المستر بروكواى النائب العمالى بمجلس العموم للصحفيين بانه قابل ممثلين من حزب الامة والجبهة الوطنية .

وجوب اتفاق الهيئات السياسية

ثم قال : « وقد اقتنعت بان مصالح هذه البلاد تتطلب اتفاقا بين كل الهيئات السياسية على توحيد الجهود لحل المشاكل المباشرة دون ان يمس ذلك الاتفاق المرامى السياسية البعيدة .

علاقة السودان بمصر وبريطانيا

ومضى فقال : « ان هذه الهيئات تختلف فى مسالة العلاقات المصرية السودانية ، وانه من الممكن حل هذه المشكلة الان : بأن تجعل الكلمة فيها للامة . ولذلك فاننى ادعو الجبهتين الى الاتفاق ، والمطالبة الاجماعية بمجلس تأسيسى منتخب انتخابا مباشرا ، وان يفوض هذا المجلس ليقرر نوع الحكومة السودانية ونوع علاقة السودان بمصر وعلاقته ببريطانيا وبدول العالم ، فاذا تم ذلك فان الطريق الى الحرية ممهد »

مشروع الجزيرة

ثم تحدث عن مشروع الجزيرة فقال : « انه اضخم مشروع رأيته واذا تم الاتفاق على مياه النيل فيمكن مضاعفة هذا المشروع . وسينجم عن ذلك نمو ثروة البلاد »

واضاف الى ذلك قوله : « وارى ان هذا المشروع نموذج للاعانة الافريقية المجدية ، فقد انشئ باموال انجليزية ، ثم آل الى ايدى الوطنيين وينبغى ان يزداد عدد المهندسين الوطنيين فى المشروع ، وان يقوم السودانيون بالابحاث العلمية فيه »

بين العمال بالسودان وانجلترا

واشار الى مقابلته لزعماء العمال وازدياد عدد النقابات ثم وعد بانه بعد عودته الى لندن سيطلب الى نقابات العمال البريطانية ان تتصل بالحركة العمالية فى السودان وتعاونها

حزب وحدة الوادى يعمل للاتفاق

دعا الاستاذ الدرديرى احمد اسماعيل رئيس حزب وحدة وادى النيل الاحزاب الاتحادية الى الاتفاق واقترح اساسا له جلاء الانجليز عن وادى النيل مصره وسودانه، ومقاطعة جميع المؤسسات الاستعمارية القائمة وماسوف يستجد منها ، وقيام وحدة وادى النيل . ولا مانع من ان يحتفظ كل حزب برايه فى تفسير وحدة الوادى ريثما تتقدم الحركة الوطنية بضع خطوات تحت ظل هذا الوفاق ، ثم يعمل كل حزب على تحقيق الوحدة او الاتحاد حسب تفسيره

مؤتمر الخريجين ووحدة الوادى

بعث السكرتير العام لمؤتمر الخريجين ببرقية الى كل من رئيسى وزراء مصر وبريطانيا قال فيها انه يجدد ثقته بوفد السودان ويتمسك بمطالب البلاد واهدافها من الجلاء عن وادى النيل ووحدته ، ومقاطعة المفاوضات وعدم التقيد بنتائجها

تقسيم مياه النيل

حكومة السودان ترى اعادة بحثه

الخرطوم فى ١١ ــ لمراسل الاهرام الخاص ــ لمناسبة سفر السيد عبد الرحمن عبدون وكيل الوزارة للرى ، والمستر كارمايكل السكرتير المالى بالنيابة وعضو المجلس التنفيذى الى مصر لاجراء محادثات مع ذوى الشان فيها بشان مشروعات الرى فى مصر والسودان ، علمت ان حكومة السودان تطالب بالايكون فى السودان خزانات توصف بانهامصرية ، بل تكون هذه الخزانات سودانية تشترك فيها حكومة مصر .

والمفهوم انحكومة مصر لم ترفض ان يكون للسودان حق الاشراف والمشاركة فى خزان « مروى » عند الشلال الرابع وترى حكومة السودان ان تحصل على الجزء المقدر له فى ذلك الخزان من ماء خزان جبل اولياء ، وانه مادام الماء المخصص للسودان من الخزانات قد انتهى او كاد ، فلابد من انشاء مشروعات جديدة كمشروعات خط الاستواء وخزان «اون» وخزان « تانا » ليمكن خزن الماء الذى يتطلبه التقدم الزراعى فى السودان ، وكذلك ترى ان نصيب مصر الذى تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٢٦ ونسبته الى نصيب السودان تعادل ١١ ــ ١ قد حصلت عليه من الماء الذى لا يكلف جلبه جهدا ولا مالا كما هو الشان فى الماء الذى ستحصل عليه من طريق المشروعات الجديدة ولذلك فان حكومة السودان تقترح ، ان يعاد النظر فى تقسيم كميات الماء من جديد

« الاهرام » نسيت حكومة السودان ان الخزانات المقامة على النيل لتوفير مياه الرى فى مصر والسودان ، قد تم بناؤها على نفقة الحكومة المصرية وحدها ! . .

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٥٠

مياه النيل

بين مصر والسودان

الخرطوم فى ١٨ – لمراسل الاهرام الخاص : علمت من بعض المصادر المطلعة ان حكومة السودان تنوى اصدار بيان يتضمن الحقائق المتعلقة بمباحثات ماء النيل التى جرت بين مندوبى حكومتى مصر والسودان

وقيل هنا ان مندوبى حكومة السودان عقدوا قبل سفرهم الى الاسكندرية اجتماعات مع الخبراء المصريين اسفرت عن ان الحل الوحيد اللازم هو رفع مستوى التخزين فى خزان سنار مترا واحدا ، وان ذلك ممكن من الناحية الفنية ، غير ان المندوبين عندما عرضوا هذا الاقتراح على عثمان محرم باشا رفضه

المصدر : الاهرام

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٥١

١٢٠ مليون جنيه في ٢٥ سنة

تقدرها الاشغال لتنفيذ مشروعات اعالى النيل

مليون جنيه لانشاء مستعمرات لرجال الرى فى ٨٠٠ فدان

الاسكندرية فى ٢٣ – لمندوب الاهرام الخاص – علمت ان وزارة الاشغال ارسلت اليوم الى المستشار القضائى للسفارة البريطانية كتابا ضمنته موافقتها على الصيغة القانونية للاتفاق على الاجراءات التى تتخذ بشان إتمام المفاوضات بين حكومات مصر واثيوبيا وانجلترا لتنفيذ مشروع خزان تانا

وستمر هذه المفاوضات بثلاث مراحل ، تنحصر اولاها بين مصر واثيوبيا مباشرة ، وتكون الثانية بين اثيوبيا وانجلترا بحكم المعاهدة المبرمة بينهما منذ ثلاثين سنة ، والتى تقضى بالا تباشر حكومة اثيوبيا – الحبشة سابقا –

مشروعا انتاجيا من غير موافقة انجلترا

وتشترك ادارة السودان فى المرحلة الثالثة لتعيين نصيب السودان من المياه فى خزان تانا

وقد علمت إنه تبين من الحديث الذى دار بين حامد سليمان بك ومصطفى نجيب بك وكيلى وزارة الاشغال ، وبين مستر ستيفن احد مديرى البنك الدولى للانشاء والتعمير – والذى غادر القاهرة هذا المساء فى طريق عودته الى امريكا – ان وزارة الاشغال تقدر تكاليف مشروعات اعالى النيل بنحو ١٢٠ مليون جنيه، على ان تنفذ كلها فى مدة لا تتجاوز ٢٥ سنة تنتهى فى عام ١٩٧٥

وعلمت ان معالي عثمان محرم باشا وزير الاشغال يرى انه من الضروري البدء منذ الان فى اتخاذ التدابير للانتفاع بهذه المشروعات عند تنفيذها تدريجيا على الوجه الاكمل ، وقد وضع معاليه مشروعا ضخما لانشاء مستعمرات لمهندسى الري فى مناطق مختلفة لهذا الغرض

وقدرت المساحات اللازمة لانشاء هذه المستعمرات بنحو ثمانمائة فدان منها ١٢٠ فدانا فى قنا و١٠٢ فدان فى المنيا و٥٢ فدانا فى سوهاج

اتفاق مياه النيل

اشرنا من قبل الى بعض المشاورات التى تجرى بالسودان فيما يختص باتفاق مياه النيل وقد علم مندوب « الاهرام » ان الادارة هنالك شرعت فى تنفيذ السياسة التى اعدت لخرق هذا الاتفاق ، فاباحت انشاء روافع المياه البخارية ، بجانب مواصلتها محاولة اكتساب شيوخ القبائل بمنحهم المشروعات الزراعية وغيرها

وكذلك علم المندوب ان ادارة السودان تواصل مساعيها لجعل اتفاق مياه النيل دوليا رغم علمها بان هذه المياه خاصة بمصر والسودان والمناطق المحدودة المشتركة فى تكوينها والانتفاع بها ، والمفهوم انها ترمي بذلك الى ابقاء اصبعها فى سياسة النهر المائية ، ليتسنى لها التدخل مستقبلا فى شئون شطرى الوادى ، اذا تم تقرير مصير السودان وفق ما تريد

اتفاق هام يوقع فى السودان

لرفع منسوب الماء خلف خزان جبل الاولياء وزراعة ١٢٠ الف فدان قمحا على ذمة توريده الى مصر

الخرطوم فى ٢٤ - من صادق عبد الكريم مندوب « الاهرام » الخاص : كنا أول من اشار الى الجهود التى تبذلها البعثة التموينية الاقتصادية برياسة الاستاذ الدرديرى أحمد اسماعيل ، وعضوية الاساتذة مصطفى خليفة ومحمد عبدالسلام حسن وكيل مراقبة الاسعار والبكباشيين ابراهيم سعدنجيب ومحمد فتحى وخاصة بحوثها لرفع منسوب الماء خلف خزان جبل الاولياء خمسة سنتيمترات للاستفادة بها فى رى مساحات واسعة بالقمح على ذمة توريده الى مصر

توقيع الاتفاق

ونقول اليوم انه أعد مشروع اتفاق فى هذا الصدد وقعه اليوم الاستاذ عبد الله خليل ، وزير الزراعة باسم حكومة السودان والاستاذ الدرديرى احمد اسماعيل والاستاذ عبدالسلام حسن وباقى اعضاء البعثة التموينية باسم الحكومة المصرية ، لتنفيذ هذا المشروع الهام لتوفير جانب كبير من احتياجات مصر من القمح والتى كانت تستورد من الدول الاجنبية على ان يترك الاتفاق على تفصيلات تنفيذ هذا المشروع الى الفنيين من الحكومتين

١٢٠ الف فدان

وقد علمت ان المساحة التى يمكن الاستفادة بزراعتها قمحا بعد هذه التعلية تبلغ نحو ١٢٠ الف فدان تقع جميعا على النيل الازرق

القمح لمصر

وقد تعهدت مصر فى هذا الاتفاق ان تشترى جميع المساحات الناتجة من هذا المشروع من القمح .

ارسال المشروع بالطائرة للرئيس

وقد ارسل مشروع الاتفاق اليوم بالطائرة الى الرئيس اللواء محمد نجيب واحيط علما بذلك .

وصول البعثة السودانية

لمباحثات اتفاقية مياه النيل

وصلت الى مطار الماظة فى الساعة الثامنة من مساء امس بعثة سودانية مؤلفة من السيد خضر حمد وزير الرى السودانى والمستر موريس المستشار الفنى بالوزارة ، والسادة بشير عبد الرحيم وسيد عمر العوضى ومحمود جادين وفقيرون الزين من كبار موظفى الوزارة لاستئناف المباحثات الجارية بشأن تعديل اتفاقية مياه النيل مع المختصين فى مصر

وستقضى البعثة فى القاهرة اربعة ايام

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٩ فبراير ١٩٥٦

اثيوبيا تعدل موقفها

من مسالة مياه النيل

اديس ابابا فى ١٨ - قالت جريدة « فويس اوف اثيوبيا » ان اثيوبيا ستضطر الى اعادة النظر فى موقفها من مسالة مياه النيل لتعديل الحصة التى من حقها فى هذه المياه، وهى تقدر حسب ما يراه الخبراء الدوليون بنحو ٥٠ فى المائة من القدر الذى ينساب من جبال اثيوبيا وهو ٧٢ مليون قدم مكعب.

وقالت الجريدة ان اعادة اثيوبيا النظر فى موقفها من مياه النيل سكون له اثر كبير فى مشروع السد العالى .

ثم قالت انه من الصعب ان يتصور الانسان ان من الممكن التحكم فى مياه النيل من غير موافقة اثيوبيا .

السودان يدعو أثيوبيا للتعاون في تحقيق التوزيع العادل لمياه النيل

الخرطوم - ا . ش . ا - دعا الدكتور يعقوب ابوشورى وزير الرى والموارد المائية السودانى اثيوبيا الى التشاور مع السودان بشأن السدود التى تنوى اقامتها على نهر النيل وذلك حسبما تنص عليه الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٩٠٢ ، التى تنص على عدم اقامة اى منشآت مائية على النيل مالم يتم التشاور بين الجانبين .

واعرب الدكتور ابوشورى فى تصريحات صحفية عن امله فى ألا تلجأ اثيوبيا الى اقامة سدود حول مجرى نهر النيل تؤثر سلبا على السودان ومصر . مؤكدا استعداد بلاده للتشاور والتعاون مع اثيوبيا فيما يختص بالتوزيع العادل لمياه النيل لكل دولة .

واوضح وزير الرى ان لاثيوبيا مشاريع قديمة فى مجال الطاقة والزراعة تستهلك حصة كبيرة من مياه النيل مما يؤثر على حصتى السودان ومصر ، ودعا اثيوبيا لوضع تصور بشأن كيفية ادارة هذه المشروعات .

وتحدث وزير الرى السودانى فى تصريحه عن زيارته الاخيرة لمصر .. فقال انها جاءت لاجراء المزيد من المباحثات مع المسئولين المصريين حول كيفية زيادة ايرادات مياه النيل واحتمالات استئناف العمل فى قناة جونجلى التى توقف الحفر فيها عام ١٩٨٣ بعد ان تم انجاز حوالى ٥٠ ٪ من المشروع .

واشار الدكتور ابوشورى الى ان المباحثات مع المسئولين بالقاهرة تناولت ايضا مشروع البحيرات الاستوائية واوجه التعاون بين دول حوض النيل بالاضافة الى مجالات التعاون بين البلدين خاصة فى مجال التدريب والبحوث والتعاون الفنى .

مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مذكرة سودانية مصرية لتنظيم استغلال مياه النيل

الخرطوم/ ا ش ا/ اعدت اللجنة الفنية المشتركة المصرية السودانية لمياه النيل مذكرة تفصيلية بشان تنظيم استغلال مياه النيل الازرق والانهار الفرعية الاخرى التي تقع في الهضبة الاثيوبية وذلك بناء على الاستفسارات التى طلبتها الحكومة الاثيوبية في هذا الخصوص

صرح بذلك الدكتور يعقوب ابو شورة وزير الرى والموارد المائية السوداني وقال ان هذه المذكرة ستقدم لاجتماع دول حوض النيل المزمع عقده خلال شهر مارس القادم في اديس ابابا

واوضح الوزير السوداني ان اقتراحات اللجنة الفنية لدول حوض النيل تضمنت مشاريع محددة لمساعدة دول حوض النيل لزيادة ايراداتها المائية وتنظيم استغلال المياه بها

السودان يعلن التزامه باتفاقية مياه النيل مع مصر!

الخرطوم ـــ ا.ف.ب: أكد أمس يعقوب أبوشورى وزير الرى السودانى التزام بلاده باتفاقية مياه النيل الموقعة مع مصر. كما دعا القاهرة فى نفس الوقت إلى ما أسماه احترام الاتفاق الحدودى فى منطقة حلايب المصرية، المتنازع عليها بين البلدين. نقلت صحيفة «الإنقاذ الوطنى» أمس السبت عن «أبوشورى» قوله إن «السودان ملتزم باتفاقية مياه النيل كإحدى الاتفاقيات التى تنظم العلاقة بين البلدين.

لكن يجب أن يلتزم الجانب المصرى بجميع الاتفاقيات التى تم توقيعها مع السودان بما فيها اتفاقية الحدود» وأشار «أبوشورى» الى استمرار السودان فى تنفيذ مشاريع بناء وتوسيع سدوده.

وكان الدكتور حسن الترابى المرشد الروحى للثورة السودانية قد هدد بإعادة النظر فى اتفاقية مياه النيل مما أثار ردود فعل حادة فى القاهرة. ونفى عبدالباسط سيدرات وزير الإعلام المتحدث الرسمى باسم الحكومة السودانية، تهديدات «الترابى» وأكد أن «الترابى» لا يعبر عن وجهة النظر الرسمية. كما أعلن اللواء الطيب إبراهيم محمد خير وزير الداخلية السودانى: «إنه فى حالة قيام الجيش المصرى مجددا بشن هجمات على قوات الشرطة السودانية فى حلايب فإن السودان سيعتبر نفسه فى حل من الاتفاقيات مع مصر بما فى ذلك المتعلقة باقتسام مياه النيل».

حقوق مصر المقدسة في المياه

وسياسة الضغط على الحكومة المصرية

امران في نظرنا لا يتفقان ولا يمكن بحال من الاحوال ان يتفقا: احترام حقوق مصر في مياه النيل والضغط على الوزارة المصرية بان توقع التقرير الذي قدمه عبد الحميد باشا سليمان والمستر ماك غريغور الى الحكومة المصرية ودار المندوب السامي

اجل ان ذينك امران لا يمكن التوفيق بينهما ولا يمكن الجمع. كما انه لا يمكن التوفيق بين طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه وبين الكتاب الذي وجهه اللورد اللنبي باسم حكومته الى دولة زيور باشا في ٢٦ يناير ١٩٢٥

ولا يمكن التوفيق بين مهمة المستر هرست مدير مصلحة الطبيعيات في منابع النيل ليكشف المجاهل التي لم تعرف حتى الان عن هذه المنابع وبين تنفيذ تقرير لا يستطيع كاتباه ان يجزما براي قاطع

لقد كدنا نتزعزع بآمالنا الى نفي الخبر الذي انقل الينا امس عن طلب اللورد لويد من الوزراء بان يوقعوا تقرير النيل ولكن الخبر صحيح فلم يبق لنا الا ان نقف موقف الدهشة والاستغراب

اجل: انه لم يبق لنا الان نقف موقف الدهشة والاستغراب لما طلبه جناب اللورد من الوزراء المصريين وهو رجل دستوري من اكبر امة دستورية في العالم. بل من الامة التي علمت الناس الدستور فهو اكثر علما منا بان الوزراء القائمين بالامر الان محصورة مهمتهم في تصريف الامور فلا يجوز لهم ان يبرموا اتفاقا ولا يجوز لهم ان يمضوا معاهدة ولا يجوز لهم ان يقيدوا مجلس النواب والوزارة الدستورية التي تتألف بارادة ذلك المجلس بعد شهر واحد ويكاد يكون معروفا منذ الان ان الوزارة القائمة بالامر لا تستطيع غدا ان تستند الى حزب قوي في المجلس ولا الى غالبية تساوي غالبية الاحزاب المؤتلفة، فلماذا تكلف اليوم عملا هو من مهمة الوزارة الدستورية غداً اي الوزارة التي تؤلف بعد شهر اذا لم يرد الوزراء القائمون بالامر التخلي عن الحكم منذ الان ؟!

اجل، انه لم يبق لنا الا ان نقف موقف الدهشة لان السودان ليس بحاجة ماسة الى الماء كمصر، فارض الجزيرة التي يعدونها لزرع القطن كانت تزرع ١٢ الف فدان ووصلت في هذا العام الى ٨٠ الف فدان وهي تستطيع الوصول الى ٣٠٠ الف فدان ولكن ذلك بعد زمن طويل، اما مصر فانها لم تزد في ري ارضها فدانا واحدا منذ ١٦ سنة مع ان عدد سكانها يزيد في كل عام ٢٥٠ الف نفس والسودان بحاجة الى الايدي العاملة كل الحاجة وشركاته الزراعية تتصيد العمال اصطيادا من المصريين واليابانيين والنيجريين وسواهم والانجليز انفسهم وسواهم يعرفون ان حاجة الناس تقدم على حاجة الاشياء والارض والشركات. فحاجة الناس بمصر يجب اذن تقديمها على سواها. فهل هذا المذهب الصحيح السليم المتعارف بين الامم والشعوب يجوز نقضه في هذه البلاد؟ وهل يجوز ان تنقص اراضي الزرع بمصر مع زيادة اهلها ؟؟

الحكومة تلقت تقرير المهندس المصري والمهندس الانكليزي منذ ايام قليلة فالفت لجنة قوامها عشرة من كبار المهندسين ومن هؤلاء العشرة ثلاثة من المهندسين الانكليز وهذه الهيئة الفنية لم تدرس التقرير ولم تطلع عليه ولم تبد رايها فيه لوزير الاشغال فكيف يطلب من الوزارة المصرية ان تتجاوز هذا الآن عن راي هؤلاء الفنيين الذين استشارتهم لتوقع تقريرا بناء كانباد على الافتراض فقط. وهذا الافتراض قد يصح وقد لا يصح ولا مناص وحدة للفنيين عن عرض جميع الافتراضات وترجيح هذا ورفع ذلك الى ان تصفي ذلك كله ونصل الى حكم قاطع يرتاح له هذا الشعب المصري ويرتاح اليه الشعب السوداني وترتاح اليه ضمائر الجميع من حكام ومحكومين فهل نقل المهندسون الثلاثة الانكليز المنضمون الى اللجنة رايهم فاستطاعوا ان يقولوا هذا القول ؟؟؟!! لا نظن ذلك لانهم رجال علم وعمل ورجال ضمير وواجب فلا يمكنهم ان يحكموا على صحة شيء قبل درسه درسا وافيا فهم من هذه الوجهة قضاة يحكمون في موضوع جليل الشان عظيم الخطر وانهم على ذلك لم يحكموا لانهم لم يتباحثوا مع زملائهم في التقرير

في مصر مصلحة الطبيعيات مؤلفة من المهندسين الانكليز ومهمتها رصد النيل وفيضانه وهبوطه ورصد جو السودان الذي يجري منه النيل وهذه المصلحة تصدر في كل شهر تقريراً عن حال النيل والجو يخالف التقرير الذي تقدمه وينقضه حتى ان وزارة الاشغال بل مصلحة الري لا تستطيع الاعتماد على هذا التقرير في توزيع المياه . واقرب شاهد لدينا ان الوزارة لا تعرف حتى الان هل هي تبيح زرع الارز او لا تبيحه لانها لا تعرف وليس بامكانها ان تعرف هل تكون المياه كافية لهذا الزرع ام لا فاذا كان هذا مقدار جهل رجال الري باحوال النيل ومياهه فكيف يجوز ان يطلب منهم تقرير توزيع المياه وهم حتى الساعة لا يعرفونها وهم حتى الساعة لم يدرسوا امرها درسا وافيا

نحن لا نزال نذكر ذعر هذه البلاد من الانذار الانكليزي الذي ورد فيه ان يباح لحكومة السودان زرع ما تشاء من الارض على مياه النيل بلا قيد ولا شرط ونحن لا نزال نذكر ذعر فريق من النواب الانكليز الذين سالوا وزير الخارجية عن سبب ذلك فكان جوابه ان الحكومة الانكليزية لم يخطر ببالها حرمان مصر من حقوقها الطبيعية والتاريخية ولكن هذه الكلمة وردت في الانذار الذي كتب بسرعة وقدم بسرعة ولم يتسع الوقت للتدقيق فيه بل نحن لا نزال نحفظ ونسجل كتاب اللورد اللنبي الى زيور باشا في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ وقد قال فيه ما نصه :

« لست بحاجة الى ان اذكر دولتكم بان انكلترا سهرت مدى ٤٠ سنة على تقدم مصر الزراعي فاؤكد لدولتكم منذ الان ان الحكومة الانكليزية بالرغم من عطفها على السودان وتقدمه لا يخطر لها ببال ان تمس حقوق مصر التاريخية والطبيعية بمياه النيل وهي حقوق تعترف بها اليوم كما كانت تعترف بها من قبل واذا كانت الحكومة البريطانية قد اصدرت تعلياتها الى حكومة السودان بهذا الصدد فهي قد ارادت تلك الحكومة ان تؤول تلك التعليمات على هذا الوجه »

ذلك هو الكلام الذي سجلته مصر بالارتياح وباتت تنتظر ان تحترم دائما حقوقها الطبيعية والتاريخية . وهذه الحقوق الطبيعية والتاريخية لا تكون محترمة الا اذا ثبت بعد البحث والتحري والتدقيق ان توزيع مياه النيل بين مصر والسودان لا يناقض مصلحة مصر ولا ينقض حقوقها التاريخية والطبيعية وهذا كل ما تطلبه مصر

لقد يكون بين مصر والسودان او بين حاجة مصر وحاجة السودان الى المياه فريق ثالث ذو منفعة عاجلة وهذا الفريق الثالث شركة زراعة القطن في السودان وهي شركة مالية ضمنت

حكومة انكلترا من اجلها قروضا لحكومة السودان تزيد على ١٣ مليون جنيه بفائدة ثلاثة ونصف بالمئة . فهل تنتفع تلك الشركة وهل تنتفع تلك القروض من توقيع حكومة مصر لذلك التقرير الذي قدمه المهندسان المصري والانكليزي واي انتفاع صحيح يعود عليها اذا لم يكن من محصول الجزيرة وامام الشركة الان ٣٢٠ الف فدان تتطلب الاصلاح والري والزرع ؟

او لم تقل شركة استغلال ارض الجزيرة انها كانت قد طلبت زرع ٣٠٠ الف فدان ولكنه قد ظهر لها الان ان الماء المخزون في خزان مكوار يكفي ٤٥٠ الف فدان ؟

اجل انها قالت ذلك فاذن يكون امام هذه الشركة متسع كبير من الوقت لاصلاح ٣٢٠ الف فدان وزرعها علاوة على ٨٠ الف فدان تزرع في هذا العام وهذا وحده كاف لمساعدة السوق على النهوض باسهم الشركة واسهم القروض وهذا وحده كاف لسير اعمال الشركة على عجل

واما الضغط على وزير الاشغال بان يوقع تقريرا لم يدرسه ولم يمحصه ولم تقدم له اراء المهندسين بشأنه فانا لا نظنه يتفق مع مصلحة مصر الطبيعية والتاريخية التي وعدت حكومة جلالة ملك انكلترا باحترامها كل الاحترام ونحن على هذا الوعد نتكل و بهذا القول نتمسك اذ نرى اللورد جورج لويد [illegible] بيد الحكومة المصرية [illegible] من هذه الجهة شئ القيام بوضعها وعلى تمحيص [illegible] قبل تقريرها وقبل [illegible] لا يقبل اصلاحه ويتعدى ضرره الاجيال الحاضرة الى الاجيال المقبلة وهذا ما [illegible] الطرق الممكنة لا سيما الطرق [illegible] مصر

مستقبل الحبشة

رأي عالم روسي

كثر التحدث عن بلاد الحبشة بين انكلترا وايطاليا تتفقان على مسئلة مصالحهما في تلك البلاد التي لا تبعد عن مصر كثيرا ولكنها تختلف عن مصر من حيث المدنية ، ولقد اتاحت لنا الفرصة ان نجتمع بعالم روسي قضى في الحبشة اشهرا عديدة هو المسيو سرج يونيفنش الذي هو من رجال السياسة والعلم والفن فقد كان ملحقا بالسفارة الروسية في باريس في مدة تزيد على خمس عشرة سنة ، وهو من مؤسسي المعهد البسيكولوجي العام في باريس ذلك المعهد الذي يتولى الاستاذ درسونفال رئاسته و يتولى المسيو سرج يونيفنش وكالة الرئاسة ، ومن المعلوم ان هذا المعهد يجمع كبار رجال العلم في باريس والبلدان الاخرى و يشترك فيه كثيرون من كبار علماء الطبيعيات كرئيسه الاستاذ درسونفال وكثيرون من كبار الاطباء كالدكتور رو مدير معهد باستور والاستاذ فيدال وشارل رئيسه ، ومن الفلاسفة كبرجستون ، ومن رجال السياسة كالمسيو ارستيد بريان ، ونقول بعد ذلك ان المسيو سرج يونيفنش هو في الوقت نفسه من الحفارين الماهرين ، ومن التماثيل التي صنعها وكانت غاية في الاتقان تمثال الكابتن الانكليزي توماس هاردي وتمثال الفيلسوف الفرنسوي « بوترو » وتمثال الراقصة « انوفا » الذي اشترته مدينة باريس وغيره مما جمله من كبار رجال هذا الفن . ولقد عرض في المعرض السنوي لجمعية انصار الفن في القاهرة تماثيل صنعها في الحبشة منها تمثال يمثل رأس الراس تفري وتماثيل نصفية وصغيرة تمثل بعض سكان الحبشة وهي غاية في الاتقان وقد اشترت الحكومة احدها

هـذا هو العالم الروسي الذي يستطيع ان يحدثنا عن الحبشة حديث خبير عرف تلك البلاد وهو يتكلم عنها غير منقاد الى عامل من عوامل التاثير من جانب المصالح او المطامع القومية .

قال كنت في الحبشة اذ كانت المفاوضات دائرة بين انكلترا وايطاليا على حماية مصالح الدولتين ولجعل استغلال موارد الثروة العظيمة في تلك البلاد من الامور الممكنة

ولا بد من القول صراحة ان نظام الحكم القائم في الحبشة يكاد يجعل التقدم والنجاح من اصعب الامور ، فالبلاد محكومة بكيفية مماثلة لنظم الحكم في اوربا في القرون الوسطى، ومع ذلك لا شيء فيها من نوع الفوائد التي كانت لنظام الاقطاعات في اوربا ، فقبائل « غالا » التي يقرب عددها من ثلاثة ارباع مجموع السكان الذي يبلغ اثني عشر مليونا او اربعة عشر مليونا والتي منها الزراع الحقيقيون في تلك البلاد تستغلها اقلية صغيرة من احباش الشمال الذين يعدون من اشد رجال الحرب ، و بلاد قبائل غالا فتحها النجاشي منليك واعوانه الذين قضوا على المغلوبين بالابادة او الاستعباد وقد اصبحوا الان في سلامة وامان ولكنهم رازحون تحت اعباء السخرة والضرائب

وقاعدة نظام الاقطاعات هي اقطاع اشخاص من ذوي المراتب والمقامات العالية ولايات كاملة في مقابل دفع جزية ، وهؤلاء الكبراء ياخذون لانفسهم قسما من ارضها لحرثه و زرعه بواسطة عبيدهم والفلاحين من قبائل غالا و يوزعون بقية الاراضي على اعوانهم او قواد جنودهم وهؤلاء يتولون استغلال جانب منها و يسلمون بقيتها الى ضباطهم الذين يفعلون مثل ذلك اي يستغلون جانبا منها و يسلمون بقيتها الى جنودهم. فالفلاح تحت رحمة اسياده العديدين و يحدث غالبا في وقت الحصاد اوالجني انهم ياخذون كل ثمرة عمله ، وقد كان من عواقب ذلك ان هناك مساحات كبيرة من الارض اصبحت مهملة لان الزارعين تركوها من جراء ذلك التصرف الذي يثبط العزائم

وقد يكون حكام الولايات في بعض الاحيان على جانب عظيم من القوة والنفوذ بل قد يكونون اعظم قوة من النجاشي نفسه . والمفروض عليهم دفع جانب من الدخل للقائم بامر الملك ولا بد لهم من امداده في زمن الحرب بجيش يقوم رعاياهم بنفقاته ، واذا كان ارتكاب الجرائم قليلا في البلاد فهناك الخلل والاضطراب والنقص من الوجهة الاقتصادية والادارية فليس هناك ميزانية للدولة ، ودخل الجمارك والامتيازات المصرية يصبح ملكا لراس وهو يوزع قسما منه على الزعماء الكبار ليكونوا من انصاره

الحيلولة دون حرية مصر بماء النيل ؟؟

مياه النيل ومصر

السكين على الحز

النيل هو مصر ومصر هي النيل : كلمة قد ، وكلمة صحيحة وكلمة ترسم صورة هذه البلاد بل هي تصورها تصويرا تاما

ويصور مصر تصويرا آخر صحيحا اقدم مؤرخ اغريقي هيرودوت بقوله : « خلق الله العالم كله أما مصر فخلقها النيل »

كما يصور مصر ايضا تصويرا تاما قول علماء طبقات الارض « ان هذا الوادي وادي النيل القى فيه النيل جذوع الاشجار ثم القى على تلك الجذوع طميه وقلزه فتكونت مصر وخلقت من هذا الطمي والقلز »

فارفع النيل عن مصر وابعد النيل عن مصر واضعف النيل الجاري في مصر واقصر يد مصر عن النيل تقبض على مصر القضاء الذي ليس بعده قضاء . واقبض على عنق النيل تقبض على عنق مصر . والقبض على عنق مصر بالقبض على عنق النيل ليس حديثا وقد خطر للبرتغاليين يوم وصلوا من شواطىء الهند الى البحر الاحمر واستعمروا سواحل الحبشة وعادوا دولة المماليك وخطر للمهدي محمد احمد ثم للتعايشي الذي جاءه احد الاوروبيين وعرض عليه هذا الفكر وكل مايجول بخاطر الانسان يكون في حيز الامكان

وقد طالما نادت « الاهرام » واستصرخت . وقد طالما نبهت وانذرت . وقد طالما كشفت السياسة عن اطراف اصابعها في مسألة ماء النيل وانذرت . فمكث قومنا ومكث رجال السياسة منا نياما يغطون . الى ان بدأت هذه السياسة تكشر عن انيابها منذ بضع سنين مضت وانقضت فحولوا عن الخطر نظرهم حتى لا يروه . كالنعامة تلقي جناحها على عينيها او تخبىء رأسها تحت جناحها حتى لا ترى ولا تسمع . ولكن الخطر لا يدرأ باغماض العين عنه ولا يدفع بتجاهله بل الذي قد يدفعه و يحول دونه مجابهته وكفاحه .

وهل للجندي الذي يفر من القتال امل بالانتصار على عدوه وخصمه كالجندي الذي يكافح للتغلب على ذلك الخصم ؟

لماذا فعلنا للسودان لاستبقائه لنا ؟؟

نذكر يوم قال الامير الجليل عمر طوسون او بالاحرى يوم كتب بقلمه « اذا لم نحكم السودان فليحكمنا السودان » فنظر الى تلك الكلمة بعين الهوان والالتواء . اولئك الذين يظنون ان الدنيا ضيقة كغرفتهم وان الزمن محصور بحياتهم وان مصلحة الاوطان لا تتعدى مصلحتهم وان حياة الامة هي حياتهم فقط . ولكننا نظرنا اليها بعين الاجلال والاحترام لانها كلمة الحياة والحياة تطلب للامم وحياة الامم مقرونة بوجودها الدائم

أما الآن وبعد ذلك الاهمال وقصر النظر وضعف البصيرة . فصل السودان عن مصر لا بين الجمرات تتصاعد من الصدور بين بين المهاترة تشغل الاحزاب في من يكون المقدم المفضل

واليوم وصلت السكين الى الحز فهل من يشعر بها . ؟ واذا شعر بعض الناس بها فهل يدركون مدى النذر أم هي صرخة في الاذن نحفل لها حينا فاذا ذهبت عدنا الى ما كنا عليه ؟؟

نحن هنا وعلى صفحات « الاهرام » كنا اول المصفقين للحكومة عند ما عقدت نيتها على بناء الخزانات للمياه ووضع يدها على الباقي من مياه النيل واثبات حق مصر بتلك المياه وسبق السياسة الى البقية الباقية حتى لا يكون من امر النيل الابيض ما كان من امر النيل الازرق وحتى تنتهي من ذلك الجود من اصلاح الاراضي والتوسيع على الفلاحين الذين ضاقت ارضهم الزراعية عن وسعهم وحتى تنمو الثروة التي اخذت بالهبوط والتضاؤل

نعم انا صفقنا للحكومة لا لانها حكومة زيد دون عمرو . بل لان السياسة الانكليزية تسبق

مصر الى ماء النيل ولانقف ولانلوي على شيء فقلنا يجب علينا اللحاق قبل فوات الوقت ولم تقتنع بكلمة واحدة مما اتهم حجة لتاجيل اعمال الخزانات لان الانكليز لايؤجلون ولاينتظرون ولايهمهم ان يؤجلوا وينتظروا ولاان يعدوا ثم يخلفوا وعودهم

ونحن صدقنا ووثقنا رغم الدروس الماضية القاسية بان الانكليز السياسيين يسايرون الانكليز المهندسين والانكليز المؤرخين والانكليز العادلين المنصفين فلا يحرمون مصر حقها المقدس من يوم وجدت الارض ومن عليها بماء النيل . ولم يخطر لنا بان هذا الحق يكون موضوع المساومة او اي موضوع آخر مع اعتقادنا الذي اعربنا عنه مرارا وتكرارا بان الاستعمار يعلم الامم القوية المستعمرة ويوحي بان تقبض على ناصية الامم الضعيفة بزمامين: الاول البوليس والثاني ماء الري

ولكن السياسة لاقلب لها وهي لاترحم فبدلا من ان يقال لحكومة مصر وخذي لري اراضيك ماء النهر وينابيعه » اقاموا في وجه هذه الحكومة العراقيل وارادوا تكبيل يدها وارادوا ان يغنموا من وراء مشروعاتها غنما سياسيا في السودان فيجعلونه لهم دون مصر وقد يريدون ان يجعلوه مسيطرا على مياه مصر . بينما هم يسيطرون على هذا المسيطر .

لقد لانعرف بالدقة والضبط وجوه الخلاف بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية على مياه النيل والبحيرات النابع منها . ولكننا نعرف ان عزيمة الحكومة المصرية كانت معقودة على القيام باعمال الري الكبرى في مصر والسودان على قاعدة الحرية المطلقة في مجرى النيل الابيض من منبعه في البحيرات . فاذا كانت وزارة الاشغال المصرية قد حصرت عمل المجلس الاعلى الذي الفته بمشروعات الري في داخل البلاد دون مجرى النيل كله مع ان هذه المشروعات سلسلة يأخذ بعضها برقاب البعض ولا يمكن بحال من الاحوال فك حلقة منها عن سائر الحلقات

اذا كانت وزارة الاشغال قد ميزت في الدرس والبحث بين فقرات تلك السلسلة فلا يمكن ان يكون لذلك من سبب آخر سوى ان يدها لم تطلق اطلاقا تاما بالماء من منبعه في بحيراته واذا كان وزير خارجيتنا لم يصل مع وزارتهم الى الاتفاق — على ماجاء في تلغرافات الاهرام الخصوصية — فلانه وجد بلا شك ولا ريب العقبة امامه تحول دون حرية العمل . او وجد شرطا آخر يشترطونه للانتقاص من حقوق مصر او لهضم تلك الحقوق أو لاثبات حقوق لهم لم يملكوها حتى الان كما الفنا من سياستهم في كل عمل وكما الفنا من طرقهم بان يجعدوا في كل حركة بركة فلم يكن باستطاعته ان يرضى الاولى ولم يكن باستطاعته ان يسلم بالثانية وسواء كان هذا او ذاك فان الذي عملوه في السودان ودبروه وغفلنا عنه ولم نابه له . قد انتهى اليوم وبعد انتهائه لم يبق شيء الا ان تصل السكين الى الحز أليس كذلك ؟؟؟

أليس من الظلم والجور معاملة مصر هذه المعاملة ؟؟ لقد اخذ الانكليز كثيرا جدا اذ اخذوا السودان واخذوا ادارته واخرجوا المصريين منه وقضمت سياستهم وهضمت عمل ١٢٥ عاما عملته مصر في تلك البلاد وهي شطر منها وانفاق عشرات الملايين من الاموال فوق ما اريق من دماء الرجال فجاءوا اليوم يحكمون بالماء الذي تعيش منه مصر

اذا كانت مصر منهمكة بحياتها الحزبية واذا كانت السياسة الانكليزية قد نجحت وافلحت بالقاء العظمة لنا نتهارش عليها ونقتتل من اجلها فان فوق رجال السياسة الشعب وان فوق افندية الدواوين وبكوات القهوات وباشاوات الاثنين هذا الفلاح وهو هو وحده مصر وهذا الفلاح الذي نظر الى ماء النيل نظره الى حياته لانه حياته وعلى قطرة منه يقتتل ابناؤه ويتناحرون ويتطاحنون . لايمكنه ان ينسى ذلك ولا ان يغض عنه طرفه . فاذا لم تخرج من فمه كلمة الالم والاسف فليس معنى ذلك انه لاتتملكه الحفيظة ولا يستولى على نفسه اليوم الغضب وغدا اليأس ، وبعد غد القنوط اي عندما يقال له ان الهيئة التي تحكمك ليست حرة في ماء النيل الذي يرويك كما كان يروي اجدادك واجداد اجدادك منذ خلق الله العالم المصري

لقد يكون الذي يعالج الامر مع السياسة الانكليزية في هذا الموضوع الجليل الشأن فرد من افراد المصريين او وزير من وزراء مصر ولكن هذا الموضوع ليس منصبا يقتتل عليه طلاب المناصب حتى تقف السياسة الانكليزية موقف الناظر المرتاح المازى. كعادتنا وعادتهم ولا هو مغنما لقوم دون آخرين حتى تقول لهذا الشعب فليغنم القوي وليخذل العاجز

لا... ان موضوع ماء النيل لمصر وحرية مصر في تنظيم هذا الماء يهم الامة المصرية كلها من اصغرها الى اكبرها ويهمها كلها في حاضرها ومستقبلها ويهمها فوق كل امر آخر لانه حياتها ومتى وصلت المسألة الى الموت او الحياة قال الشعب كله : « الحياة الحياة »

لقد تفلح السياسة باغراء حجر السطح وحجر الزينة في البناء من الجدار ولكن اذا وصلت الى مصدر الحياة لاتستطيع ان تفلح في اغراء الاساس وهو الفلاح لانه يشعر بمساس حياته.

وهذا مايقوله الشعب المصري اذا ذكر النيل ومائه وحرية حكومته وحرية مهندسيه فى تنظيم ذلك الماء وتصريفه

وما دام الوزير المصري في لندن الان يفاوض الحكومة الانكليزية في حرية مصر بمياه النيل لمصر كلها تأمل ان ترشد السياسة فلا تقيم العقبات في سبيل تلك الجرية ولا تحول دون جريان الدم في هذا الشريان الذي يمد مصر بالحياة.

تقرير رسمي حول الحقوق التاريخية والطبيعية المصرية في مياه النيل

مصر لن تسمح بإقامة أي عمل يمس كمية المياه التي تصل إليها

□ *القاهرة - «الحياة»:*

■ اكدت دراسة مصرية رسمية بعنوان «حقوق مصر الطبيعية التاريخية في مياه النيل» اعدتها المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية ضرورة ان تكون سياسة مصر تجاه الحفاظ على حقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل سياسة واضحة ومعلنة لكل الاطراف المعنية. وتقوم السياسة على اساس انه «في كل الاوقات» وتحت كل الظروف لن يسمح باقامة اي عمل يمس كمية المياه التي تصل الى مصر او تاخير موعد وصولها لانها الدولة الوحيدة بين دول حوض النيل التي تعتمد كلياً على مياه النيل.

وشددت *الدراسة التي* صدرت في اعقاب محاولة الاعتداء على الرئيس المصري في اديس ابابا وتصريحات سودانية حول مياه النيل على «ان اقامة اية اعمال على روافد النيل في دول حوض النيل للانتفاع ببعض مائها من دون الرجوع الى الحكومة المصرية للحصول على موافقتها يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي والمعاهدات والبروتوكولات السابق توقيعها لا سيما اذا كانت هذه الاعمال مؤثرة على كمية المياه التي تصل الى مصر مهما كان هذا التاثير ضئيلا لخطورة ذلك من ناحية المبدأ».

ودعت المجالس القومية المتخصصة دول حوض النيل الى انشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدرس مشاريع تنمية *الموارد المائية* والكهرومائية في ضوء الاحتياجات الفعلية لهذه الدول من دون المساس بالحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل، على ان يكون لهذه الهيئة استقلالها الفني بعيدا عن المتغيرات السياسية اسوة بمؤسسة حوض نهر «الميكونج». وان تعمل مصر بجدية للاحاطة بكل المعلومات المتصلة بالاحتياجات المستقبلية لدول حوض النيل من المياه للزراعة والري، خصوصاً اثيوبيا، مع متابعة الدراسات العالمية عن مياه النيل والمشاريع المتصلة بها ودراستها اولاً باول وتكوين بنك معلومات عن مياه النيل ومشاريعه.

واوصت الدراسة أن تتعاون وزارتا الاشغال والخارجية المصرية في وضع خطة للحفاظ على حقوق مصر في المياه وزيادة مواردنا المائية مع المتابعة الدائمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تقارير دورية مستمرة.

ودعت الدراسة الى العمل على ارساء قواعد التعاون المشترك بين دول النيل وينبغي في هذا الاتجاه ان تعرض مصر على دول حوض النيل احتياجاتها المائية ومقدار العجز منها إذ أن حصة مصر من المياه في اتفاقية النيل سنة ١٩٥٩ تمثل جمودا في الموارد المائية في مواجهة احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء وما تتطلبه من زيادة كميات مياه الري ومعالجة مشاريع منطقة البحيرات الاستوائية والتعاون مع دولها - منفصلة عما يتم مع اثيوبيا - لأن كلا من المنطقتين تعتبر وحدة هيدرولوجية تكاد تكون منفصلة عن المنطقة الاخرى واتخاذ ما يلزم من اجراءات لاقرار المشاريع اللازمة لتنمية الموارد المائية النيلية، وبحث اسلوب تمويلها ومعرفة مدى تحمل كل دولة بنصيبها في هذا التمويل بقدر ما يعود عليها بالنفع.

واوصت الدراسة الحكومة المصرية المبادرة بتقديم مشاريع مدروسة لدول حوض النيل تشتمل على وسائل زيادة الموارد المائية وتنظيم استخداماتها بما في ذلك السدود واستخدام الوسائل الممكنة لاقناع اثيوبيا بالانضمام الى اتفاقية ١٩٥٩ وان تصبح عضوا اصليا في اتفاقية عام ١٩٦٦ الخاصة بمشروع المسح الهيدرومتيولوجي لهضبة البحيرات وان توافق على البدء في مجال البحوث كمرحلة اولى بالهضبة الحبشية.

وذكرت ان مصر تعتمد على مياه النيل في ري نحو ٩٨ في المئة من اراضيها المزروعة وهي في حاجة الى التوسع الزراعي الافقي والراسي لتكفل الامن الغذائي لسكانها الذين يتزايد عددهم بنسبة كبيرة (٣ في المئة تقريباً). والموارد المائية الحالية لا تكاد تكفي الاحتياجات الزراعية والصناعية والشرب والاغراض المنزلية حتى سنة ٢٠٠٠ ذلك بغرض استصلاح ١٥٠ الف فدان سنوياً كما هو مقرر واستغلال مياه النيل التي تصرف في البحر اثناء السدة الشتوية (بليوني متر مكعب سنويا على وجه التقريب) وزيادة مقدار المياه المعاد استخدامها من الصرف الزراعي والصحي الى ٨ بلايين متر مكعب سنويا (المستخدم حاليا ٤ بلايين فقط) وزيادة المياه الجوفية المستخدمة في الوادي والدلتا الى ٤,٩ بلايين متر مكعب وهو الحد الاقصى للسحب المامون من هذه المياه (المستخدم منها حاليا ٢,٩ بليون متر مكعب) وزيادة المياه الجوفية المستخدمة في الصحراء الغربية وسيناء الى ١,٥ بليون متر مكعب (المستخدم منها حاليا نحو ٠,٥ بليون متر مكعب سنويا).

وبعد استنفاد هذه المقادير لا بد من الاتجاه الى مشاريع اعالي النيل لزيادة حصة مصر في مياه النيل التي تبلغ الان ٥٥,٥ بليون متر مكعب. وفي سبيل ذلك تتعارض مصالح مصر مع مصالح دول حوض النيل الاخرى وهي السودان واثيوبيا واوغندا وتنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندي وزائير، اما السودان فهو مرتبط مع مصر باتفاقيتي عام ١٩٢٩ و١٩٥٩. وطبقا للاتفاقية الاخيرة تتفق مصر والسودان على اقامة مشاريع لزيادة ايراد النهر في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الابيض على ان تقسم صافي الفائدة المائية من هذه المشاريع مناصفة بين البلدين ويتحمل كل منهما نصف التكاليف. ولتحقيق التعاون الفني بين البلدين انشئت بناء على اتفاقية ١٩٥٩ *الهيئة الفنية الدائمة* المشتركة لمياه النيل لاجراء الدراسات اللازمة لهذه المشاريع والاشراف على تنفيذها ولا تزال هذه الهيئة قائمة بعملها.

وتحدد اتفاقية ١٩٥٩ الحقوق المكتسبة لمصر والسودان في مياه

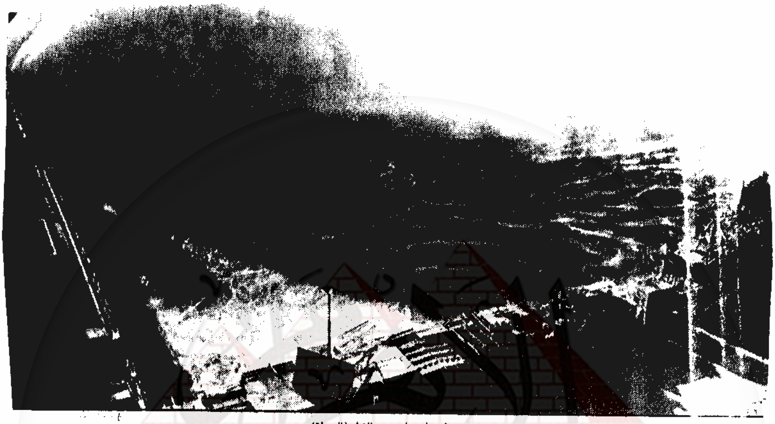

سد اسوان على نهر النيل (الحياة)

النيل بمقدار ٤٨ بليون متر مكعب لمصر و٤ بلايين متر مكعب للسودان وتوزيع فوائد مشاريع ضبط النهر بين الدولتين وان توافق الدولتان على بناء السد العالي عند اسوان وان تحسب الفائدة من السد العالي على اساس متوسط ايراد النهر الطبيعي عند اسوان (١٤٠ بليون متر مكعب) توزع كالآتي: ٥٢ بليون متر حقوق الدولتين قبل انشاء السد. ١٠ بلايين عوائد التخزين في السد العالي. و٢٢ بليونا صافي الفائدة توزع للسودان ١٤,٥ بليون، و٧,٥ بليون متر لمصر. واذا زاد المتوسط تقسم هذه الزيادة في صافي الفائدة مناصفة بين البلدين وان تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري تعويضا شاملاً عن الاضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ متراً.

تقول الدراسة ان اول المشاريع التي اعدتها واشرفت على تنفيذها الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل بين الدولتين هو مشروع المرحلة الاولى من قناة «جونغلي» الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٧٨ لكنه توقف في عام ١٩٨٣ بسبب الاوضاع الامنية في جنوب السودان.

كان يفترض أن تتم هذه المرحلة في عام ١٩٨٥ وتبلغ الفائدة المائية منها نحو اربعة بلايين من الامتار المكعبة تقسم مناصفة بين مصر والسودان، ولا زال هذا المشروع متوقفا ومصر اشد احتياجا لنصيبها منه، اذ ان السودان لم يستخدم حتى الآن كامل حصته من المياه المترتبة على انشاء السد العالي وهي ١٨,٥ بليون متر مكعب عند اسوان طبقا لاتفاقية ١٩٥٩.

وما زالت الظروف في جنوب السودان تحول دون استكمال دراسات المشاريع الأخرى في حوض بحر الغزال ومستنقعات مشاريع (حوض السوباط) وهي مشروعات واقعة داخل حدود السودان، ومن حق مصر والسودان تنفيذها لاستقطاب الكمية المائية الضائعة في هذه المناطق.

وعلى رغم أن جميع الاتفاقيات والبروتوكولات التي ابرمت مع دول حوض النيل الأخرى منذ عام ١٨٩١ بين الدول المستعمرة بعضها ببعض، او بينها وبين الدول الافريقية كاثيوبيا والكونغو حرصت على ان تبين بوضوح انه لا يجوز لاية دولة من دول حوض النيل ان تقوم باي عمل على فروع النيل وروافده، من شانه ان ينقص من مقادير المياه التي تصل الى مصر او يؤخر مواعيد وصولها اليها او يغير في مناسيب المياه او صفاتها قبل الاتفاق على ذلك مع حكومة مصر احتراماً لحقوقها التاريخية والطبيعية في مياه النيل.

بدأت بعض دول حوض النيل في السنوات الاخيرة في اقامة المشاريع على روافد النيل، فاقامت اثيوبيا خزانا على نهر فنشا احد روافد النيل الازرق يحجز نحو نصف بليون متر مكعب سنويا كما تقوم بانشاء سدود على بعض الروافد الاخرى لتوليد الكهرباء. وبدأت أيضا في انشاء مشاريع ري على نهر البارو احد روافد السوباط، كذلك تشرع تنزانيا ورواندا وبوروندي في اقامة مشاريع للري وتوليد الكهرباء على نهر الكاجيرا أهم روافد بحيرة فيكتوريا، وتنقص هذه المشروعات من منسوب البحيرة نحو بليون متر مكعب سنوياً.

وهذه الكميات وان كانت صغيرة الا ان اقامة تلك المشاريع من دون اخطار مصر والسودان والحصول على موافقتهما، يعتبر مخالفة صريحة للقواعد الدولية والاعراف الخاصة بالانهار الدولية وتنظيم الانتفاع بمياهها بين الدول الواقعة في احواضها. ولا يخفى ان لاثيوبيا عدة مشاريع مدروسة للانتفاع بمياه النيل الازرق وروافده، ويبلغ مجموع ما يمكن ان تستقطعه هذه المشاريع من مياه النيل نحو سبعة بلايين من الامتار المكعبة سنويا، وهو مقدار يؤثر تاثيرا بالغا في نصيب مصر من مياه النيل.

وتقف اثيوبيا حتى الآن، موقفا سلبيا من اية محاولة لاتفاق دول حوض النيل على دراسة مشتركة للاستغلال الامثل لمياه النيل، او اعطاء اية بيانات تلزم لهذه الدراسات داخل حدودها.

وعلى رغم اشراك دول الهضبة الاستوائية في مشاريع الدراسات الهيدروميتيورولوجية الذي ساهمت فيه الامم المتحدة، الا انه بعد انتهاء معونة الامم المتحدة للمشروع توقفت هذه الدول عن المساهمة فيه، وظلت مصر والسودان وحدهما تتحملان اعباءه. ومن خلال دراسات هذا المشروع تقدمت هذه الدول بمطالبها المائية لسنة ٢٠٠٠ فاذا بها تبلغ في مجموعها ٨,٨ بليون متر مكعب في حين ان استخداماتها لمياه النيل في سنة ١٩٨٠ كان مجموعها ٠,٩١ بليون متر مكعب فقط ما يدل على المبالغة الشديدة في هذه المطالب. ويقدر الخبراء المصريون ان هذه المطالب لن تتجاوز ٣ بلايين متر مكعب، ولم تكن لدول الاندوجو (حوض النيل) الذي لم تشترك فيه اثيوبيا وكينيا اثر يذكر في دراسة مشاريع الحوض ولم يعن منذ انشائه بامر هذه المشاريع وكان اكثر اهتمامه بامور سياسية واقتصادية.

وينبغي العمل على انشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدول حوض النيل كما هي الحال في الهيئة الفنية لدول حوض «الميكونج» التي نجحت في اقامة عدة مشاريع لفائدة دول حوض النهر من دون النظر للخلافات السياسية القائمة بينها.

واذا ظلت اثيوبيا على موقفها السلبي من اي عمل جماعي خاص بمياه النيل فقد يكون من الصواب الاتفاق مع دول الهضبة الاستوائية على تشكيل لجنة فنية مشتركة مع مصر والسودان للسير في درس المشاريع الواقعة في هذه الهضبة وتنفيذها وهي مشاريع لا تاثير لها البتة على اثيوبيا. فالهضبة الاستوائية تعتبر وحدة هيدرولوجية مستقلة تماما عن الهضبة الحبشية.

مذكرة الوفد المصري

عن اتفاق النيل

بعد مباحثات طويلة اصدر الوفد المصري مذكرته في نقد الاتفاق الذي ابرم بين مصر وانكلترا بشأن مياه النيل ولا شك بان هذا الانتقاد كان هادئاً ولا شك بان عبارته كانت جدلية ولاشك بان النظريات التي عالجها نظريات طالما اوردها المصريون ولكن اعمال الانكليز وسياستهم ناقضتها ونقضتها بالفعل كما يؤخذ من النقد ذاته ولا شك بان كل مصري كان يود ويتوق من صميم فؤاده الى تنفيذ هذه النظريات ولا سيما نظرية وضع رقابة مياه النيل بيد وزارة الاشغال فان الانكليز حرمونا من ذلك بالفعل وحرمونا بالقوة واليك ما قاله الوفد بعنوان السيطرة على مياه النيل

— ١ —

السيطرة على مياه النيل

١ ان هذا الاتفاق رغم ما تضمنه من احتفاظ ظاهري بحق مصر في مراقبة ضبط مياه النيل قد أخل فعلا بحقها الثابت في السيطرة على مياه النيل وادارته وضيع على البلاد حقا تمتعت به من غير منازع حتى سنة ١٩٢٥ وما فتئت كل وزارة دستورية تطالب به منذ ذلك التاريخ باعتباره حقا حيويا للبلاد

فقد كانت السيطرة على مياه النيل قبل الانذار الانجليزي سنة ١٩٢٤ في يد وزارة الاشغال المصرية وكانت جميع اعمال الري في السودان من اختصاص وزارة الاشغال المصرية وحدها اسوة باعمال الري في القطر المصري فكانت وزارة الاشغال تشمل ثلاثة تفاتيش عامة للري احدها للوجه البحري والثاني للوجه القبلي والثالث لري السودان وكانت اختصاصات هؤلاء المفتشين العامين وسلطة وزارة الاشغال عليهم واحدة سواء بسواء وكان يتبع مفتش ري السودان اربعة تفاتيش منها تفتيش لمزروعات ري الجزيرة وآخر لخزان مكوار

وفي اوائل سنة ١٩٢٥ استقال كل من مفتشي ري الجزيرة وخزان مكوار وابلغ مفتش عام ري السودان (المستر رويتس) استقالتهما الى وزارة الاشغال وطلب عدم تعيين بدلهما لانه سيقوم هو بعملهما غير ان المفتشين المذكورين عينا في الوقت نفسه في الحكومة السودانية في نفس الوظيفتين وبذلك انقطع في الواقع اتصال وزارة الاشغال بالتفتيشين المذكورين

ولكن بالرغم من ذلك فان الحكومات المصرية المتعاقبة لم تتنازل لحظة عن وجهة نظرها من ان النيل وحدة لا يتجزأ في طبيعته ويجب ان يكون كذلك في ادارته وان هذه الادارة يجب ان تبقى منحصرة في وزارة الاشغال لضمان حقوق مصر في مياه النيل وهي حقوق معترف بها وتتناول ما يأتي:

(ا) استيلاء مصر على جميع تصرف النهر الطبيعي مدة التحاريق

(ب) اولويتها في الحصول على ما يلزمها من مياه الفيضان لري اراضيها المزروعة او التي تستصلح

(ج) اولويتها في تخزين مياه الفيضان لاستعمالها في مدة التحاريق لاستكمال ري الاراضي المصرية المزروعة منها او التي تستصلح

وهي حقوق طبيعية وتاريخية لم تكن موضع نزاع في وقت ما

قد أبن صاحب الدولة عدلي باشا في المفاوضات الرسمية عن وجهة النظر المصرية سنة ١٩٢٦ فقال في صدد الكلام عن مياه النيل «انما نريد ان يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها» (انظر صفحة ٩٦ من محاضر جلسات المفاوضات الرسمية لسنة ١٩٢١) كما انه جاء في رد الوفد الرسمي على مشروع الاتفاق بين بريطانيا ومصر بخصوص مسألة المياه ما نصه:

«هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل» (انظر صفحة ١٠٣ من المحاضر المذكورة)

وأيد هذه النظرية جميع الوزارات المصرية دستورية او غير دستورية حتى ان المغفور له ثروت باشا في مفاوضاته مع السير اوستن تشامبرلين ما دخا كدها في صفحة ١٣ من الكتاب الاخضر اذ قال «ان التقاليد التي أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل في وزارة الاشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة تقضي بان مراقبة مياه النيل يجب ان تظل بيد هذه الوزارة وقد روعيت دواما وبخاصة في انشاء خزان سنار»

لا مراء إذن في ان لمصر حقاً تاريخياً طبيعياً في مراقبة ضبط مياه النيل وادارتها

الادارة فعلية ولقد أخلت احكام الاتفاق بهذا الحق اخلالا فادحا فحرمت مصر هذه الادارة فعلا بل وجعلتها في ذلك تابعة لحكومة السودان لا متبوعة ويتبين ذلك جلياً مما يأتي:

اولا — جعل ادارة خزان مكوار الفعلية بيد حكومة السودان

يؤخذ من نصوص الاتفاق ان الادارة الفعلية لخزان مكوار تكون في يد حكومة السودان على ان تكون لمصر مجرد مراقبة اسمية وبهذا اصبح توزيع مياه النيل الازرق لمصر والسودان بيد موظفين بريطانيين غير خاضعين لوزارة الاشغال المصرية

وكل ما ابقاه الاتفاق لمصر من حق — بعد ان كانت الادارة الفعلية بيدها حتى سنة ١٩٢٥ — هو حق الشكوى من تصرف المهندس المقيم الانجليزي التابع لحكومة السودان وهو حق تافه وعقيم معا اذ ان الشكوى من تصرف وقع فعلا لا تمكن الشاكي من دفع الضرر عند وقوعه والمعروف لدى المزارعين فضلا عن المهندسين ان الشكوى من الضرر بعد وقوعه كثيرا ما يتعذر اثباتها فكيف بعلاجها

والواقع ان وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا تخلت في هذا الصدد عن وجهة النظر التي تمسكت بها جميع الحكومات الدستورية لمصلحة مصر فاقرت بعض ارادتها ما ارغمت وزارة زيور باشا على التسليم به قسرا من انفصال ادارة خزان مكوار وتفتيش ري الجزيرة انفصالا فعليا من وزارة الاشغال

اما اعطاء مندوب وزارة الاشغال المصرية الحرية الكاملة مع المهندس المقيم بخزان سنار لقياس التصرفات والارصاد لتتحقق الحكومة المصرية من ان توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه (الفقرة ١ مادة ٤ من مذكرة محمد محمود باشا) فهذا النص لا يعدو نفس الاقتراح الذي تقدم السير اوستن تشمبرلين ورفضه المغفور له ثروت باشا

فقد جاء في المادة ١٣١ من مشروع المعاهدة الذي عرضه السير اوستن تشمبرلين على ثروت باشا ما يأتي: «و يمنح ممثلو مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة باعمال قناطر سنار كما انه تكون لهم حرية الوصول الى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من ان توزيع المياه جار طبقا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور اي تقرير لجنة مياه النيل —»

وواضح من مقارنة النصين انهما متحدان معنى وان اختلفا لفظا. وقد

أدرك ثروت باشا ماينطوي عليه هذا النص من الخطر على مصالح مصر فرد عليه بما يأتي في صفحة ١٣ من الكتاب الاخضر « والحق اني لا أجد تفسيرا واضحا للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التي استعملتها بعبارة (منح ممثلي مصر التسهيلات اللازمة لمراقبة الارصاد الخاصة بعمليات سدسنار) وعبارة (اعطاء الحرية للوصول الى البيانات المتعلقة بها) فان هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على الظن ان مراقبة مصر لن تكون الا مراقبة حسابية للارقام وعمليات الجمع في حين ان الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الارصاد هي مراقبة العملية ذاتها وفي حين أن حرية الوصول الى البيانات تستلزم حق الوصول الى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لاتقصد أن تغير التقاليد التي أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل في وزارة الاشغال كمستشارين ووكلاء وزارة ممن تواتر عنهم ما نشك من علم واخلاص ، تلك التقاليد تقضي بان مراقبة مياه النيل يجب ان تظل بيد هذه الوزارة وقد روعيت دواما وبخاصة في انشاء خزان سنار »

ثانيا — فصل اعمال الري في السودان عن وزارة الاشغال المصرية

نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مذكرة محمد محمود باشا على تخويل حكومة السودان الحق في اقامة اعمال الري في السودان مستقلة عن وزارة الاشغال المصرية وهذا النص ليس فيه مجرد اقرار لحالة الانفصال بالنسبة لخزان مكوار ومشروعات ري الجزيرة بل انه زاد الحالة سوءا بان جعل هذا الانفصال شاملا جميع اعمال الري التي ترغب حكومة السودان في اقامتها على النيل وفروعه والبحيرات وهذه هي المرة الاولى التي تقر فيها وزارة مصرية هذا الانفصال فضلا عن التوسع فيه ذلك التوسع الخطر الذي تضمنته المادة المذكورة

ثالثا — عدم التبادل

ومما يزيد هذا الانفصال خطورة ان الاتفاق يفرق تفريقا ظالما بين حق انجلترا وحق مصر في اقامة اعمال الري وتوليد القوى على النيل وفروعه وعلى البحيرات فهو يجعل البدء في اعمال الري التي تقيمها مصر في السودان مرهونا بموافقة حكومة السودان ولا يجعل البدء بالاعمال التي تقوم بها حكومة السودان مرهونا بموافقة مصر

فالمادة الرابعة فقرة رابعة من مذكرة محمد باشا محمود جعلت امكان الحكومة المصرية البدء باقامة اعمال على النيل مرهونا بموافقة الحكومة المحلية في جميع الاحوال للمحافظة على المصالح المحلية وهذه المصالح المحلية ليست مقصورة كما قد يتبادر الى الذهن على تعويض الاهلين عن الاضرار المباشرة التي تلحقهم بسبب هذه الاعمال كما قد يقع عادة عند قيام الحكومات باعمال عامة بل ان هذه المصالح المحلية قد تتشعب في وجهة النظر البريطانية حتى تتناول المطالبة في بعض الاحيان باعمال تخول الحكومة المحلية حقوقا جديدة على مياه النيل

مثال ذلك انه عند ما عرضت فكرة انشاء خزان جبل الاولياء في عهد اسماعيل سري باشا سنة ١٩٢٥ تقدمت الحكومة الانجليزية باسم المصالح المحلية التي يمسها هذا المشروع وطلبت :

أولا — ٥٠٠،٠٠٠ جنيه لتعويض مزارعي الاراضي التي ستغمرها المياه وتعويض حكومة السودان عن املاكها

ثانيا — مبلغ ٣،٦٥٠،٠٠٠ جنيه لانشاء ترعة رئيسية طولها ٨٠ كيلو مترا تأخذ مياهها من خزان مكوار وتتبع ترع في مساحة ١٧٠،٠٠٠ فدان لزراعتها قطنا وخلافه وبناء منازل ومنسكة حديد وانشاء وابورات حليج وخلافه في هذه المساحة

وهي طلبات فادحة غير معقولة لا يمكن الموافقة عليها

اما مشروعات الرى والتوليد على النيل او فروعه او البحيرات التي يقيمها الانجليز (فقرة ٢ مادة ٤ من مذكرة محمد باشا محمود) فلا يشترط للبدء فيها موافقة الحكومة المصرية مقدما بل ان هذه الموافقة تكون لازمة فقط في الاحوال التي ترى الحكومة البريطانية انها تضر بصالح مصر وهذا معناه عمليا ان انجلترا بمقتضى هذا الاتفاق تستطيع ان تبدأ فعلا بكل ما تراه من المشروعات دون الحصول على موافقة مصر مقدما بحجة ان تلك المشروعات لا تمس مصالح مصر وبديهي ان الحكومة البريطانية لن تبدأ بعمل ما لم تسلم بعد بانه ضار بمصالح مصر حتى ولو كان في الواقع ضارا بهذه المصالح

نخلص مما تقدم ان ادارة مياه النيل اصبحت فعلا في يد الانجليز يتحكمون فيها ماشاءوا ولا يغني عن ذلك ما احتفظت به مذكرة محمد محمود باشا من ان مسالة مراقبة وضبط النهر تركت لمناقشات حرة بين الحكومتين فان نصوص هذا الاتفاق قد فصلت في امر مشروعات الجزيرة وخزان مكوار ومشروعات الري الاخرى التي ترى الحكومة البريطانية انشاءها على النيل وفروعه والبحيرات بحجة انها غير ضارة بمصر فجعلت ادارتها في يد الانجليز

وفي الحق ان هذا الاتفاق اذا نفذ يضع البلاد امام امر واقع ويجعل المفاوض المصري في مركز ادنى من مركز المفاوض الانجليزي وليس هناك ما يضطر انجلترا في مفاوضات مقبلة الى التنازل عما كسبته فعلا برضاء الحكومة المصرية من ادارة وضبط النهر في جميع الاحوال المنصوص عليها في الاتفاق

ان الامر لاشد خطورة من التحفظات التي احتفظت بها انجلترا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعلقت البت فيها على مفاوضات حرة بين الطرفين لان تلك التحفظات لم تكن الا من جانب واحد ولم تسلم بها الحكومة المصرية في وقت من الاوقات مع ذلك فما نرى ما تعانيه البلاد من جراء هذا الاحتفاظ الذي تم بغير حياله النص الصريح على ان امر البت فيه يترك لمفاوضة حرة بين الطرفين

بيان وزير الاشغال

عن اتفاق النيل

رداً على مذكرة الوفد

تريد المعارضة ان تجعل اوائل سنة ١٩٢٥ تاريخ البدء في انتقاص حقوقنا في مياه النيل وان تلقي في روع الناس انها ظلت حريصة على تلك الحقوق شديدة المراس في المحافظة عليها والذود عنها وان الاتفاق الذي عقدته هذه الوزارة ضيع ما حافظت عليه المعارضة حين كان الامر لها . وقد يكون غريبا في صدد اتفاق خطير الاثر في المصالح المصرية كهذا الاتفاق الاخير ان يكون جملة قول المعارضة فيه مكاثرة في الفضل ومساجلة في الفخر وان تنسى واجبها في نسيان الفوارق الحزبية والحكم على العمل مجردا من شهوة الخصومة .

ولست باي حال اريد مجاراتها في الخطة التي رسمتها لنفسها والتحدث بما اوتيته هذه الوزارة من الفوز العظيم ولكني اريد بيان مزايا الاتفاق وان ادفع اباطيل المعارضة حتى يعرف كل مصري انه لم يكن في وقت من الاوقات آمن على مصالحه في مياه النيل مما هو الان على ان ما اريده من البيان لا يتسنى لي الا اذا رسمت صورة من الصعوبات التي كنا نعانيها في امر النيل ومن الحلول التي اقترحتها المعارضة ومن الحالة التي صرنا اليها بفضلها فان المقارنة بين هذه الصورة وبين النصوص الحالية للاتفاق تكشف حقيقة ما اصابته مصر من هذا الاتفاق ان مكسبا وان خسارة

ولست اريد من ناحية اخرى ان القي مسئوليات على عاتق المعارضة او ان اوجه اليها اللوم وان كانت المعارضة باشارتها الى اوائل سنة ١٩٢٥ تشير الى التاريخ الذي يظل ابد الدهر مقترنا بما جرته على البلاد في مصالحها ومرافقها السياسية المختلفة من الضرر البالغ والاساءة الفادحة .

لم تكن الحكومات المصرية حتى ولا الحكومات التي كانت ترتكز على الحياة النيابية عدلت نهائيا في وقت من الاوقات عن تنفيذ مشروع جبل الاولياء ولكن هذا التنفيذ اصبح بفضل مواقف المعارضة في حكم المستحيل اذ بلغ مقدار التعويضات والتامينات المطلوبة اربعة ملايين جنيه وكذلك اجاز البرلمان مشروع منطقة السدود ولم تستطع الحكومة المصرية تنفيذه ولم يتصل بعلمي ان الحكومة والبرلمان احتجا على الحيلولة بين مصر واعمالها . وجرى هذا في عهد الذين يقولون في احتجاجهم بضياع السيطرة على مياه النيل

على ان الشلل لم يقف عند حد اعمال الري بالسودان وما جاوره من الاقطار بل وصل الى المشروعات الداخلة في حدود مصر . وما جرى في تعلية خزان اسوان شاهد حي على ذلك

تعلية خزان اسوان

ما تسلم سعادة عثمان محرم باشا مقاليد وزارة الاشغال في سنة ١٩٢٦ حتى فاه بتصريحات واتى بتصرفات اوجدت الريبة في مقاصدنا وبالرغم من ان دولة عدلي باشا صرح علناً في مجلس النواب بما ينافي سياسة وزير الاشغال الا ان

هذا لم يكن كافياً لرد الامر الى نصابه ولا لبقاء الثقة متبادلة بين الطرفين

وفي هذا الجو المعكر بدأت دار المندوب السامي تطلب بيانات وافية عن مشروع تعلية خزان اسوان وعن اللجنة التي يراد تأليفها للنظر فيه مع خزان جبل الاولياء واختصاصاتها وذهبت في ذلك الى حد ان طلبت من الحكومة الا تقطع في هذه المسائل بقرار قبل اخذ رأيها

كل هذا ووزارة الاشغال لم تر في هذه الطلبات تداخلا يمس سيطرتنا على النيل حتى في داخل حدودنا ولم تر فيها مايوجب الاحتجاج أو السكوت على الاقل بل عملت عملا ايجابيا ووعدت بتقديم هذه البيانات بعد استكمال بحثها

وليت امر وزارة الاشغال وهذا المشروع في الاحتضار واني اقرر مطمئناً انه لولا جهد الحكومة الحاضرة في بداية حكمها لقضي على مشروع تعلية خزان اسوان نهائيا. وقد كان جواب دار المندوب السامي في اخر يوليه سنة ١٩٢٨ للحكومة الحاضرة في هذا الشان فالا حسنا وبداية موفقة لعهدها اذ صار المشروع على يدها عملا مصريا بحتا استردت حريتها في التصرف فيه بلا قيد ولا شرط

الموظفون

الان نتائج هذه الريبة التي احاطت بمقاصد وزارة الاشغال يومئذ لم تقف عند حد تعطيل الاعمال الفنية في مصر او

السودان. ولا المساس بسيطرتنا على نهر النيل هنا وهناك بل تناولت سلطتنا الادارية في امر الموظفين بصورة لم يسبق لها مثيل

انتهى عقد استخدام المفتش العام للري المصري في الخرطوم وشرع سعادة عثمان باشا في انتخاب بديل له من بين موظفي الوزارة البريطانيين فحيل بينه وبين ذلك ولما اصدر قرارا وزاريا بانتداب هذا الموظف للقيام بالعمل في السودان بصفة وقتية لم يتمكن من اداء عمله بسبب منعه عن المرور فيما وراء الحدود الجنوبية للسودان. وليت الامر وقف عند هذا الحد بل طلبت حكومة السودان ان يعمل ترتيب موظفي فرع الري المصري بالسودان (الكادر) باستشارتها وان لا يعين اي موظف في الوظائف الكبرى في الفرع المذكور ولا يرفض تجديد عقد استخدام اي موظف الا بعد الحصول على موافقة الحكومة المذكورة كما طلبت كشوفا باسماء كبار موظفي الري بالسودان الذين سيبقون بالخدمة وشروط استخدامهم واسماء كبار الموظفين المنوى الاستغناء عن خدماتهم واسباب ذلك واسماء الموظفين المزمع تعيينهم بدلا من المذكورين سابقا. وبيانات ترتيب الموظفين و الاشتراطات العمومية للاستخدام في المستقبل

كل هذا طلبته حكومة السودان بتأييد الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية ولك ان تتصور ما في هذا الموقف من دقة وان تحكم حكمها الصحيح على السياسة التي جرتنا اليها

لقد كان يهون الامر لو ان حكومة مستقلة طالبت حكومة مستقلة بمثل ذلك. خصمان متساويان يتنازعان. اما هنا فحكومة السودان وتبعيتها لمصر امر مقرر هي التي تطالب بما قدمنا. وسعادة عثمان باشا الذي كان للسياسة التي سلكها — على طريقته الخاصة به — فضل الوصول

بنا الى هذه النتائج هو الذي يقول اليوم مع القائلين ان الاتفاق ضيع على البلاد سيطرتها وحقوقها

ويظهر ان سعادة عثمان باشا اراد ان يغير من سياسته فبدلا من ان يحتج ويرفض البحث جملة وتفصيلا في مثل هذه الطلبات ماشاهم محاولا ان يبدد الغيوم التي تلبدت في سماء العلاقات بين الطرفين فرفض شيئا واجاز آخر

اما ما تعهد به فهو تعيين اي مهندس يسميه فخامة المندوب السامي البريطاني من كبار موظفي الري بالهند مفتشا عاما للري بالسودان بمرتب ٢٨٠٠ جنيه . وكذلك اكد لهم انه ليس من مصلحة مصر نفسها ان تعين مفتشا عاما بالخرطوم ما لم يكن حائزا لرضاء حكومة السودان واجاب بان اسماء كبار رجال الري معلومة لحكومة السودان وأن ليس في النية الاستغناء عن خدماتهم

الى هذا الحد وصل بنا الامر في موضوع الموظفين ولست ادري ما كان يبقى لوزارة الاشغال ان تعمله هناك لو ظلت الحال على هذا المنوال ولم يأت الاتفاق الجديد يسترد للوزارة حريتها في امر موظفيها ويبعث سيطرتها عليهم بعثا جديدا

هذه هي السيطرة التي ورثتها الحكومة الحاضرة جثة هامدة فنفخت فيها من روحها واعادتها الحياة بفضل اتفاقيتها الجديدة . والان نتناول الموضوعات الاتية :

(١) السيطرة على مياه النيل

جعل ادارة خزان سنار الفعلية بيد حكومة السودان

عولجت هذه المسألة لاول مرة بصفة رسمية في ديسمبر سنة ١٩٢٦ بمناسبة ابداء الحكومة المصرية رأيها في تقرير لجنة النيل

وبيان ذلك ان لجنة النيل لما تناولت امر التوسع الزراعي بالجزيرة رأت ان تستغني عن مقياس المساحة بمقياس التصرف ذاهبة الى ان تحديد كميات المياه عمل فني من شؤون المهندسين مشترطة وضع رقابة على التصرفات تاركة للحكومتين الاتفاق على طريقة تلك الرقابة

ولما طلب من وزارة الاشغال رأيها في تقرير لجنة النيل المذكورة وافق سعادة عثمان محرم باشا على مشير اعلى مجلس الوزراء بحل المسائل التي اثارها التقرير على اساس التوصيات الواردة به وبدون التعديلات التي اقترحتها لجنة الوزارة وذكر في كتابه الذي وافق به على التوصيات المذكورة « واني من الوجهة الفنية البحتة لا ارى ضرورة لتحديد المساحة لان في القيد الخاص بتحديد التصرفات ضمانا كافيا بشرط ان يؤخذ باقتراح لجنة النيل لوضع اتفاق النيل بين الحكومتين لرسم حدود الرقابة الكافية بتنفيذ هذا الشرط »

ولا يستطيع احد ان يفهم من عبارة هذا الكتاب الا ان الاتفاق الذي يوضع بين الحكومتين سينطوي حتما على تقريب ما بين الواقع من استقلال السودان بادارة الخزان منذ استمرت حكومته في بنائه بوسائلها الخاصة وعلى مسؤوليتها وحدها وبين ما قد ترجوه الحكومة المصرية من استرداد تلك الادارة الى نفسها . وان اقتراحات عثمان باشا سيكون فيها بعض التنازل عن السياسة التقليدية لوزارة الاشغال

على ان الحكومة المصرية عندما بلغت دار المندوب السامي موافقتها على توصيات لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ اشترطت ان تكون ادارة خزان سنار بيد وزارة الاشغال

لم يكن يقدر لهذا الشرط قبول وكان عثمان باشا يعلم هذا لذلك لم يلبث ان اعاد النظر فيه وتقدم باقتراح كان يرمي الى الادارة المشتركة على اساس ان تسمي وزارة الاشغال المهندس المقيم وبعض مساعديه

المصريين وتسمى الحكومة السودانية المهندس المقيم المساعد والباشمهندس الميكانيكي لادارة الخزان على ان تقوم خزانة مصر بدفع المرتبات حتى للذين لا تملك الرأي في تعيينهم ولا نقلهم اوفصلهم اوجزاءاتهم الا بعد الرجوع للحاكم العام

وبعبارة اخرى اجاز عثمان باشا الادارة المشتركة على اساس منا مهندس ومنكم مهندس . وعند الخلاف يرجع للمفتش العام والمندوب الفني لحكومة السودان فان عجزا عن الفصل فيه رفع الامر لوزير الاشغال وسواء كان هذا الاقتراح عمليا اوغير عملي اوكان مثبتا او نافيا للسياسة التقليدية لوزارة الاشغال فانه لم يعز قبولا على انه بعد ان انتهت امور الري الجانبف عليها الى ما انتهت اليه بفضل سياسة عثمان باشا وطريقة معالجته لها من الوقوف . التعطيل لم يكن يسعه ان يسكت اذا رفض له اقتراح . لذلك ظل يحاول المرة بعد المرة وكانت آخر محاولاته اقتراحا يقول فيه انه يرى لاجل اطمئنان الحكومة البريطانية على مصالحها سواء في السودان او في البلاد الاخرى المشمولة بنفوذها ان تؤلف لجنة دائمة تختص بفحص ودرس جميع المسائل المتعلقة برقابة النيل وفروعه قبل حلها وادارة جميع الاعمال الموجودة او التي ستقام في هذه المنطقة من النيل وفروعه سواء لمصلحة مصر او السودان وان تعرض في دائرة وحدة الرقابة والادارة المشار اليها توصياتها على معالي الوزير لاتخاذ ما يراه لازما من القرارات ويجوز للجنة ان تعرض من تلقاء نفسها كل اقتراح تراه ضروريا

وتؤلف من عدد من المهندسين المصريين بينهم وكيل الوزارة كرئيس للجنة وعدد مماثله من المهندسين يختارون من كبار الموظفين البريطانيين بموافقة فخامة المندوب السامي . وليس من الميسور التنبؤ بما كان يصير اليه هذا الاقتراح اذا طالت المفاوضة بشانه وتحققت من الجانبين الرغبة في انجاحه . ولكن الذي يسهل ادراكه هو انه بالرغم من انه وسع دائرة المناقشة فنقلها من دائرة خزان سنار الى الرقابة على النيل عموما جنوبي حلفا شديد الشبه بالاقتراح البريطاني الذي تقدم به مار في مشروع معاهدته في سنة ١٩٢٠ وانه يمت للانظمة البريطانية بسبب قوي — تلك الانظمة التي تتكيء على حق الدخول الذي يطلب للموظف البريطاني لتكون له بذلك الكلمة المسموعة

على ان هذا الاقتراح الذي قدمه عثمان باشا ليكون في نظر البريطانيين اخف واهون عليهم وادنى لمرضاتهم من اقتراح الاشتراك في ادارة خزان سنار لم يتم اتفاق عليه ايضا وظهر مصر فيما اعتقد

ترديت الامر في وزارة الاشغال وحال الرقابة عموما وادارة خزان سنار خصوصا على ما وصلت من الوقوف والتعطيل . وكان اول ما بذلت فيه جهدي هو زحزحة الجانب البريطاني عن موقفه فيما يتعلق بامر اللجنة اقتناعا مني بان هذا الاقتراح يرمي في مجموعه الى خروج رقابة النهر وادارته من يد الوزارة بتاتا ذلك لان اللجنة دائمة والوزراء متغيرون لا يستقر الواحد منهم في الوزارة مدة تمكنه من الالمام بكل شيء يمس سياسة النهر وفروعه فتكون النتيجة الحتمية سيطرة اللجنة على النهر في الوقت الذي لا يلتفت فيه لرأي الوزير خصوصا اذا كان غير فني ولا يخفف مساس هذا المبدأ بنظرية سيطرة وزارة الاشغال على رقابة النهر وادارته كونها مؤلفة من موظفين بريطانيين ومصريين او من محايدين تدفع لهم مصر مرتباتهم ونفقاتهم او تشاركها حكومة السودان فيها كل ذلك تفصيل لم ار الدخول فيه بل عملت على ان استرد حريتي في هذه المسالة وان احل نفسي مما ارتبط به زميلي ولم يكن الامر هينا لان الجانب البريطاني وان لم يقبل هذا

الاقتراح فى تفاصيله الا انه لا يرى معنى للعدول عنه باعتباره خطوة قربتنا نحن من نظريته

وقد قبل رأيي وتم العدول عن اللجنة وجاء الاتفاق الجديد مقررا لمصر حق الاولوية والرقابة الفعلية على مجرى النهر وفروعه ومجراته في المناطق الواقعة تحت الادارة البريطانية كما قرر حق الادارة الفعلي لكل ما تريد ان تقيمه مصر من الاعمال وتتخذه من الاجراءات

اما في خزان سنار فقد وصلت الحكومة الى حق الرقابة الفعلي في ادارة حركة المياه سواء الوارد لمصر او المسحوبة لري الجزيرة واصبح الموظف المصري حرا في قياس تصرفاته واخذ الارصاد حيث شاء ومتى شاء منفرداً او مشتركا في اجراء العملية مع زميله التابع لحكومة السودان للتأكد من ان ما يسحب للجزيرة لا يزيد عن القدر المقرر لها. اما بناء السد نفسه فلم أر من مصلحة مصر تحمل مسؤوليته ولا استهداف الخزانة المصرية لصرف الملايين من الجنيهات فيما لو وقع لهذا البناء اي حادث

هذه اعمالهم وتصرفاتهم التي ورثناها عنهم وهذه نتائج الاتفاق :

ثانيا — فصل اعمال الري في السودان عن وزارة الاشغال

تنقسم اعمال الري في السودان لقسمين الاول ما يقام على مجرى النهر وفروعه من اعمال تؤثر على جريان الطبيعي والقسم الثاني اعمال داخلية في الاراضي نفسها كشق الترع واقامة القناطر والجسور والرايبغ والسحارات وما الى ذلك من اعمال جزئية لتنظيم حركة توزيع المياه على الاطيان

الأهرام
المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ: ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢

آخر ساعة:

اتفاق هام بين مصر والسودان

على زيادة منسوب مياه النيل عند خزان جبل اولياء لزراعة ١٢٠ الف فدان قمحا يورد لمصر

البعثة التموينية تصاحب الباقورى وسالم الى الجنوب

علم مندوب « الاهرام » الخاص بالقاهرة أن الجهات المختصة والفنيين بوزارةالاشغال وافقوا على المباحثات التى اجرتها البعثة الاقتصادية التموينية التىسافرت الىالخرطوم برياسة الاستاذ الدرديرى أحمد اسماعيل وكيل الوزارة الدائم برياسة مجلس الوزراء وعضوية الاستاذ مصطفى خليفه مدير مكتب شئون السودان والاستاذ عبد السلام حسن وكيل مراقبة الاسعار فى وزارة التموين والبكباشيين فتحى لبيب ومحمد ابراهيم

وهى المباحثات الخاصة بزيادة منسوب المياه امام خزانجبل الاولياء خمسةسنتيمترات لزيادة مساحة الاراضى التى تزرع قمحا فى السودان

وتبلغ الزيادة المنتظرة ١٢٠ الف فدان لتقوم مصر بشراء انتاجها من القمح بدلا من شرائه من الدول الاجنبية!

اتفاق هام

وينتظر ان يذاع اليوم او غدا نبا توقيع الاتفاق الخاصبموافقة الحكومة المصريةوالجهات المختصة بالسودان على ماتقدم

البعثة التموينية تسافر للجنوب

هذا وقد علم مندوب « الاهرام » انالقيادة العامة رات ان تصاحب البعثة التموينية الاقتصادية فى السودان فضيلة الشيخ احمد حسن الباقورى وزير الاوقاف والصاغ صلاح سالم وشيخ رواق السودان بالازهر فى الرحلة التى سيقومون بها لزيارة جنوب السودان

ربط السودان بقسيمة اقتصاديا مع مصر

وعلم المندوب كذلك ان البعثة الاقتصادية التموينية ستنتهز فرصة هذه الزيارة لتقوم بربط جنوب السودان وشماله مع مصر بعلاقات تجارية واقتصادية هامة سيكون لهاالرها الكبير فى سد حاجة سكان شطرى وادى النيل جميعا من مختلف انواع السلع الاستهلاكية .

■ وزير الري يعلن :

مصر تحترم اتفاقيات تنظيم استخدام مياه حوض النيل

أكدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب في اجتماعها امس برئاسة الدكتور محمد عبداللاه على ان مياه النيل تمثل لمصر قضية حياة وان مصر لا تعارض اى مشروعات تنمية تقيمها دول حوض النيل التسع بشرط اشتراك كل الاطراف حفاظا على حق كل دولة في استخدام مياه النيل طبقا للاتفاقيات الدولية .

وأعلن المهندس عبد الهادى سماحة وزير الرى خلال مناقشات اللجنة لما تثيره اثيوبيا حول استخدام مصر لحقها في مياه النيل أن مصر تحترم اتفاقيات تنظيم استخدام مياه حوض النيل ، وترحب بأى تنسيق للافادة من هذه المياه بما يعود بالخير والرفاهية على الدول العربية .

وأضاف المهندس سماحة أن المساحات التي تستصلحها مصر في سيناء سترويها من الحصة المقررة لها ومن فائض مياهها وان هذه الارض المصرية كانت تروى قديما من مياه النيل عن طريق احد الافرع السبعة والذى كان يعرف في العصور القديمة بفرع «البيلوزى» .

وقال اننا على استعداد لبحث احتياجات اثيوبيا من مياه النيل بشرط أن يكون في اطار الاطراف التسعة المشتركين في حوض النهر .

حصة مصر من مياه النيل [illegible]

[illegible]

كتبت ـ صفاء جمال الدين :

تعتمد مصر اعتمادا اساسيا على مياه النيل في ري حوالي ٩٨ في المائة من اراضيها المزروعة وفي تلبية احتياجات الصناعة والشرب والاغراض المنزلية في الوقت الذي لاتزال فيه حصتها من مياه النيل منذ انشاء السد العالي مقصورة على ماحددته اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ وهو ٥٥,٥ مليار متر مكعب في العام .

ومن ثم كان من اولى اهتمامات المجالس القومية المتخصصة دراسة موضوعات ، السياسة المائية ، منذ دورتها الاولى وحتى الدورة الحالية فشملت تقارير المجلس القومي للانتاج بحث الموارد المائية الحاضرة والمستقبلية ولوجه استغلالها مياه الرى ومستقبلها على المدى الطويل واعادة استخدام المياه للرى واستخدام المياه الجوفية للرى وسياسة مواجهة العجز في ايراد النيل والسياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠ وغيرها من الدراسات .

وعن موضوع الدراسة الاخيرة يقول الدكتور عبدالقادر حاتم المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة ان الظروف الراهنة لتصاعد الزيادة السكانية واتساع الفجوة الغذائية توضح الارتباط الوثيق بين الامن الغذائي والامن المائي حيث يؤدى نقص نصيب الفرد من مياه النيل الى نقص في اجمالي انتاج السلع والخدمات فبينما كان نصيب الفرد سنة ١٩٧٠

لأسباب عملية وواقعية وتاريخية ان القطاع العام في العراق سيبقى واسعا ومهيمنا وقائدا للتنمية الاقتصادية .

حوالي ١٦٥٢ مترا مكعبا ، إذا به يتراجع الى ١٠٤٧ علم ١٩٨٩ ويقدر ان تصل نسبة الهبوط الى ٥٠ بالمائة علم ٢٠٠٠ والى ٥٨ بالمائة علم ٢٠١٠ .

ومع قصور كمية المياه النيلية عن الاستخدمات المتزايدة والاخذة في الاتساع . فقد اصاب استصلاح الاراضي قصور واضح . ظهر فيما يخص الفرد من الرقعة الزراعية . فبينما كان نصيب الفرد منها ٠,٢٢ من الفدان علم ١٩٦٠ هبط هذا المقدار الى ٠,١٤ علم ١٩٨٦ ومن ثم زادت الواردات الغذائية لتعويض النقص في المساحة المنزرعة .

ويضيف الدكتور عبدالقادر حاتم انه مع توقف مشروع قناة جونجلي ، ومع قيام مشروعات اليوبيا في حوض النيل الازرق ومشروعات دول الهضبة الاستوائية فان كمية المياه المتجهة الى مصر والسودان تقل على المدى الطويل . في الوقت الذى اصبحنا فيه نعاني في مصر من ازمة غذاء حادة

تتمثل بصفة اساسية فى عجز محصول القمح الناتج محليا عن سد حاجة الاستهلاك والاعتماد على الخارج فى استيراد ٧٥ فى المائة من احتياجاتنا. ويستلزم سد هذه الفجوة القمحية تخصيص مساحة تقدر بحوالى ٣ ملايين فدان تروى بما يتراوح مابين ٩ و ١٠ مليارات متر مكعب من المياه. ويعنى ذلك انه يلزم الحصول على قدر متزايد من المياه النيلية الجديدة التى تضيع هباء فى مستنقعات السودان ومن مياه البحيرات الاستوائية.

اما اهم التوصيات التى يمكن من خلالها التغلب على مشكلة المياه فى مصر فهى كالتالى:

● ضرورة زيادة الموارد النيلية من خلال ارساء قواعد التعاون المشترك بين دول حوض النيل وذلك بانشاء هيئة فنية مشتركة لدول حوض النيل لرسم سياسة ثابتة لتنمية واقرار المشروعات اللازمة لتنمية الموارد النيلية وبحث اسلوب تمويلها

● والى جانب ماسبق توصى الدراسات بضرورة تنظيم استخدامات المياه وترشيدها من خلال خطة محددة تستهدف التطبيق الجاد والحازم لقانون حماية مجرى النيل، وتكوين مجموعة عمل على مستوى رفيع فى الرى والزراعة لتحديد الاستخدام الامثل والمأمون

● كما تطالب الدراسة فى مقترحاتها بسرعة تنفيذ مشروعات التوسع الافقى وانشاء مزارع تجريبية لاستخدام مياه الصرف فى الرى.

● وفى النهاية تطالب الدراسة بضرورة وضع دراسة اقتصادية للاستثمارات المطلوبة لتنفيذ احتياجات اعمال الرى الحالية والمستقبلية من الطاقة والنظر فى اقامة محطات على مستوى علمى لتحلية مياه البحر. كما تؤكد فى نهايتها اهمية ترشيد الاستخدامات المختلفة للمياه فى غير اغراض الرى

مصر ومياه النيل .. وتحديات القرن القادم

القاهرة ـ مكتب السياسة

فرضت المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسيه التي تحمل آمالا بالتعاون المستقبلي بين دول المنطقه أو كسبب محتمل للنزاع.. ونظرا لان المياه تعد موردا اساسيا للحياة.. فانها تشكل موضوعا معقدا للغايه فهي كما يقول «توماس ناف» الخبير الامريكي بالموضوع قضيه اقتصاديه وسياسيه واجتماعيه وتمتد لان تصبح موضوعا قانونيا ورمزيا وبيئيا وتتحول القضيه في المنطقه تدريجيا لان تصبح مصدرا محتملا للصراع وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري كذلك حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعله الرئيسيه في المنطقه بما يسمح بادوار متزايدة للقوى الدوليه التي تتدخل لنصرة واحد من الاطراف او لمحاوله التوسط بين مختلف هذه الاطراف.

السياسه تعرض لدراسه قيمه اعدها مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بجريدة الاهرام حول هذه المشكله بالنسبه لاحواض انهار النيل والفرات ودجله وللموقف المائي بالنسبه للاردن والضفه الغربيه وغزة.

مصر .. ومياه النيل

كان موقف مصر حرجا للغاية عندما الم الجفاف بمنابع النيل في افريقيا طوال ثمانية اعوام حيث نقص ايراد النهر الى مستويات تاريخية بالغة الانخفاض ووصل في العام المائي ٨٤/٨٣ الى نحو ٤٢ مليار متر مكعب مقدرة عند اسوان وهو ما يقل عن نصف متوسط الايراد السنوي للنهر.

والاكثر اهمية في الموقف المصرى هو طبيعة المصادر التي يستجمع منها النيل مياهه حيث تنقسم الى ثلاثة مصادر رئيسية هي الهضبة الاثيوبية وهضبة البحيرات الاستوائية وحوض بحر الغزال وتتجمع مياه الهضبة الاثيوبية من عدد من الانهار هي:.

- نهر السوباط، حيث يلتقى هذا النهر بالنيل الابيض قرب مدينة ملكال بجنوب السودان ويبلغ متوسط الايراد السنوي لنهر السوباط نحو ١١ مليار متر مكعب مقدرة عند اسوان. وأهم فروع نهر السوباط هي نهر البارو ايراده السنوى المتوسط ١٣ مليار متر مكعب يضيع منها ٤ مليارات في مستنقعات مشار بجنوب السودان، ونهر البيبور ويبلغ ايراده السنوى المتوسط نحو ٢,٨ مليار متر مكعب يضيع منها كفاقد نحو ,٨ مليار

- نهر عطبرة، ويلتقي هذا النهر بالنيل الرئيسي قرب الحدود المصرية السودانية ويبلغ متوسط ايراداه السنوى نحوه ١١,٥ مليار متر مكعب مقدره عند اسوان.

- النيل الازرق، ويلتقي هذ النهر بالنيل الابيض عند مدينة الخرطوم ويبلغ ايراده السنوى المتوسط مقدرا عند اسوان نحو ٤٨ مليار متر مكعب ويستجمع مياهه من عدد من الانهار التي تنبع من جبال الهضبة الاثيوبية ومن بحيرة تانا.

اما الهضبة الاستوائية فيبلغ المتوسط السنوي للمياه الوارده منها نحو ١٣ مليار متر مكعب مقدره عند اسوان ويعد هذا المصدر اكثر المصادر انتظاما في امداد النيل بالمياه على مدار العام، وياتي اخيرا حوض بحر الغزال الذي ينتشر فيه عدد من الانهار الصغيرة التي تنبع من المناطق الجبلية بالسودان وافريقيا الوسطي وجملة الايراد السنوي لهذه الانهار يبلغ ١٥,١ مليار متر مكعب في المتوسط، غير ان ما يصل منه للنيل لايزيد على ,٥ مليار متر مكعب ويفقد الباقي في منطقة المستنقعات.

وبذلك فان الهضبة الاثيوبية تمثل اهم المنابع حيث تقدم نحو ٨٥٪ من متوسط الايراد السنوى للنيل مقدارا عند اسوان ولكن تمثل هضبة البحيرات الاستوائية اكثر المصادر انتظاما في امداد النيل بالمياه على مدار العام وتقدر كمية المياه التي يحملها نهر النيل وروافده حتى ورودها الى مصر بحوالي ١٠٦ مليار متر مكعب سنويا تساهم فيها المصادر المختلفة وعلى الرغم من ارتفاع حجم هذه الكمية الا ان الفواقد في منطقة السدود وصحراء النوبة تقلل من كمية الوارد كثيرا حيث يبلغ متوسط ايراد النهر عند اسوان ٨٤ مليار متر مكعب. وهذا المتوسط قائم على قراءات الخمسين عاما الاولى من هذا القرن، حيث يعاني الايراد من التقلب من سنة لاخرى او كل فتر زمنية لاستغراق سوى عدد محدود من السنوات. ومن هنا ياتي التحفظ الذي ذكره «جون واتربرى» من التعامل مع هذا المتوسط باعتباره ايرادا ثابتا للنهر يمكن لمصر الاعتماد عليه. فخلال العام المائى (من يوليو الى يوليو) ١٨٧٩/١٨٧٨ على سبيل المثال كان اجمالي ايراد النهر حوالي ١٥٠ مليار متر مكعب وهو ما يبلغ قرابة ضعف المتوسط المذكور بينما في عام ١٩١٤/١٩١٣ كان الايراد ٤٢ مليار متر مكعب وهو

مايبلغ نحو نصف متوسط الايراد.
ويعد هذا التحفظ في موضعه تماما عند التعرض للازمة التي شهدتها مصر حيث كان للجفاف الذي شهدته المنابع الاثيوبية من العام المائي ١٩٨٠/١٩٧٩ وحتى العام المائي ١٩٨٧/١٩٨٦ أثره على الانخفاض الشديد في كمية المياه الواردة مما دفع مصر الى سحب نحو ١٠ بليون متر مكعب من ١٧ بليونا كانت مخزنة في بحيرة ناصر حتى يوليو ١٩٨٨ نتيجة لهذا النقص في الايراد . وانحسر المخزون امام السد من ١٢٥ مليار متر مكعب من عام ١٩٨١/٨٠ الى ٤٦ مليار في عام ١٩٨٧/١٩٨٦ حتى وصل منسوب بحيرة ناصر الى حوالي ١٤٩ مترا فوق مستوى سطح البحر في صيف عام ١٩٨٨ (قبل وصول الفيضان) وهو مايقابل نحو ٦ مليارات متر مكعب فقط من التخزين الحي وهو ماهدد بتوقف كامل لتوليد الكهرباء من توربينات السد اضافة الى الاثار الاخرى التي كانت متوقعة لاستخدام المياه في الاغراض المختلفة .. مثل خفض كميات المياه المخصصة للزراعة باعادة النظر في التركيب المحصولى او تخفيض كميات المياه المخصصة لاغراض الاستهلاك المنزلي.

وحتى عام ١٩٥٩ كان يستبعد من متوسط الايراد السنوي للنيل ما يضيع في البحر المتوسط وقدره نحو ٣٢ مليار متر مكعب سنويا ويكون متوسط مايتبقى نحو ٥٢ مليار متر مكعب يخص مصر منها (وفقا لاتفاقية عام ١٩٢٩ الخاصة بتوزيع المياه بين مصر والسودان) ٤٨ مليار متر مكعب والسودان ٤ مليار. وبعد اتمام بناء السد العالي بلغت الحصة الاضافية التي امكن تدبيرها ٢٢ مليار متر مكعب سنويا ووفقا لاتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، فان حصة مصر من هذا المورد الاضافي بلغت ٧,٥ مليار متر مكعب والسودان ١٤,٥ مليار . وبهذا بلغت حصة مصر الاجمالية من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب في المتوسط سنويا مقدره عند اسوان بينما بلغت حصة السودان ١٨,٥ مليار سنويا.

وتستهلك الزراعة نحو ٨٧٪ من جملة الموارد المائية المتاحة (يذهب الثلثان لاحتياجات الحاصلات الزراعية والثلث الباقي للصرف) وذلك لاتباع اسلوب الرى بالغمر وانخفاض كفاءة الرى في مصر.

وقد ارتفعت احتياجات الزراعة الفعلية من ٤٦,٣ مليار متر مكعب عام ١٩٧٥/١٩٧٤ الى حوالي ٤٩,٧ مليار في منتصف الثمانينات وذلك لزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل المنزرعة من المحاصيل ذات الاستهلاك المائي المرتفع مثل القصب والفواكة بينما قدر الخبير د/ مصطفى الجبلي ان جملة الاستخدام في اواخر الثمانينات قد ارتفعت الى حوالى ٦١ مليار متر مكعب في بعض السنوات.

وفي هذه الظروف بدت اهمية السد العالي . فمع انخفاض منسوب الايراد السنوي لفيضان النيل تم السحب من مخزون بحيرة ناصر وقد قدر بعض الخبراء الزراعيين ان المساحة المحصولية في مصر يلزم مضاعفتها

بحلول عام ٢٠٠٠ من نحو ١١ مليون فدان الى ٢٢ مليون فدان محصولى وذلك وحده يحتاج الى نحو ٥٥ مليار متر مكعب سنويا وذلك اضافة اى زيادة الاحتياجات للمياه للاغراض الصناعية والمنزلية.

وفي تقدير رسمي للموازنة المائية في «موسوعة» احكام ضبط مياه النيل فان مصر سوف تكون في حاجة الى ٦٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠ وذلك على اساس ان يكون مشروع قناة جونجلي المرحلة الاولى قد استكمل وعلى اساس استصلاح ٤٢ الف هكتار في المتوسط سنويا من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ وان تكون مصر قد استطاعت خفض متوسط حصة الفدان من مياه الرى من ٦٠٨٨ متر مكعب/ سنة الى ٥٠٦٨ متر مكعب /سنة.

امـا اذا لم يتحقق ذلك فـان مصـر ستكون بحاجة الى مايقدر بنحو ٧٣ مليار متر مكعب في المتوسط حسب تقدير «جون واتر برى» بينما يقدر مصطفى الجبلى الاحتياجات في هذا التاريخ بنحو ٦٨ مليار متر مكعب سنويا على اقل تقدير.

وايا كانت التقديرات فانها جميعها ترفع بحاجات مصر من المياه عن الكمية المتوفرة حاليا من النيل والمصادر الاخرى . ويقتضى منا ذلك الاطلاع على التصورات الموضوعة لمواجهة هذه الاحتياجات المستقبلية .

مشروعات المستقبل

مشروع التخزين في البحيرات الشمالية

أوضح وزير الرى المصرى انه لمواجهة تزايد احتياجات مصر المائية في المستقبل فانه لا بد من ضرورة تنفيذ مشروع التخزين في البحيرات الشمالية .. ويتضمن المشروع تحويل بحيرة البرلس الى بحيرة عذبة وتحويل ٧٠٪ من بحيرة المنزله الى بحيرة عذبة كذلك والابقاء على ٣٠٪ من مساحتها على وضعها الحالى ويتم «تعذيب» هذه البحيرات بامدادها بمياه النيل مع اضافة جزء من مياه الصرف للبحيرتين لتعويض مفقود البحر ثم يعاد سحب المياه من الجزء الذي تم اعذابه ببحيرة المنزله الى ترعة السلام واستخدام

المياه العذبة في زراعة المساحة المتاحة للبحيرة مساحات اخرى بالمنطقة والمشروع.

يهدف من ثم الى تخزين المياه التي تصرف في البحر خلال السده الشتوية وقد تمت دراسة المشروع في اوائل الستينات واعيد طرحه للدراسة والتنفيذ مره اخرى في عام ١٩٨٤، ويعد تأخير تنفيذ المشروع راجعا الى الاعتراضات من المسؤولين بوزارة الزراعة عن الثروة السمكية بالذات حيث ستتراجع نتيجة للمشروع الاسماك البحرية لتحل محلها اسماك نيلية .. وقد بدأت اخيرا دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع في عام ١٩٨٨ تحت وطاة اشتداد موجة جفاف منابع النيل ويهدف المشروع في النهاية الى استخدام نحو ٣,٥ مليار متر مكعب سنويا من مياه الصرف والسده الشتوية.

مياه الصرف والمياه الجوفية

ذكر تقرير «ماكد ونالد» الذي اعد لحساب وزارة الرى المصرية ان الضرورة الملحة تحتم اعادة استخدام الفاقد من مياه الصرف التي يمكن ان ترتفع الى ١١,٥ مليار متر مكعب .. وفي تقدير آخر يذكر التقرير ان التوسع في انشاء المصارف المغطاه وتحسين شبكات الصرف سيؤدي الى التوسع في استخدام مياه الصرف في عمليات الرى الى حوالي ١٠ مليار متر مكعب/ سنة بينما لايستخدم حاليا سوى ٤,٢ مليار متر مكعب فقط اي انه يمكن تحقيق زيادة قدرها ٥,٨ مليار متر مكعب سنويا ، هذا علما بان دراسات وزارة الرى ذاتها اوضحت ان النسبة المئوية لمياه الصرف بالنسبة لمياه الري تتراوح ين ٤٦ ـ ٥٠٪ وهو ما يعني كفاءة ري منخفضة جدا ويعني هذا ان ما يفقد في البحر من مياه الصرف يقدر بنحو ١٦ مليار متر مكعب.

اضافة الى مياه الصرف فان بعض الدارسات تؤكد انه يمكن التوسع في استخدام المياه الجوفية في الصعيد بحيث يصل اجمالي المستخدم منها الى ٢,٨ مليار متر مكعب/ سنة

اتفاقيـــة ١٩٥٩ بين مصـــر والســـودان هي العلاقـــة الوحيـدة الايجابيـــة التـــي تحفـــظ حقـوق مصـــر فـــي النيـــل

□ النيل يستخدم للغسيل والاستحمام؟ □

مشروعات التخزين في أعالي النيل لاستعادة الفواقد

أجريت بعض الدراسات حول استقطاب الفـواقد الضخمـة من مياه النيل في منطقة المستنقعات بجنوب السـودان وقدر انـه يمكن تـوفير ١٨ مليار متر مكعب/سنـة مقدرة عند أسوان تقسم منـاصفة بين كل من مصر والسودان

ويمكن توفير هذه الكمية بتنفيذ عدد من المشروعات أولها:

- استقطاب ٧ مليار متر مكعب من المياه التي تضيع في منطقة السدود وسيتم الحصول على هذه الكمية من المياه بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلي بمرحلتيه الاولى والثانية وزيادة كفاءة التخزين في البحيرات الشمالية.

- وثاني هذه المشروعات استقطاب ٧ مليارات متر مكعب اخرى من المياه الضائعة في حوض بحر الغزال ويستدعي ذلك حفر قنوات لتجميع مياه الانهار والخور داخل حدود السودان.

- وثالثها توفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه الضائعة في مستنقعات مشار ويستدعي هذا انشاء قنوات جديدة داخل حدود السودان.

وقد ووجهت هذه المشروعات بصعوبات حالت دون تنفيذها. فبينما تمت المباشرة باقامة قناة جونجلي المرحلة الأولى، فان العمل،

توقف بها وعلق رسميا في عام ١٩٨٧ بعد أن كان قد تم حفر أكثر من ثلثي القناة (٢٦٥كم من ٣٦٠كم) وذلك لتفجر الحرب الاهلية في جنوب السودان.

ورغم أهمية تنفيذ بعض المشروعات السابقة فلا شك ان مشروعات اعالي النيل تعد هامة جدا من زاوية حجم المياه التي توفرها والتكاليف السنوية للمتر المكعب من المياه وذلك يقتضي العمل من اجل التوصل الى اتفاق بين دول حوض وادي النيل. فمشروعات اعالي النيل لا يمكن المضي فيها دون الاتفاق مع دول الحوض الاخرى بخلاف السودان. فمشروع جونجلي المرحلة الاولى لم يقتض سوى الاتفاق مع السودان بينما مرحلته الثانية وبقية المشروعات تقتضي ضرورة الاتفاق مع دول اخرى مثل كينيا وأوغندا.

ومن هنا نواجه معظلة كبيرة، فمن الناحية العملية لا يستطيع صانع القرار المصري ان يتعامل مع اوغندا مثلا دون كينيا أو تنزانيا، مما يستحيل معه التوصل الى اتفاقية ثنائية دون اثارة حفيظة الدول الاخرى. فبين السودان وكينيا خلاف طويل حول اقليم ايلمي خاصة بعد قيام السودان بالغاء إتفاقيتي عام ١٩١٤ و١٩٣٨ اللتين تنظمان ادارة هذا الاقليم منذ أيام الاحتلال البريطاني حيث اتهمت السودان كينيا بالسماح لقوات المتمردين برئاسة جون جارانج بالسيطرة الفعلية على الاقليم الذي يخضع لادارتها. كما توجد خلافات تاريخية بين كينيا واوغندا حول العديد من المصالح والسياسات المتعارضة كما نشب خلاف وصل الى حد تبادل طرد السفراء بين زائير وأوغندا في عام ١٩٨٩م.

وهكذا فان على مصر صياغة سياستها مع دول الحوض في ظل ظروف غاية في التعقيد هذا ناهيك عن مشاكل مصر ذاتها حاليا مع السودان ومشاكلها التاريخية حتى تم التوصل الى اتفاقية ١٩٥٩ حول توزيع مياه النهر. اضف لذلك خلافات كل من اثيوبيا والسودان والعلاقات المصرية الاثيوبية التي مرت بفترة حرجة للغاية في اوائل الثمانينات. وتظل اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان هي العلاقة الوحيدة الايجابية التي تحفظ حقوق مصر في النيل، بينما صعوبة التوصل الى اتفاقيات أخرى مماثلة تصعب من خطورة التعرض المصري في المستقبل لأية سياسات من شانها ان تزيد من خطورة الموقف المائي في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الفعلية لها.

الصراع... والتعاون

وهكذا فان الاتجاه الى صياغة علاقات تعاونية وتعاقدية مع دول الحوض باتت مطلبا ملحا أكثر من اي وقت مضى... ويعود ذلك الى التوزيع الفريد لمياه النهر واستغلالها حيث ان البلدان الأكثر حاجة واستخداما لمياه

النهر والتي تقل فيها الى حد كبير أو تكاد تنعدم أي موارد مائية أخرى يعتد بها (كمصر) هي بلد أسفل النهر بينما دول المنبع أو أعلى النهر كانت تتميز بخفة الكثافة السكانية والتخلف الاقتصادي الشديد الذي يعوق استخدام مياه النهر بها على نحو منتظم مع وفرة الامطار في كثير من هذه البلدان على مدار العام.

ورغم وجود عدد من الاتفاقيات التي تنظم استخدام المياه وتحفظ حقوق مصر في المياه الا ان أغلب الدول الافريقية وخاصة اثيوبيا (الاكثر أهمية كمصدر لمياه النيل في مصر) رفضت الالتزام بهذه الاتفاقيات لتوقيعها أثناء فترة الاحتلال وهو ما ترى انه سبب كاف لكي لا تلزم حكومات البلدان الوطنية بهذه الاتفاقيات.

ففي اطار مشروع طرح في اوائل القرن «مشروع التخزين القرني» وكان يهدف الى اقرار التعاون بين دول الحوض كافة، اقترح اقامة خزان على بحيرة تانا في اثيوبيا ولذلك تم التوصل لاتفاقية مبدئية بين مصر والسودان خصوصا بذلك في عام ١٩٣٥ ولكن الغزو الايطالي لاثيوبيا اعاق الحصول على موافقة اثيوبيا ومع تعديل هذا الاتفاق في عام ١٩٤٦ للسماح بزيادة طاقة التخزين والتصريف من بحيرة «تانا» رفضت اثيوبيا المستقلة في ذلك الوقت الموافقة على المشروع مع بدء الحكومة المصرية في السعي لتنفيذ مشروع السد العالي فان الحكومة الاثيوبية قدمت مذكرة لكل من مصر والسودان في سبتمبر ١٩٥٧ اشارت فيها الى حقها الطبيعي في مياه النيل التي تنبع من اراضيها وعارضت هذه المذكرة اتفاقية عام ١٩٠٢ التي كانت قد وقعت بين مصر واثيوبيا وذلك حسب قول المذكرة لعدم اهلية ايطاليا في التوقيع على اتفاقية نيابة عن اثيوبيا .. ومن ثم عارضت اثيوبيا فكرة الالتزام بأي اتفاق وتمسكها بممارسة سيادتها على منابع النيل الازرق وعطبره.

ومع البدء الفعلي في انشاء السد العالي بمساعدة سوفياتية بعد رفض اميركا والبنك الدولي تمويل المشروع فانه كجزء من ضغوط الولايات المتحدة على مصر الناصرية وتذكيرها بنقاط ضعفها الجيوبوليتيكية فقد قام المكتب الاميركي لاستصلاح الاراضي الزراعية بدراسة موسعة في ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤ لتنمية الاراضي الاثيوبية الزراعية الواقعة على طول ٢٢٠٠ كم من الحدود الاثيوبية مع السودان وقد اقترحت هذه الدراسة بناء ٢٦ سدا وخزانا يمكنها ان توفر مياها للري او توليد الطاقة الكهربائية ولو كان قد تم تنفيذ هذه المشروعات فانها كانت ستنقص ٥,٤ مليار متر مكعب من تدفق النيل الازرق، ورغم انه لم ينفذ أي من هذه المشروعات الا انها تظل تهديدا كامنا لمصر كلما توترت العلاقات بين البلدين او اذا ما تدخلت اسرائيل وهو أمر وارد للضغط على مصر عبر تمويل وتنفيذ بعض هذه المشروعات. وهذا التوتر في العلاقات بين البلدين كان قد تصاعد في اوائل الثمانينات بالفعل حينما اعلن الرئيس السادات عن نيته في توجيه قدر من مياه النيل لاسرائيل اذا اعلنت اثيوبيا ان مصر تسيء استخدام حصتها من مياه النيل بتحويلها لاطراف

اخرى خارج حوض النهر . وقد رد الرئيس المصري بالتحذير من أن مصر يمكن ان تصل الى حد الحرب مع اثيوبيا اذا ما هى فكرت في المساس بحقوق مصر في مياه النهر وكان هذا سببا كافيا لكي تتلقى اثيوبيا ذلك لتؤكد على النوايا الاستعمارية لمصر منذ عهد الخديوي اسماعيل الذي سير حملات عسكرية للسيطرة على منابع النهر والتي اكدت ان هذه المطامع الاستعمارية قد استمرت اثناء حكم عبدالناصر والسادات.

وفي رد عملي وضعت اثيوبيا امام مؤتمر الامم المتحدة للبلدان الاقل نموا في عام ١٩٨١ قائمة باربعين مشروع ري يقع بعضها على النيل الازرق ونهر السوباط. واعلن المسؤولون الاثيوبيون انه في حالة عدم التوصل الى اتفاق مع جيرانهم اسفل النهر (مصر والسودان) فانهم يحتفظون بحقهم في تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد. وسرعان ما جاء تغير الحكم في مصر ليرسم سياسة جديدة للعلاقات مع اثيوبيا وذلك لاثنائها عن تنفيذ اي مشروعات من جانب واحد وهو ما يشكل اضرارا بحقوق مصر. ولاشك ان صياغة العلاقات المصرية مع دول الحوض في هذه الفترة العصيبة يعد أمرا غاية في التعقيد مع الدرجة الهائلة من التغييرات العنيفة التي تجتاح القارة عوضا عن تعرض العلاقات مع السودان الى التوتر بين فترة واخرى. وهو ما يعني ان امكانات النزاع مازالت متوفرة كما ان امكانيات التعاون لم تصل الى حائط مسدود بعد والامر الفاصل في ذلك هو طبيعة التوجه المصري مستقبلا لتأمين شريان الحياة في وسط قارة تموج بالتغيرات العنيفة والمتلاحقة.

المصدر : الاهرام

التاريخ:٥ يونيو ١٩٩٤

بدء المباحثات المصرية الاثيوبية لتنمية الموارد المائية

اديس ابابا - ا.ش.ا - بدأت امس المباحثات المصرية - الاثيوبية حول سبل دعم التعاون المشترك بين البلدين فى مجال تنمية الموارد المائية، ورأس الجانب المصرى فيها الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية، وعن الجانب الاثيوبى ميسفين ابابا وزير الموارد المائية.

وسبق المباحثات اجتماعات على مستوى الخبراء من الجانبين بدأت الخميس الماضى فى اطار الاعداد لهذه المباحثات، وتأتى زيارة وزير الاشغال العامة والموارد المائية التى تعد اول زيارة يقوم بها وزير مصرى لاثيوبيا منذ عام ١٩٨٢ ردا على الزيارة التى قام بها وزير الموارد المائية الاثيوبى لمصر فى مطلع هذا العام.

المصدر: الاخبار

التاريخ: ٥ اكتوبر ١٩٩٤

اتفاقية مياه النيل أفادت السودان أكثر من مصر

أشاد محمد سعيد معروف نقيب الصحفيين ورئيس المجلس القومى للصحافة بالسودان باتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان . وقال ان الاتفاقية حققت اضافة من مياه النيل للسودان عقب انشاء السد العالى حيث زاد نصيبه من ٤ مليارات متر مكعب الى ١٨,٥ مليار متر مكعب . كما تحققت بموجبها فوائد اخرى منها خزان الروصيرص وقناة جونجلي وحق السودان فى الانشاءات على النيل .. بينما نصيب مصر لم يزد الا ٧ مليارات متر مكعب .

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٥

اتفاق دول حوض النيل على تنفيذ مشروعات مشتركة

اروشا «تنزانيا» - أ.ش.أ - اتفق وزراء المياه والرى فى دول حوض النيل على تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين دول الحوض والسعى الى اقناع الدول والمؤسسات المانحة بالمساهمة بمبلغ مائة مليون دولار لتمويل هذه المشروعات التى ستنفذ فى اطار خطة عمل اتفق عليها وزراء دول الحوض خلال اجتماعهم الحالى فى تنزانيا. وصرح السيد محجوب الأمين مدير التعاون الفنى من أجل التنمية وحماية البيئة فى النيل أمس بأن الوزراء المشاركين فى الاجتماع اتفقوا على تحديد ٢١ مشروعا يتم تنفيذها فى اطار خطة العمل لدول حوض النيل.

الأهرام
المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ: ٦ يوليو ١٩٩٥

إلا ... النيل!!

يمكن ان نتفق ونختلف ولكن لانتسامح مع نقطة المياه التى تروى مصر بشرا وارضا، لانتسامح مع من يريد قتل واهب الحياة، هناك ثوابت لايستطيع احد ان يمسها، واهم هذه الثوابت لمصر هى النهر الخالد، ومن يتجاوز ذلك يدخل المنطقة المحرمة لكل المصريين. علما بأن هذا النهر الهادىء. لايستطيع احد ان يقف امام غضبة، وايا كان الامر، فالنيل احد المقدسات لدى المصريين، لايحتمل المناورات او المساومات، وهو ليس ورقة يستطيع كائن من كان ان يلوح بها للضغط.. ولأن هذا الموضوع من موضوعات الدائرة الحمراء لمصر والمصريين، فإن التلويح بمياه النيل قضية جادة وتمس الضمير المصرى، ولاتحتمل اى عبث، ورغم ذلك فاننا نتساءل على سبيل البحث فقط من يستطيع ان يقف امام تدفق النهر الخالد لمصر؟

يحول الدرس الاول لاى مهندس رى فى دول حوض وادى النيل ان النيل ليس ظاهرة جغرافية كالانهار الاخرى فى كل الدنيا بل هو ظاهرة مسيطرة ومهيمنة على جميع مظاهر الحياة فى الركن الشمالى الشرقى من قارة افريقيا بل هو المقبلة الاولى فى الوجود فى مصر والسودان الشمالى على الاقل حيث يمكن القول بان مصر هى النيل.

وتزيدهم ثقافة النهر معرفة بان النيل كان الطريق وكان السبيل لكل سلالة بشرية او لغة او ثقافة ما ان تصل الى النيل حتى تنتشر فيه من ادناه الى اعاليه اذ ليس لها طرف اخر تسير فيه.

ويقول مصدر مسئول عن المياه والموارد المائية فى مصر ان هذه الكلمات لايعرفها مهندس الرى المصرى فقط بل يشاطره فى فهمها والتصديق عليها مهندس الرى السودانى فمساحة حوض النيل - التى تقدر بنحو ٩ ٢ مليون كيلو متر مربع - التى تضم اجزاء من ١٠ دول هى اوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير واثيوبيا واريتريا ثم السودان مصر والتى يجرى فيها النيل لمسافة ٦٧٤٠ كيلو مترا اصبح لها بفضل مصر سياسة مائية ومشروعات مشتركة لصالح كل شعوب هذا الحوض.

ويضيف قائلا: ان كل مسئولى الرى والموارد المائية فى السودان يعرفون جهود مصر وامكانياتها الضخمة المالية والاقتصادية والسياسية والفنية التى تسعى وتعمل جاهدة لتعظيم فوائد النهر وايراداته وموارده الطبيعية. والرى السودانى بكل مسئوليه يعرفون ايضا العدالة المصرية فى التعامل مع هذه الثروة التى هى بمثابة الحياة ليس لمصر بل لكل الاجيال القادمة ولايظن هذا المسئول ان يكون لواحد من اسرة الرى السودانية ولو مجرد موافقة ضئيلة على اقحام قضية المياه ونهر النيل فى مسائل الجدل السياسى، ولايتصور اى سودانى ان يعلم النظام هناك مرور المياه الى مصر حتى لو امتلك الوسيلة لذلك ولكنه لايمتلك ذلك بالفعل.

مناورات صغيرة

وفى هذه المسألة اوضح الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه لايوجد اى شك فى ان مصر ستقطع اى يد تمتد لمنع المياه عن مصر. واكد الوزير ان كلمات الصغار فى هذا الشأن لن تنال من مصر وسيادتها وحقوقها التاريخية والشرعية الدولية فى الحفاظ على نصيبها المشروع من مياه النيل ووصف هذه الكلمات بانها لعب بالنار وان مصر لن تسكت ابدا ، اذا تعرض احد لنقطة واحدة من حق مصر من مياه النيل.

ويقول الوزير: اننا نحذر وننذر لان النيل ليس ملكا لفرد وانما هو ملك لامة بأسرها ولاجيال متعاقبة ولايستطيع احد مهما كان سواء فى السودان او غيرها ان يمس نقطة واحدة من مياه النيل التى هى حياة مصر منذ الاف السنين.

ويقول الوزير فى هدوء: ان العقلاء فى السودان يفهمون تماما ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الاحمر الذى لايمكن تجاوزه باعتبارها الاداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية وان المساس بما هو مقرر فى هذه الاتفاقية بشأن المياه يضر السودان قبل مصر كما ان مصر قامت بعمل مشروعات لتنظيم امدادات مياه النيل لصالح الشعبين المصرى والسودانى وهذا حق تاريخى تأسست عليه حياة الشعبين ولايمكن لاحد ان يعتدى على هذا الحق، لانه خط النار الذى لايمكن تجاوزه.

وكانت مصر قد جددت الاتفاقيات القديمة، مع السودان وقد تفرغ الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لمدة ١٤ يوما متصلة مع اسماعيل الازهرى رئيس الوزراء السودانى فى عام ١٩٥٩ . وانتهت المحادثات المتصلة ببشرى لشعبى وادى النيل، حيث ارتفعت الاتفاقية بحقوق الانتفاع السودانى من مياه النيل الى مايقرب من اربعة اضعاف ما كان يحصل عليه. كما تم [illegible] السود[illegible]ة بعد الاستغناء عن التخزين فى سد جبل الاولياء ، بعد بناء السد العالى الذى حقق منافع للسودان تزيد عما حققه لمصر.

لمصر حق المراقبة

غير ان اتفاقية ١٩٥٩ لها اساس وامتداد من الاتفاقية التى وقعت قبلها وعرفت باتفاقية عام ١٩٢٩ والتى ابرمت بين مصر وبريطانيا العظمى والاخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا واوغندا وتنص هذه الاتفاقية على تحريم التامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل او روافده او البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وبصفة خاصة اذا ما كانت لهذه المنشآت صلة بالرى او بتوليد الكهرباء او اذا ما كانت تؤثر على كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر او على تواريخ وصول تلك المياه الى مصر او اذا ما كانت تضر بمصالح مصر من اى ناحية كما تنص المعاهدة ايضا على ان لمصر الحق فى اقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه لمصبه وطبقا لهذه الاتفاقية . قامت مصر بالفعل وبموافقة بريطانيا واوغندا عام ٤٩ بالمشاركة منذ البداية فى عمليات تصميم وبناء خزان او سد «اوين». وقد تولت مصر بالفعل ارسال مهندس يمثلها لحماية المصالح المصرية خلال فترة التشييد

وتنظيم عملية تدفق المياه لمصر بناء على تعليمات مهندسيها المقيم هناك اى فى اوغندا.. واستمرت تلك الاسس التي تحكم علاقات الدول في حوض وادى النيل حتى جاءت اتفاقية نوفمبر عام ٥٩ بين حكومتي مصر والسودان لتسد الثغرات التي كانت موجودة في اتفاقية ١٩٢٩، وفي نفس الوقت تلغيها لانها لم تكن تشتمل على الضبط الكامل لحصص الدولتين.

ونظرا للخلافات الكبيرة في طبوغرافية النيل وهيدرولوجيته بين الدول التي يخترقها نهر النيل فان ذلك يمكن ان يؤدى الى بعض المشاكل .. ولهذا يلستر احد خبراء القانون الدولى الحال بقوله ان نهر النيل نهر دولي يخضع بطبيعة الحال للقواعد العامة للقانون الدولى بشأن استخدام وادارة الانهار الدولية

كل الاتفاقيات تؤكد حق مصر في الرقابة على النيل من المنبع

السد العالي حقق منافع للسودان أكبر من مصر

تحقيق :
أحمد نصر الدين

اتفاقيات تأمين حصة مصر من النيل عمرها أكثر من ١٠٠ عام !

يعتقد البعض ان اتفاقيات تقسيم مياه النيل هى تلك المعقودة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ . ولكن الحقيقة غير ذلك . فهناك اتفاقيات تنظم النهر يزيد عمرها على ١٠٠ عام ..

●● ففى روما يوم ١٥ ابريل ١٨٩١ وقعت بريطانيا وايطاليا بروتوكولا يحدد مناطق نفوذ الدولتين فى شرق افريقيا ، تعهدت فيه ايطاليا «بعدم اقامة اية منشات لأغراض الرى على نهر عطبرة يكون من شانها تعديل تدفق مياهه الى نهر النيل على نحو محسوس» .

●● وفى اديس ابابا وقعت معاهدة بين بريطانيا واثيوبيا يوم ١٥ مايو ١٩٠٢ باللغة الأمهرية تعهد فيها ملك الحبشة «بان لا تصدر تعليمات او ان يسمح باصدارها فيما يتعلق بعمل اى شىء على النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط يمكن ان يسبب اعتراض سريان مياهها الى النيل دون الموافقة المسبقة لحكومة بريطانيا وحكومة السودان المصرى الانجليزى» .

●● وفى لندن يوم ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ تم توقيع اتفاق بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا على أن «يعملوا معا لتامين مصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل وعلى الاخص لتامين وصول مياه النيل الازرق وروافده الى مصر» .

●● وفى ١٢ مايو ١٩٠٦ تم توقيع اتفاق فى لندن بين ليوبولد ملك بلجيكا «عاهل الكونغو» وبريطانيا

وفيه تعهدت حكومة «الكونغو» بأن لا تقيم او تسمح بإقامة اية اشغال على نهر سمليكى او نهر اسانجو او بجوار اى منهما يكون من شانها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة البرت مالم يتم ذلك بموافقة مسبقة من حكومة السودان المصرى ـ الانجليزى .

ليس هذا فقط بل ان مصر اتفقت مع أوغندا عام ١٩٤٩ على الا يؤثر مشروع اوين على خفض المياه الواصلة الى مصر . وهذا بالطبع غير الاتفاقيات المعقودة بين مصر والسودان .

هيئة مياه النيل المشتركة تجتمع بالخرطوم السبت القادم

تبدأ الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان اجتماعها الدورى يوم السبت القادم بالخرطوم .

وصرح المهندس محمد ناصر عزت رئيس الجانب المصرى فى الاجتماعات بان الهيئة ستناقش عددا من الدراسات الفنية لتنمية الموارد المائية ووسائل زيادة ايراد النيل ، بموازنات الخزانات والتنبؤ بايراد النهر .

كما ستناقش الهيئة سبل توثيق التعاون بين دول حوض النيل التسع لصالح التنمية الشاملة لنهر النيل .

يراس الجانب السودانى فى الاجتماعات التى تستمر اسبوعا ـ المهندس بخيت مكى حمد .

المصدر : الاخبار

التاريخ: ١٠ مارس ١٩٩٢

اسرائيل تسعى لخفض حصة مصر من المياه

اكد الدكتور حمدى الطاهرى خبير شئون المياه والسفير السابق بالخارجية ان اسرائيل تخطط لاقامة ٣٢ سدا على الانهار التى تغذى نهر النيل بهدف تخفيض حصة مصر من المياه بمقدار ٧ مليارات متر مكعب .. وقد بدأ ذلك بالفعل وانخفضت حصتنا بمقدار نصف مليار .. لذلك يجب ان يكون لنا رد فعل تجاه السودان ..

جاء هذا امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبداللاه خلال مناقشتها مشكلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط .

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٥٠

مياه النيل

بين مصر والسودان

الخرطوم فى ١٨ — لمراسل الاهرام الخاص : علمت من بعض المصادر المطلعة ان حكومة السودان تنوى اصدار بيان يتضمن الحقائق المتعلقة بمباحثات ماء النيل التى جرت بين مندوبى حكومتى مصر والسودان

وقيل هنا ان مندوبى حكومة السودان عقدوا قبل سفرهم الى الاسكندرية اجتماعات مع الخبراء المصريين اسفرت عن ان الحل الوحيد اللازم هو رفع مستوى التخزين فى خزان سنار مترا واحدا ، وان ذلك ممكن من الناحية الفنية ، غير ان المندوبين عندما عرضوا هذا الاقتراح على عثمان محرم باشا رفضه

المصدر : الاهرام

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٥١

١٢٠ مليون جنيه في ٢٥ سنة

تقدرها الاشغال لتنفيذ مشروعات اعالى النيل

مليون جنيه لانشاء مستعمرات لرجال الرى فى ٨٠٠ فدان

الاسكندرية فى ٢٣ — لمندوب الاهرام الخاص — علمت ان وزارة الاشغال ارسلت اليوم الى المستشار القضائى للسفارة البريطانية كتابا ضمنته موافقتها على الصيغة القانونية للاتفاق على الاجراءات التى تتخذ بشأن اتمام المفاوضات بين حكومات مصر واثيوبيا وانجلترا لتنفيذ مشروع خزان تانا

وستمر هذه المفاوضات بثلاث مراحل ، تنحصر اولاها بين مصر واثيوبيا مباشرة ، وتكون الثانية بين اثيوبيا وانجلترا بحكم المعاهدة المبرمة بينهما منذ ثلاثين سنة ، والتى تقضى بالا تباشر حكومة اثيوبيا — الحبشة سابقا —

مشروعا انتاجيا من غير موافقة انجلترا

وتشترك ادارة السودان فى المرحلة الثالثة لتعيين نصيب السودان من المياه فى خزان تانا

وقد علمت إنه تبين من الحديث الذى دار بين حامد سليمان بك ومصطفى نجيب بك وكيلى وزارة الاشغال ، وبين مستر ستيفن احد مديرى البنك الدولى للانشاء والتعمير — والذى غادر القاهرة هذا المساء فى طريق عودته الى امريكا — ان وزارة الاشغال تقدر تكاليف مشروعات اعالى النيل بنحو ١٢٠ مليون جنيه ، على ان تنفذ كلها فى مدة لا تتجاوز ٢٥ سنة تنتهى فى عام ١٩٧٥

وعلمت ان معالي عثمان محرم باشا وزير الاشغال يرى انه من الضروري البدء منذ الان فى اتخاذ التدابير للانتفاع بهذه المشروعات عند تنفيذها تدريجا على الوجه الاكمل ، وقد وضع معاليه مشروعا ضخما لانشاء مستعمرات لمهندسى الري فى مناطق مختلفة لهذا الغرض

وقدرت المساحات اللازمة لانشاء هذه المستعمرات بنحو ثمانمائة فدان منها ١٢٠ فدانا فى قنا و١٠٢ فدان فى المنيا و٥٢ فدانا فى سوهاج

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**اتفاقيات**				
	الإخلال بإتفاقية نهر النيل				
	– الاخلال بالاتفاقية يثير المسئولية الدولية ويكون سببا للتحرك العسكرى (حول اتفاقية مياه النيل خط أحمر لايمكن ان تتجاوزه السودان)	المصرى	٩ يوليو ١٩٩٥	١	٢
	– الاخلال بالاتفاقيات الدولية يجيز اعلان حرب (حول تأكيد خبراء السياسة والقانون الدولى أن النيل خط أحمر لاتستطيع ميليشيات الترابى – البيشر تجاوزه)	الأنباء	١١ يوليو ١٩٩٥	٧	٩
٢	**السياسة المصرية فى حوض النيل**				
	– المحددات الحاكمة لملف المياه فى الاجندة المصرية	السياسة	١٨ سبتمبر ١٩٩٣	٧٩	٨٢
٣	**الصراع على مياه النيل**				
	– أزمات مياه النيل بين السودان ومصر بدأت علم ١٩٤٥ وتصاعدت عام ١٩٩٤	الأهرام	١٥ أغسطس ١٩٩٥	٥٧	٦٠
	– الأزمة فى منابع النيل ووسط أفريقيا (حول التهديدات والتحديات الموجهة لدول المنطقة)	الدفاع	١ فبراير ١٩٩٨	٨٣	٩٢
٤	**القوانين الدولية**				
	– القانون يحمى اتفاقيات مياه النيل	الأحرار	١٣ يوليو ١٩٩٥	١٨	٢٠
	– الاتفاقيات والقوانين الدولية تؤكد استمرار الحقوق المصرية فى مياه النيل	الأهرام المسائى	٢٧ فبراير ١٩٩٧	٧٠	–
	– ملف استراتيجية مياه النيل (حول الحقائق الكبرى الفاصلة من وقائع التاريخ وقرارات المنظمات الدولية أمام ابناء الوادى)	الأهرام	١٤ يوليو ١٩٩٥	٢١	٢٢
٥	**المشروعات**				
	– مشروع اتفاقية دولية لمياه الأنهار والبحيرات يثير تحفظات مصرية على الوضع فى حوض النيل	الشرق الأوسط	٧ أغسطس ١٩٩٧	٧٧	٧٨

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	المشروعات (تابع)				
	- الاتفاق مع أثيوبيا والسودان على تنفيذ مشروعات أحواض النيل على مستوى الاحواض الفرعية لنهر النيل باعتبار البلاد الثلاثة أعضاء بالهضبة الاثيوبية	الأهرام	١ مارس ١٩٩٩	٩٦	-
٦	**مؤتمرات وندوات**				
	- المؤتمر الخامس لدول حوض النيل فى أثيوبيا (اثيوبيا تطلب تقليل حصة مصر من مياه النيل)	الوطن	٤ مارس ١٩٩٧	٧١	٧٥
	- ندوة نهر النيل (حول الحاجة الملحة الى تأمين نهر النيل)	الأهرام	٢١ يوليو ١٩٩٥	٣٢	٣٨
٧	**نهر النيل**				
	- النيل نجاشى (حول مدح النيل) - تحقيق	الأهرام	١٥ يوليو ١٩٩٥	٢٥	٢٩
	- متابعة دقيقة لتوزيع حصة مياه النيل	آخر ساعة	١٩ يوليو ١٩٩٥	٣٠	-
	- نهر النيل قدسه المصريون فنسجوا حوله الخرافات (حول الاساطير والدراسات التى لاتنتهى حول نهر النيل)	الأنباء	٦ أغسطس ١٩٩٥	٥٦	-
	- حقائق وأرقام عن نهر النيل	الشرق الأوسط	١٥ أغسطس ١٩٩٥	٦١	-

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**ابراهيم يسرى**				
	– من يستطيع وقف تدفق مياه النيل ؟ (حول علاقة شعب مصر والسودان) سفير سابق	الأهرام	١٥ يوليو ١٩٩٥	٢٣	٢٤
٢	**زكى قناوى**				
	– النيل ليس فى خطر (حول استعمال وسائل بدائية لسد مجرى النيل كارثة على السودان)	العربى	١٠ يوليو ١٩٩٥	٤	٥
٣	**سوزان مبارك**				
	– تفتح اجتماعات لجنة اخلاقيات المياه	الأهرام	٢٥ نوفمبر ١٩٩٩	١٠٣	–
٤	**عبدالعاطى الطحاوى**				
	– ليس للسودان اى سلطان على حصة مصر فى مياه النيل مستشار	الأهرام	٢١ يوليو ١٩٩٥	٣١	–
٥	**عبدالملك عودة**				
	– البنك الدولى ومياه النيل مدير تحرير مجلة السياسة الدولية سابقا	الأهرام الاقتصادى	١٥ مارس ١٩٩٩	٩٩	١٠٠
٦	**عبدالهادى راضى**				
	– مصر تحترم الاتفاقيات مع دول حوض النيل	الأخبار	١٠ يوليو ١٩٩	٦	–
	– لاتوجد اى مخاطر تهدد حصة مصر فى مياه النيل	آخر ساعة	١٢ يوليو ١٩٩٥	١٠	١٣
	– مصر لن تفرط فى حقوقها فى مياه النيل	الأهرام	٢ أغسطس ١٩٩٥	٥٤	–
	– أمريكا تطلب من مصر توصيل مياه النيل لإسرائيل وزير الاشغال العامة والموارد المائية	الأهرام	١٣ يونيو ١٩٩٦	٦٢	–

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
٧	**عصام رفعت**				
	- نهر النيل علاقة تعاون ام صراع ؟ (حول تساؤلات الاستاذ عصام فى برنامجه التليفزيونى " موضوع للمناقشة ") رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى	الأهرام الاقتصادى	٣١ يوليو ١٩٩٥	٤٣	٤٨
٨	**عصام صديق**				
	- يؤكد التزام بلاده باتفاقيات مياه النيل وزير الدولة بوزارة الرى والموارد المائية السودانية	الأهرام	١ أغسطس ١٩٩٨	٩٦	-
٩	**على نورالدين اسماعيل**				
	- حان وقت اعادة النظر : (تعقيب على تعليق وزير الموارد المائية والرى) خبير تخطيط المياه	الأهرام	٢٢ أغسطس ٢٠٠١	١٠٦	١٠٧
١٠	**محمد عبدالوارث**				
	- الأصابع الخفية (حديث عن النيل ومياهه ومشروعاته)	أكتوبر	٦ أغسطس ١٩٩٥	٥٥	-
١١	**محمد نصر علام**				
	- قراءة فى ملفات النيل أستاذ هندسة الرى والصرف - هندسة القاهرة	الأهرام	١٦ مايو ١٩٩٩	٩٧	٩٨
١٢	**محمود أبوزيد**				
	- مصر لاتحصل على أكثر من حصتها من مياه النيل	الأهرام	٢٣ يونيو ١٩٩٨	٩٥	-
	- لن نسمح لإسرائيل باللعب فى حوض النيل	الأحرار	٢ أغسطس ١٩٩٨	٩٦	-
	- اتفاق بين دول حوض النيل على الاستفادة من الموارد المائية	الأهرام	١٨ مارس ١٩٩٩	١٠٢	-
	- ابوزيد عقب عودته من أديس أبابا اتحاد دولى لتمويل المشروعات المائية لدول حوض النيل	الأهرام	١٨ مايو ١٩٩٩	١٠٢	-

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
	محمود ابوزيد (تابع)				
	- ابوزيد ينفى توصيل مياه النيل الى إسرائيل	الوفد	٢٧ نوفمبر ١٩٩٩	١٠٤	-
	- لجنة مصرية - سودانية - اثيوبية لضمان احترام مياه النيل وزير الاشغال العامة والموارد المائية فى مصر	الأهرام	١٨ يونيو ٢٠٠١	١٠٥	-
١٣	**ناصر عزت**				
	- اتفاقية تقسيم المياه بين مصر والسودان تنفذ بدقة رئيس الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان	روزاليوسف	٢٤ يوليو ١٩٩٥	٣٩	-
١٤	**نور احمد عبدالمنعم نور**				
	- مياه النيل والتهديدات السودانية عميد أركان حرب بالقوات المسلحة المصرية	الدفاع	١ أغسطس ١٩٩٥	٤٩	-

مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**إسرائيل**				
	– هل بدأت إسرائيل حصار منابع النيل ؟ (حول محاولة إسرائيل حصار منابع النيل)	الأهرام	٣٠ يونيو ١٩٩٦	٦٤	٦٧
	– محاولة إسرائيلية لشراء مياه النيل	روزاليوسف	١ يوليو ١٩٩٦	٦٨	–
٢	**السودان**				
	– السودان يجدد رفضه اعتزام اثيوبيا بناء سدين على النيل	الأهرام	١٧ يونيو ١٩٩٦	٦٢	–
	– معارض سوداني ينتقد تلويح الخرطوم بالغاء اتفاقية تقسيم مياه النيل مع مصر	الأهرام	١٦ يونيو ١٩٩٧	٧٦	–
٣	**مصر**				
	– الخيارات اليائسة (حول حرص مصر على العقود الطويلة واقامة علاقات جوار جيدة مع الدول المجاورة	الأهرام	٩ يوليو ١٩٩٥	٣	–
	– حقوق مصر فى مياه النيل (حول حق مصر فى الرقابة على مجرى النيل من المنبع حتى المصب) تحقيق	الوفد	١٤ يوليو ١٩٩٥	١٤	١٧
	– مصر لن تسمح باقامة اى عمل يمس كمية المياه التى تصل إليها (تقرير رسمى حول الحقوق التاريخية والطبيعية المصرية فى مياه النيل)	الحياة	٢٧ يوليو ١٩٩٥	٤٠	٤٢
	– حق مصر فى مياه النيل (حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل ثابتة منذ القدم)	المهندسين	١ أغسطس ١٩٩٥	٥٠	٥٣
	– مصر تنفى الوساطة الأمريكية لمد مياه النيل الى اسرائيل	العالم اليوم	٢٠ يونيو ١٩٩٦	٦٣	–
	– مصر تنفى اتهامات أثيوبية بنقل مياه النيل الى أبعد من سيناء	الحياة	١٨ سبتمبر ١٩٩٦	٦٩	–

م	هيئات ومنظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**البنك الدولى** - يسعى البنك الدولى لتخفيض حصة مصـــر مـــن مياه النيل	الدستور	٤ فبراير ١٩٩٨	٩٣	-
٢	**الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل المصرية - السودانية أقيمت فى القاهرة** - الاتفاق على تسليم مصر ٨٠% من منشآت الرى بالخرطوم	الأهرام	٣٠ مايو ١٩٩٨	٩٤	-

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: السياسي المصرى
التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٥

اتفاقية مياه النيل خط أحمر لا يمكن أن تتجاوزه السودان

الاخلال بالاتفاقية يثير المسئولية الدولية ويكون سببا للتحرك العسكرى

التصريحات غير المسئولة « للترابى » والتى هدد فيها بتغيير اتفاقية مياه النيل وقطع المياه عن مصر . اثارت مصر كلها ليست الحكومة فقط بل الشعب كله .. فهذه التصريحات تلعب بالمياه وهى اشد خطرا من اللعب بالنار .. مصر حكومة وشعبا لن تسمح لاى فرد مهما كان حجمه ان يلعب فى نقطة مياه تصل اليها .. والقانون الدولى والاعراف الدولية ايضاً تؤيد موقف مصر :

وفى هذا « التحقيق » يجيب اساتذة القانون هل يستطيع النظام السودانى تنفيذ تهديداته ؟

يستبعد د . عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية ان يقدم السودان على التلاعب فى اتفاقية مياه النيل او إلغائها من طرف واحد لأن ذلك لايجوز مطلقاً حيث أن الاتفاقية تم توقيعها عام ١٩٥٩ فى إطار القانون والاعراف الدولية وبذلك فإن المساس بها امر مستحيل . كما أن عقلاء السودان يعلمون تماما ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الاحمر الذى لايمكن تجاوزه باعتباره الاداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقاً للمواثيق الدولية مؤكداً ان السودان لا يمكن أن ينتقص ولا قطرة واحدة من حصة مصر التى تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب طبقاً للاتفاقية . كما ان اى تصرف سوادنى فى هذا الشان سيضر السودان اولاً قبل ان يضر مصر فالمساس بهذا الامر كالمساس بخط النار الذى لايجب تجاوزه او المساس به .

الدكتور صلاح الدين عامر استاذ القانون الدولى يؤكد ان هناك إتفاقيتين دوليتين تنظمان العلاقة بين مصر والسودان فى مسالة مياه نهر النيل الاولى تم توقيعها عام ١٩٢٩ والثانية فى عام ١٩٥٩ والقانون الدولى يقرر انه لايجوز المساس بهذه الاتفاقيات او إنتهاكها من جانب واحد او الإقدام على إلغائها او تغيير أى من بنودها إلا بعد إتفاق جميع الاطراف الموقعة عليها ومن يخالف هذه القواعد يكون عليه مسئولية دولية تحددها الهيئات الدولية .

ويؤكد الدكتور محمد خيرى الميرغنى استاذ القانون الدولى إستحالة ان تنفذ السودان تهديداتها لان القانون قد نظم العلاقة بين الدول فى حالة الانهار ذات الطبيعة الدولية ورغم ان العقوبات فى القانون الدولى غير منظمة بعكس عقوبات القانون الداخلى لكل دولة إلا ان المجتمع الدولى عليه دور كبير يتمثل فى الحصار الاقتصادى او اللجوء إلى مجلس الامن او محكمة العدل الدولية ، إلا ان علاقتنا بالسودان لا يجب ان تتدهور لتصل إلى التعامل بالقانون الدولى والشعب السودانى ليس هو الترابى والبشير ، والمصرى يتألم لما وصل إليه الحال فى السودان بعد ان أصبح الجنيه المصرى يعادل ٢٠٠ جنيه سودانى فالسودان يمر بمحنة قاسية بكل المقاييس ولابد ان تنتهى وينتهى معها عهد البشير واعوانه فهو لن يستمر فى الحكم حتى يعبث بمياه النيل ويضر مصر .

وتنص المعاهدة بين مصر والسودان - والكلام مازال للدكتور محمد الميرغنى - ان السودان لايستطيع القيام باى مشروع على مياه النيل الا بعد استئذان مصر ، وفى بعض الفترات اقرضت السودان مصر جزءا من نصيبها فى مياه النيل لانها لا تستغل نصيبها باكمله ، كما ان الاراضى التى ضمتها مصر لملكيتها من بحيرة ناصر وما حولها دفعت مصر ثمنها حتى يتم تهجير السكان السودانيين إلى منطقة خشم الكربة ، ولا ننسى ان مصر ساهمت بالنصيب

د. عبدالهادى راضى

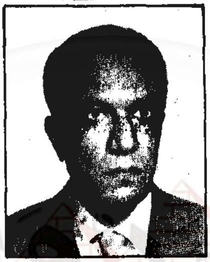

د. عاطف البنا

تحقيق :
إيناس عبدالعليم
إيمان عبدالرحمن
ناجى حسن

الاكبر ل مطروح قناة جونجلى فى جنوب السودان .

من ناحية اخرى يرى الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدولى جامعة القاهرة ان نهر النيل يخضع لإتفاقية دولية موقعة منذ ما يقرب من ١٠٠ عام وهى ملزمة لكل الأطراف المستفيدة من مياه نهر النيل والخروج عن هذه الاتفاقية هو إخلال بها يثير المسئولية الدولية وقد يكون هذا أحد أسباب التحرك العسكرى الذى لا نتمنى الوصول إليه وهناك اسلوب اللجوء للهيئات الدولية وقطع العلاقات ومصر عضوة فى كثير من المواثيق والمعاهدات الدولية .

وفى اعتقادى أن إتهامنا للسودان فى الاحداث الأخيرة دون انتظار ظهور نتائج التحقيقات قد يكون سببا لإثارة النظام السودانى ضدنا لذلك يجب التريث قبل توجيه الاتهامات لأحد حتى نرى نتائج التحقيقات .

وليس غريباً أن تبدأ بعض الجهات الأثيوبية فى توجيه النقد لنا لأننا نتحدث عن اتهامات قد تكون غير مؤكدة .

ويؤكد الدكتور البنا أن الحل العسكرى سوف تبقى أثاره بين الشعبين المصرى والسودانى لمئات السنين لذلك يجب إستبعاد هذا الحل اوعلى الاقل جعله أخر الحلول الممكنة ويجب ألا نأخذ الشعب السودانى بجريرة حكامه .

ويقول للدكتور محمود اباظة استاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

أن الاعراف الدولية تعطى لعلاقات المياه طبيعة خاصة ليس من الضرورى ان تحكمها اتفاقيات مكتوبة فهناك عرف دولى مستقر عليه ويعترف به الجميع وهو أن أيه مياه تقوم عليها زراعة وعاش عليها مجتمع بشرى لا يجوز تحويلها أو الإتيان بأى تصرف يمس هذه الحياة أو الزراعة فيها .

وأشار إلى أن معهد القانون الدولى قد اقر فى عام ١٩٦١ عدة مبادىء اساسية تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالانهار الدولية اهمها .

- وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى .
- عدالة توزيع مياهه .
- وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة الخاصة بالنهر .

وجوب سداد التعويضات المناسبة عن اى ضرر محتمل وقوعه .

بسبب انتفاع احد الاطراف بمياه النهر دون الاخرين .

ووجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجب يمليه حسن الجوار .

وفى عام ١٩٦٦ عقدت جمعية القانون الدولى فى هلسنكى واقرت مجموعة من القواعد لاستغلال وادارة الانهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة وذلك فى حالة عدم وجود اتفاقات محددة أو سوابق خاصة حول استخدام النهر الدولى الذى تنتفع منه كلها ولاتزال هذه القواعد دستوراً لاتعامل بين لدول المشتركة فى حوض نهر واحد كما ان الاتفاقيات والمعاهدات التى وقعها الاستعماء تظل سارية المفعول بعد الاستقلال .

ويضيف محمد ناصر عزت رئيس قطاع النيل .

بوزارة الاشغال والموارد المائية ان الإتفاقية تنص على بندين أساسيين الاول منها وهو توزيع الحصص بين الدولتين وحددت الحصص كالاتى : -

- أولاً بالنسبة لمصر الحقوق المكتسبة ٤٨ مليار متر مكعب من المياه وهى الكمية التى كانت اثناء توقيع الإتفاقية وفى ذلك الوقت كانت مصر تستخدم ٤٨ مليار متر مكعب بالإضافة إلى الفائدة المائية من السد العالى وهى ٧,٥ مليار متر مكعب والجملة هى ٥٥,٥ مليار متر مكعب وبالنسبة للسودان فنصيبها من الحقوق المكتسبة هو ٤ مليار متر مكعب ثم اضيفت اليه ١٤,٥ مليار متر مكعب وهو الفائضة من السد العالى لتصل الكميه إلى ١٨,٥ مليار متر مكعب .

البند الثانى والخاص بمشروعات اعالى النيل ومازال الكلام على لسان المهندس محمد ناصر عزت والذى ينص على ان هناك مشروعات محددة تم تنفيذها بين البلدين بتمويل مناصفة والفائدة المائية توزع مناصفة وهذه مشروعات لزيادة ايراد النيل وأولها مشروع قناة جونجلى والذى تم تنفيذ ٧٠٪ منه وتوقف نتيجة للظروف الامنية فى جنوب السودان .

خبراء السياسة والقانون الدولي لـ «الأنباء»:

النيل خط أحمر لا تستطيع ميليشيات الترابي - البشير تجاوزه

القاهرة - «الأنباء».. عثمان أمين:

النيل خط أحمر في الاستراتيجية المصرية.

الترابي حاول تجاوز هذا الخط معتمدا على ميليشياته العسكرية.. فهدد بورقة المياه .. ظنا منه ان مصر ستتراجع، او تتوقف، في خطابها الاعلامي الذي يهدف لفضح مؤامرات جبهة البشير - الترابي. في مؤامرة محاولة اغتيال الرئيس مبارك.

.. «الأنباء» دخلت بخبراء السياسة، وأساتذة القانون الدولي «الخط الاحمر» وحاولت قراءة المستقبل.

خبراء القانون الدولي اكدوا ان السودان لايملك حق التصرف في مياه النهر الذي تحتضنه تسع دول هي اثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير والسودان ومصر.

واجمعوا على ان الاخلال بالاتفاقيات التي تحكم استغلال مياه النهر من جانب اية دولة يترتب عليه مسؤوليات ضخمة تصل الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بل الحصار الاقتصادي واعلان الحرب ضد الدولة المعتدية.ودعوا الحكومة المصرية الى التريث والترقب لما تسفر عنه التصرفات السودانية التي اعتبروها «فقاعات في الهواء» على ان يكون هناك رد قوي وحازم في حالة تنفيذ التهديدات.

اما خبراء السياسة فاكدوا استحالة تنفيذ التهديد نظرا للامكانات السودانية الفنية والمادية المتواضعة في ظل ازمة اقتصادية خانقة ورأوا ان هناك فارقا ضخما بين القوات العسكرية المتفوقة والقدرات السودانية المحدودة للغاية.

واستبعدوا في الوقت نفسه امكان قيام السودان بتلويث مياه النيل باعتبار ذلك جريمة دولية لأن مثل هذا الامر يعني تلوث البحر المتوسط المتصل به عند مدينة رشيد بدلتا مصر.

يقول استاذ القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية د.احمد رشيد ان العلاقات بين الدول لايحكمها القانون وحده انما الاعتبارات السياسية التي يمكن ان تثار وبالتالي يجب التعويل كثيرا على نصوص اتفاقية عام ١٩٥٩ التي نظمت توزيع المياه بين مصر والسودان عند تعاملنا مع الازمة المثارة حاليا حول مياه النيل. ولكنه يؤكد ان التهديدات الصادرة من الخرطوم تفتقد الجدية باعتبارها مناورات سياسية لاتمثل ادنى خطر حقيقي على امن مصر التي يجب عليها عندما تستشعر ان هناك دلائل قوية على جدية هذه التصريحات الا تقف مكتوفة الايدي وترد بقوة ويؤيدها في ذلك الوقت المجتمع الدولي والشرعية الدولية.

واكد ان القانون الدولي وقواعده تحكم نهر النيل باعتباره ملكية مشتركة على الشيوع بين اطرافه التسعة وبالتالي لايجوز لدولة ان تلحق ضررا ملموسا بدولة اخرى فيما يتعلق بمياه النيل لاسيما ان توزيع المياه يتم وفق معايير متعددة منها النظر الى تاريخ كل دولة واعتمادها على مياه النهر، وكذلك مدى رواج المجال الزراعي لديها من عدمه او وجود مصادر اخرى للمياه بخلاف نهر النيل وهكذا.

واستعرض د.رشيد اتفاقية ١٩٥٩ التي نظمت توزيع المياه بين مصر والسودان واقتسام الفائض حسب نسب ثابتة منصوص عليها في الاتفاقية، وقال ان القانون الدولي يرتب مسؤوليات ضخمة عند الاخلال بالاتفاقيات الدولية تصل الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية واحيانا الى الحصار الاقتصادي واعلان الحرب.. وطالب في الوقت نفسه الحكومة المصرية بالتريث والترقب لما تسفر عنه مجريات الاحداث واعتبار هذه التصريحات فقاعات في الهواء على ان يكون ردها

الإخـــلال بالاتـفـــاقـــيـــات الدوليـــة

يجـيـــز إعــلان الحـــرب

قويا وحازما ومؤثرا عندما تتأكد جدية التهديدات.

ورأى انه مادن ازمة بين مصر والسودان الا وتبرز ورقتان على السطح هما مياه النيل والحدود منذ استقلال الاخيرة عام ١٩٥٦، مشيرا الى ان استخدام المياه كسلاح سياسي وسواء عن حق او باطل امر متاح في المناورات السياسية.

واعتبر ان وصول الازمة الى حد الاشتعال حاليا كان بسبب تساهل مصر التي تجاهلت التصعيد السوداني ضد كل المصريين واستيلاء نظام الخرطوم على الممتلكات والمؤسسات المصرية في السودان مثل جامعة القاهرة فرع الخرطوم وغيرها.

استحالة قطع المياه

اما د. جعفر عبدالسلام استاذ القانون الدولي بجامعة الازهر فيرى استحالة قطع مياه النيل لأن ذلك يتطلب اقامة خزانات ضخمة وسدود فضلا عن ان السودان سوف يضار اولا قبل مصر لأن هذه المياه ستغرقه وذلك من الناحيتين الفنية والواقعية اما من الناحية القانونية فيشير الدكتور عبدالسلام الى ثلاث نظريات تسود القانون الدولي:

الاولى: ان من حق اي دولة نهرية ان تفعل ماتريد في نهرها لاسيما في المساحة التي تقابل حدودها وهي النظرية التي اصبحت مرفوضة من المجتمع الدولي.

الثانية: تنظر الى النهر كونه وحدة واحدة بغض النظر عن الاختلافات بين دوله المشتركة في حدوده وبالتالي لايجوز لدولة ان تقوم باي مشروع امام حدودها يضر بباقي الدول.

الثالثة: وهي المعمول بها حاليا في معظم دول العالم ومنها نهر النيل وهي تعتبر النهر ملكية مشتركة على الشيوع بين جميع الدول المشتركة في حدوده من المجرى حتى المصب وبناءً عليه لايتاح لأي دولة ان تتصرف منفردة دون موافقة باقي الدول. وقال ان اتفاقية عام ١٩٥٩ اعترفت بحقوق مصر والسودان من مياه نهر النيل وهي ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و٤٠ للسودان على ان يوزع الفائض وهو ٢٢ مليار متر مكعب بنسبة الثلثين للسودان وثلث لمصر والزائد على ذلك يوزع مناصفة بين البلدين.

وقال د. جعفر عبدالسلام ان المسؤولية الدولية عن مخالفة اي اتفاقية دولية ومنها اتفاقية ١٩٥٩ تتضمن مثلا حق الدولة المضارة في ان تطلب من المجتمع الدولي الاعتراف بالآثار الناجمة عن المخالفة ومشاركتها في ازالة هذه الآثار واذا كانت المخالفة تمثل تهديدا للأمن القومي والمصالح العليا للبلاد فانه يمكن في هذه الحالة تطبيق احكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز قطع العلاقات الدبلوماسية

أين إمكانات السودان؟

اما خبراء السياسة فاكدوا استحالة تنفيذ السودان لتهديده بقطع مياه النيل عن مصر.. فرأى استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة د.مصطفى كامل السيد ان التهديد السوداني الذي صدر يستحيل تنفيذه بالنظر الى امكانات السودان المتواضعة من النواحي المادية فضلا عن الحاجة الى بعض الوقت للاعداد واقامة السدود او شق مجرى آخر لتحويل المياه اليه.

وقال ان السودان لايستطيع في ظل ازمته الاقتصادية الخانقة التي يمر بها ان يوفر مثل هذه الامكانات الضخمة خاصة اذا علمنا ان الصندوق والبنك الدوليين

قررا فصل السودان من عضويتهما لظروفه الاقتصادية السيئة للغاية فضلا عن سمعته المالية في الاسواق المالية التي لاتمكنه من الاقتراض لتنفيذ او اعداد مشروع يؤثر في مياه النيل.

ورأى ان النظام السوداني لايملك في الواقع اوراق ضغط تجعله يستعملها عند ادارة ازماته فضلا عن التفاوت في مستوى التنمية والنمو الاقتصادي بما يجعل مصر لاتحتاج لما تنتجه السودان او تصدره.. وبالتالي لايجد النظام السوداني أمامه سوى مياه النيل أو مشكلة حلايب للتلويح بهما عند كل ازمة.

وتوقع د.مصطفى كامل في ختام حديثه استمرار الحملة الاعلامية بين مصر والسودان في التصعيد لفترة من الزمن دون ان تصل الى حد الاشتباك المسلح نظرا لعدم تكافؤ القوى.

تهديدات غير جدية

أما الخبير الاستراتيجي العميد مراد الدسوقي فرأى ان الازمة نوع من الحسابات السياسية المبنية على اساس غير سليم وبالتالي فان التهديدات غير جدية لأن السودان لو فكر أو حال بالفعل دون وصول المياه الى مصر سيتعرض لكارثة محققة لأنه لايملك امكانات تخزين المياه او مجرى آخر لاسيما اذا علمنا ان لديه فائضا من المياه يقدر بـ ٥ مليارات متر مكعب لايستطيع ان يستخدمه ويوجد عنده ١٠ ملايين فدان صالحة للزراعة من اجود الاراضي في العالم تحولت الى مستنقعات بسبب صرف المياه.

واستعرض العديد من المؤامرات التي حيكت ضد مصر من جانب بعض دول حوض النيل مشيرا الى ان اثيوبيا ارادت في عام ١٩٨١ اقامة ٣٢ مشروعا مائيا لتؤثر في حصة مصر من مياه النهر وذلك بمساعدة فنية ومادية اسرائيلية الا ان الضغوط المصرية العنيفة حالت دون تنفيذ مثل هذه المشروعات.

وقال ان مصر تقيم علاقات وطيدة مع دول حوض النيل مبنية على تبادل المصالح وتوازنات سياسية. واكد العميد الدسوقي كما ان السودان لا يستطيع قطع مياه النيل عن مصر او التاثير في حصتها فانه لايمكن ايضا ان يقوم بتلويث مياه النهر لأن ذلك يعد جريمة دولية يتعرض بسببها لغضب المجتمع الدولي وتدخله في ارض السودان.. موضحا ان تلويث مياه النيل سيؤدي الى تلوث البحر المتوسط المتصل به عبر مدينة رشيد المصرية.. الامر الذي يدفع جميع الدول الاوروبية والعربية التي لها حدود على البحر المتوسط لاثارة هذه الجريمة الدولية بكل المقاييس بل ومواجهتها بكل شدة وحسم.

الأهرام
المصدر: السياسة
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٧

السياسة المصرية في حوض النيل من الإهمال إلى الاهتمام

...كمة لملف المياه في الأجندة المصرية... ما الجدوى الاقتصادية للمشروعات ...ي جنوب مصر

دراسة أعدها : آيمن عبد الوهاب
و محمد أبو الفضل

تناولنا في الحلقة الأولى طبيعة المشروعات الاثيوبية المائية ودور الأطراف الخارجية وفي هذه الحلقة نلقي الضوء على حقيقة المشروعات المزمع تشييدها في صعيد مصر ومحددات وقيود السياسة الخارجية المصرية تجاه حوض النيل.
بدأت القاهرة خلال الأسابيع الماضية تحركات دبلوماسية على مستويات عدة في الساحة الافريقية مدعومة بتحركات اقتصادية حثيثة حيث قام وزير الخارجية النشط عمرو موسى بجولة في عدد من الدول الافريقية خلال الشهر الماضي. اصطحب معه فيها مجموعة من رجال الأعمال. في اطار العمل الدؤوب لاعادة الهيبة للدور المصري المتراجع . بعد ان كانت القاهرة تحظى بحضور واسع على الساحة الافريقية خلال عقد الستينيات.

ولم تكن هذا الزيارة الاولى من نوعها ، فقد سبقتها زيارات كثيرة الى دول حوض النيل استنادا أيضاً الى سياسة تنشيط الدور المصري عبر الوسائل الدبلوماسية وقد بدا ذلك ملموسا بعد توقيع الكثير من الاتفاقيات التعاونية مع دول هذا الحوض . بيد أن الحساسيات المائية مع الدولة الاثيوبية لا تزال محل شكوك من بعض المراقبين الذين اعتبروا الخطوات المصرية الأخيرة بمثابة التفاف حول المشروعات الاثيوبية المستهدف تشييدها على روافد نهر النيل وتكتيل موقف افريقي مؤيد للرؤية المصرية المطالبة بالتعاون في اي مشروعات من هذا النوع.وقبل الشروع في الحديث عن الدبلوماسية المصرية من الضروري القاء الضوء على أهمية نهر النيل والمشروعات المراد اقامتها على جانبيه في مصر، والتي أثار البدء في تنفيذ بعضها الكثير من ردود الافعال في بعض الاوساط الافريقية المتشاطئة على هذا النهر.

الجدوى الاقتصادية

يمثل نهر النيل احد اعتبارات الجغرافيا السياسية التي لا يمكن تجاوزها في اي حقبة زمنية مضت أو في المستقبل. وتتكشف هذه الحقيقة مع تزايد الاعتبارات ا لجيواقتصادية (GEO-Economics) المكونة لحسابات الأجندة المصرية السياسية والتي تزيد من اهمية نهر النيل في توجيه الدبلوماسية على صعيد دول حوض النيل. باعتبار ان النهر هو شريان الحياة وبالتالي من الصعوبة اقامة مشروعات تنموية بدونه .وعلى ذلك من الضروري عند اعادة النظر لموقع المياه في السياسة الخارجية المصرية . ان يؤخذ في الحسبان الكثير من المعايير لا سيما المعيار الجغرافي للنهر ذاته وما يفرضه من تنوع مناخي واهدار للمياه بحكم طبوغرافيته التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

فهو يعتبر من اهم الاحواض في القارة حيث يجمع كل الاقاليم الجغرافية الافريقية ممثلة في دول (تنزانيا،رواندا، بوروندي،اوغندا،كينيا،زائير ،اثيوبيا،اريتريا،السودان،مصر) وهذا الرحلة تبلغ ٦٧٠٠ كليو متراً في مساحة تبلغ نحو ٢,٩ مليون كيلومتراً مربعاً تبدأ من منابع لوفيرونزا-احد الروافد الرئيسية لنهر كاجيرا عند خط عرض ٤ جنوب للاستواء- في جمهورية بوروندي كما يكتسب النهر مميزات جيولوجيةخاصة لمصر باستناده الى مصدرين

رئيسيين للتغذية هما الهضبة الاستوائية والمرتفعات الاثيوبية فبالنسبة للهضبة الاثيوبية تعد المصدر الاساسي الذي يمد مصر بنحو ٨٥ في المئة من متوسط الايراد السنوي من خلال انهارها الثلاثة (السوباط.النيل الازرق.نهر عطبرة) اما بالنسبة لهضبة البحيرات الاستوائية فنجد انها تمد النهر بنحو ثلاثة

عشر بليون متر مكعب من المياه وترجع قلة مساهمتها الى ضياع نحو ثلاثة عشر بليون متر مكعب في المستنقعات.

تنقلنا هذه الحقيقة لطرح عدد من القضايا الخاصة بحدود كون المياه تشكل اداة ضغط على مصر وسياساتها لاسيما ان مجموعة التحديات والصعوبات المرتبطة بتلك الحقيقة تفرض اللجوء الى مجموعة من الاداوت والرؤى الجديدة . من هنا يمكن التاكيد على عدد من التساؤلات الرئيسية التي تثيرها قضية المياه.

والتي تضع نفسها في بؤرة اولويات السياسة المصرية.أولها خاص بعلاقة مياه النيل بالبعد التنموي لما يتضمنه هذا البعد من امكانيات تعظيم او تقليل لعناصر القدرات الذاتية المصرية. وهو مايطرح بدوره مسالة الاستخدام الامثل للموارد المائية الموجودة،وتحديد الشروط التي يجب اتباعها ليكون هذا الاستخدام متجاوزا التقلبات غير المتوقعة ، خصوصا مع وجود جملة من الدراسات التي حذرت من المشروعات الطموحة لزراعة الصحراء المصرية الأمر الذي حاول المسؤولون نفيه والتاكيد على وجود خطط عملياتية لإنجازها بصورة طيبة.

وثانيها يتعلق باداء الديبلوماسية المصرية في علاقاتها بالتطورات الجارية في دول الحوض بحيث لا تؤثر هذه التطورات على حصة المياه وامكانية زيادتها في المستقبل.

الرؤية الواضحة

تبدو اهمية توافر رؤية متكاملة للسياسة المائية المصرية تستند الى تعاون مؤسسات الدولة الحكوميةكافة وغيرالحكومية امراً ملحاً علاوة على عدم اقتصار الأداء المصري على التحرك الديبلوماسي فقط وضرورة امتداده الى مجالات اخرى ،

في ظل مجموعة كبيرة من التحديات التي تطرحها الصراعات الاقليمية ستلقى حتماً بظلالها المباشرة وغير المباشرة على المشروعات المصرية الوطنية

واذا نظرنا الى طبيعة المستوى التنموي في مصر فان اخطار شح المياه تشكل عاملاً مرجحاً للكثير من المشروعات التنموية وهو ما يتجلى بوضوح في الجدل الدائر حول مشروع توشكي بجنوب مصر. واهمية اعادة رسم الخريطة الزراعية في الدولة المصرية حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ،لاسيما ان الكثير من التقديرات تشير الى ان ازمة مصر تكمن بالأساس في تخصيص الموارد بقدر اكبر من ندرتها فمساحة مصر الاجمالية تبلغ نحو ٢٣٨مليون فدان يزرع منها نحو ٦,٣ مليون فدان فقط. وهو ما يطرح اشكالية سوء تخصيص الموارد ومدى علاقة مشكلة المياه بالتنمية الزراعية في الاطار الاضيق. في ضوء دخول مياه النيل(في ١٥ اكتوبرالماضي) الى منخفض توشكى لأول مرة منذ الشروع في انشائه عام ١٩٨٢ (بعد ان واصل منسوب المياه ارتفاعه الى ١٧٨م امام السد العالي) الامر الذي طرح جملة من التساؤلات الخاصة بامكانيات تعظيم الفوائد من هذا المنخفض وعلاقته غير المباشرة بترعة الوادي الجديد. المقرر استكمال حفرها لري آلاف الأفندنة في الصحراء الغربية واحتمالات تجنب التاثيرات السلبية على هذه المشروعات الطموحة وفي مقدمتها مسألة تآكل مجرى النهر وعملية نحر ضفتيه والخطط والبدائل المتصور تنفيذها على المستوى القومي لتجنب شبح الجفاف الذي خيم على مصر في اواخر السبعينات وحتى عام ١٩٨٨ .

لقد بدأ العمل في منخفض توشكى مع بدايات عقد الثمانينات بعد ان أصبحت بحيرة ناصر شبه ممتلئة ويمتد هذا المنخفض بطول ٢٢ كيلو مترا حتى يصب مياهه في الصحراء الغربية ويبعد عن البحيرة بحوالي ٥٦ كم ويقع جنوب السد العالي بنحو ٣٥٠ كم ويهدف الى التخلص من المياه الزائدة بمروره في الصحراء اما في حالة قلة المياه فيخزن مالا تحتاجه مصر منه الى ان تصرف فيما بعد في مجرى النيل خلال سنة على أقصى تقدير. وتقدر كمية المياه التي تصل الى المنخفض بحوالي ٤٠٠ألف مليون متر مكعب هذا العام.

أما المشروع الثاني الكبير فهو المعروف بمشروع ترعة السلام ويتكلف ٥,٧بليون جنيه -حوالي ١, بليون دولار- التي تبدأ من غرب قناة السويس في دمياط وحتى بورسعيد مروراً بالشرقية والدقهلية والاسماعيلية لتعبر القناة من خلال سحارة ويضيف هذا المشروع في مرحلته الأولى ٢١١ الف و٦٠٠ فدان (المساحة الكلية ٤٠٠ ألف فدان) كما يسعى الى نقل ٢,٨ بليون متر مكعب من مياه النيل العذبة ومياه الصرف المعاد معالجتها وهو مايقودنا لحيوية استطلاع حقيقة المشروعات المطروحة من قبل الحكومة المصرية للاستفادة من حصة المياه الزائدة مع مراعاة عدم ثبات تلك الحصة ومحدودية المياه الجوفية التي تشير الدراسات الى انها غير متجددة وبالتالي فهي محدودة العمر.

وفي هذا السياق طرح د. رشيدي سعيد عددا من القضايا الهامة المرتبطة بالمفيض اولها ضرورة اعادة النظر في قواعد تشغيل خزان بحيرة ناصر وثانيها وجود الكثير من الشكوك حول جدوى مشروعات استزراع الصحراء (الترويج لمشروعات وهمية عن شق الترع في الصحراء) كما طالب الدكتور سعيد باعادة النظر في قواعد تشغيل السد العالي. ويستند في هذا الطلب الى

التغيرات الكبرى التي حدثت منذ بناء السد في الستينات ، فقد تغير اعلى منسوب لمياه السد وتقرر تخفيضه من ١٨٢ متراً الى ١٧٨ متراً مما قلل من حجم المياه المتاحة لحماية البلاد من الفيضان كذلك تم بناء قناطر اسنا الجديدة بجنوب مصر بما يتطلب اعادة النظر في كميات المياه التي يمكن ان تدخل مجرى النيل كما ان قواعد التشغيل قد وضعت وفقاً لأولويات يجب ان يعاد النظر اليها ليس من واقع ترتيبها في الأهمية ولكن من زاوية مراعاتها لتزايد اولويات بعض العوامل الاخرى مثل الاحتياجات الكهربائية والملاحة. ومن جهة أخرى فان ملامح السياسة المائية المصرية ومواردها تشير الى عدد من النقاط الهامة أبرزها:

١- يتم سحب حوالي الف مليون متر مكعب سنويا من مخزون المياه الجوفية (في الحزام الذي تقع فيه واحات الخارجة والداخلة وابو منقار والفرافرة والبحرية وسيوه) وهو اقصى ما يمكن استخراجه من خزان هذا الحزام من الارض دون الاخلال به خلال المئة عام القادمة، ومع ملاحظة ان جملة الأفدنة المزروعة في واحات مصر لاتزيد عن ٦٥ الف فدان وهو ما يجعل نصيب الفدان الواحد اكثر من ١٥ مترا مكعبا من المياه في السنة، ويطرح مسألة الجدوى الاقتصادية لزراعة هذه المناطق وخصوصاً ان معظم المياه مدفوعة من الاعماق بكلفة كبيرة.

٢- الحاجة الى المحافظة على كل نقطة مياه سواء المهدرة من المصارف العمومية (خصوصاً مع التقديرات التي تشير الى نحو ٣٥ في المئة من حصتها في المصارف الزراعية) او الزائدة. فالارقام تشير الى ان مياه النيل هي المورد الوحيد تقريباً في مجال الزراعة حيث توجه مابين ٨٠ في المئة - ٩٠ في المئة من الموارد المائية المتاحة لمصر الى الانتاج الزراعي، وان تعددت مجالات استخدام هذا المورد (بدرجات متفاوتة) في السياحة وتوليد الطاقة الكهربائية الى جانب استخدامه في العمليات الصناعية. كما تشير بعض الاحصائيات الى امكانية زيادة الرقعة الزراعية مابين مليون فدان و٢,٤ مليون فدان اضافية، استنادا الى التقديرات التي تشير الى امكانية توفير مابين ٦,٧ بليون مترمكعب و١٥,٧ بليون متر مكعب (عبر الاستغلال الامثل للفاقد من المياه الجوفية).

على هذا الأساس تبرز اهمية استخدام سياسة ترشيد الاستهلاك والوصول الى مستوى الاستخدام الامثل. وتجنب الكلفة السياسية التي تثيرها سياسة اهدار المياه من مردود سلبي لدى بعض دول حوض النيل. ويبقى التساؤل المحوري الخاص بالاداء الدبلوماسي في منطقة الحوض وموقع قضية المياه من التوترات التي تشهدها المنطقة.

تأثير الصراعات

من اللافت أن الصراعات الساخنة في منطقة حوض النيل تفرض مزيدا من الضغوط على الدبلوماسية المصرية التي تواجه مجموعة كبيرة من التحديات منها حالة عدم الاستقرار التي تكتنف عدد من دول الحوض مثل زائير وبوروندى ورواندا والسودان، بمعنى ان التوترات الشديدة التي تشهدها منطقة الحوض، تطرح مسألة الوجود المصري في هذه المنطقة.

وتفرض حسابات متعلقة بأهميتها الاستراتيجية لمصر في ضوء المتغيرات الجديدة التي افرزها مناخ ما بعد الحرب الباردة.

ومن خلال مراقبة مسار الاحداث يمكن ملاحظة اهمية تنوع مستويات التحرك المصري في ظل المؤشرات التي ذهبت للايحاء بامكانية المساس بمصالح مصر المائية، وذلك بالاستناد الى اتفاق اثيوبيا والسودان عام ١٩٩٣ (للتعاون في استخدام مياه النيل») والى محاولات ترديد بعض المقولات ذات الدلالات السلبية مثل مقولة«ان مصر لا تكتفي عادة باتخاذ موقف المتفرج تجاه التهديد المحتمل لمصالحها في النيل ورهاناتها على حالة عدم الاستقرار في دول اعالي النيل باعتبارها تصب في مصلحة مصر».

والأرجح ان خطورة هذه المقولة التي تستند الى نظرية المؤامرة تعتمد بصورة رئيسية على الرغبة المصرية في استمرار الوضع القائم فيما يخص استخدام مياه النهر وتجنب فتح ملفه، وهو ما يتطلب بدوره اعادة مناقشة مثل هذه المقولات من منظور استراتيجية مصرية متكاملة تأخذ في حسبانها اهمية تكوين تجمع اقليمي يضم دول الحوض . فضلا عن رصد مجموعة التحديات الواجب التحرك باتجاهها ،

فهناك محادثات تتم تحت اشراف الامم المتحدة لتوقيع معاهدة دولية جديدة للانهار ، يتم بمقتضاها إعادة النظر في اتفاقات المياه. وهناك قضية السدود الأثيوبية التي تطرح بين الحين والاخر ومطالبتها بسحب امتيازات الحق التاريخي التي تتمتع بها مصر ومحاولات الايحاء بالقدرة على التأثير في حصة مصر من المياه الأمر الذي يطرح مسألة جدية التلويح أو المخاطر التي تحوم حول حصة مصر من النهر وهناك أيضا حديث متعاظم عن احتمالات التنافس الاميركي الفرنسي في القارة الافريقية. والدور الاثيوبي في منطقة القرن الافريقي بالاضافة الى توتر العلاقات المصرية السودانية.

وهكذا يمكن القول ان معضلة الدبلوماسية المصرية تجاه دول حوض النيل في المرحلة المقبلة ،ستتركز في القدرة على مواجهة ثلاثية التناقضات الممثلة في القيود السياسية المفروضة

على المصالح التنموية وتوازن المصالح المختل امام ضعف الامكانيات والتكاتف بين مؤسسات الدولة الذي يغيب امام تباين الحركة وضعف التنسيق.
وفي الحلقة الثالثة نعرض للسيناريوهات المصرية في اطار الحاجة لتعظيم المكاسب المائية وفرص التعاون الاقليمي.

ابرز الاتفاقات التي تبين حقوق مصر في مياه النيل

١- بروتوكول روما الموقع في ابريل ـ ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وايطاليا، بشأن ترسيم الحدود بين السودان وأريتريا. وينص على تعهد ايطاليا بالامتناع عن اقامة أي اعمال على نهر عطبرة يمكن ان تؤثر بدرجة محسوسة في كمية مياه النهر باعتباره أحد الروافد الاساسية التي تغذي النيل المصري.
٢- اتفاق الكونغو وبريطانيا عام ١٨٩٤ وينص على تعهد الاولى بعدم السماح باقامة أي اشغال على نهر سمليكي او سانجو يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تصب في بحيرة ألبرت.
٣ ـ اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢ بين اثيوبيا وبريطانيا وفيها يتعهد الامبراطور منليك الثاني بعدم اقامة أي مشروعات سواء على النيل الازرق او بحيرة تانا أو على نهر السوباط تؤثر في نهر النيل.
٤ ـ الاتفاق المعقود في ديسمبر ١٩٠٦ بين ايطاليا وبريطانيا وفرنسا، وتعهدت فيه الاطراف الثلاثة بالمحافظة على مصالح مصر في حوض النيل وتنظيم مياه النهر وروافده.
٥ ـ مذكرات متبادلة بين ايطاليا وبريطانيا عام ١٩٢٥ وتنص على الاعتراف بالحقوق المائية لمصر والسودان واحقية مواطني البلدين في استخدام المياه.
٦- اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ بين مصر والسودان وتنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الاضرار بحقوقها الطبيعية في مياه النيل.
٧- اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، التي ادخلت تعديلات جوهرية على الاتفاقية السابقة، وأبرمت قبل ان تشرع القاهرة في تنفيذ السد العالي وهي التي تحكم العلاقات المائية لمصر والسودان في الوقت الحاضر.

ينشر بترتيب مع وكالة الأهرام للصحافة

أزمات مياه النيل بين السودان ومصر بدأت عام 45 وتصاعدت عام 94

مفاوضات اتفاقية 59 اعترضتها مشكلة تعويضات حلفا والسد العالي

- إثيوبيا أول من تحفظ على الاتفاقية ثم تلتها تنزانيا
- دول الحوض كونت لجانا ثنائية وتراقب ما يجري حول حصص المياه
- تجميد اجتماعات الهيئة الفنية المشتركة يؤثر على عملية تبادل المعلومات
- حرب معلومات خفية بين دول الحوض وإسرائيل حصلت على معلومات من أديس أبابا

لندن:
من محمد سعيد محمد الحسن

تظل مياه النيل هي القضية الملحة الآن وعلى مدى سنوات لاحقة، وهي قابلة ايضا للتصعيد الحاد لان الحاجة اليها تزداد وترتفع مع متطلبات الاستعمالات والاستخدامات المتعددة لها.

ان دول حوض النيل العشر تلتزم الصمت ازاء الحديث عن حصة المياه ولكنها في نفس الوقت تدرس وتراقب ويصدر منها ما يعكس قلقها ومخاوفها ولا بد من ان قلقها يتضاعف الان، وهنالك طرف اجنبي له حساباته ومطامعه ومعلوماته وتقنياته ينتظر لحظة مواتية للحصول بشكل ما على حصة من مياه النيل.

ولذلك فان قضية مياه النيل وتطوراتها بين السودان ومصر تستحوذ على متابعة اطراف عديدة خاصة انها بلغت درجة التهديدات العلنية والمباشرة، فالخرطوم تقول انها قد تعيد النظر في اتفاقية مياه النيل وتستخدم ورقتها عند اللزوم والقاهرة تقول: الا مياه النيل، وحذار من اللعب بالـ[illegible] مياه النيل خط احمر لا يمكن تجاوزه.

الامر الذي دفع الى طرح اسئلة منها:

هل ازمة مياه النيل هي الاولى بين البلدين؟ وما هي اسبابها ودوافعها؟ ومتى وكيف وقعت اتفاقية مياه النيل المشتركة؟ وماذا تضمنت نصوصها؟ وكيف اتفق على انشاء السد العالي؟ وكيف حددت التعويضات لمنطقة حلفا المهددة بالغرق؟ ومن اول من تحفظ عليها من دول حوض النيل؟ وهل كانت هنالك بدائل للسد العالي؟ وماذا يقول الخبراء والفنيون السودانيون والمصريون حول حصة المياه وتوزيعها بين البلدين؟ وما هو موقف دول حوض النيل؟ وما هو المقصود من مؤتمرات مياه النيل؟ وهل هنالك حرب معلومات خفية؟ واين يكمن الخطر ومن من؟

أول أزمة لمياه النيل

مع توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير بين مصر وبريطانيا في فبراير 1953 وقيام الحكم الوطني في السودان في عام 1954 ودوران عجلة السياسة السودانية والمصرية في اطار التغييرات الجديدة المشتركة ومواجهة المسؤوليات الملحة، وجد

الحكم الوطني في السودان، ان الادارة البريطانية تركت وراءها اكثر من قنبلة للانفجار، احداها الجذوب، والاخرى اتفاقية مياه النيل، فسارع بارسال اول وفد سوداني برئاسة المهندس ميرغني حمزة نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة والري لاجراء اول مباحثات مع المسؤولين في القاهرة حول تحديد حصة كل من البلدين من مياه النيل وتناول الجوانب الفنية المتعلقة بها. وتوقفت المباحثات وعاد الوفد السوداني الى الخرطوم واستقال وزير الري، وحمل الوزير الجديد خضر حمد حقيبته وقاد في ابريل 1955 وفدا فنيا منهم المهندس بشير عبد الرحيم وكيل وزارة الري ومحمود جادين كبير مهندسي الري لاستئناف المحادثات بالقاهرة وتراس الجانب المصري صلاح سالم عضو مجلس قيادة ثورة 23 يوليو ومسؤول شؤون السودان وعضوية المهندس احمد عبده الشرباص وزير الري وسمير حلمي واحمد سليم وطاهر ابو الوفا، ووضع الفنيون في كل جانب المقترحات التي يراها عادلة وتكون أساسا صحيحا للاستفادة من مياه النيل في البلدين، ووافق الجانب السوداني على مبدا اقامة السد العالي ولكنه طالب بتقسيم الفائض من مياه النيل قبل اقامة السد العالي او اي مشروع اخر، وان يكون للسودان الحق في اقامة منشات على النيل لاستغلال نصيبه في كلتا الحالتين كخزان الروصيرص وان يعوض سكان منطقة حلفا التعويض العادل قبل اقامة السد العالي، وطبقا لتصريحات وزير الري السوداني خضر حمد آنذاك فان الجانب المصري اغفل الاعتراف بوجود فائض مياه النيل الذي يذهب الى البحر واريد للجانب السوداني ان يفهم ان هذا الفائض لن يكون حقيقة واقعة الا بقيام السد العالي في حين ان الماء يمر بالسودان اولا، وللسودان ان ياخذ حاجته او نصيبه دون ان يتحمل نصيبه في الماء الذي سيتبخر في بحيرة السد العالي، ولذلك طالب الجانب السوداني بمعرفة نصيبه من المليارات الذاهبة الى البحر وعدم ربطها بقيام السد العالي، ومتى عرف السودان نصيبه في كل حالة فسيدرس بروح طيبة واستعداد تام اي مشروع او مشروعات تريد مصر اقامتها للاستفادة من نصيبها من الماء.

وتمسك كل جانب بموقفه،

وفشلت المفاوضات للمرة الثانية حول مياه النيل واذيع بيان الفشل في مساء يوم 11 ابريل (نيسان) 1955 وحملت القاهرة وزير الري السوداني مسؤولية فشل المفاوضات لانه متاثر بتحيزه للواء محمد نجيب اول رئيس جمهورية في مصر والذي كان قد اعفي من جميع مناصبه الرسمية.

اتفاقية مياه النيل

وفي 17 نوفمبر (تشرين الثاني) 1958، اعلن الفريق ابراهيم عبود استيلاء الجيش على السلطة ليعيد الى البلاد الامن والسلام ويحافظ على الاستقلال ويعيد النظام ويرسي دعائم النزاهة في الحكم كما «سيعمل على ازالة الجفوة المتعلقة مع مصر والوصول الى حلول للمشاكل المعلقة وفي مقدمتها مياه النيل»، واعلنت مصر على الفور اعترافها بنظام الحكم الجديد.

وجاء في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 26 نوفمبر 1958 ان الاستعمار بعد ان فشل في حرب السويس وخوض الحصار الاقتصادي حاول استخدام ورقة مياه النيل وارادها لتكوين نزاعا ومشاكل بين البلدين الشقيقين، ولذلك فان الفريق ابراهيم عبود عندما قال في بيان ان المشاكل بيننا مفتعلة فانه كان يعلم الحقيقة، فالنيل يصب كل سنة 30 مليار متر مكعب من الماء في البحر، وهي مياه تكفي مصر والسودان ولكن الاستعمار يريد لاكثر من بلد في حوض النيل ليقول لنا «احنا لنا نصيب من المياه عندكم»، ان علاقتنا ابدية ومصالحنا مشتركة.

وفد المفاوضات للقاهرة

وفي اول اجتماع للمجلس الاعلى للقوات المسلحة برئاسة الفريق عبود استعرضت القضايا العاجلة والمعلقة مع مصر وبوجه خاص مياه النيل وقرر تشكيل وفد على مستوى عال برئاسة اللواء محمد طلعت فريد الذي كان قائدا للقوات المسلحة بالجنوب واصبح عضوا في المجلس العسكري ووزيرا للاستعلامات والاميرالاي محمد احمد عروه عضو المجلس ووزير التجارة والتموين والاميرالاي الامين الحاج عضو المجلس ووزير الزراعة وعبد الماجد احمد وزير المالية ومكي المنا وزير الري وعدد من كبار المستشارين

الى القاهرة، وبدأت المباحثات المشتركة وترأس الجانب المصري زكريا محيي الدين وزير الداخلية ونوقشت القضايا المعلقة بتركيز خاص على مياه النيل ومشروع السد العالي وآثاره المتعددة على السودان كاغراق مدينة حلفا، وتعويضاتها بما فيها ترحيل السكان الى منطقة جديدة، وطالب الجانب السوداني بتعويض قدره 20 مليون جنيه وتمسك الجانب المصري بتعويض قدره 10 ملايين جنيه وعندما لم يتوصل الجانبان الى قرار، اوقف الجانب السوداني المحادثات للتشاور مع الخرطوم، وسافر وزير المالية عبد الماجد احمد على طائرة خاصة لنقل امر الخلاف في مسألة التعويض الى الفريق ابراهيم عبود والذي طلب من المبعوث ابلاغ اللواء طلعت فريد رئيس الوفد مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر للتدخل في مسألة التعويضات الناجمة عن غرق حلفا، وعاد المبعوث على الطائرة نفسها الى القاهرة.

وتدخل جمال عبد الناصر ورفع التعويض الى 15 مليون جنيه يغطى جزء منها بتزويد السودان بالسكر، كما جرى ايضا الوصول الى حلول بشأن الماشية التي يشحنها السودان الى مصر والمعالجة المتعلقة بتحويل العملة.

وسط حضور اعلامي كبير، وقعت في الثامن من نوفمبر 1959 اتفاقية مياه النيل التي تمنح الجمهورية العربية المتحدة الحق في اقامة السد العالي.

وجاء في مقدمة الاتفاقية ما يلي:

لان النيل في حاجة الى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ولزيادة ايراده للانتفاع بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة، ونظرا لان هذه الاعمال تحتاج في انشائها وادارتها الى اتقان وتعاون كاملين بين الجمهوريتين لتنظيم الافادة منها واستخدام مياه النيل في مطالبها الحاضرة والمستقبلة تم الاتفاق على ما يلي:

ان تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند اسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر في النيل كما تعهدت حكومة جمهورية السودان بان تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر اراضيهم مياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيا قبل يوليو 1963، وقد اتضح من الدراسات مدى تأثير التخزين اذ سيكون 170 كيلومترا داخل الحدود السودانية ومعنى ذلك زوال الاراضي الزراعية والمنشآت والمساكن واشجار النخيل والفاكهة.

وقد تعهدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع 15 مليون جنيه كتعويض عن الخسائر التي ستنجم عن تخزين المياه.

ونصت الاتفاقية على ان تحتفظ مصر بحصة قدرها 55 مليار متر مكعب من مياه النيل عند اسوان ويحتفظ السودان بحصة قدرها 18.5 مليار من الامتار المكعبة عند اسوان ويحسب صافي العائد من السد العالي على متوسط ايراد النهر الطبيعي عند اسوان في سنوات القرن الحالي المقرر بنحو 84 مليار من الامتار المكعبة سنويا، ويعتبر المتبقي ضائعا في حساب البخر.

ردود الفعل

وجاء اول رد فعل على توقيع اتفاقية مياه النيل من اديس ابابا، فقد اعلن الامبراطور هيلاسيلاسي ان الذين وقعوا اتفاقية مياه لنيل نسوا ان مياه النيل يبدأ تدفقها من هضبة اثيوبيا، وان اثيوبيا لديها مشاريعها وخطتها في التصرف بما يخدم مصالحها ومشروعاتها من مياه النيل، ورحب ناطق رسمي من الحكومة البريطانية بما تم التوصل اليه وانهاء النزاع الخاص بحصة المياه بين البلدين ونبه الى ان اطرافا اخرى ذات صلة بحوض النيل لم تشاور في الامر.

هيئة مياه النيل المشتركة

وقامت هيئة مياه النيل السودانية المصرية بموجب اتفاقية مياه النيل ومقرها بالمقرن بالخرطوم لمتابعة المشروعات المشتركة وظلت على مدى اثنين وثلاثين عاما متابعة لمهامها واعمالها الفنية المشتركة وتبادل المعلومات والدراسات الخاصة بمجرى النيل ومناسيبه ومشروعاته، احيانا تتم الاجتماعات المشتركة على مستوى وزيري الري واحيانا على مستوى الخبراء والفنيين. ومع مطلع التسعينات توقفت الاجتماعات المشتركة لها في القاهرة، وفي الخرطوم بل انه في مرة تحدد لقاء مشترك، وفي المطار طلب من الوفد العودة، لان المياه دخلت دوامة الشد والجذب السياسي.

ومع تصاعد التوتر في العلاقات الثنائية والذي بلغ شبه ذروته في يونيو - يوليو 1995 طال التوتر الحاد ملف المياه باعتبارها سلاحا قويا في

اي مواجهة محتملة.

وقال وزير الاشغال والموارد المائية عبد الهادي راضي ان اتفاقية مياه النيل تمت بين مصر والسودان في اطار قانوني دولي وفي ظل اعراف دولية لا يمكن الغاؤها من طرف واحد لانها تمثل مبادئ ثابتة بين الدول وتؤثر في حياة الدول، ومن ثم فانه من الصعب بل من المستحيل الغاؤها قانونيا.

وقال ان اتفاقية مياه النيل هي الخط الاحمر الذي لا يمكن تجاوزه باعتبارها الاداة التي تعمل بها دول الحوض وفقا للمواثيق الدولية، مشيرا الى ان اتفاقية مياه النيل في صالح السودان ومصر معا.

وقال ان السودان من الناحية العملية لا يمكن ان ينتقص ولو قطرة مياه واحدة من حصة مصر لان حصتها من مياه النيل معروفة وتبلغ 55 مليار متر مكعب والمساس بما هو مقرر في هذه المياه يضر السودان قبل مصر. كما ان مصر قامت بعمل مشروعات لتنظيم امدادات مياه النيل لصالح مصر والسودان، وهذا حق تاريخي لها تاسست عليه حياة الشعبين ولا يمكن لاحد ان يعتدي على هذا الحق.

وقال المهندس احمد فهمي وكيل وزارة الري المصري المسؤول عن هدروليكا النهر، انه من الناحية التطبيقية يستحيل على السودان ان يقوم ببناء سد او خزان الآن، لان ذلك يستغرق في المتوسط من 4 الى 5 سنوات ويتكلف ملايين الجنيهات فاذا افترض بناء اي عمل هندسي فان ذلك سيكون في حدود حصتها المقدرة بـ18.5 مليار متر مكعب وفقا لاتفاقية 1959 خاصة انها لم تستخدم حتى الآن من حصتها سوى 14 مليار متر مكعب ولديها فائض يقدر بـ4.5 مليار متر مكعب.

وقال وكيل وزارة الري: ان السودان من حقه بناء اي عمل هندسي على النيل ما دام سيستغل حصته الرسمية المقررة وفقا للاتفاقيات الدولية ولكن لو اخذ اكثر من حصته فهنا يجب ان نتحرك لان ذلك سوف يؤثر على مصر وينتقص من حصتها المقررة بـ55.5 مليار متر مكعب من مياه النيل.

سد الحمداب وتعلية الروصيرص

وقال وزير الري السوداني الدكتور يعقوب ابو شورة ان عمليات تعلية خزان الروصيرص الحيوية لزيادة طاقة توليد الكهرباء في السودان بدات العام الماضي 1994، وقال الوزير ان الدولة تعول كثيرا على انجاز عملية تعلية خزان الروصيرص والتي تستغرق نحو 6 سنوات وتبلغ التكلفة للمشروع نحو 300 مليون دولار، ان مزايا تعلية خزان الروصيرص تتمثل في تامين المياه للمشاريع الزراعية القائمة كمشروع الجزيرة والمناقل والرهد ومشاريع النيل الازرق كما يؤمن احتياجات المياه لمشاريع المحاصيل الشتوية. كما انه يمكن من توفير الري لمساحات زراعية جديدة تبلغ مليون ونصف مليون فدان وايضا يؤمن الطاقة الكهربائية في فترة الصيف حيث ستكون كميات الطمي اقل مما هي عليه الآن. وحول مشروع خزان الحمداب الذي كونت لانشائه لجنة عليا برئاسة رئيس الجمهورية لمتابعة مراحل التمويل والتنفيذ، قال وزير الري ان العمل يجري في تصميماته النهائية وتتوقف خطوات تنفيذه على الحصول على تكلفة التمويل التي تبلغ حوالي مليار دولار. اما في ما يتعلق باجتماعات الهيئة الفنية المشتركة، والتي نصت عليها اتفاقية مياه النيل فقد توقفت اجتماعاتها منذ مطلع التسعينات.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الدفاع
التاريخ: ١ فبراير ١٩٩٨

الأزمة فى منابع النيل ووسط افريقيا

التهديدات والتحديات الموجهة لدول المنطقة :

هناك العديد من التحديات تواجه دول المنطقة منها تحديات مشتركة ، وتحديات تجابه إحدى دول المجموعة حيث نجد :

١ - على المستوى السياسى :

(أ) تعتبر عملية التحول الديمقراطى أحد التحديات الهامة التى تواجه دول المنطقة ، حيث تطالب شعوب تلك الدول ، بالتعددية الحزبية والمشاركة الفعالة فى نظام الحكم ، وحرية الفرد والحفاظ على حقوق الانسان وحرية الاعلام والصحافة ، وبالتالى فإن ذلك سوف يؤدى إلى الحدّ من الصراع على السلطة .

(ب) الحد من دور القوات المسلحة فى السياسة والقضاء على ظاهرة الانقلابات واستخدام القوات المسلحة فى إخماد الثورات الشعبية ، بالاضافة إلى ضرورة القضاء على ظاهرة الميليشيات المتفشية فى المنطقة سواء كانت ميليشيا قبليه أو ميليشيات حكوميه أى تتبع النظام الحاكم .

(جـ) منع عملية التدخل الخارجى الاقليمى والعالمى فى الشئون الداخلية لتلك الدول .

(د) القضاء على الصراع الدائر بين القبائل والقوميات فى داخل المنطقة .

على المستوى الاقتصادى :

(أ) مقاومة ظاهرة الجفاف والتصحر .

(ب) المجاعة المنتشرة فى المنطقة والمترتبة على قلة وضعف الانتاج الزراعى والحيوانى ، والحروب الأهلية المنتشرة فى المنطقة .

(جـ) التنمية الاقتصادية للدول فى إطار التنمية الشاملة لها .

(د) مشكلة الديون .

(هـ) الصراع الأقليمى والعالمى للسيطرة على مصادر الثروة فى تلك المنطقة خاصة فى مجال التعدين .

(و) زيادة التضخم نتيجة لانخفاض سعر الصرف .

(ز) إنهيار البنية الاساسية للدولة نتيجة للحروب الاهلية داخل الدولة .

الموقف الراهن فى دول المنطقة :

١ - جمهورية الكونجو الديمقراطية :

(أ) باستيلاء ، لوران كابيلا ، على السلطة فى زائير وإعادة الدولة لتسميتها القديمة بدأت الكونجو فى عملية إعادة الاستقرار والأمن للدولة ، حتى يمكنها أن تقوم بعملية التنمية الشاملة فيها . وبالرغم من تغير النظام

إلا أن مشكلة الهوتو اللاجئين من رواندا مازالت حتى الان وارتكبت خلال الفترة الماضية مذبحة ضد الهوتو .

تقوم الحكومة حاليا بإنشاء قوات مسلحة نتيجة لانهيارها أبان فتره الحرب الأهلية ، معتمدة فى ذلك على الميليشيات التابعة لها ، كذلك محاولة نزع اسلحة الميليشيات التى كانت موجودة فى فترة حكم الرئيس الراحل « موبوتو سيسيكو » .

تتهم قوات المعارضة الرئيس كابيلا باستئثاره بالسلطة وانه لم يقيم نظاما ديمقراطيا كما كان متوقعا عند فوزه ، ومازالت مشكلة جماعة « بنيامولنج » قائمة حتى الآن . ونتيجة لضعف وسائل الاتصال والنقل فمازالت عملية سيطرة الحكومة على نظام الحكم المحلى سيطرة غير كاملة ، بالرغم من التحول الكبير الذى طرأ على العاصمة واستتباب الأمن بهما .

فى مجال التنمية الاقتصادية للدولة ، وضعت الحكومة خطة للتنمية توضح المشروعات المطلوبة واسبقية هذه المشروعات طبقا لاحتياجات الدولة ، حيث تركز على البنية الاساسية (طرق ، وسائل نقل ، وسائل اتصال) وهى اساس نجاح أى تنمية اقتصادية ، إقامة المشروعات الخاصة بالتعدين والبترول والصناعة . تقوم الحكومة حاليا بطرح عمليات التعدين فى السوق العالمية ولاتجدد العقود مع الشركات التى كانت تحتكر هذه العملية ومعظمها من الشركات الفرنسية .

(ب) العلاقات مع فرنسا :

باستيلاء كابيلا على السلطة وطرد الرئيس « موبوتو » توتر العلاقات بين الكونغو وفرنسا نتيجة لموقفها السابق المدعم لموبوتو ، وبدأت الكونغو تقلص من حجم الوجود الفرنسى ، وأعلن كابيلا إنسحابه من منظمة الدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) فى أثناء إجتماعهما فى هانوى فى شهر نوفمبر ١٩٩٧ . وقد جاء هذا التدهور فى العلاقات بين الدولتين فى الوقت الذى وضعت فيه فرنسا استراتيجية جديدة نحو تحركهما فى افريقيا تبنى على اساس تخفيض حجم الوجود العسكرى الفرنسى فى القارة لأدنى مستوى له ، وبلغ حجم القوات الفرنسية الراهنة حوالى ٥ آلاف جندى .

قامت الكونغو بطرد الرجل الثانى فى السفارة الفرنسية فى كينشاسا متهمة اياه بالقيام بأعمال تهدد أمن الكونغو ، وبذا فإننا نجد أن العلاقات بين الدولتين آخذه فى التدهور ، وهنا يجب أن نربط بين الدور الامريكى فى المنطقة والدور الفرنسى **حيث نجد تصارع الولايات المتحدة لمساعدة الكونغو بهدف ابعاد فرنسا عنهما فى إطار محاولات الولايات المتحدة لتقليص الدور الفرنسى فى القارة الأفريقية ككل .**

(جـ) العلاقات مع الولايات المتحدة

سارعت الولايات المتحدة لدعم **وتأييد نظام الحكم الجديد فى الكونغو الديمقراطية ، ولكنها تطالب كابيلا باجراء الاصلاحات الدستورية والانتخابات الديمقراطية ، جاء ذلك فى كلمة « مادلين أولبرايت » أمام منظمة الوحدة الافريقية يوم** ٨ / ١٢ / ١٩٩٧

جوع وتشرد

المساعدات الانسانية فى المنطقة

٢ - جمهورية رواندا :

مازالت حالة الاضطرابات مستمرة فى رواندا بالرغم من أن حدتهما قد خفت عما سبق . الا أن الهوتو قاموا بهجوم يوم الأربعاء الموافق ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ على معسكر اللاجئين التوتسى الكونجوليين فى منطقة « موديندى » فى شمال غرب رواندا ، مما اسفر عن قتل ٥٧١ قتيلا ، الا أن حكومه الكونجو تقول أن المذبحة اسفرت عن قتل ١٦٤٣ لاجىء من التوتسى .

وفى يوم ١٩ ديسمبر حدث اشتباك بين الجيش الرواندى ومجموعة من قبائل الهوتو الذين حاولوا مهاجمة مخيم للتوتسى يقع فى منطقة « نكاميرا وبيجوجوى » من الناجين من مذبحة يوم ١٠ / ١٢ / ١٩٩٧ .

وبذلك نجد أن الوضع فى رواندا مازال مضطربا وان هناك صراع بين السلطة الحاكمة والميليشيات المسلحة المعارضة من قبائل الهوتو ، ومازال الموقف الاقتصادى متدن ويعانى الشعب من نقص المواد الغذائية والرعاية الصحية وتدمير البنية الأساسية . ومما يزيد من توتر الموقف هو التدخل الاجنبى فى المشكلة وامداد الاطراف المعارضة بالاسلحة التى تستخدمها فى عمليات الارهاب .

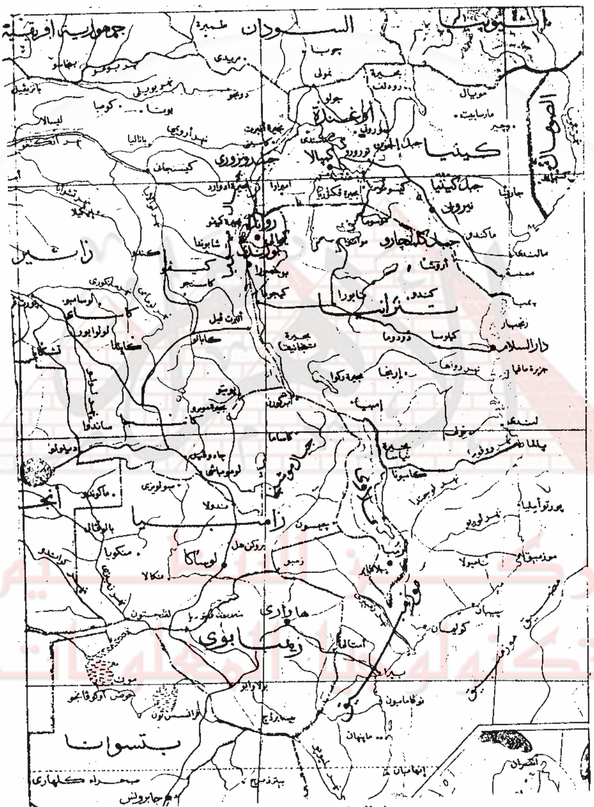

وسط افريقيا

٣ ـ الكونغو برازافيل :

مازالت الكونغو برازافيل تعانى من النزاع الداخلى الناتج من الخلافات العرقية والأثنية ، وتحول النزاع إلى حرب اهلية فى أغسطس ١٩٩٧ بعد انتهاء ولاية الرئيس « ليسوبا فى ٣١ أغسطس ١٩٩٧ » ، ومما زاد الموقف اشتعالا هو التدخل الاجنبى فى الأزمة ، ونجحت المعارضة بزعامة « دينيس ساسونجيسو » فى الاستيلاء على السلطة وأصدر مجلس الأمن بيانا يدعو إلى سحب القوات الأجنبية والمرتزقة واجراء مصالحة وطنية وانتخابات حرة ونزيهة .

وأدى إحجام فرنسا عن مساعدة « ليسوبا » إلى تدهور الموقف ، ويرجع ذلك إلى عملية الصراع حول البترول فى الكونغو ، حيث سمحت الحكومة للشركات الأمريكية بالتنقيب

عن البترول وبذا تقلص الدور الفرنسى فى مجال احتكار عمليات التنقيب عن البترول فى الكونغو . وامتد هذا الصراع بين الشركات الفرنسية والامريكية الى المواقع التى تم اكتشافها فى المياه العميقة أمام اقليم كابيندا الانجولى الذى يقع شمال نهر الكونغو ويجاور حدود الكونغو برازافيل .

توتر الموقف بين الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية مما أدى إلى قصف الكونغو برازافيل للعاصمة كينشاسا بالمدفعية وأصيب الطرفان بخسائر جسيمة نتيجة لهذه الاشتباكات . ولم يتم إزالة اسباب التوتر بين الدولتين والتى مرجعها اختلاف التوجه السياسى للكونغو الديمقراطية التى اتجهت تجاه جماعة الانجلوفون ، واطلق عليهم اسم الانجلوفون الجدد ، الا بعد نجاح « دينيس ساسو » فى الاستيلاء على السلطة . وتعتبر هذه هى المرة الأولى التى يعود فيها رئيس دولة سابق إلى السلطة بمساعدة المرتزقة وبدعم أجنبى .

٤ ـ افريقيا الوسطى

نشب توتر الموقف فى وسط أفريقيا نتيجة الانفاق والتوجه للخصخصة نتيجة لتدهور الموقف أوقفت الحكومة برنامج التقشف ، مما أدى إلى إيقاف المؤسسات المانحة ، فانخفضت السيولة ولم تتمكن الحكومة من سداد رواتب القوات المسلحة مما أدى إلى تمرد القوات المسلحة المسئولة عن تأمين الدولة ، وتحول الموقف إلى تمرد وحركة سياسية نتيجة لانضمام احزاب المعارضة للقوات المسلحة .

تدخلت فرنسا فى المشكلة باستخدام قواتها المسلحة المتمركزة فى افريقيا الوسطى ودعمتها بالف جندى فرنسى

● الأمم المتحدة تولى اهتماما بمنطقة البحيرات العظمى وأرسل امين عام الأمم المتحدة مندوبه لحل مشاكل المنطقة حلا سلميا وتنسيق عملية المساعدات الانسانية .

هجرة اربكت دول الجوار

من القوات الخاصة . قامت فرنسا بالوساطة بين طرفى النزاع وتوصلت المفاوضات إلى بقاء رئيس الجمهورية فى منصبه والعفو العام عن المتمردين العسكريين والمدنيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية ، وفرنسا تدعم الحكومة لتوفير السيولة المطلوبة لسداد مرتبات القوات المسلحة .

٥ - جمهورية بوروندى :

مازال الصراع بين الهوتو والتوتسى محتدم ، وقد قام الهوتو بغارات على معسكرات اللاجئين ، وحدثت ثلاث مذابح فى خلال الاسابيع الثلاثة الأخيرة من شهر ديسمبر ، وبلغ عدد ضحايا آخر هجوم والذى حدث يوم ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٧ حوالى ١٨٤ قتيلا نتيجة هجوم ألف من الهوتو على معسكر للقوات المسلحة بالقرب من العاصمة .

قررت الحكومة توزيع الاسلحة على المدنيين فى بعض المناطق غير الآمنة للدفاع عن أنفسهم ضد أى هجمات من قبل المتمردين ، ولاشك أن ذلك سيؤدى إلى مزيد من الدماء فى الدولة .

الأمم المتحدة :

تولى الأمم المتحدة إهتماما بمنطقة البحيرات العظمى خاصة مع ظهور بوادر استقرار فى الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل . وقد عين « كوفى عنان » الأمين العام للامم المتحدة « برهانو دنكا » الاثيوبى مبعوثا خاصا له فى افريقيا بدلا من « محمد سحنون » الجزائرى الجنسية وكلف بالتركيز لحل المشاكل فى منطقة البحيرات حلا سلميا ، وكذلك تنسيق عملية المساعدات الانسانية .

اعلنت اسهام الولايات المتحدة بمبلغ عشرة ملايين دولار فى صندوق تابع للبنك الدولى لاعادة بناء مادمرته الحرب الاهلية فى الكونغو الديمقراطية ، كذلك تخصيص إعتماد مالى قدره ٣٠ مليون دولار لاعادة وتدريب رجال الشرطة والقضاء فى الدول المطلة على البحيرات العظمى .

وهناك يظهر بوضوح التحرك الامريكى الساعى لتقليص الدور الفرنسى المتزايد فى القارة ولاشك أن ذلك يدخل فى اطار التنافس الفرنسى الامريكى فى ظل محاولات تشكيل النظام العالمى الجديد ، ومحاولات فرنسا أن تشارك فى قمة النظام ولاتنفرد به الولايات المتحدة الامريكية .

تطالب الأمم المتحدة والولايات المتحدة من كابيلا السماح للجنة تحقيق تتجه إلى شرق الكونغو للتحقيق فى المذابح التى تمت ضد الهوتو اللاجئين من رواندا .

نظرة مستقبلية للمنطقة :

لاشك أن المنطقة التى شهدت تغير فى القيادات وبالرغم من أن هناك مظاهر للاستقرار والبناء خاصة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية الا أن هناك عدد من المشاكل التى تتطلب حلا جذريا ليعود الهدوء للمنطقة ، وتتمثل هذه المشاكل فى الاتى :

— النزاع العرقى المحتدم بين التوتسى والهوتو ، وهم غالبيه سكان المنطقة .

— مشكلة اللاجئين المشردين حاليا فى دول المنطقة والمذابح التى توجه ضدهم .

— تدنى الموقف الاقتصادى لدول المنطقة .

ومن المنتظر فى اطار التحرك والاهتمام الامريكى بالمنطقة وكذلك الأمم المتحدة أن يمكن التغلب على هذه المشاكل ، ودعم المنطقة لاصلاح مسارها الاقتصادى ، ومما يدعم ذلك توجه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ، والكونغو برازافيل تجاه الولايات المتحدة الامريكية بعد تقاعس فرنسا عن مساعدتهم .

الاستراتيجية المصرية المقترحة تجاه المنطقة :

لما كانت منطقة البحيرات العظمى تأتى فى إطار الدائرة الاولى للمجال الحيوى المصرى أى الدائرة الاولى فى اهتمامات مصر لتأثيرها المباشر على أمن حوض النيل والأمن القومى المصرى لذا يجب أن تضع مصر استراتيجية خاصة للتحرك تجاه دول المنطقة ، ويجب أن توضع هذه الاستراتيجية بناء على المصالح المصرية فى هذه المنطقة والتى تتمثل فى الآتى :

١ - استتباب الأمن بالمنطقة لتنطلق فى اتجاه التنمية الشاملة والتى يمكن أن تفتح افاقا جديدة للتعاون الاقتصادى فى إطار اقامة المشروعات الهامة للدولة خاصة فى اطار البنيه الاساسية .

٢ - فتح سوق المنطقة للسلع المصرية ، وهى سوق متعطشه إلى العديد من السلع التى يمكن أن توفرها الصناعة المصرية .

٣ - تأمين أعمال القطاع الخاص حتى يمكن أن يشارك فى عملية الاستثمار فى تلك الدول .

٤ - تأمين المصالح المائية المصرية فى منطقة منابع النيل ، والعمل على اقامة مشروعات تزيد من حصة مصر المائية .

٥ - اقامة المشروعات الكهرومائية المشتركة مع دول المنطقة .

٦ - ابعاد الوجود الاجنبى عن المنطقة أو على الأقل إحتواءه ، بما يحد من الاثار السلبية لهذا الوجود على مصالح مصر فى المنطقة .

ومن حقائق العصر الذى نعيشه ، أننا نعيش فى وسط كيانات عملاقة خاصة فى المجال الاقتصادى ، فى ظل كيانات ضعيفة تزخر بالموارد والطاقة وتعرقل انطلاق المشاكل والتناقضات الموجودة ، وتدخل قوى خارجية لاحداث فرقة بين تلك الكيانات بهدف اشغالها وتدميرها اقتصاديا من الداخل . والموقف الراهن فى منطقة وسط افريقيا هو صورة من تلك الصور .

وتعانى دول المنطقة من تدمير البنية الأساسية التى دمرتها الحروب الاهلية بالاضافة إلى التدمير الذى لحق بالقرى والمدن ، ولاشك أن هذه الدول التى تتمكن من اجراء التنمية الشاملة فيها الا بعد اعادة بناء ماتم تدميره ، ولاشك أن مصر بما لها من علاقات ومركز مؤثر فى المنطقة يمكنها أن تتحرك لمعاونة دول المنطقة ولكن يجب أن يكون هذا التحرك هو تحرك مدروس طبقا لاستراتيجية مخططة وواضحة وترتكز على عدة نقاط إرتكاز .

نقاط ارتكاز الاستراتيجية المقترحة

لكى تكون الاستراتيجية المقترحة استراتيجية سليمة وممكنة التنفيذ يجب أن تبنى على النقاط الاتية :

١ ـ أن تكون الاستراتيجية هى إستراتيجية شاملة لاتقتصر على جانب واحد من جوانبها ، ويجب أن نركز هنا على المكون الاقتصادى والاجتماعى والأمنى .

٢ ـ أن تهدف الاستراتيجية بالدرجة الأولى إلى المساعدة فى إعادة بناء البنية التحتية للدولة ، ومثل هذه المشروعات سوف توجد نوع من الترابط بين الشعوب .

٣ ـ أن تخدم هذه الاستراتيجية الامن القومى المصرى بالدرجة الأولى ، ثم الأمن القومى العربى بالدرجة الثانية .

٤ ـ أن تزيد هذه الاستراتيجية من التعاون العربى الأفريقى ، وفى حالة عدم التمكن من جمع عربى لتقديم التعاون المطلوب ، فيمكن أن نبدأ

• التحرك المصرى اتجاه منطقة وسط افريقيا ومنابع النيل يجب أن يأخذ اولويه متقدمه فى السياسة المصرية فى تناسق مع التحرك فى الاتجاهات الاخرى لاستكمال دائرة الأمن القومى .

بتعاون ثنائى عربى أو ثلاثى يشارك فيه مع مصر الدول المعنية بأمن المنطقة مثل المملكة العربية السعودية ، ودولة الامارات العربية المتحدة .

٥ ـ أن تبنى الاستراتيجية على أساس الامكانيات المتاحة ، وان تكون مرحلية أى مرتبطة بخطة زمنية ، كل مرحلة فيها ترتبط بالامكانيات المتاحه فى هذه المرحلة ، مع إجراء تقييم لكل مرحلة فى نهايتها للوقوف على مدى نجاح هذه المرحلة أو المعوقات التى تعترى تنفيذها ، للتغلب على هذه المعوقات فى المراحل التالية ، حتى يمكن تنفيذ التخطيط الموضوع .

٦ - أن تبنى الاستراتيجية على مبدأ المبادأة فى التحرك وليس رد الفعل لاعمال دول أخرى ، حيث غالبا مايأتى رد الفعل متأخرا واضعف من العمل الاصلى .

٧ – أن تكون الاستراتيجية استراتيجية مرنة يمكن المناورة بها من مكان لآخر ، كذلك من مرحلة إلى مرحلة أخرى .

المحاذير التى يجب أن توضع فى الاعتبار :

هناك بعض المحاذير يجب أن توضع فى الاعتبار عند التخطيط للاستراتيجية المقترحة يمكن أن نوضحها فى الاتى :

١ - الا تبنى الاستراتيجية على تحقيق عائد مادى من التعاون ، بل يمكن التغاضى عن ذلك فى هذه الدائرة التى تمس المصالح الحيوية المصرية .

٢ - تجنب عملية التدخل فى النواحى الدينية داخل الدولة .

٣ - أن يقدم الدعم للحكومة الشرعية الرسمية للدولة ولاتقدم لأى أطراف أخرى ، خاصة تلك المعادية والمناهضة للحكومة الشرعية .

خاتمة :

يجب أن يأخذ التحرك المصرى اتجاه منطقة وسط أفريقيا ومنابع النيل أولوية متقدمة فى السياسة المصرية فى تناسق مع التحرك المصرى فى الاتجاهات الأخرى لاستكمال تأمين الدائرة الأولى من دوائر الأمن القومى المصرى والذى يحقق الغاية القومية لمصر وهى الحياه ولاشك أنه دون المياه لايمكن تحقيق الغاية القومية لمصر .

لواء ا . ح . م دكتور/
محمد رضا فوده

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاحرار

التاريخ: ١٣ يوليو ١٩٩٥

القانون يحمى اتفاقيات مياه النيل

على الرغم من أن الحكومة السودانية نفت ماتردد حول التلويح باستخدام مياه النيل كورقة ضغط فى العلاقات المصرية. السودانية وهو ماردده زعيم الجبهة القومية الاسلامية الارهابية حسن الترابى، وعلى الرغم من ان الحكومة السودانية ادعت ان تصريحات الترابى حول هذا الموضوع لا تمثل رأيها وأنها ترى عدم انتهاج سياسة معادية لمصر حرصا منها على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الشعب المصرى.. إلا ان هذا الموضوع لا ينبغى ان يمر هكذا.. واصبح السؤال الذى يتردد فى الشارع المصرى منذ خروج هذه التصريحات غير المسئولة على لسان ترابى السودان: هل يمكن بالفعل التأثير من جانب السودان على حصة مصر من مياه النيل؟ وهل يملك السودان من الوسائل مايستطيع به تحقيق هذا الهدف؟ وماهى النظرة الاستراتيجية المصرية لهذا المتغير أو التطور الجديد.. اذا حدث؟ وهل هناك حقا سيناريوهات أو مشروعات سودانية يمكن ان تجد طريقها إلى حيز التنفيذ؟ وكيف ينظر الاستراتيجيون إلى مثل هذه المشروعات والسيناريوهات وماهو تحليلهم لها وتصورهم للموقف المصرى ازاءها، حول هذا الموضوع يؤكد الدكتور رضا فودة الخبير الاستراتيجى ان مياه النيل تمثل الغاية القومية المصرية وهى مصدر الحياة لمصر، وأحد أهداف الأمن القومى المصرى هو الحفاظ على حصة مصر من هذه المياه وزيادتها وان مصر لاتقبل اى تهديد بالتدخل فى المياه بما يؤدى إلى اقلالها سواء كان هذا التهديد من السودان أو اى دولة نيلية اخرى خاصة ان علاقات مصر والسودان فيما يختص بالمياه ينظمها اتفاقيتا عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩.

وعن اتفاقية عام ١٩٢٩ يقول انها وقعت بين بريطانيا ومصر وخصصت لمصر ٤٨ مليار متر مكعب مياه، وللسودان ٤ مليارات. ونلاحظ هنا ان هناك فاقدا من المياه بلغ ٣٢ مليار متر مكعب كانت تذهب إلى البحر، كذلك قنن الاتفاق وجود الرى المصرى بالسودان ومنحه التسهيلات للقيام باعمال الارصاد على النيل وفروعه ودراسة مشروعات ضبط النهر.

وبموجب اتفاق ١٩٢٩ سارت مصر فى بلورة مشروعات التخزين فى البحيرات الاستوائية وقناة جونجلى لزيادة ايراد النهر فى الفترة الحرجة وتقدمت بهذا المشروع عام ١٩٣٨. وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية واشتداد النضال من اجل استقلال السودان وجلاء القوات البريطانية من قناة السويس ونمو الحركة السياسية السودانية وانقسامها فى الدعوة لوحدة وادى النيل، كانت مسالة مياه النيل احد الاسلحة التى شهرها البريطانيون فى تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب واذكاء نار الفتنة بين الدولتين من جانب اخر.

وفى عام ١٩٤٦/٤٥ بدات الحكومة السودانية اعادة النظر فى مشروع اعالى النيل وقناة جونجلى الذى تقدمت به الحكومة المصرية عام ١٩٣٨ باسم مصالح أهل الجنوب، كذلك دعت فى عشية الاستقلال إلى تدبير مياه اضافية للتوسع فى مشروع الجزيرة إلى حين انشاء خزان الروصيرص، الا ان مصر وقفت موقف متشددا، مما أدى إلى قيام السودان بالغاء اتفاق ١٩٢٩ من جانب واحد. وهنا نشير إلى ان ردود افعال السودان فى حالة توتر العلاقات مع مصر سرعان ماتتجه إلى المياه وتقسوم بالتهديد بالتدخل فيها، بل وفى هذه المرة اعلنت الغاء اتفاقية عام ١٩٢٩.

اما عن اتفاقية عام ١٩٥٩ التى تنظم المياه بين مصر والسودان فيشير الدكتور رضا فودة إلى انه بقيام ثورة عام ١٩٥٢ طرحت مصر مشروع السد العالى، ودخلت مسالة المياه مرحلة جديدة من التعقيدات حتى تم توقيع اتفاق ١٩٥٩، الذى اعترض عليه بعض الساسة السودانيين على أساس انه وقع مع الحكم العسكرى فى السودان وهو غير مخول من الشعب السوداني، وأدى ذلك إلى خلق الحساسيات والشكوك فى مسالة مياه النيل بصفة خاصة وفى العلاقات بين الدولتين بصفة عامة.

تهديدات المياه

وقد نصت الاتفاقية على الآتى:

- التاكيد على حصة مصر فى مياه النيل طبقا لاتفاق ١٩٢٩، مع توزيع صافى عائد السد العالى لتحصل مصر على ١٤.٥ مليار متر مكعب والسودان على ٧.٥ مليار وبذا اصبح نصيب مصر هو ٥٥.٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨.٥ مليار.
- مشروعات زيادة ايراد النيل سواء فى منطقة بحر الزراف أو بحر الجبل وبحر الغزال ونهر السوباط، يتم اقتسامها مناصفة ويوزع العائد مناصفة.
- انشاء هيئة فنية دائمة من كل من الدولتين بهدف التعاون الفنى وفى مجالات البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده، ويلاحظ هنا ان الاتفاقية لم تكن مجحفة بحق السودان، بل انها قد اوضحت الاطار القانونى للتعاون بين الدولتين فى مجال المياه.

وندخل إلى لب القضية المثارة حاليا وهى التهديد بالتدخل فى حصة مصر من مياه النيل، وهنا يؤكد خبيرنا الاستراتيجى انه منذ عام ١٩٩٢ داب النظام السودانى على التهديد بالتدخل فى مياه النيل حيث اعلن الفريق البشير عام ١٩٩٢ عن شق ترعتى الرهد وكنانة وتغذيتهما من مياه النيل دون استشارة مصر فى ذلك وهو ماتنص عليه الاتفاقيات ثم تلى ذلك التصريحات السودانية الاخيرة من ان استخدام مياه النيل هو من الشئون الداخلية الخاصة بالسودان وانها سوف تحصل على حصتها من المياه اللازمة لتطوير مشروعاتها وهى حوالى ٣٢ مليار متر مكعب من المياه كما تدعى:

والتساؤل المطروح الآن هو هل فى

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السودان لا يستهلك حصته المائية ومياه الأمطار تكفى لزراعة ملايين الأفدنة

د. محمد رضا فوده د. نور أحمد نور

تحقيق:
حسين فتح الله

امكانية السودان ان تضع مثل هذا التهديد موضع التنفيذ؟!

من وجهة النظر القانونية يواصل الدكتور رضا فودة حديثه فيقول ان القانون الدولى يمنع أى دولة من القيام بأعمال من شأنها التأثير على حصة المياه للدولة التالية إلا بالاتفاق مع تلك الدولة.

أما من وجهة نظر الامكانيات المادية فان مشروعات السدود وشق الترع والقنوات تحتاج إلى انفاق عال لايمكن للسودان تحمله لذا فسوف تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية أو للاقتراض من الدول. فالبنسبة للمؤسسات الدولية فانها سوف تحجم عن دعم هذه المشروعات نظرا لأن السودان موضوع فى منطقة الحظر والذى قد يؤدى إلى اعلان افلاسه، كذلك فان سياسة السودان الراهنة ودعمه للارهاب الدولى سوف تجعل الدول الكبرى تؤثر على تلك المؤسسات المالية الدولية لتمتنع عن تمويل تلك المشروعات، بالاضافة إلى ان المؤسسات المالية سوف ترفض تمويل اى مشروع يخالف القانون الدولى اى دون الحصول على موافقة الدول المستفيدة من نهر النيل.

أما الموقف الاستراتيجى الاقليمى فبتحليل علاقات السودان مع دول منابع النيل جميعها فسوف نجد الآتى:

ان العلاقات السودانية - الاوغندية متوترة نتيجة لمساندة اوغندا لقوات جون جارانج ولمساندة السودان للمتمردين الاوغنديين، كذلك فان العلاقات مع تشاد متوترة وكذلك مع كينيا. أما مع اثيوبيا واريتريا فالعلاقات فى اسوأ مراحلها نتيجة لتدخل السودان فى اريتريا ودعم الجبهة الاسلامية الاريترية مما أدى إلى قطع العلاقات الاريترية - السودانية. ولاشك ان جميع هذه الدول سوف تواجه اى محاولات يقوم بها السودان لاقامة مشروعات على النيل دون التنسيق معها.

ردود أفعال قوية

ولكن على جانب آخر سوف نجد ان هناك دولا اقليمية والتى يسعدها ان تكون العلاقات السودانية - المصرية علاقات متوترة - مثل ايران - على استعداد لان تقوم بتقديم الدعم التكنولوجى والمادى اللازمين لاقامة مثل هذه المشروعات.

وعن ردود الافعال المنتظرة للموقف السودانى الراهن يقول الخبير الاستراتيجى ان سياسة السودان الراهنة سواء كانت على صعيد تصدير وايواء الارهاب او التهديد بالتدخل فى المياه سوف تعرضه لردود افعال من دول الجوار الجغرافى او القوى الكبرى والتى تتمثل فى الآتى:

- تغذية حركة جنوب السودان والتى يمكن ان تؤدى إلى استقلال جنوب السودان والذى يمكنه فى حالة الاستقلال ان يؤثر فى حصة المياه المتجهة إلى السودان، مع الحصول على البترول الموجود حاليا بالسودان والذى اوقف التنقيب عنه نتيجة للاضطرابات فى الجنوب.
- فرض العقوبات على السودان خاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لوضعه فى قائمة الدول الراعية للارهاب. ولاشك ان فرض مثل هذه العقوبات سواء كانت من الولايات المتحدة مباشرة أو من قبل مجلس الامن فان هذه العقوبات سوف تنفذ كاملة نتيجة لتردى العلاقات بين السودان وجميع دول الجوار الجغرافى.

ولاشك انه على نظام الحكم الراهن فى السودان ان يقوم باعادة تقييم سياسته الخارجية وتغييرها، وبدلا من ان يهدد مصر بالتدخل فى مياه النيل فعليه ان يقوم بالتنسيق معها لعمل المشروعات المشتركة التى تزيد من حصة الدولتين من المياه واقامة المشروعات الكهرومائية لصالح الدولتين.

تهديد لا يحقق مصالح

وحول امكانيات السودان الواقعية لتنفيذ تهديده يؤكد الدكتور نور احمد نور الخبير الاستراتيجى فى شئون المياه والحاصل على الدكتوراه فى هذا المجال ان اى مشروع مائى يحتاج إلى دراسات فنية مختلفة تحتاج إلى وقت طويل لاعدادها ناهيك عن تنفيذها فالدراسات وحدها تحتاج إلى مدة تتراوح مابين ٤ إلى ٥ سنوات على الاقل بالنسبة لمشروع واحد وهو مايعنى ان مثل هذا المشروع لاينتهى تنفيذه فى مدة اقل من ١٠ سنوات، كما ان المشروع المائى يتطلب تكلفة عالية تقدر بنحو من ١ إلى ٢ مليار دولار على الاقل باسعار اليوم بالاضافة إلى الخبرات والتكنولوجيا الحديثة باهظة التكلفة وهو مالايتوافر الآن للسودان نظرا لرفض المؤسسات والصناديق النقدية الدولية اقراضه.. هذا اذا افترضنا جدلا وجود مشروعات كاملة الدراسة وجاهزة للتنفيذ.

ويشير إلى ان مشروعات السودان الاخيرة مثل «سد حماداب» الذى انتهى تنفيذه عام ١٩٩٤ ومشروع سد كجبار الذى بدأ عام ١٩٩٥ جاءا بالاتفاق والتشاور مع مصر وهما لايؤثران على حصتها ويؤكد ان السودان لايستهلك كامل حصته من مياه النيل فضلا عن مياه الامطار التى تكفى لزراعة ٢٠ مليون فدان تكفى لان تصبح السودان سلة الغذاء لدول المنطقة.

□ المجالس القومية .. تذكر وتحذر .. بعد التصريحات غير المسئولة .. التى اعقبت الاعتداء الاثم فى اديس ابابا

خـــاص

ملف «استراتيجية مياة النيل»

حقائق كبرى فاصلة .. من وقائع التاريخ .. وقرارات المنظمات الدولية .. امام ابناء الوادى

زيادة حصة مصر من مياه النيل سنة ٢٠٠٠ ضرورة ملحة .. تلزم السودان بتنفيذ قناة جونجلى

د. عبد القادر حاتم

بين انهار العالم الكبرى يعتبر نهر النيل اطولها جميعها اذ يبلغ طوله ٦٨٢٥ كيلومترا.. ويعتبر الرابع فى مساحة حوضه اذ يبلغ ٣ ملايين و١٠٠ الف كيلومترا مربع، ويعتبر التاسع في حجم الماء الذى يحمله والذى يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب من المياه.. وتمثل حصة مصر من مياه النيل التى تبلغ ٥٥,٥ مليار سنويا ٩٥٪ من موارد مصر المائية. وفى أعقاب محاولة الاعتداء الآثمة التى جرت فى اديس أبابا على رئيس مصر يوم الاثنين ٢٦ يونيو ١٩٩٥، وماتردد فى اثرها من تصريحات متعددة غير مسئولةحول مياه النيل.. اصدرت المجالس القومية المتخصصة أخيرا ملفا متكاملا بالغ الاهمية تحت عنوان «استراتيجية مياه النيل» قالت فى مقدمته انها «تامل ان تسهم به فى توضيح أبعاد هذه القضية أمام جميع المهتمين والباحثين».. وقد رات الصفحة ان تبرز امام أبناء الوادى الحقائق الكبرى الفاصلة التى تضمنها هذا الملف الخطير.

● تقول اولى الحقائق فى ملف «استراتيجية مياه النيل» ان الاتفاقية التى وقعت بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ لتوزيع الانتفاع الكامل بمياه النيل جاءت فى وقتها متممة لاتفاقية سنة ١٩٢٩ التى جرت بموجب خطابات متبادلة بين رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى وبناء على تقرير لجنة مياه الري التى شكلت فى عام ١٩٢٥ من ثلاثة اعضاء احدهم مصرى والثانى بريطانى والثالث محايد..

ويسجل ملف «استراتيجية مياه النيل» الذى اعدته المجالس القومية المتخصصة باهتمام خاص لتذكرة الذين يتناسون التاريخ.. يشير الى *الفقرة الأخيرة* من رد المندوب السامى البريطانى على كتاب لرئيس الوزراء المصرى فى مايو من عام ١٩٢٩.. يقول فيه:

«ان حكومة بريطانيا سبق لها الاقرار بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل، وان المحافظة على هذا مبدا اساسى من مبادىء السياسة البريطانية، وان مبادىء هذا الاتفاق منفذة فى كل وقت وايا كانت الظروف التى تطرا فيما بعد».

وجاءت اتفاقية ١٩٥٩ بعد ذلك المتممة لما سبق.. تقرر تحت بند «الحقوق المكتسبة».. ان يكون ماتستخدمه مصر من مياه النيل حتى توقيع الاتفاق ٤٨ مليار متر مكعب عند اسوان كحق مكتسب لها.. وان يكون ماتستخدمه السودان وقت توقيع الاتفاق ٤ مليارات من الأمتار المكعبة حقا مكتسبا لها.

ونصت الاتفاقية موافقة الدولتين على ان تنشىء مصر السد العالى عند أسوان، وتنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق،

وحسبت الاتفاقية صافى الفائدة من السد العالى على اساس متوسط ايراد النهر عند اسوان فى سنوات القرن الحالى المقرر بنحو ٨٤ مليار متر مكعب سنويا من المياه.. وخصت منه مصر بـ ٧,٥ مليار متر مكعب وبلغت بذلك حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا، وخصت الاتفاقية السودان بـ ١٤,٥ مليار متر مكعب من فوائد السد العالى، فاصبحت حصتها ١٨,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل.. وجرى استخدام الدولتين مصر والسودان لحصة كل منهما من مياه النيل.. مستقرا منذ توقيع هذه الاتفاقية.

● وتسجل ثانية الحقائق الكبرى فى ملف باستراتيجية مياه النيل، ماأقره الاطار القانونى لعلاقات الدول المشتركة فى حوض نهر النيل..

□ فقد اقر معهد القانون الدولى فى عام ١٩٦١ عدالة ماتم من توزيع لمياه النيل، ووجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى، ووجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية بما يمليه حسن الجوار.

□ وفي عام ١٩٦٦ عقدت جمعية القانون الدولي في هلسنكي واقرت ايضا عدالة توزيع مياه النيل، وقالت ان العدالة في توزيع مياه الانهار الدولية وحسن ادارتها لاتعني ان يكون التوزيع بنسب متساوية، وانما بنسب عادلة من اهم ما تاخذه في اعتبارها الاتفاقيات المبرمة السابقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل من دول الحوض، وضرورة تفادي الاسراف.

● وتؤكد ثالثة الحقائق ان كل هذه القواعد في الاطار القانوني الذي اقرته المنظمات القانونية الدولية.. لاتزال دستورا معمولا به بين مصر والسودان في استخدام مياه النيل، رغم انه من المنتظر زيادة حصة مصر بمليار من الامتار المكعبة سنويا بعد اتمام المرحلة الأولى من قناة جونجلي، لكن المشروع توقف منذ عام ١٩٨٣، ولايمكن في الوقت الحاضر التنبؤ به وعد اتمامه في ضوء الاحوال السياسية والامنية المضطربة في جنوب السودان.. بسبب هذا الموقف الذي حرم مصر من المليار من الامتار المكعبة الاضافي من مياه النيل لن يتبقى لها في عام ٢٠٠٠ من فائض حصتها بعد استهلاك الاستخدامات المختلفة في الصناعة والزراعة والملاحة والبلديات وغيرها سوى ١,٩ مليار متر مكعب من المياه مما يهدد بتوقف خطة استصلاح الأراضي بعد عام ٢٠٠٠ وهو ما يتطلب ضرورة قيام السودان بتعلية سد الروصيرص لتعوض مصر ما ضاع عليها من الحصة الاضافية والغريب ان السودان يبدد كثيرا من حصته من مياه النيل التي تبلغ ١٨,٥ مليار متر مكعب، في حين كان يمكنه استغلالها بالكامل بتعلية خزان الروصيرص، وعلى عكس ذلك يطالب في الوقت الحاضر بانشاء خزان مروى على النيل الرئيسي، وهذا غير مسموح به في ظل اتفاقية ١٩٥٩ إلا اذا تخلى عن تعلية خزان الروصيرص، وجعل التخزين في مروى لايتجاوز ٣ مليارات سنويا من الامتار المكعبة.

● وفي رابعة الحقائق الكبرى في ملف «استراتيجية مياه النيل».. يقول الملف بالحرف:

«ان زيادة حصة مصر من مياه النيل طبقا لاحتياجاتها الاقتصادية في ضوء زيادة السكان ٢٪ سنويا، وتطبيقا للمبادىء التي أقرها الاطار القانوني الدولي لعدالة توزيع مياه الأنهار الدولية، هذه الزيادة أصبحت ضرورة ملحة لابد من تحقيقها في السنوات الأولى من القرن القادم، وذلك عن طريقين لاثالث لهما: أولهما العمل على الاتفاق مع حكومة السودان لاتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلي التي توقف العمل فيها منذ عام ١٩٨٣، وحرم مصر من مليار اضافي من الأمتار المكعبة في حصتها من مياه النيل.. وثاني الطريقين: العمل على دعم هيئة تكنونيل الممثلة لجميع دول الحوض حتى نستطيع في اقرب وقت القيام بدراسات تفصيلية لبعض مشروعات اعالي النيل تمهيدا لتنفيذها في اقرب وقت..

● وفي حقيقة أخيرة خامسة تمثل تنبيها وتحذيرا للأطراف الأخرى المستخدمة لمياه النيل.. يقول ملف المجالس القومية: «ان قيادة مصر اعلنت سياستها واضحة عدة مرات بانها مع تمسكها بحقوق مصر المكتسبة في مياه النيل طبقا للقوانين والأعراف الدولية.. فانها لن تسمح باستخدام اية قطرة من حصتها في مياه النيل خارج حدودها».

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٧ اغسطس ١٩٩٧

لأنه يضع أسسا جديدة للتوزيع ويمكن أن يلغي المعاهدات السابقة

مشروع اتفاقية دولية لمياه الأنهار والبحيرات يثير تحفظات مصرية على الوضع في حوض النيل

القاهرة: من ربيع شاهين

أبدت مصر تحفظات على اتفاقية دولية «إطارية» تنظم عملية توزيع حصص مياه الأنهار والمجاري المائية، سيتم اقرارها خلال اجتماع دولي في نيويورك منتصف الشهر الحالي. وقالت الخارجية المصرية - في بيان أبلغته سكرتارية الأمم المتحدة حول الاتفاقية - «انها تضر بمصالح مصر في مياه نهر النيل، وقد تدخلها في مفاوضات جديدة مع دول حوض النهر حول حصتها من المياه». وتضع الاتفاقية اسسا لتوزيع حصص مياه الأنهار؛ منها الظروف المناخية وعدد السكان، واقتصاد كل دولة، كما تعطي حق السيادة والسيطرة لكل دولة على مساحة مجرى النهر التي تقع في أراضيها.

والاجتماع المقبل هو الثاني لمجموعة العمل المعنية بوضع الاتفاقية حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (الانهار والبحيرات)»، لإقرار مشروعها بصورة نهائية. وكانت هذه المجموعة قد تشكلت منذ 20 عاما، وظلت اجتماعاتها تتسم بطابع روتيني، وتنفض دون نتيجة ملموسة، إلا انه يبدو ان هناك اصرارا من قوى كبرى على ابرام اتفاقية دولية بشأن المياه والانهار والمجاري الدولية، وسرعة انهاء هذه المعاهدة، بعد ان باتت قضية المياه تلعب دورا كبيرا في الأحداث السياسية، وتنذر بأن تكون ورقة للصراع، وتفجر حروبا طاحنة خلال السنوات المقبلة.

وبعد اجتماعات مجموعة العمل المعنية في نيويورك خلال شهري مارس وابريل (آذار ونيسان) الماضيين، تم عرض مشروع الاتفاقية للتصويت، ووافقت عليه 104 من الدول الاعضاء في الامم المتحدة، بينما اعترضت عليه 3 دول هي تركيا والصين وبورندي، وامتنعت عن التصويت 26 دولة بينها مصر.

وتقول مصادر مصرية مطلعة ان «مصر رأت ان هذه الاتفاقية تضر بمصالحها وحقوقها في مياه النيل، ومن ثم كان الموقف بالامتناع عن التصويت بدلا من رفضها والاعتراض عليها، لان بها بعض المميزات والفوائد والنصوص المهمة التي ادخلتها مصر اليها، مثل مبدأ عدم الضرر، وكذلك امكانية الاستخدام المنصف للمياه دون ضرر، وهو ما اعترضت عليه اثيوبيا».

لكن الاتفاقية - رغم انها لا تلغي الاتفاقيات والمعاهدات السابقة، التي تنظم توزيع مياه النيل، خاصة اتفاقيات عامي 1902 و1959 - اثارت التخوف المصري منها، لانها ستصبح بعد 20 عاما عرفا دوليا ثابتا، وستكون لها الحجية القانونية في التطبيق عن سائر الاتفاقيات الاخرى، خاصة انها ستسجل في الامم المتحدة بعد توقيعها والموافقة النهائية عليها في الاجتماع المقبل، لتكتسب القوة القانونية، ويكون لها الحجية في ما بعد في المواجهات بين الدول.

وقد ارفقت مصر موقفها من الاتفاقية الاطارية للاستخدامات غير الملاحية للانهار الدولية بمذكرة تشرحه، وبيان مفصل تضمن عرضا شاملا لهذا الموقف، خاصة في ما يتعلق بالمواد التي اعترضت عليها مصر، وهي المواد 5 و6 و7 التي تحدثت عن اعادة اقتسام المياه، او ما يسمى بتوزيع الحصص.

وجدير بالذكر ان مصر تحصل على 55,5 مليار متر مكعب سنويا من نهر النيل كدولة مصب، فإنها رافضة أي مساس أو تعديل لهذه الحصة، استنادا الى ندرة مواردها المائية، وعدم وجود مورد آخر لديها، بالاضافة الى الحاجات الضخمة لزيادة عدد سكانها.

وطرحت مصر - خلال اجتماعات اللجنة، وضمن تصورها وبيانها - اقتراحات أخرى للاستخدام الامثل وحسن استغلال مياه نهر النيل، بما يحقق مصالح جميع أطرافه، خاصة ان احتياطي مياه النهر يقدر بـ1600 مليار متر مكعب، لم تستغل بسبب الشلالات وعوائق اخرى، وحاجة النهر الى التعاون الفني بين دول الحوض.

ويذكر في هذا السياق ان دولتين فقط من دول حوض النيل الـ 10 هما اللتان تحددت حصتاهما بموجب اتفاقيات دولية سابقة، وهما مصر والسودان، فمصر تحصل على 55,5 مليار متر مكعب سنويا، وتحصل السودان على 14 مليار متر مكعب، أما بقية دول الحوض فلم تتحدد حصصها، نظرا لوجود موارد مائية اخرى عديدة لديها؛ منها الأمطار والمياه الجوفية، وقلة حاجتها الى مياه النيل والري، واضافة الى صغر عدد سكانها. فمثلا لا تستخدم اثيوبيا سوى ما يقدر بـ5,4 مليار متر مكعب سنويا، رغم ادعاءاتها وثورتها لأجل تعديل وإعادة توزيع حصص مياه النيل، لعدم حاجتها اليها أواعتمادها عليها بدرجة كبيرة. ورغم ذلك لم تمانع مصر واثيوبيا والسودان في التعاون بين دول الحوض، من خلال مجموعة «التكونيل» لحقوق استغلال موارد النهر، واقامة المشروعات المشتركة لهذا الغرض. وقد طالبت دول - مثل اثيوبيا وتركيا - في الاجتماع الاول بمبدأ السيادة على الأنهار المارة في أراضيها، غير ان هذا الطلب رفضته جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة.

وتتحدث المادة الثالثة من مشروع الاتفاقية عن عدم معارضتها او إلغائها لما نصت عليه الاتفاقيات السابقة المنظمة للمياه، والتزامات الدول تجاهها، إلا انها - في مادتها الخامسة - تتناول ما تسميه المعاهدة «حق كل دولة في نصيب عادل من المياه»، ووضعت معايير خاصة بتقسيم حصص مياه الانهار، أو ما تسميه «التوزيع العادل للمياه بينها»، حسب الظروف المناخية وعدد السكان والظروف الاقتصادية لكل دولة.

وتبلغ مواد الاتفاقية 35 مادة، تصدرتها ديباجة اساسية ثم اتجاهات لتسوية المنازعات، واحكام ختامية. وقد تقدمت اكثرية الدول بمقترحات تضمنت تعديلات على نصوص وبنود المعاهدة، منها اقتراحات تقدمت بها كل من مصر واثيوبيا والسودان واسرائيل، والصين وتركيا والولايات المتحدة الاميركية والعراق، وجنوب افريقيا والهند وايطاليا، والاردن وسورية وكندا وروسيا.

ويتضمن مشروع الاتفاقية اقتراحا سويسريا - تم وضعه بين الاقواس - يتحدث عن حق كل دولة من دول المجرى المائي في السيادة على الجزء الذي يمر بأراضيها، الا

ان وفود دول المصب ـ وبينها وفود مصر والسودان والعراق وسورية ودول اخرى ـ حذرت من خطورة هذا الاقتراح. وينتظر ازالته من بين الاقواس خلال نظر التعديلات، واقرار الصياغة النهائية للاتفاقية، وتقدم الاتحاد الاوروبي باقتراح يدعو الى ان تصبح المنظمات الاقتصادية الاقليمية اطرافا في الاتفاقية بصورة مستقلة عن الدول الاعضاء بها.

وتباينت الآراء خلال الاجتماع الماضي حول موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بعد التصديق عليها، وهي سنة من تاريخ الابداع. وحيث لا تنطبق هذه المعاهدة الا على عدد قليل من دول العالم، هي دول المنبع والمصب للمجاري المائية، فقد شهدت المناقشات ـ خلال الاجتماعات الاخيرة ـ استخدام قوى ودول مؤثرة ثقلها السياسي وعلاقاتها، ولعبت معايير سياسية ومصالح دورا كبيرا عند التصويت، مما اثر كثيرا في التوجهات حيال اقرار هذه الاتفاقية والتعجيل بها، بعد ان ظلت في المناقشات على مدار اكثر من 20 عاما.

وتؤكد المصادر ان تطبيق هذه المعاهدة سيضر بمصالح مصر، خاصة انه سيدخلها في مفاوضات مع بقية الدول الاعضاء في حوض دول نهر النيل. ورغم ان الاتفاقية حققت مطالب كثيرة لاثيوبيا، فإنها بدورها امتنعت عن التصويت، لانها تحفظت على مبادئ أصرت وفود عربية ودولية على تضمينها اياها بعد اصرار مصري، وقد سبقت الاشارة الى ذلك خاصة ما يتعلق بمبدأ «عدم الضرر لأي دولة»، و«الاستخدام المنصف أو العادل دون ضرر بآخرين».

وفي البيان الذي حدد موقف مصر من الاتفاقية، وتم ابلاغه سكرتارية الامم المتحدة ضمن اوراق وموفقات الاتفاقية، اكد ان بها نواحي ايجابية وفوائد عديدة، الا انه تمسك بعدة نقاط رئيسية

منها:

ـ الا تؤثر هذه الاتفاقية على المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي تنظم المياه، والتي هي قواعد قائمة استقرت منذ سنين طويلة وفقا للاعراف والقانون الدولي.

ـ سجلت مصر تحفظها على مواد وردت في مشروع الاتفاقية : مثل المواد 5، 6، 7 خاصة ما تحدثت عنه بعض هذه المواد تحت مسمى «إعادة تقسيم المياه» أو «الحصص»، وتمسكت مصر بألا تلغي هذه المواد ما ورد في قواعد واتفاقيات سابقة، استقرت بموجب العرف والقانون الدولي، ونصت عليها اتفاقيات ومعاهدات موقعة منذ سنوات طويلة، ونظمت هذا الموضوع لمواد هذه الفقرة، والا تكون «الاتفاقية» المقرر صدورها بديلا لها.

من جانب آخر تتضمن بنود الاتفاقية مواد تتحدث عن الاتفاقيات السابقة لمياه الانهار والمجاري الدولية، وحقوق والتزامات الدول بموجبها، وتتناول المادة الرابعة الدول المعنية بهذه الاتفاقية، والتي اسمتها بـالدول المتشاطئة» في الأنهار الدولية، ودول المنبع والمصب»، وتتناول المادة الخامسة ما اسمته بـالنصيب العادل» لكل دولة، وهي ضمن المواد التي تحفظت عليها مصر، واشارت الى تقسيم المياه وفقا لاعتبارات معينة وشروط حددتها، ونصت عليها المادة السادسة، وتحدثت المادة السابعة عن الضرر الذي يمكن ان يقع على اي دولة من جانب دولة اخرى شريكة في النهر، بمعنى «عدم وجوب قيام اي دولة بالتسبب في اضرار لدولة اخرى»، وهو التعديل الذي نجحت مصر في ادخاله على نص المادة.

وتضيف المصادر انه ـ وفقا للنص الحالي للاتفاقية ـ لن تكون لها آثار سلبية في الوقت الحالي، لانها تقر المعاهدات التي تنظم موضوع المياه والانهار الملاحية (مثل نهر النيل)، الا ان المحاذير بشانها هي ان تصبح بعد اقرارها وثيقة قانونية لها الغلبة والحجية على الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية، خاصة ان هذه الاتفاقية تحدثت عن اعادة توزيع أو اقتسام حصص المياه بين الدول، فيما ترفض مصر بشدة اي مساس بحصتها من مياه نهر النيل، باعتبارها تؤثر سلبيا ـ وبدرجة مباشرة ـ على خطط التنمية والمشروعات فيها، لعدم توافر موارد مائية اخرى في اراضيها كبقية دول حوض النيل، التي لديها مصادر متنوعة للمياه.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام
التاريخ: ٢١ يوليو ١٩٩٥

المياه والحضارة فى مصر الغد

نهر النيل

ندوة

يقدمها: محمود مراد

تأمين المياه .. أم تأمين الشعوب ؟
إيراد النهر ٨٤ مليار متر مكعب والأمطار فى المنابع ألف مليار !

أصبحت الحاجة ملحة إلي تامين نهر النيل.. ليس فقط لذاته - مع انه بالغ الاهمية وسبب اساسي من اسباب الحياة للشعوب على ضفتيه - وانما لتامين هذه الشعوب ضد أخطار البشر والتامين ليس عملا عسكريا.. لكنه عمل فني وثقافي ناضج وواع.. يستهدف بالعلم والتكنولوجيا تعظيم موارده وتنميتها وتقليل الفاقد واقامة مشروعات حيوية.. ويعمل بالفكر واساليبه على التلاحم بين شعوب دول حوض النهر العشر ومزج - او التقريب - بين الثقافات والحضارات لاعلاء شان حضارة النيل وثقافته..

ولكيلا يفهم احد خطا.. فإن هذه «الندوة» ليست بسبب ماأثير اخيرا فى العلاقة المصرية - السودانية، فلا احد يستطيع أن يمس نقطة من مياه النهر ولا احد فى مقدوره ان يمحو حرفا من اتفاقية سنة ١٩٥٩ - التى تعد نموذجا فى الاتفاقات سياسيا وقانونيا وفى الحفاظ على حسن العلاقات .. وانما تنطلق هذه «الندوة» التى تعاونت معنا فى تنظيمها الجمعية الافريقية من منطلق تعميق الوعى بالنيل الذى تحصل منه دولتا المصب - مصر والسودان - على ٨٤ مليار متر مكعب من المياه فى حين انه يمكن مضاعفة الرقم بما يعود بالخير ليس عليهما فقط وانما على الدول الأخرى الشقيقة ايضا.. خاصة ان مصر تملك الدراسات والابحاث والآليات العلمية وتؤمن بان لكل شعب حقه فى النهر .. والحضارة.. والحياة.

اشـــــترك فى النـــدوة

● الدكتور مهندس محمد عبد الهادى راضي وزير الاشغال والموارد المائية - الدكتور بشير البكرى «سودانى» سفير سابق ونائب رئيس اللجنة الدولية للتنمية الثقافية فى اليونسكو - الدكتور عباس الحميدى «سودانى» رئيس الجمعية الافريقية لدراسات حوض نهر النيل - المهندس محمد امين محمدين عضو هيئة مياه النيل - المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل - المهندس عبد البديع محمد ابو الهدى عضو هيئة مياه النيل - السفير مروان بدر نائب مساعد وزير الخارجية الدكتور محمد المعتصم محمد القطب نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه - الدكتور ابراهيم على حسن نائب رئيس مجلس الدولة - المهندس عبد الكريم عفيفى رئيس هيئة مياه النيل سابقا - الدكتور فؤاد السيد عبد الله استاذ بالمركز القومى للبحوث وامين عام الجمعية الافريقية - الدكتور صلاح سعد زرد امين صندوق الجمعية الافريقية........●

النيل أو الراى الواحد المصرى - السودانى مع دول حوض النيل الاخرى لأننا معا.. دولتا مصب، وما يضر باى منا يضر بالآخر، وبالتالى فإنه لابد أن يكون الراى موحدا فى التعاون مع دول حوض النيل.. ويوجد الآن ستة وزراء سودانيين للرى، مازالوا على قيد الحياة. وإذا سئلوا جميعاً.. سيتحدثون بنفس اللغة التى نتحدث بها اليوم ولن تختلف لغتهم ابداً عن اللغة التى نتحدث بها وهم يعلمون جيدا ماذا يعنى النيل للبلدين وماذا تعنى هذه الاتفاقيات ومضمونها والقوانين التى تسير فى فلكها.. ونفس الشىء ستجد وزراء الخارجية السابقين فى السودان أيضا يفهمون هذه القضية جيداً ويعلمون معنى الاتفاقيات وإحترامها وسيتحدثون بنفس اللغة لكن السحابات التى تعبر أو بعض الكلمات التى تحاول أن تهز أو تخترق العلاقات الأزلية بين مصر والسودان، اعتقد انها إلى زوال ولا اعتقد إطلاقا ان مثل هذه الأمور تحتاج إلى تعليق..

وبالنسبة للتعاون المستقبلى - ففى رايى إنه - لابد أن يتسم بعدة محددات رئيسية:

الأول: أن يكون النيل بعيداً عن السياسة. وهذه مسألة إعتنقناها فى الماضى ولابد أن تستمر.. وفى عز العلاقات المصرية - السودانية ووجود التكامل فقد كان اصرارنا كوزارة أشغال على أن يكون النيل بعيداً عن التكامل ولم يدخل النيل فعلا كطرف فى أعمال التكامل المصرى - السودانى.. وإنما ظل هو المحور الرئيسى فى هيئة مياه النيل.. إذن فإن تسيير قضية المياه عملية فى منتهى الخطورة لأن العلاقات السياسية قد تهتز فى أى وقت وتعود مرة أخرى لكن فى فترة إهتزازاتها تؤثر على القضايا الرئيسية وتوقف الذى ننشده سواء بيننا كدولتين أو بيننا وبين دول حوض النيل برأى موحد. وهذه نقطة هامة جدا ولابد أننا - بصرف النظر عن أوضاعنا الرسمية - كمواطنين على الاقل فى مصر والسودان أن نضغط فى هذا الاتجاه ونسير فى هذا الإتجاه.

الثانى: هو انه لابد من الاعتراف بحقوق الآخرين وأن لهم حقاً فى الاستخدام وأن تكون لهم حصص. لكن تقدير هذه الحصص يجب عدم الإسراع فيه من وجهة نظرهم فلابد من دراسة متانية للتعرف على خططهم واستخداماتهم وإحتياجاتهم وماهى المشروعات الممكنة وعلى ضوئها تتحدد الأرصدة. ولاخلاف على هذا. فهناك مبادىء أساسية وهذا مايحكم علاقتنا حتى مع اكثر الدول التى لاتزال حتى الآن غير راغبة فى الاشتراك إلا كعضو مراقب وهى اثيوبيا فى لقاء رسمى مع رئيس الوزراء الأثيوبى قال لى أنهم يؤمنون بالتعاون وان لهم حق إستخدام المياه دون إضرار بالآخرين. ونحن من جانبنا أكدنا هذا المبدأ مع رئيس الوزراء الأثيوبى وقلنا إننا نعترف بحقوق أثيوبيا وغيرها فى إستخدام المياه ولكن يجب الا يحدث ضرر ملموس على اى دولة من دول المصب (مصر والسودان) وان التعاون لابد أن يكون بصيغة تجمع دول حوض النيل وهذه الصيغة لابد أن نفكر فيها من الآن بما يحقق مصالح كل الأطراف.. فتتشكل هيئة أو تجمع مثلا.. ولذلك فنحن نسير فى الاتجاه الحالى فى إطار التكنونيل لعمل هذه الصيغة..

أيضا هناك نقطة هامة وهى أننى كفنى ولست كوزير.. أقول إنه يجب الا تتوقف إجتماعات هيئة مياه النيل فى أى وقت بصرف النظر عن العلاقات المصرية - السودانية - ومايعتريها من هزات نتيجة تغيرات معينة - لكن هيئة مياه النيل التى تحكم حياة الشعبين يجب أن تستمر تحت اى ظرف ولاتتوقف ابداً. فإن ماينطبق علينا فى مصر ينطبق على الشعب السودانى. بل ان شمال السودان كله هو مصر. فان كل المنطقة من أول الخرطوم حتى الحدود بين البلدين تعتبر منطقة جافة تعتمد على النهر إعتماداً كاملاً وبالتالى ماتتأثر به مصر يتأثر به السودان. ذلك ان إمكانيات التخزين فى السودان ضعيفة جداً. وقد شاء الله سبحانه ان تكون المنطقة جنوب اسوان منطقة صالحة للتخزين ولهذا صارت بحيرة ناصر امام السد العالى لتخزين المياه لصالح مصر والسودان.. ولهذا فعندما نتحدث عن مشروعات مستقبلية للتخزين تكون فى دول أخرى ولابد ان نعى هذا فى مصر والسودان حتى لايضغط علينا أحد..

م . محمد محمدين

الثالث: انه يجب الا نخلط الأمور ببعضها. فإن النيل له مجاله والتعاون التجارى والاقتصادى والفنى له مجاله ويجب الا نخلط بين الإثنين ابداً.. هذه بعض المبادىء الأساسية التى نقولها عن التعاون وهو ضرورى وأساسى..

سياسة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة

نشرنا يومي الجمعة الماضي وماقبله الجزءين الاول والثاني من ندوة سياسة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة في دحر العد.. وكان مقررا ان نستانف المناقشات اليوم لكن موضوع نهر النيل فرض نفسه. وفي الاسبوع القادم نستانف الحوار حول التعمير . باذن الله.

علاقة إنسانية وحضارية

● الدكتور بشير البكري: كنت أود لو كنت من دول المنبع ولكني مثلكم من دول المصب. فلو كنت من دول المنبع لاحترت هل نحن الذين نتفضل على مصر بمائنا أم أن محظوظين التي [illegible] بعلمها لأن [illegible] اليوم من هؤلاء الأساتذة الكبار هو بأى مقياس من المقاييس خبرة دولية لايمكن أن تتحقق لدول وادى النيل إلا بعد هذا الجهد والعمل والسنين.. وبعد هذه الدراسات العلمية القيمة.

وأشكر الذين قدموا الأوراق وأرجو الا تكون هذه الأوراق خبيئة وان يتوسع «الاهرام» في نشرها لكي تصل إلى القواعد في كل البلاد.

نقطة أخرى هي انه مع احترامنا الكبير للتقنيات فإن علاقة وادى النيل تتجاوز هذه التقنيات وكنت منذ أيام أراجع ماقاله أمير الشعراء احمد شوقي في قصيدته الرائعة عن مصر الرياض وسودانها عيون الرياض وخلجانها وماهو ماء ولكنه وريد الحياة وشريانها.. فعلاقة النيل فضلا عن انها علاقة تقنية فهي علاقة تراث وعلاقة إنسانية وكنت منذ أيام أتشرف بمقابلة السيد الوزير بمكتبه وكان معني مندوب من اليونسكو وكنا بصدد عرض مشروع جديد من مشاريع اليونسكو وهو: «المياه والحضارة» لأن اليونسكو أدركت وهي تتحدث عن ثقافة السلام أن مشكلة المياه آتية وأنها قد تثير حروباً ليس في منطقتنا فقط وإنما في العالم. ورأت ان تعالج هذا الموضوع من حيث ان علاقات المياه هي علاقات حضارة وليست فقط علاقات تقنيات وأنا سعيد أن اليونسكو لم تذهب لأكثر مما ذهب إليه شوقي في قصيدته العظيمة.

إنني اتفق مع السيد الوزير في كل الموضوعات التي اثارها لكنني أود أن يصل الى دول المنبع اننا اليوم لانتحدث عن الـ ٨٤ مليار متر مكعب التي تاتينا في أسوان.. فنحن لانتحدث بروح الذات وإنما نتحدث باسمهم جميعاً.. نتحدث عن مئات المليارات من المياه التي هي حصيلة وادى النيل في سطحه ولم نتطرق إلى مافي وادي النيل في جوفه. لأنه خير على ظهره كما هو خير في جوفه وان هذه المياه الجوفية كما يقول العلماء فيها من المياه مايفيض ويزيد على هذه المياه السطحية التي نراها.

في الواقع إنني سعيد ياسيادة الوزير بأن هذه النبرة العلمية التي سبقتنا إليها الجمعية الافريقية التي نتشرف بانها ممثلة هنا خير تمثيل بإبن من ابناء السودان مع ابناء مصر. نحن نهدف بلاشك أولا إلى أمن المياه ولكن نهدف أيضا إلى أمان ولانهدف فقط إلى أمن ولذلك لانريد مهما كان علمنا ومهما كانت قوتنا القول أن النيل لنا.. لكن النيل لأبنائه جميعا كل هذه الدول العشر.. ولحسن الحظ فإن من هذه الدول دولتين عربيتين هما دولتا المصب ولكن كما قال السيد الوزير فإنه كما ان لنا حقوقا في النيل فإن للنيل أيضا حقوقاً أصلية على الجميع وليتهم إتبعوا مثل مصر والسودان وإنني فخور بإتفاقية مياه النيل في سنة ١٩٥٩، فهي قد عقدت قبل إتفاقية هلسنكي في سنة ١٩٦٦ وقبل اتفاقية الارجنتين في سنة ١٩٧٧ وكما تعلمون فإن الأمين العام لمؤتمر الأرجنتين كان زميلكم يحيي عبدالمجيد ـ وزير الري السوداني السابق ـ هذه الاتفاقية ـ بين مصر والسودان وضعت مبادىء لضبط الأنهار الدولية ماكانت معروفة حتى ذلك الوقت. ونحن نفتخر جداً بالذين وضعوها من المصريين والسودانيين..

السيد الوزير أوافق على أننا لانهتم بما يقال ولكن أيضا نحن كبشر يجب أن نحذر المستقبل واذا كنا نريد أمانا مما صنعته الطبيعة، ومما تصنعه وهو الجفاف.. فإننا نريد أيضا أمانا مما قد يصنعه البشر لأن أخطار البشر في بعض الأحيان لاتقل عن أخطار الطبيعة. ومن أجل ذلك ومع اعترافنا بأن حكوماتنا تقوم وتتغير.. فانني اريد ان تسود هذه الروح ـ التي المسها في هذه الندوة وتتطلع إلى ان تكون علاقات دول حوض نهر النيل هي علاقات شعوب قائمة على عمل غير رسمي..

وانا أوافق جداً على ماقاله السيد الوزير بأن ننأى ونبتعد بالنيل عن السياسة وان نتعاون في مستقبل تنميته.. وان نتنبه للأخطار والمشكلات من حولنا.. فانتم ترون كيف تلعب إسرائيل ولم يكفها ان تسرق الأنهار وها هي تريد أن تحيط بوادي النيل من خلف.. وانا واثق ان مصر حريصة ولا اريد أن أذكر لكم رواية «اسوان» التي كتبها ميشيل حليم عندما تصور أن اسرائيل يمكن ان تسمم بحيرة ناصر ـ بحيث لا تتبخر وتفيض فيغرق نهر النيل بشرقه وغربه.. ثم يأتي موسي آخر يحمل الاسرائيليين الي وادي النيل !!

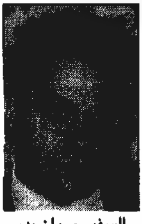

السفير مروان بدر

سيدي الوزير .. نحن نؤكد لك انه لم يخالجنا الشك ـ لا أنا ولا اي سوداني ـ في ان ما هو حادث الآن هو زوبعة وستنقضي ويبقي في الأرض ما يصلح الناس واكمل لكم قصيدة شوقي متحدثا عن سعد عندما جري الاعتداء عليه ـ وسعد اليوم هو حسني مبارك :

نجا وتماثل ربانها ... ودق البشائر ركبانها

نجا نوحها بين المعتدي ... وضل المقاتل عدوانها

ونجى الكنانة من فتنة ... تهدد النيل نيرانها

فنحن ندعو بالسلامة للأخ الرئيس مبارك ونقول ان الشدائد هي التي جمعتنا وان سلامته مي سلامتنا.. ونحن نجتمع اليوم لمستقبل باهر لدول وادي النيل

أمن النيل والتعاون

● «الاهرام» : ربما نحن في حاجة الي ان نستزيد من المناقشة في كيفية تحقيق امن النيل لكي يكون فعلا بمنأى عن [illegible]

● السفير مروان بدر : لي تعقيب علي نقطتين .. سيادة الوزير ذكر المحددات الرئيسية للتعاون.. وهناك نقطة خاصة بالتعاون في مختلف المجالات الأخرى (اقتصادية ـ تجارية .. الخ).. وكانت الفكرة من وراء الاهتمام بهذا الموضوع إنه قد لوحظ ان دول اعالي النيل تشكك دائما في جدوي التعاون وفي نوايا مصر من هذا التعاون وطبعا المقصود به هو التعاون في المجالات المائية فكانت الفكرة ان الترويج لفكرة التعاون في مختلف المجالات الاخري ونجح فإن هذه الدول تستشعر وتلمس فائدة التعاون الإقليمي في المجالات المختلفة مما يدفعها الي التعاون في المجالات المائية.. فالتعاون في المجالات الأخري يستهدف خلق مناخ او إجراءات لبناء الثقة مع هذه الدول بحيث توجد ارضية صالحة لبحث موضوعات المياه ـ لانه بوجود علاقات طيبة بين دول حوض النيل ومصالح مشتركة سينعكس بالإيجاب علي أية إتصالات أو محادثات خاصة بالتعاون في المجالات المائية.

وفيما يتعلق بعلاقتنا بدول أعالي النيل فإن هذا يحتاج الي تكثيف الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، خاصة عن طريق الصحافة، لبيان وتوضيح اهمية التعاون الاقليمي ومن

د.م. عبدالهادى راضى

● المهندس محمد ناصر عزت: يعتبر نهد النيل من اكثر الانهار التى يتسرب منها فاقد كبير، ولذلك يجب ان تتضافر جهود دول حوض النيل من اجل وضع خطة متكاملة لتنمية المصادر المائية بالحوض، ويمكن أن تتحقق التوجهات الأساسية لتقييم وادارة المصادر المائية المشتركة، من خلال التعهدات السياسية من كافة المستويات الحكومية. وتتطلب هذه التعهدات تأييد برامج الإستثمارات وحملات التوعية وزيادة استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة..

ان تنمية حوض نهر النيل لابد أن تترجم إلى واقع، ولا شك أن التعاون بين دول الحوض خلال الثلاثين عاما السابقة وخاصة من خلال مشروعي البحيرات و«التكونيل» دليل واضح على إمكانية تحقيق هذه التنمية المشتركة بين دول الحوض، ويتضمن مشروع «التكونيل» خطة عمل لتنمية النهر كما أن التنمية الإقليمية لمنطقة حوض النهر تتطلب وضع إطار عمل يوضح الأنشطة والأهداف المطلوب تحقيقها.. وهى تنقسم إلى:

ـ التخطيط المتكامل لمصادر المياه ـ رفع كفاءة قدرات المؤسسات المختصة ـ التدريب ـ التعاون الإقليمى ـ حماية البيئة..

وتنفيذ هذه الخطة يتطلب تضافر الجهود وتوفير الأموال، ومن هنا فإن دول الحوض يجب ان ترتب اولوياتها حتى تعود الفائدة على مواطنيها وتشتمل الأنشطة ذات الأولوية على:

ـ تدعيم وتقوية التعاون بين دول الحوض..

ـ تقييم المصادر المائية المتاحة وخطة التنمية لها وذلك لتوفير الاحتياجات المائية لشعوب دول الحوض..

ـ توفير التدريب للفنيين القائمين على إدارة مصادر المياه..

ـ التركيز على المشروعات التى تؤدى إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب حوض النهر..

ـ انشاء مركز معلومات حديث وتوفير قاعدة بيانات سليمة.

وبديهى أن هذه الجهود من شأنها زيادة الوعى العام والمشاركة العامة فى خطة متكاملة مقبولة من جميع دول الحوض.. وهذا كله يمكن ان يتحقق بمجرد وضع الإطار القانونى المطلوب..

مشروعات أعالى النيل

● **المهندس محمد امين محمدين:** ان الفاقد من المياه يمثل رقما كبيرا جدا فنحن لا نستغل سوى ٨٤ مليار متر مكعب فقط من المياه - عند أسوان وهي محسوبة ومخزنة بفضل السد العالي، وتحصل منها مصر على ٥٥,٥ مليار والسودان على ١٨,٥ مليار وذلك حسب اتفاقية ١٩٥٩ - التي تعد مثالا يحتذى به - وكان قد حدث خلاف وقتها حول حصة السودان لكن الرئيس جمال عبدالناصر إنحاز للسودان. وتضيع نحو عشرة مليارات متر مكعب بالبنجر في بحيرة ناصر.. وذلك في حين ان كمية الأمطار التي تهطل عند المنابع تبلغ الف مليار متر مكعب منها نحو ٤٠٠ مليار على الهضبة الاستوائية و٢٩٠ مليارا على الهضبة الاثيوبية و١٥٠ على جنوب السودان.. وهناك بالطبع كميات من مياه الأمطار تذهب الى إستعمالات مختلفة ولحفظ البيئة وغيرها.. وتوجد دراسات تؤكد ضياع ٣٦ مليارا من المياه مفقودة منها ١٥ في منطقة السدود داخل حدود السودان، و١٤,٥ في منطقة بحر الغزال وروافده داخل السودان، و٤ مليارات عند مستنقعات مشار، و٢,٥ عند الخيران الشرقية بمنطقة مشار.. ويمكن الاستفادة من نصف هذه الكمية المفقودة أي من ١٨ مليار متر مكعب عبر عدد من المشروعات الهامة يستفيد منها السودان ومصر منها مشروع قناة جونجلى لتقليل الفاقد من مستنقعات بحرى الجبل والزراف، ومنها مشروع تقليل الفاقد بمستنقعات مشار وحوض السباط، ومشروع تقليل الفاقد من منطقة مستنقعات حوض بحر الغزال..

والدراسات جاهزة للتنفيذ.. بل ان مشروع جونجلى تم تنفيذ ثلاثة ارباعه ثم توقف بسبب الموقف في جنوب السودان مع انه يعمل على إحداث تنمية شاملة ومتكاملة في المنطقة كلها ويرفع مستوى المعيشة ويحافظ في نفس الوقت على البيئة..

التعاون الفنى للدول

● **المهندس عبدالبديع محمد ابوالهدى:** للوصول إلى الإنتفاع الكامل بمياه النيل فإن التفكير في التخزين في أعالى النيل كان يمثل المقام الاول في الدراسات التي كانت تجرى على النيل، ومن أهم مشروعات التخزين هو التخزين في البحيرات الاستوائية وهو التخزين الذى تتطلبه المرحلة الثانية لمشروع جونجلى.. ولإمكان التخزين في هذه البحيرات كان لابد من الاتفاق على حدود التخزين الذى تسمح به دول شرق افريقيا.. لذلك تم الاتفاق على قيام مشروع مشترك للدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية وهي: فيكتوريا وكيوجا والبرت.. وقد بدأ تنفيذه عام ١٩٦٧ بالإشتراك بين كل من اوغندا وكينيا وتنزانيا ومصر والسودان ثم انضمت له عام ١٩٧١ كل من رواندا وبوروندى ثم زائير عام ٧٧ علاوة على إنضمام اثيوبيا كعضو مراقب.. وانه من المهم توثيق الصلات والتعاون الفني مع دول حوض النيل جميعا وقيام هيئة مشتركة لمياه النيل تضم دول حوض النيل جميعا تتولى تنمية الموارد المائية وضبط المياه لصالح الدول العشر: - مصر - السودان - أوغندا - كينيا - تنزانيا - رواندا - بوروندى - زائير - أثيوبيا - اريتريا.. اقتداء بالدول التي سبقتنا والواقعة على أنهار مشتركة ومنها على سبيل المثال منظمة حوض نهر الميكونج التي تضم : لاوس - كمبوديا - تايلاند.. التى اقيمت عام ١٩٥٧ تحت مظلة الأمم المتحدة..

د. بشير البكرى

النهر وحماية البيئة

● **الدكتور محمد المعتصم القطب:** على الرغم من ان التكنولوجيا الحديثة هي مصباح العصر الا ان لها آثارا جانبية كثيرة تسبب تلوث المياه والبيئة بمخلفات المصانع.. مما دعا إلى الاهتمام بنوعية مياه النيل في مصر وصدر قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ لحماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث.. ويوجد على نهر النيل داخل حدود مصر ٨٨ مصرفا زراعيا تصب في النهر بالإضافة إلى ٥٦ مصرفا صناعيا وهذه المصارف كلها تصب نحو ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه في النهر سنويا وهي نسبة ضئيلة بالقياس إلى مايجرى في النهر وهو حوالي ٥٥ مليارا من المياه وان كان علينا محاربة هذا التلوث ونحن نقوم بهذا فعلا بوسائل متعددة كما نقوم بتحليل عينات من المياه في مواقع مختلفة على طول المجرى..

الفكر المصرى للنهر

● **الدكتور مهندس محمد عبدالهادى راضي:** النيل مجال خصب للتعاون وهناك الكثير من الإمكانات غير مستغلة حتى الآن وأعتقد أنها تكفى الجميع وبالتالى فإننى لا أعتقد إنه في ظل التعاون الذى تم في السنوات الماضية والمخطط في المستقبل أن تكون هناك خلافات بالمعنى الذى يثير مشاكل في المستقبل. لانه كما أشار المهندس محمد ابراهيم محمدين فإن اجمالي الفواقد في الهضبة الاستوائية فقط ٣٦ مليار متر مكعب وربما في أعالى النيل قد تفوق هذا بكثير.

ففى مناطق الهضبة الأثيوبية قد يكون أكثر من هذا الرقم وبالتالى هناك إمكانيات كبيرة جدا لمشروعات جديدة تزيد من إيراد النهر وتكفى الجميع.

وبالتالى فإن التعاون أمر أساسي بين دول حوض النيل وليس هناك وجه للخلاف مستقبلا، لكن لكى يتم ذلك لابد ان يتسم الحوار مستقبلا بالصراحة المطلقة وبالموضوعية وبالأخذ في الاعتبار احتياجات كل جانب.

هناك دول لها حاجة فى بعض المناطق ولديها مشاكل كثيرة. فى بعض المواسم نتيجة الجفاف وبالتالي لابد من وجود تنمية فى هذه المناطق ونحن نقدر هذا ونعترف به ولابد ان تكون هناك تنمية فى اى دولة من دول حوض النيل. لكن المبدأ الأساسى هو عدم الإضرار بالآخرين وعدم الاضرار بالحقوق الاساسية لأى دولة من الدول خاصة دول المصب التى تعانى دائما من قلة الأمطار وغيرها..

وهناك تعاون سابق.. وربما أقول ان التعاون المصرى ـ السودانى تعاون أسرى أكثر منه تعاونيا فنيا او قانونيا او سياسيا ونحن نشعر دائما ان العلاقة المصرية ـ السودانية هى علاقة موجودة داخل ريفنا المصرى. ففى الريف المصرى يختلف الاخ مع اخيه خلى على المجرى المائى الواحد ثم يعودان الى اسرة واحدة.. هذا هو فهمى للعلاقة المصرية السودانية وهو مايحكمنا فى هيئة مياه النيل فنحن أسرة واحدة نعمل لصالح شعبينا او لشعب واحد ممتد فى الجنوب والشمال.

إن التعاون الذى تم فى اتفاقية ١٩٥٩ كان مثالا يحتذى فى الكثير من دول العالم التى تتعامل على نهر دولى مشترك والبعض يذكر إنه فى تلك الفترة حدث خلاف فعلا على تقسيم الأرصدة المتوافرة بعد حساب الاستخدام السابق والفواقد وحسمها عبدالناصر بقرار سياسى وكان عبدالناصر متحيزا للرأى السودانى، وليس هذا عيبا على الإطلاق.. وعلى هذا تم توقيع إتفاقية عام ١٩٥٩ التي ادت إلي تمكين السودان من تنفيذ خزانين بعد ان كان لديه خزان سنار الذى عمل سنة ١٩٢٠ ثم خزان جبل الاولياء الذى بنى عام ١٩٣٧ لكن فى عام ١٩٦٤ تم بناء خزانين هما الروصيرص وخشم القربة وهما موازيان للسد العالي. واقيما نتيجة انشائه.

• اليوم نتحدث عن التعاون المصرى ـ السودانى كاساس للتعاون المشترك مع دول حوض مصر والسودان ـ وهذا مبدأ موجود لدينا في هيئة مياه النيل ـ ان الكهرباء هي منتج ثانوي للمياه وليست منتجا أصيلا.. فالمياه هي الأساس والكهرباء منتج ثانوي وبالتالي يجب الا نربط العربة امام الحصان.. والكهرباء تاتي من انحدار المياه وإنشاء السدود والخزانات وبالتالي هي منتج ثانوي لمشروعات تتم لاستقطاب فواقد.. لتنمية موارد النهر لصالح كل الشعوب..

اما بشأن التعاون وتأمين النيل فهذه قضية مهمة جدا لكن السير فيها علي المستوي غير الحكومي يجب ان يكون بصورة حثيثة وامينة جدا لأن «الفنى» يعرف معني الأرقام تماما واخطر شيء في هذه العملية هو الأرقام وكيفية التعامل معها .. فمثلاً عندما اقول ان السودان يستهلك ١٨.٥ مليار متر مكعب ومصر تستهلك ٥٥.٥ مليار متر مكعب.. فإن ما خلف هذا الرقم قد لا يفهمه إلا الفني. وكثرة التلاعب به قد تضر بمصالح الشعبية. إننا نؤمن تماما بأن المؤسسات غير الحكومية لابد أن يكون لها دور ولكن المهم كيف وماذا تستهدف ؟ ومن يقف خلفها ؟

م . محمد ناصر

● **الدكتور صلاح سعد زرد:** نحن كجمعية غيرحكومية بدأنا نشاطنا منذ العام الماضي والجمعية تحت امر اي احد يود المشاركة فيها وهي مؤسسة غير حكومية .

● **الدكتور بشير البكرى:** احب ان اوكد موضوع الثقافة والتوعية .. فللأسف ان مناهجنا التعليمية . سواء في مصر او السودان ـ تعطي اهمية لدراسة أنهار أخري اكثر مما تعطيه للنيل الذي كان يجب ان يكون محور الدراسة.

واعتقد ـ رغم التحفظات أنه لابد ان يكون هناك دور مهم للمنظمات الاهلية غير الحكومية..

● **الدكتور محمد عبدالهادى راضي:** لا اعتراض لنا على مشاركة المؤسسات غير الحكومية ولكن لكى تكون المشاركة فاعلة لابد ان يكون دورها واضحا فالعملية ليست سهلة..

● **الدكتور عباس الحميدى:** لقد قاربت الثمانين من عمرى.. والمجهود الضخم الذى قمت به لتاسيس هذه الجمعية تكلل والحمدلله بالنجاح.. واريد ان اسال سيادة الوزير عن خزان الحميداب.. فإنني من دنقلة من السودان والدناقلة اليوم يشتاقون ويتوقون الى قيام هذا السد.. ولكن اين التمويل.؟ انني اريد ـ مع ان هذا يبدو غريبا ـ تنفيذ هذا المشروع من خلال الجمعية.. ونبدأ به من مصر، هدية من الشعب المصرى الى الشعب السودانى.. بحيث يدفع كل شخص جنيها واحدا.. وهذا العمل اذا تم سيكون له تاثير طيب على مدى العمر.. ويدعم الربط بين البلدين وارجو من اخواننا الموجودين مساعدتى على هذا..

● **الدكتور محمد عبدالهادى راضي:** ان علاقتى بالجمعية قديمة ولكن بالنسبة لخزان الحميداب فإنه احد الخزانات التى كانت مطروحة من قبل.. ونحن نرحب بتنفيذه لانه فى صالح الشعب السودانى ونحن نرحب فعلا بالمساهمات الشعبية فى هذا الشأن لكن تذكر انه .. وقد حدث فى عهد حكومة الصادق المهدى ان طرح هذا الموضوع وطرحت فكرة التبرعات الشعبية فى السودان .. ولكن لم يثمر لسبب بسيط وهو ان الخزان يتكلف مليارا ـ اى الف مليون دولار..

● **السفير مروان بدر:** التعاون بين دول حوض النيل يحتاج لجهود متنوعة ومتعددة وايضا لتكاليف باهظة ولابد ان نشجع اى تعاون من اى منظمات حكومية وغير حكومية، ولكن كما قال سيادة الوزير لابد ان نتوخى الحذر فى اهداف هذه الجمعيات فقد تكون اهدافها الظاهرة غير اهدافها الحقيقية..

● **الدكتور ابراهيم على حسن:** ان وجود منظمات فى صورة او اخرى وهى صور دقيقة مطلوبة حتى تدعم مسيرة السلام فى هذا المجرى المائى .. وفى باريس زرت مؤسسة خاصة ووجدت فيها كل معايير استخدام المياه وهذا ممكن ان تفعله مؤسسات المعايير الخاصة باستخدام المياه لكن امور النهر الاخرى لابد ان تباشرها الدولة..

للحضارة وتلاحم الشعوب

● الاهرام: مافهمته من المقترحات بشأن المنظمات غير الحكومية انها منظمات اهلية لاتتعامل مع النيل من حيث انه مقننات واسس هندسية وتوزيع حصص واتفاقيات دولية.. الخ لكنها منظمات خاصة تتعامل مع شعوب دول حوض نهر النيل من حيث تاثير هذا النهر فى الحضارة في هذه المجتمعات ومن حيث ايضا تاثير هذه المجتمعات على النهر ذاته ومن حيث ضرورة التلاحم وايجاد علاقات وصلات مابين هذه الشعوب تؤدى الى خدمة صانع القرار وخدمة الرجل الفنى فى العلاقات مابين هذه الدول. فهى لاتتصدى الى المسائل الفنية البحتة وانما هى تعمل على مزج الثقافات.. الحضارات.. وايجاد العلاقات بين الاطر المختلفة. وقد قلتم ان التعاون اسرى اخوى وان التعامل بين المهندسين المصريين والمهندسين السودانيين كان تحت شعار وحدة وادى النيل.. واذا درسنا فسنجد ان المهندسين لم يرفعوا هذه الشعارات ولم يتحدثوا عن العلاقات الازلية بين الشعبين ولم ينادوا بالشعب الواحد.. لكن هناك منظمات سياسية وثقافية كانت تعمل فى هذا الاتجاه وقد ادى هذا الى خلق مناخ جيد تحرك خلاله المهندسون فوصلوا لعلاقات افضل من الناحية الفنية ومن هنا فإننى اتصور ان هذا هدف المنظمة او الاقتراح الذى قاله الدكتور بشير اننا فى مجتمع قائم على المؤسسات المدنية.. وهو يعطى للمؤسسات غير الحكومية دورا اكثر فعالية فى المناداة بسياسيات معينة او بتطبيق مبادئ معينة ووضع واقتراح الخيارات والبدائل.. واتصور ان وجود مثل هذه المؤسسة او الجمعية المقترحة غير الحكومية امر هام جدا على اساس ان تضم مجموعة من المثقفين والمهتمين بنهر النيل فى الدول العشر لحوض النيل.. اتصور انه عمل ايجابى من شانه التقريب مابين هذه الدول وازالة مخاوف دول المصب من دول المنبع او العكس ومحاولة تمظيم ثقافة او حضارة معينة تسمى حضارة او ثقافة النيل وهذا يمهد الطريق للسياسيين او الفنيين للتحرك بخطوات افضل، اننى اتصور ان هذا هو هدف المنظمة وبالتالى لاتلعب فيها اهواء مغرضة وهى كاى منظمة لاتعمل من فراغ او دون رقابة.. لانه من المحتمل ان تأتى جهة ما مغرضة وتمول اى منظمة.. ففى مصر لدينا حوالى ١٥ الف جمعية اهلية مسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية واعتقد انه اذا خرجنا من هذه الندوة - الى جانب ماتفضلتم به من اراء ومشروعات والتاكيد على فصل النيل عن اى عمل سياسى او اى غرض اخر باعتبار ان النيل عصب مستقل يربط مابين دول حوض النهر وبالذات دولتى المصب مصر والسودان - اقول.. اذا خرجنا باقتراح تشكيل هذه المنظمة فإننى اعتقد ان هذا افضل من ان يترك امر النيل الى هيئات اجنبية تهتم به حسب هواها..

د . ابراهيم حسن

● الدكتور محمدعبدالهادى راضى: اننى موافق.. ولست ضد الجمعيات الاهلية.. لكن مع تحديد دورها وهدفها، فالنيل حالة خاصة ودقيقة..

● الدكتور بشير البكرى: ان اقتراحى كان بهدف مزيد من التلاحم بين شعوب دول حوض نهر النيل.. وأؤكد اننا نريد التحرر من الضغوط الخارجية وايضا الداخلية.. وان نلجأ دائما الى ضمير الشعوب.

النيل.. نجاشي!

★ وجدته أمامي فجأة.. كأن الأرض قد انشقت وأخرجته.. لم أسمع أزيز الباب وهو يفتح.. قلت بصوت عال: بسم الله الرحمن الرحيم.. من أين أتيت يارجل؟

قال وهو يرمقني بنظرات حادة من عينيه السوداويتين: أنا لست رجلا.. أنا اله!

وقفت احتراما للاله الذي ظهر فجأة في حجرة مكتبي في عز الظهر.. وقلت له: اغفر لي أيها الاله خطأ العبد الفقير الذي لم يعرفك..

تأملته وأنا ادعوه للجلوس على الاريكة الطرية التي تليق بمقامه الالهي.. كان طويل القامة.. عالي الهامة.. ذا همة ومهابة.. في عينيه تسكن الطيبة مع الخير والبركة.. فوق رأسه تاج الملوك.. أسفت تاج الالهة.. يعلوه ثعبان فاغرا فاه.. حمدت الله انه من العقيق الأزرق وليس حيا يتلوى.. فوق برديه لباس ملوك الفراعنة العظام.. عصا الملك والصولجان في يده اليمنى..

جلس هادئا كطفل رضع لتوه من ثدي أمه..

قلت له بخشوع وأدب: لم نتعرف يا الهنا!

قال: ألم تعرفني بعد.. وأنت تتفاخر على الخلق بمعرفتك وقراءاتك ورحلاتك وجولاتك وصولاتك في عالمنا البعيد؟

سكت حتى لا أقطع عليه كلماته.. فهو الاله الآمر هنا وأنا العبد المطيع..

قال بلهجة الأمر والنهي هذه المرة: أنا حابي!

قلت في دهشة: اله النيل العظيم؟

قال: عرفتني أخيرا..

قلت: ومن ذا الذي لا يعرف باعث الخير لكل المصريين وصانع الحضارة.. والذي قال فيك هيرودوت الرحالة والمؤرخ الاغريقي الشهير الذي زار مصر قبل الميلاد: «مصر هبة النيل».. يعني نحن هبة منك ونفحة من نفحاتك..

قال وهو يضع قدميه في مكانهما بعد أن كان يجلس واضعا قدما فوق قدم: لعلمك.. أنا لست الها ولا يحزنون.. أنا نهر النيل نفسه.. وقد رفعني المصريون الى مرتبة الاله.. وأطلقوا علىّ اسم الاله حابي لأنني أحمل اليهم الماء الذي منه كل شيء حي.. والذي يسقي به الزرع والضرع.. وأنا أحمل الفلك فوق رأسي ذهابا وعودة.. وأطعم الخلق لحما طريا من مخلوقاتي السابحة في مياهي.

قلت: لم هذا التواضع الجم يا الهنا.. فأنت الخير والبركة وبك نحيا.. ومن غيرك نموت جوعا وعطشا وجفافا.

قال: الذي لا يعلمه الكثيرون.. ان شعب مصر هو أول شعب في الوجود عرف الاله الواحد الأحد من عهد نبي الله أوزوريس العظيم الذي نزل من السماء بأرض مصر قبل أكثر من ١٢٥٠٠ سنة والذي تسمونه في الاسلام سيدنا ادريس..

وقد عبد المصريون اوزوريس بوصفه اله الخير وعبدوا ماعت الهة الحكمة، وحتحور الهة الجمال والاله مين رمز التناسل وانا الاله حابى رمز العطاء والماء والخير الوفير.

قلت: يعنى انتم رموز.. وليستم بالهة..

قال: نعم.. وكلنا رسل من عند الخالق الأعظم رب الكون كله.

قلت: لقد أرحت قلبى أيها الاله حابى..

قال فى تواضع جم: حابى فقط من فضلك!

قلت: لقد تاكدت الآن ان المصريين هم اول شعوب الارض التى عبدت الله الواحد الأحد ولم يشركوا به احدا.. وهم الذين قالوا ربنا الله ثم إستقاموا.. والدنيا من حولهم نيام نيام..

قال: لم تسالنى!. لم جئت اليك.. ولم ظهرت بتراب مصر بشحمى ولحمى لأول مرة؟

قلت فى لهجة اعتذار: اعذرنى.. لقد الجمتنى المفاجاة.. فلم اتصور يوما ان اجلس فى حضرة حابى اله النيل مرة واحدة!

قال وقد بانت علامات الغضب فى عينيه وكان الفيضان قد تحرك فيهما: لقد هالنى ماقاله حكام السودان.. الذين طار برج من عقولهم.. انا شخصيا لم اصدق ماقالوه.. من هو المدعو حسن الترابى هذا وباى سلطة يتكلم ويهدد بقطع مياهى عن أرضكم؟

قلت: انه الدكتور حسن الترابى الأمين العام للجبهة الاسلامية فى السودان.. والحاكم الفعلى والمحرك الاول لسياسة السودان.. وهو لعلمك خريج جامعات لندن وباريس.. ومتحدث لبق يؤثر فى كل من يسمعه.. حلو اللسان.. ولكنه يخفى خلف هذا الملمس الناعم مخططا كبيرا للوثوب مع اعوانه الى كراسى الحكم ليس فى السودان وحدها.. ولكن فى كل الدول العربية والاسلامية..

قال: لقد تابعت الموقف كله من بداية حادث الاعتداء الاثم على الرئيس حسنى مبارك.. المبارك بعناية الله الساهرة التى تحرس مصر وشعب مصر من كل سوء.. وبمباركة وعناية رسل الخير والرحمة والحنان والحب والحكمة والفضيلة.. ولقد سجدنا للاله شكرا فى العلالى لنجاة رئيس مصر.. فالاله خير حافظ. ولقد خاب مسعى اللئام وخابت مكيدتهم..

ولكن عندما شعرت بان تهديدا بقطع مياهى من جانب حكام السودان.. عن تراب مصر الحبيبة التى تربينا فيها.. ورضعنا من طينها وسقينا أرضها قمحا وشعيرا وتينا وزيتونا وخيرا عظيما.. نزلت لكى يطمئن قلبى، ولاعرف منك ابعاد هذا المخطط اللئيم الذى يريدوننى به.. ويريدون به مصر والناس فى مصر!

قلت: حمدا لله على السلامة.. الك فى كوب من الماء المثلج؟

قال: أنا لااشرب إلا من مائى انا..

واخرج من جيب سرواله الطويل قنينة زرقاء ازاح غطاءها وراح يشرب ويكركع هنيئا مريئا..

قلت: طيب واجب الضيافة.. فنجانا من القهوة المضبوطة..

قال: خذ هذه القنينة ودع خادمك يصنع لنا من مائها فنجانين من القهوة.. كفانى ماسمعته عن مياهكم الآن.. وكيف لوثتم مياهى بالمبيدات والكيماويات ومخلفات المصانع والخلق والبلاوى السوداء التى تلقونها كل يوم وكل ساعة.. لاتذكرنى بهذا ارجوك.. فلم احضر إلا لكى أطمئن على عدم قطع أوصالى وتمزيقى بين الجنوب والشمال بفعل فاعل اثيم..

قلت: ومن ذا الذى يجرؤ على تقطيع أوصالك ياحابى العظيم ياساقينا وحافظنا من الظما والجوع طول حياتنا.. لاتلق بالا لتهديداتهم.. فهم كما قال فيهم السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية اصغر حجما من أن يعبثوا بمياه النيل!

قال: يعنى يلعبوا بعيدا!

قلت: بالضبط.. إلا انت.. فانت الخط الأحمر الذى لايتجاوزه أحد..

قال: لقد طمانتنى.. ولقد ارتاح قلبى كثيرا للتصريحات التى ادلى بها وزيرى المهندس عبدالهادى راضى، واسمه عندكم وزير الاشغال والموارد المائية.. لزميلك احمد نصرالدين والتى قال فيها:

«ان مصر ستقطع اى يد تمتد لمنع المياه عن مصر.. وان كلمات الصغار فى هذا الشان لن تنال من مصر وسيادتها وحقوقها التاريخية والشرعية الدولية فى الحفاظ على نصيبها المشروع من مياه النيل.. ان هذه الكلمات مجرد لعب بالنار وان مصر لن تسكت أبدا، اذا تعرض أحد لنقطة واحدة من حق مصر فى مياه النيل.. اننا نحذر وننذر لان النيل ليس ملكا لفرد وانما هو ملك لأمة بأسرها، ولاجيال متعاقبة ولايستطيع أحد مهما كان سواء فى السودان أو غيرها ان يمس نقطة واحدة من مياه النيل التى هى حياة مصر منذ آلاف السنين»..

«ان العقلاء فى السودان يفهمون تماما ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الأحمر الذى لايمكن تجاوزه باعتبارها الاداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية وان المساس بما هو مقرر فى هذه الاتفاقية بشان المياه، يضر السودان قبل مصر، كما ان مصر قامت بعمل مشروعات لتنظيم امدادات مياه النيل لصالح الشعبين المصرى والسودانى.. وهو حق تاريخى قامت عليه حياة الشعبين، ولايمكن لأحد ان يعتدى على هذا الحق، لأنه خط النار الذى لايمكن تجاوزه»..

يسالنى: كم حصة مصر من مياه النيل.. يعنى من مياهى.. وكم حصة السودان؟

قلت: حسب اتفاقية حوض نهر النيل الذى تشترك فيه ١٠ دول هى: مصر والسودان واوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير واثيوبيا واريتريا هى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه للسودان.. ومساحة حوض النهر نحو ثلاثة ملايين كيلومتر مربع.. وطول مجراك ياالهنا حابى ٦٧٤٠ كيلومترا.

واتفاقية حوض نهر النيل لايمكن الغاؤها من طرف واحد.. هو السودان.. بل انه من الصعب ومن المستحيل الغاؤها قانونا.. كما ان اقامة اية مشروعات على النيل.. لابد اولا من تحصل على موافقة مصر والتشاور مع باقى دول حوض النهر.

يسالنى: هل يملك السودان الوسائل والامكانيات لقطع مياه النيل عنكم؟

قلت: ساحيلك الى ماقاله المهندس الكبير ابراهيم زكى قناوى..

قال مقاطعا: أعرفه.. انه من احسن خبراء الرى عندكم وكان وزيرا لشئونى فى السابق.. ماذا قال؟

قلت: لقد قال فى تصريحات لسعيد توفيق فى مجلة المصور:

ان السودان لايملك الوسائل الفنية لقطع المياه عن مصر او التلاعب فيها.. وعندما يفكر فى شىء كهذا فسيكون وبالا عليه.. حيث انه لاتوجد فى السودان امكانات لتخزين المياه عنده، بل اننا عندما انشانا السد العالى اعطيناه اكثر من نصيبه، حيث حصل على ثلث كميات المياه التى وفرها السد العالى.. ولم

تحقيق السبت
الأهرام

عزت السعدنى

يدفع مليما واحد، بل اننا تركنا للسودان سد جبل الأولياء وهو يستغله لتخزين مليارى متر مكعب سنويا من المياه ولو انشا هذا السد الآن لتكلف مئات الملايين.

كما ان مهندسى الرى المصريين هم الذين انشاوا جميع مرافق الرى بالسودان، واهمها سد جبل الأولياء، وسد الروصيرص ولم تدفع السودان مليما واحدا فى هذه المنشآت.. كما ان مصر هى التى شيدت معظم المبانى فى الخرطوم وجوبا وملكال.. وكنا نعمل هناك مثلما كنا نعمل فى مصر.

والمعروف حاليا ان لمصر بالسودان ٢٠ مهندسا تابعين لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية.. منهم ستة مهندسين يعملون بمنطقة «الشجرة» جنوب الخرطوم، وخمسة بمنطقة ملكال ٨٠ كيلومترا جنوب الخرطوم، واربعة بالمحطات الخارجية بمعدل مهندس بكل محطة.. وهى محطات الروصيرص وسنار على النيل الأزرق، وعطبرة على نهر عطبرة، ودنقلة على النيل الرئيسى.. بالاضافة الى ٥ مهندسين يعملون بالخرطوم العاصمة.. أيضا يوجد بالسودان ٣٤ موظفا اداريا وماليا يعمل منهم ١٥ بالخرطوم وسبعة بمنطقة الشجرة و١٢ يعملون بمنطقة ملكال.. ويراس هذا الفريق وكيل وزارة ومقره الخرطوم.. ايضا توجد مجموعة من الاستراحات والورش والوحدات البحرية والسيارات علاوة على المكاتب والمبانى الادارية، حيث يوجد بالخرطوم ٢٨ منزلا سبق الاستيلاء عليها بالكامل من جانب السلطات السودانية..

ويقوم التفتيش المصرى بالسودان بتشغيل العمالة السودانية وعددها ٤٥٠ موظفا سودانيا بشكل مستديم، بالاضافة الى ٣٠٠ آخرين بشكل موسمى.. كما يوجد لوزارة الأشغال مبنى التفتيش بالخرطوم وهو مكون من طابقين ومبنى بمنطقة الشجرة ومبنى آخر بمنطقة ملكال.. ومهمة هؤلاء العاملين هى متابعة حركة المياه وقياس التصرفات والتعرف على ايراد النهر، وكذلك مقاومة الأعشاب والحشائش المائية ووجود هؤلاء العاملين المصريين بالسودان ياتى طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ الموقعة بين البلدين، وهم مستقلون فى عملهم ويؤدون واجبهم بالتنسيق مع الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين البلدين لمياه النيل، والتى تضم ممثلين للبلدين وجميع هذه المنشآت والوحدات النهرية ملك لمصر..

....

....

تجىء فناجين القهوة التى صنعها عبدالصمد من مياه النيل التى حملها حابى معه.. كانت أطيب مذاقا ورائحة وطعما.. والسبب الماء الصافى النقى.. وليس الماء الملوث بالف شىء الذى نعب منه ليل نهار..

ينظر الينا حابى اله النيل.. وهو يقول: الا تعرف الدعاء الذى كان يوصلك الى ابواب الجنة؟

قلت: اين هو.. لم أسمع به من قبل؟

قال: لقد كان اجدادك يتشفعون الى الله بقولهم:

انا لم اشرك بالله.. انا لم اعق والدى.. انا لم الوث ماء النيل..

انا لم اقطع قناة فى ممرها.. انا لم اصد الماء وقت جريانه..

انا لم اتسبب فى بكاء احد.. انا لم اختطف اللبن من فم الرضيع

انا لم اطفىء شعلة فى وقت الحاجة اليها.. انا لم اعص اوامر الاله..

اساله: هل كان على ايامكم - اقصد ايام ازدهار الحضارة المصرية القديمة على مدى اكثر من ٣٠ قرنا من الزمان - من يهدد بحرمان احد من استخدام مياه النهر؟

قال: أبدا.. لم يحدث.. ولكننى قرات فى ملفات النهر التى تكتبونها انتم فى العصر الحديث.. ان اول اتفاقيات دولية تم توقيعها للانتفاع بمياه النيل كانت فى ابريل من عام ١٨٩١.. يعنى منذ نحو ١٠٤ سنوات بين بريطانيا ممثلة عن مصر وايطاليا الذى كانت تحتل اثيوبيا.

وفى مايو عام ١٩٠٢ تم توقيع الاتفاقية الثانية بين بريطانيا العظمى وامبراطور اثيوبيا يتعهد فيها الأخير بعدم اقامة اية انشاءات على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط فى بلده.

قلت: ولكن اثيوبيا بعد استقلالها عن ايطاليا بدأت فى التفكير فى مشروعات للاستفادة من مواردها المائية الذى تغذى نهر النيل بنحو ٨٥٪ من مياهه باعتبار ان الماء لايمر على عطشان!

لقد اعلنت اثيوبيا انها تحتفظ بحقها فى استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها وبالفعل قامت لجنة الاستصلاح التابعة لوزارة الداخلية الامريكية مع خبراء من اسرائيل، باعداد خطة شاملة لتطوير الجزء الاثيوبى من النيل الازرق وروافده، واشتملت الخطة على ٢٩ مشروعا للرى وتوليد الكهرباء وبالفعل تم تنفيذ مشروع واحد لتوليد الكهرباء.. ولكن حالت ظروف الحكم العسكرى واندلاع الحرب الاهلية فى اثيوبيا وسقوط الحكم الشيوعى بقيادة منجستو.. دون تنفيذ باقى المشروعات فى حوض النيل الازرق.. ولو كان قد تم تنفيذ هذه المشروعات، فان الفيضان السنوى للنيل الازرق كان سوف يتوقف تماما ومحصوله الكلى سوف يقل بنسبة ٨,٥ فى المائة، وكانت المساحات التى سوف تروى فى اثيوبيا تصل الى مايعادل ١٧ فى المائة من المساحات المزروعة فى مصر. وكان هذا الوضع يسبب قلقا شديدا لمصر..

يسألنى: وماذا فعلتم؟

قلت: بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ اعلن الرئيس الراحل انور السادات:

«ان الماء هو السبب الوحيد الذى يمكن ان يدفع مصر لحرب مرة أخرى»!

وكانت هذه أول مرة تلوح فيها مصر بالحرب بسبب المياه..

وكان تصريح السادات موجها اصلا لحكام اثيوبيا..

وفى عام ١٩٩٠ قبل ان يصبح الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة.. قال وهو يشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية:

«ان الحرب القادمة فى المنطقة سوف تكون بسبب مياه نهر النيل»..

يسالنى: وهل ستحاربون من اجلى؟

قلت: لا اتصور أن تكون هناك حرب.. ولكن اذا كانت المسالة تتعلق بنقطة المياه.. التي هي حياة أو موت بالنسبة لنا ولأولادنا ولاحفادنا.. فالحرب هنا شريعة.. ومن السموم الناقعات دواء!

....

....

هذا الاله حابي.. وراح يتامل اللوحات المرسومة على جدران حجرتي.. واعجبته لوحة الفنان على دسوقي عازف الناى.. وقال: لكم سمعت على ضفافي عبر التاريخ كله عازفي الناى والارغول والمزمار.. ولكم اشجاني عزفهم الجميل في الليالي المقمرة.. والبس أنا ثوبا فضيا جميلا يخلب الباب الشعراء والعاشقين..

يسالني: وماذا فعلتم؟

قلت: بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ اعلن الرئيس الراحل أنور السادات:

«ان الماء هو السبب الوحيد الذى يمكن ان يدفع مصر لحرب مرة أخرى»

وكانت هذه أول مرة تلوح فيها مصر بالحرب بسبب المياه..

وكان تصريح السادات موجها أصلا لحكام اثيوبيا..

وفي عام ١٩٩٠ قبل أن يصبح الدكتور بطرس غالي أمينا عاما للأمم المتحدة.. قال وهو يشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية:

«ان الحرب القادمة في المنطقة سوف تكون بسبب مياه نهر النيل»..

يسالني: وهل ستحاربون من اجلي؟

قلت: لا اتصور ان تكون هناك حرب.. ولكن اذا كانت المسالة تتعلق بنقطة المياه.. التي هي حياة أو موت بالنسبة لنا ولاولادنا ولاحفادنا.. فالحرب هنا شريعة.. ومن السموم الناقعات دواء!

....

....

هذا الاله حابي.. وراح يتامل اللوحات المرسومة على جدران حجرتي.. واعجبته لوحة الفنان على دسوقي عازف الناى.. وقال: لكم سمعت على ضفافي عبر التاريخ كله عازفي الناى والارغول والمزمار.. ولكم اشجاني عزفهم الجميل في الليالي المقمرة.. والبس انا ثوبا فضيا جميلا يخلب الباب الشعراء والعاشقين..

قلت: ماأجمل الفسحة في فلوكة في مياهك في ضوء القمر.. لست صاحب هذه العبارة.. ولكن الذى قالها لى هو الممثل الأمريكي الشهير شارلتون هيوستون بطل فيلم «الخروج»!

يسالني حابي إله النيل: لماذا يهدد حكام السودان بقطع مياه النيل عنكم؟

قلت: اولا.. هم لايقدرون.. واذا فعلوا فقد جنت على نفسها براقش.. ولانهم يردون على مصر اتهامها لهم بالتواطؤ في تدبير عملية اغتيال الرئيس مبارك الفاشلة... وكيف وفر السودان للارهابيين التدريب والمساعدة..

قال: وربما لانكم استرددتم مثلث حلايب المصرى دما ولحما وترابا..

قلت: انهم يتصورون اننا سنحاربهم من أجل ارض مصرية مائة في المائة.. وتحت أيدينا نحن.. فلماذا نحارب اذن؟

قال: بدلا من البكاء على اللبن المسكوب.. لماذا لايحاول النظام السوداني ان يتمسك بالعقل والمنطق ويناقش معكم سبل زيادة موارد النهر.. واقامة مشروعات من شانها اضافة مزيد من المليارات المكعبة من المياه الى الرصيد المائي لبلديكما مما يعود بالخير على شعبيكما معا؟!

هناك مشروع قناة جونجلي المتوقف وكان سيزيد رصيدكما بمقدار ٢ مليار متر مكعب في مرحلته الاولى التي توقف العمل فيها بسبب حرب الجنوب.. ثم هناك مشروع بحر الغزال والذى سيوفر ٧ مليارات متر مكعب ومشروع مستنقعات ماشار ويوفر هو الآخر ٤ مليارات متر مكعب.. كلها مشروعات توقفت.. لماذا؟

قلت: اسالهم في الخرطوم!!

قال: طيب ومشروع نهر زائير الذى يصب في المحيط الأطلسي بعشرة أضعاف ايراد نهر النيل كله يعني حوالي ٨٠٠ مليار متر مكعب من المياه العذبة يضيع في البحر المالح.. ونهر زائير للعلم أقرب انهار افريقيا الـ ٥٦ لنهر النيل، واذا نحن اوصلنا قناة من نهر زائير الى النيل الأبيض في السودان، لاصبحنا غارقين في بحر من المياه العذبة.. أنتم والسودان.. ولأصبح كيلو الكهرباء باربعة مليمات كما كنا نسمع اثناء اقامة السد العالي..

ينظر اليّ بامعان.. كانه لم يرني من قبل ويقول: هل لى ان اسالك: ماذا أنتم صانعون بي؟

قلت له: كل خير..

قال: هل فكرتم في الاستفادة مني اكثر.. في ازالة أوجه التلوث من فوق وجهي.. هل من المعقول ان تتركوا ٥٠٠ مليون متر مكعب من المخلفات الصناعية تلقى في جوفي كل سنة؟!

وهل من المعقول. كما تقول الدراسة التي اعدها الدكتور محمد كمال يوسف بكلية الزراعة جامعة اسيوط. ان يكون هناك ١٢٠٠ مصنع تابع للقطاع الخاص، و١١٨٢ مصنعا تابعا لوزارة الصناعة، و١١٠٠ مصنع تابع لوزارة الحكم المحلي، و٢١٢ مصنعا تابعا لوزارات مختلفة تؤدى كلها الى تلوث المسطحات المائية، بالاضافة لتلوث نهر النيل بسبب الأسطول التجارى والنهرى الذى يزيد عدد وحداته على ٣ الاف وحدة منها ٢٠٠ باخرة سياحية سعتها من ٨٠ الى ٢٠٠ راكب، و٥٠٠ مركب، و١٦٠٠ مركب نقل بضائع، و٣٠٠ لنش للنزهة، و٤٠٠ مركب شراعى لنقل البضائع و٤٠٠ فندق ترمي بمخلفاتها في النهر مباشرة.. أما الصرف الزراعي فانه يلقى في المسطحات والمجارى المائية بحوالى ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا!

قلت: والله المسالة دى كلها في يد الدكتور عاطف عبيد.. بوصفه وزيرا لشئون البيئة..

قال: الم يحن الوقت لكى تعرفوا قيمة كوب الماء النظيف الذى تشربونه فلا تلقوا به في البالوعات.. وتسرفوا في استخدامه في الفاضي وفي المليان.. وكانني ميراث الآباء والأجداد.. تفعلون بمائي كما تشاءون وتبددون هذه النعمة التي منحها الله لكم دون وعي؟!

اسكت لاانطق.. بينما الاله حابي يواصل كلامه قائلا:

لماذا تعاملونني بهذه القسوة.. وكانني جوز امكم.. إن الذي يفرط في ماء النهر كمن يفرط في عرضه وفي شرفه.. هكذا علمنا الهنا الاعظم.. وهكذا علمنا اجدادكم المصريون القدماء..

قلت: تاكد ايا الإله حابي ان النهر هو عرضنا وهو شرفنا.. لن نفرط في قطرة من مائه.. كما لن نفرط في ذرة واحدة من تراب مصر.. فالأرض والنهر.. هما الزرع والضرع..

....

ينظر اليّ بامعان.. كانه لم يرني من قبل ويقول: هل لى ان اسالك: ماذا أنتم صانعون بى؟

قلت له: كل خير..

قال: هل فكرتم فى الاستفادة مني اكثر.. فى ازالة اوجه التلوث من فوق وجهى.. هل من المعقول ان تتركوا ٥٠٠ مليون متر مكعب من المخلفات الصناعية تلقى فى جوفى كل سنة؟!

وهل من المعقول. كما تقول الدراسة التى أعدها الدكتور محمد كمال يوسف بكلية الزراعة جامعة اسيوط.. ان يكون هناك ١٢٠٠ مصنع تابع للقطاع الخاص، و١١٨٢ مصنعا تابعا لوزارة الصناعة، و١١٠٠ مصنع تابع لوزارة الحكم المحلى، و٢١٢ مصنعا تابعا لوزارات مختلفة تؤدى كلها الى تلوث المسطحات المائية، بالاضافة لتلوث نهر النيل بسبب الأسطول التجارى والنهرى الذى يزيد عدد وحداته على ٣ آلاف وحدة منها ٢٠٠ باخرة سياحية سعتها من ٨٠ الى ٢٠٠ راكب، و٥٠٠ مركب، و١٦٠٠ مركب نقل بضائع، و٣٠٠ لنش للنزهة، و٤٠٠ مركب شراعى لنقل البضائع و٤٠٠ فندق ترمى بمخلفاتها فى النهر مباشرة.. اما الصرف الزراعى فانه يلقى فى المسطحات والمجارى المائية بحوالى ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا!

قلت: والله المسالة دى كلها فى يد الدكتور عاطف عبيد.. بوصفه وزيرا لشئون البيئة..

قال: الم يحن الوقت لكى تعرفوا قيمة كوب الماء النظيف الذى تشربونه فلا تلقوا به فى البالوعات.. وتسرفوا فى استخدامه فى الفاضى وفى المليان.. وكاننى ميراث الآباء والأجداد.. تفعلون بمالى كما تشاءون وتبددون هذه النعمة التى منحها الله لكم دون وعى؟!

أسكت لاأنطق.. بينما الاله حابى يواصل كلامه قائلا:

لماذا تعاملوننى بهذه القسوة.. وكانى جوز امكم.. إن الذي يفرط فى ماء النهر كمن يفرط فى عرضه وفى شرفه.. هكذا علمنا الهنا الاعظم.. وهكذا علمنا اجدادكم المصريون القدماء..

قلت: تاكد أيا الإله حابى ان النهر هو عرضنا وهو شرفنا.. لن نفرط فى قطرة من مائه.. كما لن نفرط فى ذرة واحدة من تراب مصر.. فالأرض والنهر.. هما الزرع والضرع..

....

....

أسأله بخبث قبل أن يذهب الى ملكوت الله: هل صحيح ان المصريين كانوا يزوجونك كل سنة فى عيد وفاء النيل.. فى الفيضان بعروس جميلة شابة حية؟

قال: نعم.. وكنت أنعم بها وتنعم بى!!

قلت ضاحكا: يالك من اله مزواج!

قال: ولكنكم استبدلتم العروس الجميلة بعروس من خشب.. قل لى بالله ماذا أفعل بعروس من خشب؟

قلت: كفاية عليك اللى أخدتهم طوال خمسة آلاف فيضان من قبل.. يعنى خمسة آلاف عروس جميلة كما البدر فى ليلة تمامه.. يامفترى!

يسلم علىّ ضاحكا ويأخذنى بين ذراعيه مودعا.. وهو يستحلفنى بتراب هذا البلد الطيب.. ألا نفرط فى قطرة ماء واحدة ولا فى ذرة تراب واحدة..

أقول له مطمئنا: لاتخف.. فالذى يلعب بالنار تحترق أصابعه فى النهاية!□

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: اخرساعة
التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٥

متابعة دقيقة.. لتوزيع حصص مياه النيل

٥,١مليون دولار من الامم المتحدة لحل مشاكل البيئة فى حوض النيل

كتب : حسام عبد ربه

● فى تصريحات خاصة لآخر لحظة أكد الدكتور ناصر عزت رئيس الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان ان اتفاقية تقسيم مياه النيل بين البلدين والتى تحدد ٥٥,٥مليار متر مكعب سنويا لمصر، و١٨,٥مليار متر مكعب سنويا للسودان، يتم تنفيذها بكل دقة من خلال مراقبة قياسات المناسيب والتصرفات المائية فى ٨محطات رئيسية داخل السودان، بالاضافة إلى محطة السد العالى داخل الحدود المصرية .

واوضح الدكتور ناصر عزت ان أعمال القياسات المائية تتراوح بين مرة كل ساعة ومرتين أسبوعيا، حسب أهمية المحطات المائية .

وأضاف ان مجموعة كبيرة من المنظمات والهيئات تتجاوب مع المهندسين القائمين على المحطات .

وحول التعاون بين دول حوض النيل ، أكد الدكتور ناصر عزت رئيس الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان ان منظمة «التيكونيل» التى تضم ١٠أعضاء من دول حوض النيل اعتمدت خلال الشهر الماضى فى نيروبى ٢٢مشروعا لتطوير منطقة حوض النيل بتكلفة تصل إلى ١٠٠مليون دولار، على ان تشارك المنظمات الدولية فى تمويل هذه المشروعات.

ووافق برنامج الامم المتحدة للتنمية والبيئة على اعتماد مليون ونصف مليون دولار لاعداد دراسة تشخيصية للمشكلات البيئية فى دول حوض النيل وهى مشاكل ورد النيل والحفاظ على الثروة السمكية، وتوفير الطاقة من المصادر المائية، وتآكل التربة فى الهضبة الاستوائية وتلوث مياه النيل من المخلفات .

من يستطيع وقف تدفق مياه النيل ؟

لأنه لا يوجد تناقض ولا تعارض في المصالح بين شعبي مصر والسودان، بل ان العكس هو الصحيح، فإن البحث عن أسباب لإثارة عواطف شعب السودان ضد أشقائه في الشمال يصبح عملية في منتهى الصعوبة. ومن اجل ذلك اكتسب موضوع حلايب فائدته الوحيدة لعدد من الحكومات في الخرطوم التي حاولت استخدام موضوع حلايب في تحقيق رغبتها لخلق البغضاء والوقيعة بين شقيقي الأزل في الشمال والجنوب.

وقد اعتدنا في مصر على الاستماع الى مختلف انواع الحجج والمبررات التي لا تقودنا الى الاقناع المنطقي او القانوني فيما يثار من اسانيد بدائية ومفتعلة حول انتماء حلايب الى اقليم شعبنا في الجنوب، وقد تعودنا ان نرقب شكاوى تلك الحكومات السودانية الى مجلس الأمن موقنين ليس فقط بعدم قانونية هذا المطلب، ولكن ايضا بعدم جديته، حيث لا يقصد منه الحصول على بضعة كيلو مترات لتضاف الى ملايين الكيلو مترات من الارض السودانية الفسيحة، بل تهدف تلك الحكومات الى خلق جو من التوتر والخلاف بين الشعبين لتحقيق اغراض سياسية ليس من بينها الضم الفعلي لمنطقة حلايب.

غير ان التصعيد الاخير والذى تمثل في تصريحات وزير داخلية السودان يوم ٥ يوليو ١٩٩٥ وما سبق ذلك من تصريحات في الايام الماضية حول المساس بحقوق مصر في مياه النيل، يمثل انحرافا خطيرا عن اصول ممارسة العلاقات الدولية وخرقا لكل اعراف الصداقة وحسن الجوار، فضلا عن انتهاك قواعد القانون الدولي التقليدي المعترف بها. فبهذه التصريحات يتعامى حكام الخرطوم عن خط مياه النيل الازلي الذي استغرق رسم مجراه من خط الاستواء إلى شاطئ البحر المتوسط في مصر سبعين مليونا من السنين على مدى حوالى ٦٦٩٤ كيلو مترا، كما تجاهلوا أن اكثر من خمسة اسباع النيل تاتي من اثيوبيا وانه ليس للنيل منابع سودانية محضة.

وإذا تطرقنا في عجالة ولكن بوضوح وبدون تعقيد الى مبادىء القانون الدولي التي تحكم مياه الانهار الدولية، فاننا نشير الى:

١ - مبدأ عدم تغيير الظروف الطبيعية :

يقول اوبنهايم عمدة القانون الدولي ان من بين القواعد الهامة في القانون الدولي ان الدولة لا يجوز لها ان تقوم بعمليات من شانها تغيير الظروف الطبيعية للدول المجاورة، ومن هنا فإن عمليات

إبراهيم يسرى
سفير سابق

تحويل مجارى الانهار او تغيير اسلوب استخدامها تعتبرمحظورة لانها ستؤدى بالضرورة الى احداث ذلك التغيير فى الدول المشاركة فى النهر.

وتاكيدا لذلك نشأت القواعد الاتفاقية التى تضمنتها عشرات الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف والتى تنظم استغلال مياه الانهار المشتركة التى تمر فى اكثر من دولة سواء من حيث الملاحة او الصيد او استخدام المياه ذاتها.

وقد بزغت فى بداية نشوء المجتمع الدولى قاعدة اصيلة اعترف بها القانون الدولى وقننها القانون الرومانى القديم وعملت الدول بموجبها منذ امد بعيد وهى :

١ - انه لا يجب وقف تدفق مياه الانهار او تعديل مساراتها طالما تعلق الامر بدولة او اكثر من الدول المشاركة فى مياة النهر، وعبر القانون الرومانى عن ذلك فى صيغة تساؤل عمن يجرؤ على منع تدفق المياه Quid Prohibetis aquas?

ب - انه لا يجوز لدولة الانفراد باستخدام مياة النهر الذى تشاركها فيه دول اخرى، إذ ان استخدام المياه يجب ان يكون مشتركا Usus Communis aquas

ومن الواضح ان التكييف القانونى لمياه النيل وحقوق دول حوض النيل فيها لن تخرج عن هذا الاصل، ومن الطبيعى ان تنطبق عليها ايضا مبادىء القانون الدولى التقليدى المشار اليها، بالاضافة الى احكام العديد من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية التى تبلورت كلها فى الأحكام الاتفاقية الثنائية التى ارستها اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩، واتفاقية مياه النيل الموقعة فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩، ومن هنا لايتصور نكوص اى من الطرفين عن تعهداته، وعليه فلايتصور نشوء خلافات قانونية اساسية فى هذا المجال بين مصر والسودان. فالحقوق والالتزامات محددة هنا بدقة شديدة بموجب اتفاقيات ثنائية رضائية ويصبح من غير المحتمل ان نواجه هنا ثغرات او فراغات قانونية casus omissus.

ماذا يعنى اللعب بمياه النيل ؟

لا يحتاج المرء الى كثير من التفكير لكى يدرك ان محاولة حرمان مصر من جزء من مياه النيل التى ترويها منذ سبعين مليونا من السنين، لا تمثل فقط خرقا لاتفاقيات دولية وانتهاكا لحقوق تقررت فى مواثيق دولية، انما هى بمثابة سد شريان الحياة عن شمال الوادى مما يهلك كل انواع الحياة فيه ابتداء بالانسان وانتهاء بالزرع وغيره من انماط الحياة. ويرقى هذا بلا شك الى حكم بالاعدام على ملايين البشر وما يتبعهم من ثروات حيوانية وزراعية مما قد يتعدى اثره القوة التدميرية لقنبلة نووية.

ومن الطبيعى والحالة هذه ان تحاول مصر كدولة معتدى عليها الحفاظ على حياة ابنائها وثرواتهم بمنع اى تصرف فى مياه النيل، وذلك باستخدام كل الوسائل بما فيها القوة. وهنا يعتبر اى اجراء تتخذه مصر نابعا من حقها الطبيعى فى الدفاع عن وجودها وحياتها حيث يعترف القانون الدولى التقليدى بحق الدول فى الدفاع عن النفس، ورغم ان ميثاق الأمم المتحدة يقصر على اجازته فى حالة تعرض الدولة لهجوم مسلح فقط وفقا لنص المادة ٥١ من الميثاق، الا ان حق الدفاع عن النفس لصيق بوجود الدولة ذاته وليس من المقبول ايجاد قيود تحد من هذا الحق خاصة اذا تعرضت الدولة لعدوان يصل الى الهلاك و يفوق فى ضرره اى عدوان عسكرى. ولا يمنع مصر من استخدام القوة دفاعا عن النفس ان الحرب قد اختلفت من وجهة نظر القانون الدولى منذ ١٩٢٨، وان ميثاق الامم المتحدة يمنع حل المنازعات باستخدام القوة والتهديد بها تاركا ذلك لاحتكار مجلس الامن. فحق مصر فى استخدام القوة ينبع هنا، كما قدمنا، من حق طبيعى لصيق بشخصية الدولة.

ومن هنا تتوافر لمصر من وجهة نظر القانون الدولى شرعية توقى او رفع ضرر تدميرى شامل للحرث والنسل باستخدام القوة طالما كان ذلك فى معرض الدفاع عن النفس، وكان بعيدا عن معنى العدوان.

هل هى الحرب بين مصر والسودان ؟

قد نصل من تحليل مجرى الأحداث ومن الاستماع الى طبول الحرب التى تدقها الخرطوم الى ان الحرب البشعة بين الاشقاء قائمة يقتلون فيها بعضهم بعضا ويدمرون بلادهم وثرواتهم. والسؤال هو :هل هذا ما يريده شعب السودان ؟ وهل هذا ما يريده شعب مصر؟

هنا نقول مع القائلين : ازالية هى الاخوة وحميمة هى مشاعر الود والحب والاخلاص بين الشعبين وبالتالى فليس للحرب بينهما اى مكان او مبرر. فهل يعى حكام الخرطوم ذلك ؟

زكى قناوى

النيل ليس فى «خطر»... وتهديدات الترابى «دعائية»...

هل حصة مصر من واردات مياه النيل فى خطر؟..

هل بمقدور نظام الحكم فى السودان ان يلعب بهذه «الورقة» ... الخطيرة، التى يصعب حصر نتائجها الوخيمة على العلاقات بين الشعبين الشقيقين؟..

الترابى هدد بورقة المياه، ولوح بإعادة النظر فى اتفاقية الاندوجو المعقودة عام (١٩٥٩) بين دول حوض النيل العشر... و... وهذا التهديد ليس هو الاول من نوعه منذ توتر العلاقات بين نظامى الحكم فى مصر والسودان عام (١٩٩٢).. إلا انه ياتى هذه المرة فى مناخ تحرش.. ومعبأ بالتهديدات «العسكرية» مما يجعل من مجرد الحديث عن «مياه النيل» وإعادة النظر فى الاتفاقات الثنائية والدولية لعباً بـ «المياه» و «النيران» معاً.

زكى قناوى:

استعمال «وسائل بدائية» لسد مجرى النيل كارثة على السودان

مدير قطاع مياه النيل:

طرد مهندسى الرى يقع تحت طائلة القانون الدولى

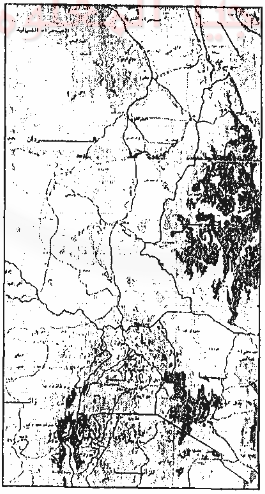

. «العربى» استطلعت راى خبراء الرى المصريين فى التهديدات السودانية.. وكانت إجابتهم: هذه تهديدات «دعائية».. إذ ان قطع تدفق النيل عن غير طريق السدود والخزانات أو شق طرق فرعية سيؤدى بالضرورة إلى اغراق الأراضى المحيطة كما قال لـ «العربى» مهندس إبراهيم قناوى وزير الرى الأسبق واستطرد إن استعمال أى وسائل بدائية لسد مجرى النهر ستكون اضراره بالسودان بالغة ولن تؤدى فى النهاية إلى منع أى تدفق.

تحقيق:
أمانى الطويل

الاحتمال الوارد بنظر قناوى هو إما تعويق عمل هيئة النيل المشتركة بين مصر والسودان أو طرد المهندسين المصريين الذين يعملون فيها ولكن الإجراء الأخير - حسبما يراه - محمد عزت ناصر مدير قطاع النيل فى وزارة الرى خرق واضح لاتفاقية سنة ١٩٥٩ ويقول لـ «العربى» إن وجود مهندسى الرى المصريين والسودانيين تنظمه هذه الإتفاقية فى مواقع الشجرة وملكال والروصيرص وسنار والأخيرين على النيل الأزرق وعطبرة على نهر عطبرة ودنقله على مجرى نهر النيل الرئيسى.

وعلى الرغم من ان سيناريو الممكن والمستحيل طرد المهندسين يوقع السودان تحت طائلة القانون الدولى إلا انه سيناريو ممكن فى ظل الإجراءات غير المسبوقة التى اقدم عليها النظام السودانى الحالى تجاه الأملاك المصرية كما انه قام بالفعل بالاستيلاء على ٢٨ منزلاً تابعاً لهيئة النيل شيخ خبراء الرى المهندس إبراهيم قناوى وزير الرى الأسبق يجد ان ذلك لايعوق حركة المياه وقياس التصرفات والتعرف على إيراد النهر وهى المهام الرئيسية للعاملين بالهيئة الفنية لمياه النيل حيث تملك مصر حالياً القدرة على التنبؤ بإيراد النيل عن طريق الاقمار الصناعية ولكن ناصر عزت يلفت الانتباه إلى ان حساب تصرفات النهر عن طريق مهندسى الرى فى المواقع أكثر دقة.. ويضيف ان للهيئة مهام إضافية فى وضع مشروعات جديدة لزيادة إيراد النيل، ووضع نظم تشغيل السدود القائمة وللهيئة سلطات لرصد مناسيب النيل بهدف اقرار توزيع جديد لانصبة كل من مصر والسودان من المياه إذا ماتم نقص إيراد النيل او قامت أى دولة خارجهما بإنشاء سدود جديدة.

عجز سودانى

يبقى اخيراً سيناريو حجز مياه النيل خلف سدود وخزانات سودانية؟!

ربما يكون من اللافت للانتباه فى هذا السياق ان مصر قد بدات منذ عشرينيات القرن الحالى فى تنظيم سريان النيل فى السودان وإنشاء عدد من الخزانات بها، ولم يقم السودان بإنشاء اى سدود على النهر للاستفادة من فاقد حصته القانونية من مياه النيل وهى البالغة ٦ مليارات قدم مكعب من مجموع ١٨.٥ مليار قدم مقابل ٥٥.٥ مليار قدم مكعب لمصر، وتعلن السودان بين الحين والآخر عن مشروع لاقامة سد الحمداب، وتعلية خزان الروصيرص للاستفادة من الحصة المهدرة.

ولكن الدراسات الأولية لتكلفة سد الحمداب تزيد على ٢ مليار دولار بأسعار (١٩٩٢) وهو ما لاتستطيع انجازه حكومة السودان الحالية فى ظل الضائقة المالية التى تعانيها كما انها عجزت عن تدبير ٣٠٠ مليون دولار لتعلية خزان الروصيرص، واعتمدت فى ذلك على وعود إيرانية ولكن الأخيرة لم تمول لها المشروع حتى الآن على الرغم من مضى أكثر من ثلاث سنوات على هذه الوعود.

طبقاً للحقائق السابقة يكون سيناريو التهديدات المتبادلة بين مصر والسودان يقع فى دائرة الحرب الدعائية ومن غير المنتظر تصعيد الأمر عسكرياً من قبل مصر للرد على أى اجراء سودانى، ولكن يبقى ضرورة الحرص على عدم العبث بشريان الحياة فى مصر والسودان أو بالعلاقات «التاريخية» بين البلدين الشقيقين.

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

سوزان مبارك تفتتح بعد غد اجتماعات لجنة أخلاقيات المياه

تفتتح السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية بعد غد السبت اجتماع لجنة أخلاقيات المياه المنبثقة عن اللجنة العامة لأخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجية التابعة لليونسكو.

وصرح الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس المجلس العالى للمياه بأن الاجتماع سيبحث نتائج مجموعة العمل الخاصة بإعداد كود أخلاقيات استخدام المياه العذبة فى المجالات المختلفة.

ليس للسودان على حصة مصر في مياه النيل أي سلطان

المستشار عبدالعاطى الطحاوى

هل يستطيع النظام الحاكم في السودان قطع سريان مياه النيل في أراضي مصر؟ وهل ورد بالاتفاقية التي وقعت بين البلدين عام ٥٩ ثمة سلطة لدولة على أخرى فيما يخص تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية؟

وما هو السبيل القانوني لمواجهة تهديدات النظام السوداني الحاكم؟

يجيب المستشار عبد العاطى الطحاوى بهيئة قضايا الدولة على كل تلك التساؤلات بقوله:

في ٨ نوفمبر ٥٩ وقعت اتفاقية بين حكومة مصر والسودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل والتي اعتبرت نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ ٢٢ نوفمبر ٥٩.

واستهلت هذه الاتفاقية الغاية من ابرامها بحاجة نهر النيل إلى مشروعات لضبطه كاملا لزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح الدولتين، مما يوجب التعاون الكامل بينهما لتنظيم الافادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبل.

وبمقتضى احكام هذه الاتفاقية، اقرت الدولتان حقوق مصر المكتسبة من مياه النهر المستخدمة حال توقيع الاتفاقية وقدره ٤٨ مليارا من الامتار المكعبة سنويا، ولدولة السودان اربعة مليارات برغبتها، غير صافى فائدة النهر التى توزع بين الدولتين.

وتضمنت الاتفاقية كذلك الاتفاق على اقامة مشروعات لضبط مياه نهر النيل والتحكم فى منع انسياب مياهه إلى البحر، بإنشاء خزان السد العالى بمصر وخزان الروصيريص على النيل الازرق بالسودان، وانشاء مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل.

وعملا على تنفيذ هذا الاتفاق والاشراف على المشروعات التى تقرها الحكومتان ومراقبة جميع نظم التشغيل ولمواجهة حالات السنوات الشحيحة، فقد اتفق على انشاء هيئة فنية دائمة من الدولتين تختص بهذه المهام.

وبإمعان صحيح الفكر والنظر فى تلك الاتفاقية، نجد انها التزمت - بداية - بتحديد حقوق طرفيها فى صراحة ووضوح، ثم تولت - بعد ذلك - بإبراز اوجه اهداف الاتفاقية مع تنظيم كافة الأعمال المؤدية إلى تحقيق اغراضها والتى اعدت من اجلها بالتزامات تبادلية بين اطرافها.

ولما كان نهر النيل هبة من الله سبحانه وتعالى للبلاد التى يمر بها، وبالتالى فقد انعدم فضل البشر فى وجوده اصلا، ومن هنا ادرك واضعو الاتفاقية هذه الحقيقة.

ومن ثم فقد خلت تلك الاتفاقية من ايراد ثمة مزايا منحتها أو تسهيلات قدمتها دولة لاخري، حتى لا تكون عليها بها ثمة سلطة فى المطالبة بقيمتها أو حتى بالتهديد فى الحرمان منها، اذ لا تعدو هذه الاتفاقية أن تكون سوى عملية تنظيمية للاستفادة من توزيع مياه نهر النيل لصالح دولتى مصر والسودان.

ومن هنا فقد بات أمرا واضحا وقاطعا بانه لا تملك حكومة السودان المساس بثمة قطرة ماء استحقتها مصر كحق مكتسب لها أو تستحقها بمقتضى المشروعات التى اوردتها احكام هذه الاتفاقية.

وتاسيسا على ذلك، فإن دولة السودان لا تملك ثمة ولاية للتصرف فى مياه نهر النيل بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية.

إن المعاهدات والاتفاقيات الدولية تحكمها قاعدة اصولية مقررة ومعروفة للكافة،

والمتمثلة فى احترام أحكام تلك الاتفاقات وإعمالها بحسن نية، وتبعا لذلك فإن تهديد النظام السودانى الحاكم لمصر بمنع سريان مياه النيل فى اراضيها لا يعد خروجا مارقا على تلك القاعدة فحسب بل انه وفقا لاحكام القانون الدولى - فى حالة حدوثه - يصير عملا من اعمال الحرب يجعل مصر فى حالة الدفاع الشرعى للذود عن اصابة كبدها، ورد العدوان على شريان الحياة فيها.

ولا نقول - فى الختام - للنظام الحاكم فى السودان اين العرفان بالجميل لعطاء مصر بلا حدود لشعب السودان عبر الاجيال والسنين؟، بل نقول فى مواجهة هذا الجحود والنكران «لقد خاب من احتمل ظلما وافترى».

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٥ مارس ١٩٩٩

البنك الدولى ومياه نهر النيل

في صحف القاهرة الصباحية تابعت تصريحات الدكتور محمود أبو زيد وزير الرى والموارد المائية خلال الربع الاخير من عام ١٩٩٨ وفى الربع الاول من العام الحالى ١٩٩٩، وموضوع الاهتمام والمتابعة هو مصير تجمع تكونيل القائم بين دول حوض النهر العشر، وهو التجميع الذى نشأ عام ١٩٩٢ امتدادا لعمل مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية فى حوض هضبة البحيرات الاستوائية منذ أواخر الأعوام الستينيات والذى امتد نشاطه طوال الاعوام السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، ومنذ نشأته كان يحظى بدعم وتمويل من البرنامج الانمائى للامم المتحدة والهيئة العالمية للأرصاد الجوية وعدد من الدول المانحة والمؤسسات المالية، وكانت مشاركة دول الحوض فى تكونيل منقسمة بين دول كاملة العضوية ودول بصفة مراقب.

● وطبقا للاتفاقات بين الدول الاعضاء والدول المانحة ذات الاهتمام والتمويل كان آخر موعد لعمل تجمع تكونيل هو ٣١ ديسمبر ١٩٩٨، ومن ثم كان النقاش وتداول الرأى بين وزراء الموارد المائية هو إما استمرار حياة التجمع الحالى وإما انشاء آلية بديلة تعطيهم الفرصة المنظمة لاجتماعات دورية وتشاور وتعاون بشرط مشاركة جميع دول الحوض بصفة العضوية الكاملة.

ونظرا لعدم الاتفاق على تجديد تكونيل فقد تم الاتفـاق على تنظيم آليـة تعـاون جديدة.وترتيبا على هذا الاتفاق صار جدول أعمال اجتماعات الوزراء يشمل موضوعين مترابطين أولهما تنظيم الآلية الجديدة، وثانيهما مضمون التعاون باسلوب إعداد قائمة مشروعات مشتركة يتم اختيارها من محتويات ومكونات الخطط التى أعدتها كل دولة فى الحوض ، حيث إن أغلب الدول عندها خطط للتنمية المائية المتكاملة والتى تعبر عن مطالبها وتصوراتها وأولوياتها فى مجال الأمن المائى.

● فى شهر سبتمبر ١٩٩٨ اجتمع وزراء الموارد المائية بحضور ممثلى الدول المانحة والبنك الدولى للاتفاق على قائمة المشروعات والدراسات المشتركة التى رصد البنك الدولى لتمويلها مبلغ (١٠٠) مليون دولار أمريكى ، ولكن الاتفاق بين الوزراء لم يتم بشأن إعداد القائمة والأولويات ، وتأجل الاجتماع على أن تستمر لجنة من الخبراء فى الدراسات والإعداد للمطلوب.

ومن جانب اخر توصل الوزراء الى اتفاق فى اجتماع ديسمبر ١٩٩٨ على تنظيم آلية التعاون من ثلاثة مستويات تنظيمية هى مجلس وزارى يضم جميع وزراء الموارد المائية ويجتمع مرة واحدة سنويا وتكون رئاسته دورية، ولجنة من الخبراء والفنيين والمستشارين تمثل جميع دول الحوض تتولى الدراسات وتقدم التوصيات للمجلس الوزارى بشأن تنفيذ المشروعات والدراسات فى مجال الاستفادة من موارد مياه النيل، وتجتمع اللجنة كل شهرين أو ثلاثة أشهر على الاكثر وأيضا رئاستها الدورية ، والمستوى الثالث هو الأمانة العامة الفنية التى تتخذ من عاصمة او غندا مقرا لها ، ويتبع هذا التنظيم تشكيل مجموعات

عمل وطنية على المستوى الفنى المائى فى داخل كل دولة وتقدم مقترحاتها ودراساتها خاصة فى مجالات خفض الفاقد من مياه النيل وتعظيم الاستفادة منه.

● وفى فبراير ١٩٩٩ عقد الوزراء اجتماعا فى تنزانيا تم الاتفاق فيه على التالى :

- اعتماد أسس التعاون المائى بين دول الحوض وفى مقدمتها الاستخدام العادل لموارد نهر النيل المائية والطبيعية » والمعنى يشمل المياه السطحية والجوفية »

- تشكيل اتحاد من الدول المانحة للمساهمة فى الدراسات وتنفيذ المشروعات المشتركة بموافقة وقيادة البنك الدولى.

- اجتماع المجلس الوزارى فى اثيوبيا فى نهاية مارس الحالى لاستعراض رأى وتوصيات لجنة الخبراء بشأن تفاصيل المشروعات المشتركة المقدمة من جانب مجموعات العمل بالدول العشر.

● العرض السابق يستدعى عددا من التعليقات السياسية هى:

- حركة السياسة المصرية لانشاء آلية للتعاون طبقا للمدخل الفنى والوظيفى هى من مدخل التوفيق والمساعى الحسنة مادام المدخل السياسى للتعاون لا يجد الظروف والاوضاع الملائمة حاليا.

- إن مبادىء وأسس التعاون المائى لا تخرج عن الاطار الوارد فى اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية التى اقرتها الامم المتحدة عام ١٩٩٧، والتى تحتوى على مادة تسمح بانضمام منظمات عالمية واقليمية للتكامل الاقتصادى الى

وزير الاشغال :

مصر تحترم الاتفاقيات مع دول حوض النيل

مشروعات جديدة بتمويل دولى لتنمية موارد النهر

كتبت كريمة السروجى :

اكد د . عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية احترام مصر الكامل للاتفاقيات والقوانين الدولية ، موضحا التزام مصر بكافة الاتفاقيات التى تحكم العلاقة بينها وبين دول حوض النيل فيما يختص بتوزيع حصص المياه بين مصر وشقيقاتها الافريقية .

واشار الوزير ان مصر تحرص على التنسيق الكامل مع السودان فى اى اجتماع لدول الحوض طبقا لما ورد فى اتفاقية مياه النيل الموقعة بين البلدين عام ٥٩ .. واوضح ان الاجتماعات التى شهدتها اوغندا على مدى الاسبوع الماضى وحضرها ممثلو دول الحوض اكدت ذلك .. حيث تم الاتفاق على بدء تنفيذ عدد من المشروعات الجديدة بتمويل دولى لتنمية موارد النهر .

جاء هذا عقب استقبال الوزير امس للمهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل ورئيس وفد مصر فى اجتماعات اوغندا ، والذى قدم له تقريرا شاملا لما دار فى الاجتماعات وما تشهده المرحلة المقبلة من تعاون بين دول الحوض فى مجال تنمية موارد النهر .

وصرح رئيس الوفد المصرى ان اهم هذه المشروعات بدء دراسة تشترك فيها دول الحوض بما فيها مصر والسودان لبحث المشكلات البيئية بحوض النهر وخاصة التلوث وانتشار نبات ورد النيل الذى يشكل خطورة على البحيرات الاستوائية .

كما تم الاتفاق على بدء انشاء شبكة معلومات حديثة من خلال الاستعانة بصور الاقمار الصناعية ويساهم فى المشروع الوكالة الكندية ومنظمة الفاو التى تقدم منحة قدرها ٥ ملايين دولار للاقمار الصناعية . كما يدرس البنك الدولى تمويل عدد من الدراسات لصالح دول الحوض .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر : اخر ساعة
التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٥

آخر ساعة تفتح ملف نهر النيل

وزير الري يؤكد في حديث هام :

لا توجد أي مخاطر تهدد حصة مصر في مياه النيل ، تهديدات الترابي كلمات غير مسئولة من شخص غير مسئول

● أعدت الملف :
سهير الحسيني

● « ان تهديدات الترابي بتدخل السودان لمنع مياه النيل عن مصر لاتزيد عن انها الفاظ غير مسئولة من شخص غير مسئول » بهذه الكلمات الصريحة الحاسمة بدأ الدكتور عبدالهادي راضي حديثه الخاص لآخر ساعة ليضع النقاط فوق الحروف .. ويؤكد بالحقائق والارقام ان كل مايحدث ويثار حول مياه النيل من جانب السودان مستحيل وغير واقعي من الناحية الفنية والقانونية .. ولن يستطيع ان ينال من مصر وسيادتها وحقوقها التاريخية والشرعية والدولية في الحفاظ على حصتها في مياه النهر .. كذلك حرص وزير الأشغال والموارد المائية في حديثه هذا ان يعيد الاطمئنان والهدوء الى نفس كل مواطن مصري موضحا انه لاتوجد اية مخاطر تهدد حصتنا من المياه .. فالنيل احد المقدسات اوالثوابت لشعب مصر ولايحتمل العبث .. وغير قابل لأن يكون اداة للمساومة أو الضغط .. ولاتسامح مع من يريد قطع شريان الحياة عن ٦٠ مليون مصري .

وابدأ اللقاء مع المسئول الأول عن توفير المياه اللازمة لمعيشة وحياة الشعب المصري الدكتور عبدالهادي راضي وزير الاشغال والموارد المائية فأقول : لقد أثارت تهديدات الترابي بالغاء اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر .. وأن التدخل السوداني في المياه ربما يكون مميتا لمصر .. قلق ومخاوف الكثير من المصريين وارتفع السؤال : هل تستطيع السودان او أي دولة اخرى من دول حوض النيل العشرة أن تلغى اتفاقياتها مع مصر وأن تهدد الشريان الذي يمد ٦٠ مليون مصري بالحياة ؟

اجاب وزير الاشغال والموارد المائية :

— لنبدأ اولا بالتهديدات التي صدرت عن الترابي .. وفي اعتقادي انها كلمات غير مسئولة لشخص غير مسئول .. لذلك لن تستطيع هذه الكلمات ان تنال من مصر وسيادتها وحقوقها التاريخية والشرعية والدولية في الحفاظ على نصيبها المشروع في نهر النيل .. ايضا ما اثير حول مياه النيل من جانب السودان غيرواقعي من الناحية النظرية سواء قانونيا او فنيا .. لأن السودان لاتستطيع ان تؤثر على مواردنا من النهر ..

— أولا : من الناحية الفنية : وهو الأهم فإن امكانيات السودان في حجز اي جزء من نصيب مصر من النهر غير متوافرة .. لأن طبيعة تكوين السودان جغرافيا وطبوغرافيا .. أو من حيث

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● احتمالات قيام حرب بسبب المياه فى المنطقة مستبعدة

● حجز مياه النيل معناه غرق أرض السودان

● الدكتور عبدالهادى راضى

حركة المياه فى داخلها والامطار المتساقطة عليها .. فظروف السودان لاتمكنها من تخزين كميات كبيرة من المياه .. ذلك لان هذا يتطلب انشاء سدود أو اقامة خزانات ضخمة واقامة مثل هذه الانشاءات تتطلب معرفة تكنولوجية وعلمية كبيرة واموالا باهظة .. وهذه امكانيات لاتتوافر للسودان .. وبالتالى فانه ليس لدى السودان القدرة الفعلية لتنفيذ ماتهدد به من منع وصول المياه الى مصر .. وهنا يحضرنى مثال بسيط جدا وهو ان الاعوام التى ياتى فيها فيضان نهر النيل مرتفعا يغرق الكثير من المناطق والأراضى بالسودان .. فاذا كانت لديهم امكانية حجز المياه .. لكانوا فعلوا هذا لمنع الخطر عن بلادهم لحمايتها من الغرق الذى يصل الى العاصمة الخرطوم ..

لذلك فالمياه تصل بطبيعتها الى مصر لعدم وجود امكانية لتخزينها فى هذه المناطق .. الى جانب ان الخزانات المنشاة حاليا بالسودان لاتسمح باستيعاب اكثر من ٧ مليارات متر مكعب من المياه اثناء فترة الفيضان .. وحجم الفيضان ضخم جدا حيث انه من الممكن ان يصل الى ١٠٠ مليار متر مكعب فى السنوات المرتفعة فاين سيذهب هذا الفائض الضخم من المياه !!

تهديدات غير واقعية

معنى ذلك ان السودان اذا ماحاولت حجز مياه الفيضان عن مصر سيلحق بها الضرر قبل أن يصيب مصر ؟

— قال الدكتور عبدالهادى راضى مؤكدا بالتأكيد اذا ماحاول السودان تنفيذ تهديداته لمصر سيلحق الضرر ببلاده قبل أن يضر غيره .. لأنه كما ذكرت ليس لديه امكانية للتخزين وبالتالى سيعرض أرضه للغرق .. ويضيف وزير الأشغال : حتى بالنسبة للتفكير المستقبلى لبناء خزانات فى السودان .. فأمامهم احتمالات إما تعلية خزان « الروصيرص » أو انشاء سد « الحمداب » وهذا يجعله يستوعب ٣ مليارات متر مكعب اضافية ـ ثم يتوقف الوزير للحظات ليقول : مع ملاحظة ان هذه الاضافة مازالت فى اطار حصة السودان من مياه نهر النيل التى تصل الى ١٨,٥ مليار متر مكعب .. ولكن نظرا لعدم وجود خزانات كافية فهو لايستخدم منها سوى ١١ مليار متر مكعب .. وحتى مع تعلية خزان « الروصيرص » لن يستوعب حصته بالكامل .. وبالنسبة لخزان « حمداب » فلقد صمم للتنفيذ على المدى الطويل بهدف توليد الكهرباء ورى بعض الزراعات البسيطة وهذا الخزان لن يستوعب اكثر من مليار متر مكعب .. معنى ذلك ان امكانيات السودان فى التخزين الحالية من خلال الأربعة خزانات الموجودة بالفعل والمستقبلية التى تحدثنا عنها لن تستوعب اكثر من ١١ مليار متر مكعب من حصة السودان من

الفيضان .. فكيف سيحجز عن مصر حصتنا من الفيضان التي تصل الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب اذا كان حتى الآن لايستطيع تخزين حصة السودان بالكامل !

ويستطرد الدكتور عبدالهادي راضي :

— هذا من الناحية الفنية .. اما من الناحية الواقعية والتاريخية فمنذ القدم ومصر تعمل لصالح الشعب السوداني والشعب المصري معا .. وعندما بدأت مصر التفكير في استكشاف اعالي النيل تحرك المهندسـون المصريـون لاستكشاف المنابع والتعرف على خريطة المياه وتسجيل تصرفات المياه ومناسيبها وانشاء محطات للقياس .. كل هذا كان يتم لصالح الشعبين المصري والسوداني .. هذا الى جانب ان المهندسين المصريين هم الذين انشأوا جميع مرافق الري بالسودان وأهمها خزان « جبل الأولياء » وخزان « الروصيرص » وتم ذلك بدون مقابل ..

— ايضا هناك امر هام وهو ان اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان التي يهدد السودان بالانسحاب منها الآن .. قدمت للسودان اكثر ما قدمت لمصر ..

وكيف ؟

— لأن حصة السودان من مياه نهر النيل قبل الاتفاقية كانت لاتتعدى ٤ مليارات متر مكعب من المياه .. فجاءت الاتفاقية لترفع حصة السودان الى ١٨,٥ مليار متر مكعب اى اضافت لحصتها ١٤,٥ مليار متر مكعب بزيادة نسبتها ٤٠٠ ٪ بينما حصة مصر قبل الاتفاقية كانت ٤٨ مليار متر مكعب ووصلت بعد الاتفاقية الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب بزيادة ٧,٥ مليار متر مكعب اى بنسبة ١٣ ٪ فقط .. إذن من الواضح جدا ان اتفاقية ٥٩ جاءت لصالح السودان اكثر من مصر .. هذا الى جانب ان السودان تعد دولة مصب وليست دولة منبع للنيل مثلها في ذلك مثل مصر تماما فاذا ماحاولت ان تنفذ تهديدها وتمنع المياه عن مصر ـ وهذا مستحيل فنيا وعمليا ـ فإنه من الممكن لدولة أخرى من دول المنبع أن تفعل بالسودان ماتريد هي ان تهدد به مصر .. خاصة وأن السودان مناطق الامطار بها قليلة ولذلك تعتمد على مياه النيل اعتمادا كبيرا مثلها مثل مصر .

حتى الحرب لاتلغي الاتفاقية

● **الم تتضمن اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان نصوصا تضمن حقوق كل منهما في نهر النيل وعدم تهديدها او الاعتداء عليها ؟**

— قال وزير الأشغال موضحا :

اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان حول مياه النيل تسمى في القانون اتفاقية عينية ـ وهذا النوع خاص بالحدود الخاصة بالدول أو المياه ـ والاتفاقية العينية لايجوز الغاؤها من طرف واحد تحت اى ظروف حتى في حالة الحرب بين الدولتين .. فلابد من موافقة الدولتين والا اصبحت العملية فوضى .. ولكن من الممكن اذا ما أرادت احدى الدولتين تعديل بنود الاتفاقية أو مناقشتها من جديد عليها أن تتقدم بطلب للدولة الأخرى فيجتمع ممثلون للدولتين ليبحثوا هذا التعديل الذي لايتم الا بموافقة الطرفين .. وللعلم فان اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان قد تفرغ لبحثها ووضع بنودها الرئيس جمال عبدالناصر لمدة ١٤ يوما متصلة مع اسماعيل الازهري رئيس وزراء السودان في ذلك الوقت ..

● **وماهي العقوبات التي يفرضها القانون الدولي في حالة اذا ماحاولت احدى الدولتين الغاء اتفاقية دولية من طرف واحد وبدون الرجوع للدولة الأخرى كما هو الوضع مع السودان الآن ؟**

— في هذه الحالة هناك اجراءات دولية متعارف عليها تتم في هذه الحالة .. وهي تتدرج بداية من قرارات الجامعة العربية ومنظمة الأمم الافريقية ثم الأمم المتحدة .. وهي قرارات ملزمة من المجتمع الدولي للدولة المخالفة .. فاذا لم تلتزم هذه الدولة .. فمن حق الدولة الأخرى ان تستخدم القوة في الحفاظ على حقوقها وهذه مسألة محسومة دوليا .

عقوبات المجتمع الدولي

● **وماهي حدود استخدام القوة بالنسبة للدولة المعتدى عليها ؟**

— استخدام القوة في اطار القانون الدولي والمجتمع الدولي فعلى الدولة التي تريد دولة اخرى الاعتداء على حقوقها في اتفاقية دولية ان تستعيد حقوقها كاملة بالقوة وبالاسلوب الذي تراه مناسبا لها .. وهذا اجراء متبع في جميع بلاد العالم .. ولذلك لابد ان تعلم السودان ان العملية ليست سهلة كما تتصور .. ولاتستطيع دولة ان تهدد وتتوعد على هذا النحو دون ان يكون لديها الخبرة والمعرفة القانونية والفنية .. ايضا المفروض ان الامور التي تتعلق بالاتفاقيات الهامة الحساسة الحديث عنها يكون حديثا مسئولا ليعلم مدى المسئولية التي سيحملها لبلاده .. والاخ الترابي ليس مسئولا ليتحدث في مثل هذه الأمور الخطيرة .. فهو لايمثل الدولة او النظام السوداني حتى تؤخذ تصريحاته ماخذ الجد .. وبالتالي مصر لم ترد على ماتردد من تصريحات الا لتعرف الاخوة السودانيين حجم وخطورة مايتحدثون عنه .. واعتقد اى مسئول في السودان سوف يتحدث بطريقة اخرى اكثر وعيا وانضباطا .. وعلى كل الاحوال لابد أن يعلموا جميعا ان اتفاقية مياه نهر النيل هي الخط الأحمر الذي لايمكن تجاوزه لانه يتعلق بحياة شعب باكمله بل وحياة أجيال قادمة .

— **هل هناك اتفاقيات مماثلة بين مصر وباقي دول حوض نهر النيل تضمن حقوق مصر في حماية حصتها في النهر ؟**

— وقال الدكتور عبدالهادى راضى على الفور :

بالتأكيد هناك اتفاقيات دولية مبرمة بين مصر وجميع دول حوض النيل .. ولعل اهم هذه الاتفاقيات اتفاقية عام ١٩٠٢ مع اثيوبيا واتفاقية ١٩٢٩ مع دول الهضبة الاستوائية وهذه الدول تحترم الاتفاقيات وعلاقتنا بها على افضل مايكون .

حرب المياه

● لقد قال « عرنون سوفير » الاستاذ الاسرائيلى بجامعة حيفا ان حرب المياه قد تنفجر فى الشرق الأوسط فى التسعينات ذلك لأن كل دولة ستحاول الاستيلاء على ماتمتلكه الدول الأخرى من حصص مياه .. فما تعليقكم على هذا القول ؟

— بعد لحظات من الصمت أجاب وزير الأشغال اعتقد ان هذا الأستاذ الاسرائيلى يتحدث عن بلده .. أو المنطقة التى تقع فيها دولته ولكنه لايتحدث عن حوض النيل .. ولكن بالنسبة لمنطقة حوض النيل فى تقديرى لاتوجد اى احتمالات او توقعات لقيام حرب بسبب المياه على الاطلاق .

● ايضا هناك تساؤل حول المشروعات التى تدرس الآن لتقام فى اعالى النيل فى اثيوبيا من جانب اسرائيل او ايطاليا او غيرهما .. نحن نعلم انها مازالت حبرا على ورق فهل هناك احتمال لتنفيذها ؟ واذا ماحدث ذلك فهل هناك قانون لحماية حقوقنا فى النهر التى ستتأثر بلاشك من اقامة مثل هذه المشروعات ؟

— نحن نضع كافة الاحتمالات اذا ماحدث تفكير فى تنفيذ مثل هذه المشروعات فى اعالى النيل .. ولدينا موقف ثابت منها .. ولكن لابد ان نتذكر ان هناك اتفاقيات دولية قائمة بيننا وبين اثيوبيا .. وهذه الاتفاقيات تقر مبدأ اساسيا وهو مبدأ التشاور بين البلدين قبل القيام بأى عمل يتعلق بمياه نهر النيل .. بمعنى انه لابد من ان تتشاور الدول المعنية قبل تنفيذ المشروع المقترح على النيل .. واذا ماكان فى هذا المشروع مايتسبب فى احداث مشاكل او اضرار لأى طرف .. لابد من تلافيها وأن يعاد التخطيط للمشروع فى اطار تحقيق الصالح العام لجميع الأطراف .. وكل هذا متضمن بنود الاتفاقيات الدولية بيننا وبين دول حوض النيل .. ايضا على مستوى الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول حوض النيل هناك تعهدات ومواثيق بيننا وبينهم بأنه لايتم اى عمل خاص بالنيل الا بالتشاور بين جميع الأطراف حتى يكون عملا ايجابيا لصالح الجميع ولايؤثر سلبيا على اى دولة .. وهذا اتفاق قائم وتعمل جميع الدول المشتركة فى حوض النيل من خلاله وتحترمه تماما ..

● حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب فما هى النسبة التى تمثلها هذه المياه من موارد مصر المائية ؟

— قال وزير الأشغال مصححا : هذه الحصة هى كل موارد مصر المائية فمصر ليس لديها أى مصادر اخرى للمياه سواء امطار أو غيرها .

● وماذا عن المياه الجوفية التى اعلن الترابى انها البديل لمصر عن مياه النيل وان كمياتها محدودة ولاتكفى ؟

— المياه الجوفية من النيل ايضا فهى ليست مورد مياه قائما بذاته .. فعندما نستخدم المياه الجوفية .. فنحن نعيد استخدام مياه النيل .. وبمعنى اوضح انه اذا ماتوقف تدفق مياه نهر النيل على الاراضى المصرية فلن يكون هناك مياه جوفية .. لأن المياه الجوفية تتجمع نتيجة لفواقد مياه الرى والتسرب من الترع والنيل .. وهذا ان دل على شىء فانما يدل على مدى الدقة والمعرفة العلمية فى التصريحات التى صدرت من الدكتور الترابى .

توقف المشروعات

● وما هو الموقف بالنسبة للمشروعات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل لاستغلال وتنمية فواقد مياه النيل ؟

— المشروعات المشتركة ما زال جزء كبير منها فى إطار المقترحات المستقبلية لتنمية موارد مياه النيل .. وتقوم اساسا على ما يسمى باستقطاب فواقد حوض النيل .. وهذه المشروعات يقع معظمها فى جنوب السودان .. ولقد بدانا بالفعل فى تنفيذ مشروع منها يسمى بمشروع « قناة جونجلى » وكان من المفترض أن ينتهى العمل به عام ٨٣ ولكن نتيجة للظروف السياسية والعسكرية فى جنوب السودان توقف العمل بالمشروع بعد ان تم إنجاز ٧٠ ٪ منه .. واستئناف هذا المشروع مرهون بتحسن الظروف فى هذه المنطقة .. ونرجو أن يحدث هذا قريبا .. لأن هذا المشروع سيعمل على توفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه .. كان من المتفق عليه ان تتقاسمها مصر والسودان .. وهناك مشروعات أخرى مقترحة مثل بحر الغزال .. والتخزين فى « البرت » وكلها مشروعات لتنمية مياه نهر النيل وزيادة إيراده لصالح شعبى مصر والسودان مع العلم أن كل هذه المشروعات تتم فى إطار اتفاقية ٥٩ التى تنص أن تدفع السودان نصف التكاليف على أن تدفع مصر النصف الآخر وان تتقاسما العائد من المياه بالنصف .. وكل هذه المشروعات متوقفة للأسف نتيجة للظروف السياسية فى السودان ..

نهر النيل

علاقة تعاون.. أم صراع؟!

منذ أيام مضت لوح زعيم الجبهة القومية الاسلامية حسن الترابى بان نهر النيل الذى يمد مصر بالحياة يمر عبر السودان وان مصر لا تملك مياها جوفية، فاذا استمر ما اسماه باستفزازات مصرية للسودان فقد يكون ذلك مدعاة لمنع «النهر» واعادة النظر فى اتفاقات مياه النيل وهو ما يعد امرا مميتا للمصريين، ولكن سرعان ما نفت الحكومة [illegible] حول التلويح باستخدام مياه النيل وان هذه التهديدات لا تمثل رأيها.

ان قضية قطع مياه النيل عن مصر قضية لها زوايا كثيرة وابعاد كثيرة ايضا لكننا سنتناولها من [illegible] مياه النيل وموقف الدول [illegible] ومدى التحكم فى مياه النيل [illegible] قطع [illegible] دولة من الدول وهل العلاقة الواقعة على [illegible] علاقة [illegible] مياه النيل التى ترد الى [illegible] لهذه التساؤلات [illegible] تحرير الاهرام [illegible] «موضوع للمناقشة» [illegible] الوزير عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية، والمهندس محمد امين محمدين الرئيس [illegible] لهيئة مياه النيل وعضو الهيئة حاليا [illegible]

عصام رفعت: هناك سؤال يثار الان فى الراى العام وهو هل يمكن للسودان أن تمنع وصول مياه النيل إلى مصر؟.

- المهندس عبد الهادى راضي: قبل ان نتحدث فى هذه النقطة اريد ان اوضح ان العلاقات المصرية السودانية فى مجال مياه النيل ظلت علاقات متميزة عبر التاريخ الطويل، والمهندسون المصريون والسودانيون يعملون فى اطار مقنن وفى اطار تاريخى قديم بالنسبة لخدمة الشعبين لا شعب واحد منهما.

ان الاتفاقيات التى تربط مصر بالسودان فى مجال مياه النيل بدات كاتفاقية مقننة سليمة من كل الوجوه فى سنة ١٩٢٩ ثم اتفاقية ١٩٥٩ التى فى اطارها انشيء ما يسمى بالهيئة الفنية للدول المشتركة فى مياه النيل التى تضم خبراء من البلدين اربعة من الجانب المصرى واربعة من السودان هدفها الاساسى تنظيم العمل فى مياه النيل ومتابعة المشروعات والمقترحات المستقبلية ولها أعمال كثيرة تقوم بها.

عصام رفعت

هذه الاتفاقيات من وجهة النظر القانونية تسمى بالاتفاقيات العينية التى تتعامل مع اشياء محددة سواء كانت حدودا أو مياها، هاتان النقطتان لا يجوز على الاطلاق ان تنقضا من طرف واحد وخاصة فى هذا النوع من الاتفاقيات. وقد استقر هذا فى القانون الدولى حتى فى ظل الاتفاقيات التى عقدت فى اطار الاستعمار وبعد استقلال الدول لا يجوز لدولة ان تتنصل منها، وتعلم هذا أجهزة القانون فى كل مكان فى مصر وفى السودان أو اى مكان آخر، ولقد سمعت التصريحات التى قالها بعض الوزراء الذين يفهمون القانون وهى تنقض ما قاله الدكتور حسن الترابى وجاء فيها انهم لا يستطيعون نقض هذه الاتفاقيات. وليس لهم اتجاه للعبث باتفاقية ٥٩ وهذه مسألة معروفة.

اما من الوجهة العملية فلا توجد امكانيات فنية لحجز المياه عن مصر. ان السودان بطبيعته التكوينية وبظروفه التيبوغرافية والجغرافية والسدود المقامة فيه او التى يمكن ان تقام مستقبلا لا يمكن ان تؤثر على مصر وتمنع تدفق مياه النيل إليها. وللحقيقة اقول أن فيضان النيل يأتى فى فترة محدودة جدا وهى من أول أغسطس تقريبا إلى اواخر اكتوبر او منتصف نوفمبر من كل عام، وهذا الفيضان يمثل حجمه اكثر من ٩٠٪ من اجمالى ايراد النهر على مدى العام، فهذا الكم الهائل الذى يصل فى المتوسط إلى حوالى ٧٢ مليار متر مكعب فى حالة الفيضان المتوسط لا توجد اماكن فى

السودان على الاطلاق لتخزينه أو تخزين واحد على عشرة منه لان اجمالى السدود الموجودة بالسودان الان تقوم بتخزين ما يقرب من ٧ مليارات أو ٧.١ مليار بالتحديد. علما بانه يوجد فى السودان اربعة خزانات هي: جبل الاولياء، والروصيرص وسنار وخشم القربة. هذه الخزانات ثلاثة منها على الفروع الاثيوبية القادم منها الفيضان وسعتها ٧ مليارات وكما اشرت سابقا إلى ان الفيضان فى المتوسط ٧٢ مليارا فاين يذهب كل هذا القدر الهائل من المياه. لابد ان يأتى إلى مصر ولا يوجد مكان آخر وإلا غرقت السودان لان الترع ومحطة الطلمبات التى تروى منطقة الرغد حجم تصريفها معروف وكذلك الترع الموجودة فى الجزيرة والمناهب على النيل الازرق تصريفها ايضا معروف فبالتالى لا يمكن ان تحجز فى فترة الفيضانات اكثر من الـ ٧ مليارات فذلك امر مستحيل، وبالتالى لابد ان تعبر باقى المياه إلى مصر وهى الفرق بين الـ ٧ والـ ٧٢ ومن المتفق عليه ان حصة مصر ٥٥ مليار متر مكعب سنويا.

م. عبدالهادى راضى

اذن من الواقع العملى والفعلى حاليا لا توجد امكانيات لحجز هذه المياه او لتخزينها مستقبلا ايضا كل

امكانيات السودان فى التخزين تتمثل فى تعلية خزان الروصيرص الذى سيوفر ٣ مليارات زيادة وخزان الحميداب أو مروى وبعض التوسعات البسيطة فى الزراعة التى لا تتعدى ٣٠ الف فدان هذان معا حتى لو تمت تعليتهما سيزيدان من حصة السودان بنحو مليار متر مكعب اى ان حصة السودان التى هى ١٨.٥ مليار متر مكعب سيزيد عليها مليار، وكنا قد بدأنا معها فى اطار اتفاقية ٥٩ وفى اطار الهيئة الفنية مشروع قناة جونجلى الذى يوفر ٢ مليار لمصر ومثلهما للسودان ولكن هذا المشروع قد توقف لظروف «ما» سائدة فى الجنوب حاليا واذا استكمل هذا المشروع سيصبح للسودان ٢ مليار متر مياه زيادة يستطيع بهما ان ينفذ اى مشروع مطلوب للمستقبل.

خلاصة القول ان علاقتنا مع السودان من الوجهة الفنية علاقات متميزة جدا ولاتزال الاتصالات مستمرة من حيث حركة المياه والتحكم فيها والتنبؤ بها، وارصادها، ومن حيث علاقاتنا مع دول حوض النيل الاخرى حددت اتفاقية ٥٩ أن نأتى برأى موحد لهذه الدول.

ولقد عقد اجتماع منذ فترة فى كينيا لدول حوض النيل وحضره الجانب السودانى والجانب المصرى وكان رأيهما - ايضا موحدا فيه.... واؤكد ان العلاقات المصرية السودانية فى مجال المياه لا تخضع لاى هزات بسبب حديث عابر يقال للتهديد أو خلافه لأنهم أول من يعلم - اذا كانوا يفهمون القانون - ان هذا غير جائز وغير ممكن عمليا.

عصام رفعت: اذن اتفاقية المياه مثل اتفاقيات الحدود لا تلغى وإلا تعرضت الحدود بين الدول للتغيير.

هل مياه النيل تكون مجالا للتعاون ام مجالا للخلافات؟

- محمد أمين محمدين: فى الحقيقة انا قضيت فترة ٣٠ سنة فى السودان ولعل هذه اول مرة يحدث فيها مثل هذا التهديد وأن مياه النيل هى التى تربط بين مصر والسودان على مدى الازمان، ان التفتيش العام للرى المصرى فى السودان انشىء عام ١٩٠٤. وتتعاون مجموعة من المهندسين المصريين والسودانيين على مدى ثلاثة اجيال ووصلوا إلى منتهى الصداقة والاسرية فى العمل فى مياه النيل فى وقت كان يعمل فيه الفرد بيده ولم يكن للكمبيوتر وجود، وقد قاموا باعداد خرائط للمنطقة تيبوغرافيا وهيدرولوجيا وميترولوجيا وتشهد بذلك موسوعة حوض النيل التى يشهد لها العالم كله بانها حصيلة ضخمة جدا من الدراسات الدقيقة.

عصام رفعت: من الذى اعد موسوعة حوض النيل؟

- محمد أمين محمدين: ان الذين أعدوها هم المصريون كان ثمة تفتيش أسمه تفتيش عام ضبط النيل تابع لوزارة الاشغال العمومية كان منوطا به إصدار هذه الموسوعة سنويا، وقد افادت هذه الموسوعة فى الانتفاع بالقاعدة العريضة من المعلومات لامكان تصميم المشروعات وتخطيطها، ومن هنا جاءت عملية الاتفاقيات السابقة وقد كانت هذه الاتفاقيات لتقنين المشروعات لا ن عملية التشاور مبدأ من ابسط ما يمكن فاذا كان لدى دول المنبع امر مشكل فانها تتشاور فى شأنه مع دول المصب حتى لا يمس احداها أى ضرر.

امكانيات النيل لم تستغل بعد والفاقد ٤٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا!

فقد بنى على اتفاقية ٢٩ انشاء خزان جبل الاولياء وخزان سنار وعملية السحب فى مدة الصيف، ثم اتفاقية ٥٩ الاخيرة أيام استقلال السودان التى جاءت عبارة عن دستور كامل للعمل فى مياه النيل وحددت الفائدة من السد العالى الذى يستفيد منه البلدان بعد ان كانت مياه النيل تضيع فى البحر وبعد ذلك اقروا الحقوق السابقة لاتفاقية ٥٩ وهى خاصة بكمية المياه التى كانت تستعمل فى مصر والسودان، وقد حددت هذه الحصص المستقبلية ووضع الدستور مرة ثانية فى الاتفاقية المشروعات المستقبلية فى مناطق المستنقعات وكان اولها مشروع جونجلى الذى تقوم به الدولتان مناصفة فى التكاليف والايراد المائى وقد حضرت بنفسى مشروع جونجلى منذ بدء العمل فيه وكنا نتمنى ان ينتهى العمل فى عام ١٩٨٥ ومما يؤسف له أن عدم استقرار الامن فى الجنوب اخر هذا المشروع إلى الوقت الحالي، ونرجو أن تسمح الظروف باقامته والحقيقة ان هذا المشروع هو للتنمية فى المقام الاول وهو مشروع لقلب المنطقة لانها منطقة بدائية وسيسهل هذا المشروع طرق المواصلات من برية ونهرية ويختصر المسافة من جوبا إلى ملكال بدلا من السفر ٥ أيام فى الذهاب و ٧ أيام فى الإياب إلى ليلة ونصف.

عصام رفعت: هل هذا الطريق نهرى أم برى؟

- محمد امين: نعم طريق نهرى بد لا من السير فى منطقة المستنقعات، والطريق البرى عرضه ٢٠ مترا يربط بين الجنوب والشمال وقد نفذ من المشروع ٧٠٪ ثم توقف العمل فيه ولا نتصور حجم التنمية التى حدثت فى نسبة الـ ٧٠٪ ولم ينته العمل فيه وقد صرف على هذا المشروع وعمليات الحفر مبلغ يزيد على ١٠٠ مليون دولار من خلال عقد فرنسى وماكينة فرنساوية تقوم بحفر ٤ الاف متر مكعب فى الساعة وهى من الحفرات الضخمة جدا.

والذى اريد ان اقوله ان النيل بعيد باستمرار عن اية تيارات سياسية وان المجموعة التارمة للنيل تعمل من اجل نفع البلدين علاوة على ان البند الاخير فى الاتفاقية ومعنى التعاون مع دول حوض النيل نص سى انه من المفروض ان دول المنبع لها حقوق بلاد النيل وان مش روعاتها يمكن ان تكون بالاتفاق بين الدولتين وحددت على اساس ان مصر والسودان لهما رأى موحد. فعلى سبيل المثال اذكر منذ فترة قريبة كان ثمة برتوكول ما بين اثيوبيا ومصر فى التعاون، وقال الوزير قبل البدء فى اى مشروع سواء كان صغيرا أو كبيرا نرى ما هو تاثيره على السودان لانها دولة مصب مثل مصر. ومن الستينات إلى يومنا هذا (٣٠ سنة) العلاقات ممتازة فى دول حوض النيل ولم اسمع مثل هذا التهديد، ان السد العالى هو المخزن الذى افاد مصر والسودان لانه لو جاء الفيضان منخفضا يمكن للسودان ان يسحب مياها من مصر اذن هو مخزن.

عصام رفعت : معنى هذا انه لا يتم عمل مشروع إلا بالتعاون بين البلدين؟

- محمد أمين : نعم لان هناك تعاونا بين البلدين وخطة السودان موجودة وباستمرار يتم التشاور فى مياه النيل.

عصام رفعت: قال المهندس محمد امين عبارة المشروعات المستقبلية التى تقوم بها الدولتان مناصفة ونريد من الوزيران يوضحها؟

- المهندس عبد الهادى راضي: النيل بصفة عامة ظل ابدا محورا للالتقاء والتعاون سواء مع السودان او مع دول حوض النيل كلها فإمكانية النيل كبيرة جدا ومازالت هناك امكانيات لم تستغل، على سبيل المثال هناك فاقد يقدر من ٤٠ - ٤٥ مليار متر مكعب فى حوض النيل يمكن ان تستغل لصالح هذه الشعوب اذن النيل طاقته غير مستغلة هذه هى النقطة الاولى.

النقطة الثانية: السودان فيه حاليا ٦ من الوزراء مازالوا على قيد الحياة هم المهندس الزينى ويحيي عبد المجيد وعبد السلام ومرتضى وجماع والوزير الحالى ايضا د. يعقوب الشورى وجميعهم من الخبراء والاصدقاء لو سئل اى فرد منهم لما قال اكثر مما قلناه الان.

ويعلمون تماما ما نقوله لانهم يتكلمون نفس اللغة التى نتكلم بها واننا نفهم جيدا معنى اتفاقية ٥٩ التى خدمت السودان اكثر مما خدمت مصر ومكنته من تنفيذ خزان الروصيرص الذى يولد الكهرباء ويستخدم فى التنمية وتمكنه ايضا فى المستقبل من اقامة مشروعات تتم بتكاليف مناصفة بين البلدين.

عصام رفعت: فى اى مشروع يتم بخصوص النيل فى السودان؟

- المهندس عبد الهادى راضي: فى داخل السودان أو فى غير السودان مادامت لمصلحة البلدين على سبيل المثال قناة جونجلي تكاليفها تدفع مناصفة بين البلدين بما فيها تكاليف التنمية والمستشفيات واقسام الشرطة، والمدارس والطرق كمشروع تنموى متكامل لا لمجرد انا محتاج مياه كما يقول الناس ولكن نحن ننمى هذه المنطقة بالتعاون مع السودان، وقد جاء بالاتفاقية ان الفوائد مناصفة بل بالعكس الاتفاقية قالت : لنفرض ان هناك مشروعا سينفذ ومصر ليست رغبة فى تنفيذه فى هذا الوقت أو العكس فى هذه الحالة من حق الطرف الاخر ان ينفذه بتكاليف من عنده بالكامل وعندما يرغب الطرف الاول فى الاستفادة يقوم بدفع التكاليف من جديد. اذن الاتفاقية حددت اشياء كثيرة لفائدة البلدين.

اتفاقيات تقسيم المياه فى سنة ١٩٥٩ كانت ولاتزال لصالح السودان قبل مصر!

وهناك هيئة فنية مشتركة للبلدين تجتمع مرة كل ثلاثة شهور بالتناوب مرة فى القاهرة ومرة فى الخرطوم.

عصام رفعت: هل تجتمع هذه الهيئة بانتظام؟

- المهندس عبد الهادى راضى: كانت تجتمع بانتظام أم فى الوقت الحالى فهى متوقفة منذ سنة ونصف للظروف الحالية ولكنها لم تتوقف منذ انشائها فى سنة ٦٠ وهناك تشاور.

عصام رفعت: كيف يتم التشاور؟

- المهندس عبد الهادى راضى: التشاور يتم عن طريق التليفون وهناك تجاوب فى العمل بين المهندسين المصريين والسودانيين الذين يعملون فى الخرطوم وقد تم اعتماد الميزانية بمعنى ان العمل لم يتوقف فيها وكذلك فى الاجتماعات الخارجية التى يحضرونها يذهبون معا بالراى الموحد، وتجتمع الهيئة لتحدد هذه المشروعات وتدرسها سواء كانت محتاجة لدراسات جدوى او لبعض الاعمال الفنية المسحية على الطبيعة ثم تحدد التكاليف وتقسم مناصفة. ويقوم بتجهيز المشروع والاشراف عليه فريق مشترك مصرى سودانى.

النيل ملك للدول التى يمر بها ولا يمكن لدولة منفردة أن تتخذ قرارا بشأنه!

عصام رفعت: بخلاف قناة جونجلى وبعض المشروعات بين البلدين. هل هناك مشروعات اخرى يمكن ان تطرح فى المستقبل للتعاون بين البلدين؟

- المهندس عبد الهادى راضى: بالتأكيد توجد مشروعات مدروسة فى منطقة جنوب السودان وقد تم عمل دراسات أولية لمشروع مشار الذى سيوفر ٤ مليار متر مكعب، وكذلك المرحلة الثانية لقناة جونجلى وهى التخزين فى بحيرة البرت ٣ مليار للبلدين وبحر الغزال الذى سيعطى ٧ مليار للبلدين ايضا. اذن اجمالى المشروعات استقطب فوائد تقدر بـ ١٨ مليارا منها ٩ مليارات لمصر و ٩ مليارات للسودان و باكورة هذه المشروعات مشروع قناة جونجلى الذى بدأ التفكير فيه سنة ١٩٤٢ واجريت دراسته ايضا من سنة ١٩٤٢ ولكن بدأ التنفيذ الفعلى فى الثمانينات ثم توقف نتيجة لاحداث الجنوب وقد تم عمل مشروع قناة طولها ٣٦٠ كيلومترا نفذ منها ٢٧٠ كيلو مترا أى اكثر من ٧٠٪ من المشروع ونأمل أن يستكمل لانه لصالح البلدين والشعبين وعندما نتكلم نقول ان الافراد إلى زوال لكن الشعبين هما الباقيان لان العلاقات المصرية السودانية متأصلة فى التاريخ وجذورها واعماقها تضرب فى التاريخ لسنوات طويلة ولا يمكن ان تهتز لكلمات غير مسئولة تقال عن نقض اتفاقيات أو حجز مياه لان الذى يقولها لا يقدر معناها وهو يعلم تماما ان هذا غير ممكن وأنه مستحيل.

عصام رفعت: هل هناك مشروعات تفكر الوزارة فيها حاليا؟

- المهندس عبد الهادى راضى: داخل مصر لدينا عدة مشروعات ونحن نعمل فى اطار خطة مرسومة لعدة سنوات فعلى النيل الرئيسى هناك مشروعات تتعلق بإنشاء قناطر جديدة أو تقوية قناطر قائمة أو حماية مجرى نهر النيل نفسه والتطوير الذى يسمح بأن يكون مجرى ملاحيا وسياحيا من الطراز الاول، ونستطيع الان تتبع حركة المياه بدقة بواسطة أجهزة الحساب الآلى والارصاد الاوتوماتيكية، وهناك ايضا أعمال تتم على بحيرة السد العالى «بحيرة ناصر» تتعلق بإمكانية تقليل الفواقد المائية من البحيرة، وكذلك مشروعات للتوسع الافقى مثلا لزيادة مساحة الاراضى الزراعية كانشاء قنوات جديدة أهمها الان ترعة السلام التى تعبر سيناء، وعمل محطات طلمبات جديدة على مستوى الجمهورية لزيادة مناطق الرى ورفع كفاءة الصرف وهناك ايضا خطة لتطوير فرعى دمياط ورشيد وهى فروع قديمة جدا استقر عبر التاريخ أنها من فروع النيل ولكن يجب الان ان ننظر إلى ظروفها الهيدروليكية مرة ثانية عند تطوير هذه الفروع لكى تكون مجرى ملاحيا بين البحر والنيل الرئيسى الذى يبدأ من القناطر الخيرية.

- محمد أمين محمدين: يجرى حاليا مشروع يجمع الدول النيلية ككل وتطورات الدراسات كلها فى مشروع البحيرات الاستوائية وقد دخلت اثيوبيا كعضو مراقب من سنة ٧١ وكل مجموعة حوض النيل مشتركة فى مشروع التكنيل «TECCO-NILE» على اساس عمل خطة متكاملة للدول جميعها وتقدم كل دولة خطتها لتصل فى النهاية إلى مشاريع مشتركة للتنمية تكون فى صالح جميع دول حوض النيل وأريد أن أقول ان السد العالى كمخزن طبيعى للفيضان كله هو الموقع الوحيد الذى يكفى لتخزين ١٥٠ مليار متر مكعب تفيد البلدين.

ـ المهندس عبد الهادى راضي: أود ان أوضح شيئا وهو ان نسبة الـ ٧٠ مليارا التى اشرت اليها هى متوسط الايراد ولكن بعد سنوات من الممكن ان يصل إلى ١٢٠ مليارا ولا يمكن للسودان ان يعمل اى شيء.

عصام رفعت: فى النهاية اقول انه لا يجوز قانونا ولا فنيا منع مياه النيل عن مصر كما رأينا فى هذا الحوار، وان هناك اتفاقيات تربط بين مصر والسودان مثل اتفاقية ٢٩ واتفاقية ٥٩ وهناك هيئات مشتركة بين الجانبين تنظم العمل فى مياه النيل. هذه الاتفاقيات تسمى اتفاقيات عينية مثل اتفاقيات الحدود لا تلغى من طرف واحد ولا يجوز ايضا نقضها من طرف واحد ولا يمكن العبث بالاتفاقية التى تنظم مياه النيل بين مصر والسودان وعمليا لا توجد أية إمكانية لوقف تدفق مياه النيل إلى مصر. حجم فيضان النيل ٩٠٪ من ايراد النهر وحوالى ٧٢ مليار متر مكعب ولا توجد اماكن فى السودان لتخزين هذا الحجم الضخم واقصى طاقة تخزينية ٤.١ مليار متر مكعب. من المياه وإلا غرقت ارض السودان بالكامل، وحصة مصر ٥٥ مليار متر مكعب هذا عن الواقع الفعلي. أما عن المستقبل فكل امكانيات التخزين فى السودان تتمثل فى تعلية بعض الخزانات او التوسع فى الزراعة وهذا سيؤدى إلى زيادة استهلاك المياه او زيادة حصة السودان بحوالى مليار متر مكعب.

قناة جونجلى المشروع المصرى السودانى هى أيضا وفق اتفاقيات بين البلدين وهناك تشاور والعلاقات أيضا مع دول حوض وادى النيل علاقات متميزة وفى المستقبل هناك مشروعات تجمع كل دول حوض نهر النيل باعتبار انه ملك للجميع ولا يمكن لدولة واحدة ان تتخذ قرارا منفردا.

لايزال هناك الكثير من مشروعات التعاون مع السودان مستقبلا!

اتفاقية ٥٩ هى الدستور الذى ينظم علاقات النهر بين البلدين مصر والسودان والمشروعات المشتركة كما ذكر هى مشروعات مناصفة بين البلدين ونص فى اتفاقية ٥٩ على التعاون وعلى حماية حقوق دول النهر والنيل كان وسيظل دائما مجالا للتعاون والالتقاء وليس مجالا للصراع.

أعده للنشر: **محمد إبراهيم**

المصدر : الاهرام

التاريخ:١ اغسطس ١٩٩٨

وزير سوداني يؤكد التزام بلاده باتفاقيات مياه النيل

الخرطوم - ا.ش.ا: أكد الدكتور عصام صديق وزير الدولة بوزارة الري والموارد المائية السودانية التزام الوزارة بكل الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى بشأن مياه النيل.وقال صديق في تصريحات صحفية له أمس ان مساعي السودان متصلة مع دول حوض النيل لمواجهة المخططات الإسرائيلية التي ترمي لاستغلال مياه النيل. ويأتي هذا التصريح لنفي مانسبته الصحيفة نفسها إلى الدكتور شريف التهامي وزير الري والموارد المائية السوداني يوم الاربعاء الماضي بشأن تأييده لاعادة النظر في اتفاقية مياه النيل.

المصدر : الاحرار

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٨

أبو زيد: لن نسمح لإسرائيل باللعب في حوض النيل

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال والموارد المائية ان اسرائيل لن تتمكن من القيام بأعمال هندسية أو توسعية أو بناء أية سدود في منابع النيل وان الأجهزة المصرية تتابع الموقف بصورة دقيقة جدا.

وقال الوزير خلال الندوة التي نظمتها نقابة المهندسين بالاسكندرية أمس الأول حول السياسة المائية في مصر، ان مصر لن تسمح بأية مشروعات تقوم بها اسرائيل من شأنها الاضرار بأمن مصر.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ مارس ١٩٩٩

الاتفاق مع إثيوبيا والسودان على تنفيذ مشروعات أحواض النيل

أعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه تم الاتفاق بين وزراء الري والموارد المائية في كل من اثيوبيا والسودان ومصر على تنفيذ الجزء الخاص بالمشروعات على مستوى الاحواض الفرعية لنهر النيل باعتبار البلاد الثلاثة أعضاء بالهضبة الاثيوبية.

وقال انه تم أيضا الاتفاق على السير في تنفيذ جزء من الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية المتكاملة لدول حوض النيل، مشيرا إلى أنه سيتم عقد اجتماع لخبراء الدول الثلاث قبل اجتماع المجلس الوزاري لدول الحوض في مايو القادم بأديس ابابا.

حان وقت إعادة النظر

تعقيبا على تعليق سيادة الدكتور وزير الموارد المائية والرى بتاريخ ٢٠٠١/٨/٨ على ماورد فى مقالتي الدكتور رشدى سعيد بصفحة الحوار القومى بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٧ و٢٠٠١/٧/٤ ومن موقع محايد يتفق مع كل من الكاتب والمعلق على حب مصر والحرص على التأكيد دائما ان مصلحة مصر فوق الجميع.. أود أن أوضح التالى:

١ ـ ان اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل الموقع عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان توخي قواعد مبادىء القانون الدولى التى تم اقرارها فى جمعية القانون الدولى خلال دورتها الثامنة والاربعين، والتى عقدت فى نيويورك عام ١٩٥٨، والتى أقرت «حماية الحقوق المكتسبة» أو ما يعبر عنه بالاستقلال المتواتر لفترة طويلة دون اعتراض من باقى «دول النظام المائى الدولى» وتطبيق مبدأ «عدم التعسف فى استعمال الحق» الذى ينص على أن لكل دولة مطلة على النظام المائى الحق فى نصيب معقول ومتساوى فى الاستخدامات المفيدة لمياه الحوض، ومن هنا فقد جاء الاتفاق متناسقا ومكملا لاتفاقية ١٩٢٩ وفى وقت لم يتم فيه اقرار قواعد مجمع القانون الدولى فى دورة هلسنكى ١٩٦٦ التى عرفت مفهوم حوض التصريف الدولى وماهية «النصيب العادل أو المعقول» حسب الاستخدامات السابقة والحالية للنظام الدولى والاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية لدول الحوض مع أخذ تعداد السكان وتوفر المصادر البديلة بعين الاعتبار، وللأسف فان دول حوض النهر ومن ضمنها اثيوبيا لم تعترف بهذا الاتفاق فى حينه، وللأسف أيضا فان مصر انتظرت أكثر من أربعة عقود كاملة لتفعيل مبادرة حوض نهر النيل عام ١٩٩٩.

٢ ـ ان ما أكده سيادة الوزير أن هدف مصر من المشاركة فى المبادرة تتوافق مع المحور الثالث للسياسة المائية المصرية، إلا وهو زيادة حصة مصر من مياه النيل من خلال التعاون مع دول الحوض، يحمل أكثر من علامة استفهام.

من مراجعة المشاريع الواردة فى الامبادرة نجد أنها لاتتضمن

نصوصا واضحة عن زيادة حصة مصر من المياه بل هى مشاريع تنموية محدودة الأثر لدول المنبع والمصب.

ان ما يتم صرفه على هذه المشاريع لايتجاوز ١٠٠ مليون دولار وربما يصل إلى ٢٠٠ مليون خلال السنوات العشر القائمة.

وهو رقم متواضع تماما يتم صرفه اساسا لتغطية نفقات بعض مشاريع الدراسات أو الصيانة وليست مشاريع تنفيذية.

د. على نور الدين اسماعيل

ان تدبير المبالغ للصرف على هذه المشاريع يتم بمعرفة الدول المانحة الأوروبية او البنوك الدولية، وهى بذلك تعد الطرف الاقوى لتحديد مسار تنفيذها وهذا يعنى ببساطة أن مصر كدولة غير مانحة تصبح هى الطرف الأضعف.

٣ ـ ان موضوع المصادر المائية ـ غير النيلية ـ النابعة من أثيوبيا لم يطرح على مائدة المفاوضات التى تمت ابان التوقيع على اتفاق ١٩٥٩ بين مصر والسودان.

ولم يتم اثارة هذا الموضوع أيضا بعد هذا التاريخ فى اللجان الفنية المشتركة أو فى لجان الاندوجو التى تضم فى عضويتها اثيوبيا بالرغم من أن ايرادات هذه المصادر متجددة ويمكن ان تزيد على ٦ مليارات متر مكعب سنويا وانه آن الأوان لكى تعيد النظر فى هذا الموضوع فى اتفاق ثلاثى خاصة مع الوفرة المائية للمصادر المائية النيلية فى دولتى المنبع ـ السودان وأثيوبيا.

٤ ـ لانتفق مع ماجاء فى التعليق بأن استخدام المياه فى أثيوبيا لتوليد الكهرباء، لن يؤدى إلى التأثير على موارد مصر من المياه، والأمر يحتاج إلى مراجعة من خبراء الكهرباء فى هذا المجال، ولانرى الصواب فى الرأى الوارد تشجيع السودان وأثيوبيا على استغلال انهارها فى توليد الكهرباء، وبدون أن يكون هناك موافقة مسبقة من مصر فى إطار قانونى متفق عليه □

كاتب هذا التعقيب، خبير تخطيط المياه
برنامج الأمم المتحدة للمعونة الفنية سابقا □

كلمة ..

الأصابع الخفية !

الحديث عن النيل ومياهه ومشروعاته ، حديث متجدد مع دوام سريانه الأبدى بطول ٦٨٢٥ كيلو مترا من منابعه فى هضبة البحيرات الاستوائية فى تنزانيا حتى مصبه على البحر المتوسط فى مصر دولة المصب.

وإذا كانت الاتفاقيات الدولية قد ضمنت تدفق مياه النهر العظيم فى دول حوض النيل التسع .. وإذا كانت اتفاقية مياه النيل التى ابرمت فى مايو ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا كممثلة لحكومات السودان وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) واوغندا ، تنص على تحريم إقامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل اوروافده او البحيرات التى يمر بها إلا بموافقة مصر .. خاصة تلك المشروعات التى تتصل بالرى او توليد الكهرباء او تلك التى قد تؤثر على كمية المياه التى تحصل عليها مصر او تواريخ وصولها .

فإن اهم ما نصت عليه هو ان لمصر الحق فى الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه إلى مصبه ، اى ان هذه الاتفاقيات الدولية انما جاءت من قبيل الاتفاقيات المقرِّرة ، وليست المنشئة لحقوق مصر فى مياه النيل .. فهى حقوق طبيعية .

لكن المجالس القومية المتخصصة برئاسة د . محمد عبد القادر حاتم قد اشارت فى احدى دراساتها القيمة إلى ان هناك ظلالا من الشك حول موقف اثيوبيا .. فلديها مشروعات مدروسة بواسطة مكتب استصلاح الاراضى الامريكى للانتفاع بمياه النيل الازرق ، لو نفذتها لامكنها ان تستقطع ٧ مليارات متر مكعب سنويا من مياه النيل ، وهو مايؤثر على نصيب مصر .. هذا إلى جانب ما سبق لها إقامته من مشروعات منذ عام ١٩٨٩ .. كما جاراها بعض الدول مثل تنزانيا وروانداو بوروندى

وحذرت الدراسة من ان اقامة هذه المشروعات دون اخطار لمصر او دون موافقتها تعتبر مخالفة صريحة للقوانين الدولية والاعراف الخاصة بالانهار الدولية.

ووراء هذه المشروعات دراسات عاونت فيها السوق الأوربية المشتركة ومكتب استصلاح الاراضى الامريكى .. إنها اصابع خفية تلعب هناك.

محمد عبد الوارث

وزير الري: مصر لا تحصل على أكثر من حصتها من مياه النيل

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية، أن مصر ـ وفقا لاتفاقيتها الموقعة مع السودان عام ١٩٥٩ ـ لا تحصل إلا على الحصة المقررة لها، وتقدر بنحو ٨٤ مليار متر مكعب من مياه الفيضان، وأن ذلك لا يعد انفرادا بالانتفاع بمياه النيل.

وأكد الوزير ـ تعليقا على حديث ميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا إلى «الأهرام» ـ أن مصر أعلنت مرارا أنها سوف تساعد كل دول حوض النيل، في إقامة مشروعات لتوليد الكهرباء من المساقط المائية، على غرار ما يجري الآن في خزان «أوين» في أوغندا على بحيرة فيكتوريا، وما جاء في الاتفاق المصري ـ الإثيوبي بشأن مساعدة مصر لإثيوبيا، في توسيع محطة توليد الكهرباء من مأخذ بحيرة «تانا» على النيل الأزرق.

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١ اغسطس ١٩٩٨

وزير سوداني يؤكد التزام بلاده باتفاقيات مياه النيل

الخرطوم - ا.ش.ا: أكد الدكتور عصام صديق وزير الدولة بوزارة الرى والموارد المائية السودانية التزام الوزارة بكل الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى بشأن مياه النيل.وقال صديق فى تصريحات صحفية له أمس ان مساعى السودان متصلة مع دول حوض النيل لمواجهة المخططات الإسرائيلية التى ترمى لاستغلال مياه النيل. ويأتى هذا التصريح لنفى مانسبته الصحيفة نفسها إلى الدكتور شريف التهامى وزير الرى والموارد المائية السودانى يوم الاربعاء الماضى بشأن تأييده لاعادة النظر فى اتفاقية مياه النيل.

المصدر : الاحرار

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٨

أبو زيد: لن نسمح لإسرائيل باللعب في حوض النيل

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال والموارد المائية ان اسرائيل لن تتمكن من القيام بأعمال هندسية أو توسعية أو بناء أية سدود فى منابع النيل وان الأجهزة المصرية تتابع الموقف بصورة دقيقة جدا.

وقال الوزير خلال الندوة التى نظمتها نقابة المهندسين بالاسكندرية أمس الأول حول السياسة المائية فى مصر. ان مصر لن تسمح بأية مشروعات تقوم بها اسرائيل من شأنها الاضرار بأمن مصر.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ مارس ١٩٩٩

الاتفاق مع إثيوبيا والسودان على تنفيذ مشروعات أحواض النيل

أعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه تم الاتفاق بين وزراء الرى والموارد المائية فى كل من اثيوبيا والسودان ومصر على تنفيذ الجزء الخاص بالمشروعات على مستوى الاحواض الفرعية لنهر النيل باعتبار البلاد الثلاثة أعضاء بالهضبة الاثيوبية.

وقال انه تم أيضا الاتفاق على السير فى تنفيذ جزء من الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية المتكاملة لدول حوض النيل، مشيرا إلى أنه سيتم عقد اجتماع لخبراء الدول الثلاث قبل اجتماع المجلس الوزارى لدول الحوض فى مايو القادم بأديس ابابا.

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٩

بصرف النظر عن مصلحة كل دولة

اتفاق بين دول حوض النيل على الاستفادة من الموارد المائية

كتب ـ أحمد نصر الدين:

اكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ورئيس المؤتمر الدولي السابع النيل ٢٠٠٢ أن هناك توافقا تاما بين رؤساء وفود دول حوض النيل العشر على ضرورة التعاون لتنظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية والمائية لنهر النيل وبصرف النظر عن المصالح الوطنية لكل دولة من دول الحوض على حدة.

واضاف انه تمت مناقشة كافة القضايا الخاصة بتحديد الرؤية المستقبلية لادارة المياه فى الحوض فى مناخ ديمقراطى.

ومن أجل التوصل الى توصيات مهمة تلخص اراءها الفنية والسياسية فى انتاج مياه الشرب والانتاج الغذائى وكافة استخدامات المياه فى ظل المحافظة على البيئة وتوليد طاقة نظيفة وتسهيل حركة النقل النهرى من أجل التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية لصالح جميع شعوب دول الحوض.

المصدر : الاهرام

التاريخ: ١٨ مايو ١٩٩٩

أبوزيد عقب عودته من أديس أبابا: اتحاد دولى لتمويل المشروعات المائية لدول حوض النيل

كتب ـ أحمد نصر الدين وأحمد مسعود:

وافق وزراء المياه والموارد المائية لدول حوض النيل على تحديد الخطوات التنفيذية لتشكيل اتحاد دولى لتمويل مشروعات تنمية الموارد المائية وحسن استخدامها على أن تكون برئاسة البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

صرح بذلك الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية عقب عودته من أديس أبابا بعد حضور اجتماعات الدورة السابقة لوزراء المياه لدول الحوض.

واضاف الوزير ان مجلس الوزراء وافق على تخصيص دعم مادي لإنشاء السكرتارية الدائمة للآلية الجديدة المقترحة لمبادرة دول حوض النيل، على ان يكون مقرها مدينة عنتيبى فى أوغندا.

واضاف الوزير أن المجلس الوزارى قرر بالإجماع ضرورة بدء عهد جديد من التعاون بين دول الحوض لدعم أسس الاستخدام الدائم والمنصف للموارد المائية بالحوض.

وقال: إن المجلس قد وافق على تشكيل مجموعتي عمل لاقتراح وترتيب المشروعات المقترحة والمشتركة على مستوى الحوض فى مجالات تنمية الموارد والحفاظ على البيئة، وكذا التدريب للكوادر الفنية ورفع كفاءاتها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د. محمود ابو زيد

سوزان مبارك تفتتح بعد غد اجتماعات لجنة أخلاقيات المياه

تفتتح السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية بعد غد السبت اجتماع لجنة أخلاقيات المياه المنبثقة عن اللجنة العامة لأخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجية التابعة لليونسكو.

وصرح الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس المجلس العالى للمياه بأن الاجتماع سيبحث نتائج مجموعة العمل الخاصة بإعداد كود أخلاقيات استخدام المياه العذبة فى المجالات المختلفة.

وزير الأشغال ينفى توصيل مياه النيل إلى إسرائيل

«أبو زيد» يعترف بخلافات دول النيل حول صياغة اتفاقية توزيع المياه

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال امس، امكانية توصيل مياه النيل الى اسرائيل عبر ترعة السلام. اشار «أبو زيد» الى عدم وجود فائض من المياه لنقلها خارج الحدود. كما اشار الى اشتراط دول حوض النيل عدم نقل المياه خارج نطاقها.

وصف وزير الاشغال ما يتردد حول نقل المياه الى اسرائيل بانها «شائعات»!! واكد استخدام ترعة السلام لنقل مياه النيل الى جزء من سيناء لرى ٤٠٠ الف فدان، و٢٢٠ الف فدان اخرى غرب قناة السويس.

كما نفى «أبو زيد» وجود خلافات بين مصر ودول حوض النيل حول حصص المياه. واشار الى تقنين حصة كل دولة طبقا للاتفاقيات الدولية، واعترف بوجود خلافات في وجهات النظر حول كيفية صياغة اتفاقية عامة لتوزيع مياه نهر النيل.

وزير الري:

لجنة مصرية ـ سودانية ـ إثيوبية لضمان احترام اتفاقية مياه النيل

أكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الري والموارد المائية انه لا توجد أي سدود تقام في إثيوبيا وليس هناك خطورة من جراء ما يتردد.

وقال إن هناك لجنة مشتركة من مصر والسودان وإثيوبيا للتأكد من عدم وجود أية منشآت على النيل الأزرق.

وقال إن أي مشروعات تقام بالمنطقة لن تؤثر على حصص مصر والسودان من مياه النيل خاصة أن معظمها أقيم من أجل توليد الطاقة الكهربية. وأن السد المقام هناك إنشئ عام ١٩٦٣ وليس سدا جديدا مثلما يتردد.

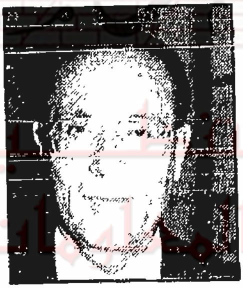

محمود أبو زيد

وأكد أن مصر تولي أهمية خاصة لمياه النيل وتقوم بمتابعة كل مايحدث في منابع النيل بشكل دائم ودوري.

جاء ذلك في رده على البيان العاجل الذي تقدم به النائب محمد خليل قويطة، والذي أشار إلى تغلغل قوى خارجية وأجنبية في منابع النيل خاصة في إثيوبيا التي بدأت في التعامل بشكل غير صحيح مع ماسبق أن وقعت عليه من اتفاقيات.

محمد خليل قويطة طالب بضرورة تشكيل لجنة تضم خبراء كل دول الحوض للقيام بمتابعة أي مشروعات مائية جديدة يتم تنفيذها بالمخالفة للاتفاقيات الموقعة.

.. واتفاقية تقسيم المياه بين مصر والسودان .. تنفذ بدقة

كتبت شيرين مراد :

اكد الدكتور ناصر عزت رئيس الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان ان اتفاقية تقسيم المياه التى تحدد حصة مصر بمقدار ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، وحصة السودان بمقدار ١٨,٥ مليار متر مكعب سنوياً يتم تنفيذها حرفياً من خلال مراقبة قياسات المناسيب والتصرفات المائية فى ثمانى محطات رئيسية داخل السودان . بالإضافة إلى محطة السد العالى فى مصر ، وهذه القياسات تتم مرتين اسبوعياً . ■

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الدفاع

التاريخ: ١ اغسطس ١٩٩٥

عميد أ.ح دكتور/
نور احمد عبد المنعم نور

مياه النيل والتهديدات السودانية

فى إطار التغطية الإعلامية لتصعيد التوتر السياسى من قبل النظام الحاكم فى السودان نحو شعب مصر ورئيسها عقب المحاولة الفاشلة والغادرة لاغتيال الزعيم الرئيس محمد حسنى مبارك لدى وصوله لاثيوبيا للمشاركة فى مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى السادس والعشرين من يونيو الماضى.

صرح الدكتور حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الإسلامية فى السودان فى الأول من يوليو بأن مياه النيل ستكون سلاحا قويا فى يد السعودانيين فى أية مواجهة محتملة بين مصر والسودان. كما أضاف بالحرف الواحد أن إمدادات المياه لمصر تمر عبر هذا البلد (أى السوان) وأن مصر لا تملك مياها جوفية فإذا أستفز السودانيون للتدخل فى اتفاقيات مياه النيل فان ذلك سوف يكون أمرا مميتا.

وفى أعقاب ذلك نفت الحكومة السودانية ماتردد حول إستخدامها لمياه النيل كسلاح ضد الحكومة المصرية مدعية أن تصريحات الدكتور حسن الترابى حول ضد الموضوع لا تمثل رأى الحكومة بل رأى المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى الذى يرأسه الترابى وأن الحكومة السودانية ترى عدم إنتهاج أى سياسة معادية لمصر حرصا منها على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الشعب المصرى. كما أكد يعقوب أبو شورى وزير الرى السودانى فى تصريحاته يوم ٨ يوليو الحالى أيضا إلتزام بلاده بإتفاقيات مياه النيل الموقعة مع مصر كاحدى الإتفاقيات التى تنظم العلاقة بين البلدين مشيرا إلى أن السودان سيواصل تنفيذ توسيع سدوده ومشاريع البناء على النيل.

وترتيبا على مما سبق تصاعد حجم لتوتر السياسى بين البلدين وأعتبره الكثيرون من مختلف الأوساط الرسمية والشعبية داخل وخارج مصر تهديداً واضحاً ومباشراً لأمنها القومى. كما أثار ذلك أيضا جدلاً وتساؤلاً وتخوفاً على مستوى الأوساط الشعبية والجماهيرية من تأثير انعكاسات تلك التهديدات والتصريحات السودانية نحو مياه النيل وحصة مصر منها.

● مياة النيل تتدفق إلى مصر منذ فجر التاريخ وأى تهديدات تعتبر تهديدا للأمن القومى المصرى.

● اتفاقية المياه الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ من الصعوبة بل من المستحيل الغائها وهى ملزمة للطرفين والسودان ليس له قدرات مالية أو فنية للتأثير على مياه النهر.

هل بدأت إسرائيل حصار منابع النيل؟

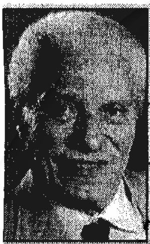

من مفكرة

سعد الدين وهبة

هل تحاول إسرائيل ان تجذب انتباهنا دائما إلى الشمال لتعبث بالجنوب هل تثير الأزمات مع الفلسطينيين وتحيك تمثيلية هزلية اسمها إعادة الانتشار في الخليل لكي يتجه اهتمامنا واهتمام العالم العربي، وبل واهتمام العالم كله إلى ما يحدث في الأرض المحتلة لتصرف انتباهنا عما يحدث في افريقيا.

هل نجحت إسرائيل في دق اسفين في وسط إفريقيا وحول البحيرات الكبرى لتستطيع ان تتحكم في مياه النيل وتجبر مصر على تزويدها به.

هل نجحت إسرائيل في التسلل إلى منابع النيل في اثيوبيا لكي تقيم اثيوبيا مشروعات على النيل الأزرق تؤثر على حصة مصر من مياه النيل؟ وما هو هدف إسرائيل من إثارة القلاقل في جنوب السودان ومساعدة جرانج للهجوم المسلح على السودان الشمالي.. ماذا تريد إسرائيل من ذلك التحرك العريض.. ولماذا ذهب كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي قبل ان يترك وظيفته بعد أن قدم لإسرائيل اجل الخدمات؟

الجواب واضح كل الوضوح وهو لا يحتمل اللبس ولا الغموض، إن إسرائيل تحاول حصار مصر والتحكم فيها بالتحكم في مياه النيل وفي البحر الأحمر المر الاستراتيجي للأمن القومي المصري، بل الأمن القومي العربي.

المخابرات الفرنسية

نقلت وكالات الأنباء من باريس أن المخابرات الفرنسية اتهمت إسرائيل باشعال الصراع في منطقة البحيرات الكبرى بإفريقيا، أكد تقرير المخابرات الفرنسية تغلغل إسرائيل في المنطقة لاستكمال مخطط الالتفاف حول الدول العربية بعد نجاحها في النفاذ إلى منطقة البحر الأحمر، واشار التقرير إلى أن إسرائيل تتحمل الجانب الأكبر من مسئولية تدهور الأوضاع بشكل خطير في منطقة البحيرات الكبرى والتي تعد احد منابع نهر النيل، فقد ثبت قيام إسرائيل بتسليح جيشي رواندا وبوروندي الواقعين تحت سيطرة قبيلة (التوتسي)، كما أوضح أن إسرائيل قامت خلال الشهور الأخيرة بتزويد الجيشين بالأسلحة القديمة التي يعود تاريخ تصنيعها إلى الستينات بدون مقابل مادي وتهدف إسرائيل إلى كسب ود السلطات الحاكمة في رواندا وبوروندي والتغلغل في منطقة البحيرات الكبرى، واشار التقرير إلى ان إسرائيل نجحت في وضع اقدامها بالمنطقة وعرضت مساعدة حكومتي البلدين في حماية المنشآت الاستراتيجية في العاصمتين بوجومبورا وكيجالي ضد هجمات قبيلة الهوتو وتتولى الحماية بعض الشركات الخاصة التابعة لجهاز الموساد الإسرائيلي، كما أشار التقرير الفرنسي إلى قيام تجار السلاح الإسرائيليين ببيع الأسلحة بأسعار زهيدة للمتمردين بناء على اوامر الموساد لإشعال الأوضاع في المنطقة وضمان استمرار حاجة حكومات دول المنطقة للمساعدات والوجود الإسرائيلي وتسعى إسرائيل إلى تسهيل عمليات الاختراق والالتفاف حول مصر والدول العربية.

هذا ما نقلته وكالات الأنباء العالمية عن تقرير للمخابرات الفرنسية وهو يتضمن موضوعين هدفهما واحد وإن كانا منفصلين الأول هو وصول إسرائيل وإثارتها القلاقل في منطقة البحيرات الكبرى، حيث منابع النيل ،والأمر الثاني هو اتجاهها للعبث بالأمن المصري والعربي بالبحر الأحمر.

إسرائيل عند منابع النيل

ونبدأ بالحديث عن الموضوع الأول:

فالذي يحاول أن يتبين حقيقة (الكوارث) التي تحل بالقارة الافريقية في السنوات الأخيرة سوف يجد إسرائيل عند كل كارثة من هذه الكوارث تثير النوازع القبلية وتمنح السلاح بالمجان لكل القوى المتحاربة حتى يقتل الافريقيون الافريقيين.

فقد قدمت إسرائيل مساعدات عسكرية للرئيس الزائيري موبوتو، كما أشرفت على تدريب قوات الحرس الجمهوري الذي يشكل العمود الفقري للقوات المسلحة الزائيرية.

وعلمت فرنسا بما يحدث في المستعمرة البلجيكية السابقة في زمن الرئيس السابق ميتران ولكن ميتران غض الطرف عما يدور في زائير.. وعندما جاء شيراك إلى الحكم بدأ ينتبه إلى ان ما تقوم به إسرائيل في افريقيا يهدف إلى هدفين الأول أنها تقوم بدور السمسار لحساب الولايات المتحدة الأمريكية لطرد النفوذ الفرنسي من إفريقيا، ولكي ترثها امريكا، كما ورثت النفوذ الفرنسي والبريطاني في الشرق الأوسط وفي اماكن أخرى كثيرة في العالم.

اما الهدف الثاني فهو لحساب

إسرائيل نفسها من أجل السيطرة على مياه النيل فى البحيرات الكبرى.

وعندما قام وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر برحلته الافريقية الأخيرة منذ اسابيع كان الهدف واضحا، وقد تناولته الصحف الفرنسية ثم اشتعلت المعارك الصحفية بين فرنسا وأمريكا وتناثرت الاتهامات من كلا الجانبين إلى الجانب الآخر.

قالت الصحف الفرنسية إن إسرائيل بقيامها بعملية السمسرة لحساب أمريكا سوف تحصل على وضع يدها على مناجم الذهب والالماس فى المنطقة، وقد عرف منذ وقت بعيد ان ملايين السكان الهوتو يواجهون مصيرا محتوما.

وبهذه المناسبة هناك بين الهوتو نسبة كبيرة من المسلمين يتحدثون العربية، بل بلكنة مصرية، وهذا يقطع بصلات قديمة من الجنوب والشمال فى افريقيا.

لقد اوضحت فرنسا أن إسرائيل زودت أطراف النزاع الهوتو والتوتسى، وكذلك الجيش الزائيرى بكميات كبيرة من الأسلحة ويقدمها الموساد الإسرائيلى كهدية أوتباع بأسعار زهيدة بواسطة شركات تعمل لحساب الموساد.

وترى فرنسا ان المشروع الأمريكى - الإسرائيلى الذى دخل مرحلة التنفيذ هو تحريك الأقليات فى شرق زائير على الحدود بين رواندا وبوروندى وأوغندا للانقضاض على القوات الموالية لموبوتو فور إعلان استقلال ذاتى فى المنطقة، وكانت المرحلة الأولى من المشروع قد بدات قبل عامين وضحى فيها بمليون قتيل وفرض سيطرة الأمريكية التوتسية على الحكم فى رواندا وبوروندى وتهجير مليون نسمة من الهوتو إلى الضفات القريبة لبحيرة كيفو مازالوا فى حكم المفقودين.

وربما تفسر هذه المؤامرة الأمريكية - الإسرائيلية تقاعس مجلس الأمن عن التدخل فى المنطقة لأن عمليات القتل مطلوبة لصالح امريكا وإسرائيل.

هل ضبطت مصر طائرة زائيرية؟

قالت بعض وكالات الانباء العالمية ان السلطات المصرية أجبرت منذ عدة أيام طائرة من طراز اليوشن ٧٤ موجهة من كينشاسا إلى مطار بن جوريون فى إسرائيل، وكان قائدها يحاول التسلل عبر الأجواء المصرية فى طريقه إلى اسرائيل.. ولم يعرف بعد نتيجة التحقيق الذى اجرته السلطات المصرية مع الطائرة الزائيرية.. وهذا معناه بغير جدال ان اسرائيل تعبث الان فى منطقة البحيرات الكبرى كى تستطيع السيطرة على مياه النيل لتسيطر بذلك على مصر.. هذا هو الجزء الاول من المؤامرة.

اتفاقيات مياه النيل

نعرف جميعا ان بحيرة تانا تمدنا عبر النيل الازرق بجزء كبير من مياه النيل. وبحيرة تانا كما نعلم تقع فى اثيوبيا، ونتوقف امام الاتفاقيات الدولية التى تنظم حصول مصر على حصتها من مياه النيل والعلاقة القائمة الان بينها وبين شركائها فى مياه النيل وهذه الاتفاقيات هى:

- بروتوكول روما فى ١٥ ابريل ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا فى شأن تقسيم الحدود بين اريتريا والسودان الذى تعهدت فيه الحكومة الايطالية بالامتناع عن اقامة اى اعمال تؤثر فى كمية مياه نهر عطبرة باعتباره احد روافد النيل.
- اتفاقية اديس ابابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا وتعهدت بموجبها اثيوبيا عدم اقامة اى مشاريع تؤثر على مياه النهر.
- معاهدة لندن ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا نيابة عن الكونغو ونصت على تعهد حكومة الكونغو عدم اقامة اى انشاءات على نهر السمليكى احد روافد النيل.
- اتفاقية ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا التى تعهدت المحافظة على وحدة اثيوبيا ومصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل.
- اتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا وايطاليا التى اكدت ايطاليا بموجبها الامتناع عن القيام باى عمل من شأنه تعديل حجم المياه فى نهر النيل.
- اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ممثلة السودان من جهة، وبين اوغندا وكينيا وتنزانيا من جهة اخرى وتنص على الا تقام، بغير اتفاق مسبق اى اعمال او اجراءات على النيل او فروعه تمس مصر، كما اعترفت الاتفاقية بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة فى مياه النيل وتحديد حصة مصر بـ ٤٨ بليون متر مكعب سنويا فى مقابل اربعة بلايين متر مكعب سنويا للسودان.

وكانت تنزانيا قد طالبت عام ١٩٨٩ باعادة النظر فى هذه الاتفاقية باعتبارها معاهدة استعمارية وطلبت البحث فى صيغ جديدة تراعى مصالح الشعوب واحتياجاتها.

- اتفاقية ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا بصفتها احدى دولتى الادارة الثنائية على السودان وتتضمن اقامة مشروع خزان جبل الاولياء.

واكتسبت هذه الاتفاقيات الاستمرارية والقوة طبقا لاتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ فى شأن التوارث الدولى للمعاهدات.

● اتفاقية يناير ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والاوغندية وتنص على موافقة مصر على انشاء سد وخزان على شلالات اووين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء في اوغندا وتخزين المياه في البحيرة لمصلحة السودان ومصر على ان يكون التخزين في حدود ٣ امتار وتدفع مصر بمقتضى الاتفاقية تعويضا عن العجز في توليد الكهرباء وهو الامر الذي لم يحدث لكون المتولد من الكهرباء يفيض عن حاجة اوغندا الفعلية ويصدر إلى كينيا.

● الاتفاقية المصرية - السودانية لعام ١٩٥٩ في شأن تقسيم مياه النيل التي حددت حصة مصر بنحو ٥٥.٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦٪ من حاجة مصر من المياه وتحصل عليها من المياه الواردة من اثيوبيا من النيل الازرق.

واكدت هذه الاتفاقية حق مصر في ايجاد مكتب تفتيش ري في منبع النيل في منطقة جنجا الاوغندية، كان وضعه القانوني قبل الاتفاقية يستند إلى اتفاقية مصرية - بريطانية وقعت عام ١٩٤٨.

● اتفاقية انشاء منظمة دول حوض النيل (اندوجو) عام ١٩٨٣ التي نصت على التزام الدول الاعضاء (مصر - السودان - اوغندا - كينيا - زائير - اثيوبيا - رواندا - بوروندي - تنزانيا وافريقيا الوسطى) بالتنسيق والتشاور في شأن اي مشاريع مائية واحترام المعاهدات الدولية والثنائية في شأن تقاسم مياه النهر والتعهد بعدم المساس بها.

رأى مصر

وكانت المصادر المصرية المسئولة تؤكد دائما ان اي دولة من دول حوض النيل لا يمكنها التحكم وحدها في مياه النهر او الاضرار بحصة دول الحوض بسبب الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي اكتسبت الصفة الدولية والتي اشرنا اليها.

وقال مصدر مصري تعقيبا على انشاء اثيوبيا خزانين على النيل الازرق احد روافد نهر النيل ان مصر تجري اتصالات مع الحكومة الاثيوبية في شأن مشاريع انشاء خزانات او سدود على نهر النيل، لعدم المساس بحصة مصر من مياه النهر (٥٥.٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦٪ من حاجة مصر من المياه).

واوضح ان الحكومة الاثيوبية اكدت في ايضاحاتها ان اي مشاريع ستنفذها لا تمس حصص اي دولة من دول حوض النهر معربا عن ثقة بلاده في ان (اثيوبيا لاتقدم على فعل شيء يمس مصر)، لكنه اكد في الوقت نفسه ان مصر (تتابع بحرص وبجدية شديدين كل التطورات على نهر النيل وروافده).

واستبعد المصدر تورط اثيوبيا في اي محاولة تستهدف الاضرار بمصر مشيرا إلى العلاقات التاريخية والروابط التي تجمع البلدين.

وقد شنت وسائل الاعلام الاثيوبية حملة اعلامية ضخمة ضد مصر اتهمت فيها الحكومة المصرية بعدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بخصوص مياه النيل.

وادعت الصحف الاثيوبية وجود اتفاق سري بين مصر واسرائيل وبمقتضاه تقوم مصر بمد ترعة السلام إلى سيناء لنقل مياه النيل إلى اسرائيل وبان قناة (توشكي) سوف يتم تغذيتها من مخزون بحيرة ناصر، مما يعد مخالفا لنصوص ومبادئ الاتفاقيات الدولية.

وانتقدت هذه الصحف الاتفاقيات الموقعة بخصوص مياه النيل بين إثيوبيا وبريطانيا - وقت احتلالها لمصر والسودان - والاتفاقيات المبرمة بين مصر واثيوبيا عام ١٩٥٩ وقالت إن جميع هذه الاتفاقيات لاتتصف بالعدالة.

هدف إسرائيل

وقد ردت مصادر مصرية بان حملة الصحف الإثيوبية مدفوعة من إسرائيل وأن إسرائيل لن تهدا حتى تدفع مصر إلى مشاكل مع جيرانها، خاصة شركاءها في مياه النيل، وهدف إسرائيل من ذلك واضح كل الوضوح وتاريخ الصهيونية مع مياه النيل معروف تماما، فمنذ عام ١٩٠٣ حاول زعيم الحركة تيودور هيرتزل مفاوضة اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر [illegible] بري صحراء النقب وسيناء بمياه [illegible] ورفضت الحكومة البريطانية هذه المحاولة، وهناك مشروع وضعه مهندس يدعى اليشع كيلي عام ١٩٧٤ لنقل مياه النيل إلى إسرائيل.

وكان هذا المهندس ضمن الوفود الفنية الإسرائيلية المصاحبة للوفد المفاوض في كامب ديفيد ويعتبر اليشع مشروعه حلا نهائيا لأزمة المياه في إسرائيل عبر إيصال المياه إلى وسط إسرائيل وشمالها في مرحلة لاحقة.

النيل فى إسرائيل

وسبق أن أشير إلى مادار بين عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت والرئيس السادات خاصا بمياه النيل.

واعترض مصطفى خليل رئيس الوزراء وبطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية على هذا المشروع وشكل رئيس الوزراء لجنة ضمت وزير الرى وبعض الخبراء وبطرس غالى وعددا من المستشارين القانونيين وقام مصطفى خليل وبطرس غالى بعرض الموضوع على الرئيس السادات كالآتى:

إن نتائج البحث القانونى أظهرت مايلى:

١ - إن اتفاقية مياه النيل الموقعة بين دول حوضه، لاتسمح لدولة من دول الحوض بأن تعطى لطرف ثالث أى كمية من المياه إلا بموافقة كل دول الحوض.

٢ - إنه إذا حصل طرف ثالث على أى كمية من المياه لمدة سنة واستزرع عليها أرضا، فهذا يرتب لذلك الطرف وبمقتضى القانون الدولى حق ارتفاق دائم على هذه المياه.

٣ - إن هناك اثنتى عشرة معاهدة تم توقيعها بين كل دول حوض النيل.

فإذا جئنا وطالبنا بإعادة الاتفاق على توزيع المياه فى هذه الظروف، فإن أى توزيع جديد لحصص المياه لن يكون فى مصلحتنا لأننا نأخذ بالفعل أكثر من حصتنا ،ونقول لدول الحوض إننا نقوم بإصلاح مساحات ضخمة من الأراضى ونحتاج إلى كل نقطة ماء مما نأخذه، فإذا جئنا الآن وأعطينا لإسرائيل مياها قلنا إنها زائدة على حاجتنا. فإننا بذلك نمنح الفرصة لكل دول الحوض أن تنقض معاهدات توزيع حصص المياه، وصحيح أن بعض دول الحوض تتجاوز

هل ضبطت مصر طائرة [illegible]؟

الآن فيما تسحبه من النهر ولكنها تفعل ذلك خفية وعلى استحياء فإذا جئنا الآن وأعطينا المياه لطرف ثالث، فمعنى ذلك أننا نعطى لكل دول الحوض تصريحا رسميا بأن تفعل كل منها ماتشاء..

واستمع الرئيس السادات إلى الحجج التى ساقها بطرس غالى ،وقال مصطفى خليل «إننى رئيس وزرائك ومن واجبى تجاهك، فضلا عن واجبى إزاء البلد، أن أحمى صورتك أمام الناس، وأنا لاأستطيع بضمير مستريح أن أمد أنبوبة قطرها بوصة واحدة إلى إسرائيل لأسباب واضحة» وراح مصطفى خليل يعدد أسبابه:

١ - ليست عندنا مياه فائضة على الإطلاق.

٢ - نحن من الآن فعلا نستعير جزءا من حصة المياه المخصصة للسودان.

٣ - إن إيراد مياه النيل يشهد تذبذبا خطيرا فى السنوات الأخيرة، وقد بدأت بالفعل سنوات قحط فى الجنوب ولولا بناء السد العالى لحلت بمصر كارثة ولو استمرت سنوات القحط فإننا سوف نستهلك مخزون بحيرة السد فى ظرف سنوات قليلة.

٤ - إن احتياجاتنا الحالية من المياه الآن ٥٥ مليار متر مكعب وأملنا الحقيقى فى احتمالين:

× أن نتمكن من تغيير أساليب الرى فى مصر ونلجأ إلى الرش بدلا من الغمر.. ونحن نطبق ذلك فى الأرض الجديدة ولانطبقه فى الوادى القديم ولن نقدر على ذلك إلا بعد سنوات طويلة.

× أن نتمكن من معالجة مياه الصرف.. وهذه تحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى وقت طويل حتى تصبح ممكنة.

وإلى الأسبوع القادم لنتحدث عن إريتريا والبحر الأحمر وإسرائيل.

مكعب سنويا للسودان.

المصدر: روز اليوسف
التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٦

محاولة إسرائيلية لشراء مياه النيل

ومصدر بالخارجية يؤكد: مصر لن تسمح لأى طرف بالمساس بحصتها من المياه

كتب حمدى الحسينى:

تبذل إسرائيل جهوداً مكثفة لإقناع اثيوبيا ببيع جزء من حصتها المقررة من مياه النيل لها، خاصة ان اثيوبيا لا تستهلك سوى جزء محدود منها، وتمارس إسرائيل اساليب مختلفة لتحقيق اهدافها تارة عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاثيوبيا، وتارة اخرى عن طريق ممارسة الضغوط الامريكية على اثيوبيا.

مليس زناوى

واجرت وزارة الخارجية عددا من الاتصالات بالحكومة الاثيوبية مؤخراً للتشاور معها بشأن البدء فى بناء سدود جديدة على منابع النيل والتأكد على عدم مساس اثيوبيا بتدفق المياه القادمة من هضبة الحبشة للحفاظ على حصة المياه المقررة لمصر.

وقال مصدر فى إدارة افريقيا بوزارة الخارجية لـ «روز اليوسف»: إن مصر تتابع بدقة إقامة اى سدود على مجرى النيل باعتبار ان مياه النيل تعد ركنا اساسياً للأمن القومى المصرى، فى نفس الوقت تتفهم مصر رغبة اثيوبيا فى بناء بعض السدود على النيل الأزرق للحصول على الطاقة الكهربائية واستصلاح مساحات جديدة من الاراضى الزراعية.

واكد المصدر انه ليس من حق اية دولة على النيل التلاعب فى منابع المياه مهما كانت الأسباب، وان مصر حريصة على حصول كل دولة على نصيبها من المياه طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ - كما ان اكبر كمية يمكن ان تحصل عليها اثيوبيا بعد بناء السدود على النيل الأزرق لن تزيد على نصف مليار متر مكعب، وان نصيب مصر الأكبر من المياه يأتى من النيل الأبيض.

واضاف المصدر ان الدراسات الاقتصادية اثبتت عدم الجدوى الاستثمارية من بناء اى سد على مجرى النيل فى منطقة المنبع لان تراكم الطمى بكميات ضخمة سيؤدى لإغلاق المجرى، وهدم السد مهما كانت حصانته بسبب قوة وسرعة تدفق المياه.

واشار إلى ان اثيوبيا سبق ان طالبت بالسماح لها بالتصرف فى حصتها المقررة من مياه النيل للاستفادة منها بالطرق التى تراها مناسبة لظروفها، ولكن لابد من الالتزام بالاستفادة من المياه داخل حدودها، ولا يحق لأى دولة مطلة على النيل فى بيع او تزويد اى دولة اخرى بمياه النيل. ■

راضى يؤكد:

أمريكا لم تطلب من مصر توصيل مياه النيل لإسرائيل

أكد الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تطلب من مصر توصيل المياه إلى اسرائيل لانها تعلم تماما ان الاتفاقيات الدولية الخاصة بنهر النيل تمنع خروج مياهه خارج الحوض

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٦

السودان يجدد رفضه اعتزام أثيوبيا بناء سدين على النيل

الخرطوم - ا. ش. ا - أكد عبد العزيز شدو نائب رئيس المجلس الوطنى السودانى (البرلمان) مجددا أن موافقة البرلمان الأثيوبى على قيام خزانين أحدهما على النيل الأزرق والآخر بأعالى نهر عطبرة لا تعنى أن إنشاء السدين أصبح أمرا واقعا.

وقال شدو فى تصريحات صحفية أمس أن أثيوبيا ملزمة باتفاقية مياه النيل وأن أى مشروع للمياه يجب أن توافق عليه دول حوض النيل. وكان الدكتور يعقوب أبو شورة وزير الرى السودانى قد أكد أمس الأول رفض السودان للمشروع الأثيوبى بإنشاء الخزانين، منتقدا عدم قيام أثيوبيا بإخطار السودان ومصر دولتى المصب لمناقشة المشروع والاتفاق عليه، كما انتقد البنك الدولى وإحدى الشركات الإيطالية المولين للمشروع لعدم تأكدهما من موافقة السودان ومصر أثر الدول تضررا من هذا المشروع قبل البدء فيه. ويذكر أن البرلمان الأثيوبى وافق الأسبوع الماضى على إقامة الخزانين وذكر وزير المالية الأثيوبى أن بلاده أجلت هذا المشروع طوال السنوات الخمس الماضية بهدف الحصول على موافقة دول حوض النيل، مشيرا إلى أن بلاده غير ملتزمة الآن بالحصول على الموافقة وأن البنك الدولى وافق على تمويل الخزانين.

معارض سوداني ينتقد تلويح الخرطوم بإلغاء اتفاقية تقسيم مياه النيل مع مصر

أديس أبابا - أ. ش. أ - استنكر الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني الاسبق وعضو التجمع الوطني المعارض تلويح بعض المسئولين السودانيين أخيرا بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، على اعتقاد أنها ورقة ضغط ضد مصر، وأكد خالد الذي يعمل كمستشار سياسي لجون جارانج زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان- أن هذه الاتفاقيات يترتب عليها حقوق مكتسبة تمس حياة الشعوب لا يملك أي طرف أن يلغيها.

وفي الخرطوم انتقد اللواء محمد عبدالله عويضة رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان السوداني المذبحة التي ارتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأسفرت عن مصرع ١٤٢ من الاطفال والسيدات والمسنين، وذكر راديو أم درمان نقلا عن عويضة أن جنود الجيش الشعبي ارتكبوا هذه المذبحة الدموية في منطقة بحر الغزال واستولوا على مائتي رأس من الماشية.

حق مصر فى مياه النيل

حق الحياة لشعبها

تهديد السودان لمصر فى مياه النيل هو تهديد لشعبها فلا يوجد بلد فى العالم يعتمد فى مصادر مياهه على نهر واحد مثل مصر

حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل ثابتة منذ القدم

● بحث وثائقى باشراف: د. محمد عبد القادر حاتم ●

من المعلوم انه لا يوجد فى العالم بلد يعتمد كل الاعتماد على نهر واحد مثلما تعتمد مصر على النيل الذى يمدها بنحو ٩٨٪ من احتياجاتها المائية، اذ ان الامطارالتى تسقط على الساحل الشمالى فى فصل الشتاء والمياه الجوفية بالصحراء الغربية والصحراء الشرقية وفى سيناء لا تتجاوز فى مجموعها ٢٪ من موارد مصر المائية.

وخلال السنوات العشر القادمة اذا سارت مصر على سياسة استصلاح ١٥٠ الف فدان سنويا، فانها سوف تستهلك كل نصيبها من ماء النيل، وكل ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية، وما يمكن اعادة استخدامه من مياه الصرف الزراعى والصحى، وستواجه عجزا محققا فى المياه العذبة فى مطلع القرن القادم، مالم تبادر الى زيادة مواردها المائية بمشروعات تزيد من نصيبها فى مياه النيل.

ومصر هى دولة المصب ويشاركها فى حوضه ثمانى دول اخرى هى: السودان واثيوبيا وكينيا واوغندا وزائير ورواندا وبوروندى.

والسودان يلى مصر فى حاجته الى مياه النيل اذ ان نصفه الشمالى قليل الامطار وليس هناك من الدلائل ما يثبت ان سكان السودان فى الازمان الغابرة قد استخدموا نظام رى الحياض كما فعل المصريون منذ عهد الفراعنة، والارجح ان ما كانوا يفعلونه هو الاستفادة من استفاضة ماء النهر بفعله الطبيعى، والاستعانة بالمجهود الفردى على رفع بعض المياه لزراعة

مساحات صغيرة متفرقة على شاطئ النهر.

اما فى الازمان الاقرب عهدا فقد زرعت بعض مساحات فى شمال السودان بطريقة رى الحياض.

وفى اوائل القرن الحالى - بعد اقامة خزان اسوان - عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية نص على تحديد مساحة الاراضى التى يمكن امدادها بالمياه الصيفية فى السودان بعشرة الاف فدان.

وبعد تعلية خزان اسوان التعلية الاولى فى سنة ١٩١٢ - زيدت مساحة الرى الصيفى المصرح بها للسودان الى عشرين الفا من الافدنة، وحتى سنة ١٩١٩ لم تكن حكومة السودان قد انتفعت بهذا الحق كاملا، غير ان الامور تطورت سريعا بعد سنة ١٩٢٠ فقد تنبه الانجليز بعد قيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ الى ضرورة البحث عن مصدر اخر لتصدير القطن الى مصانع لانكشير، فاتجهت انظارهم الى الارض الخصبة الواقعة بين النيل الازرق والنيل الابيض والمعروفة بارض الجزيرة، واقترحت حكومة السودان فى ذلك الوقت اقامة سد سنار على النيل الازرق لرفع المياه الى المستوى الذى يضمن تغذية الترعة الرئيسية لمشروع الجزيرة، وشرع فعلا فى بناء السد المذكور وتم انشاؤه عام ١٩٢٥ ، واتفق قبل بنائه بين الحكومتين المصرية والسودانية على ان يكون الحد الاعلى للمساحة التى تروى بارض الجزيرة ٣٠٠,٠٠٠ فدان.

وعقب مقتل السردار فى سنة ١٩٢٤ قدم المندوب السامى اللورد اللنبى الى الحكومة المصرية انذاراً، جاء فى احد بنوده «ان حكومة السودان سوف تزيد من مساحة الارض التى بالجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان الى اى رقم غير محدود حسبما تقتضى الحالة».

وقد رفضت وزارة سعد زغلول واستقالت وحل محلها وزارة زيور باشا ورأى الانجليز غضب الشعب المصرى الثائر على التهديد بانتقاص حقوقه فى مياه النيل فكتب اللورد اللنبى الى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ ما يلى:

«لست فى حاجة الى ان اذكر معاليكم بان الحكومة البريطانية خلال الاربعين سنة الماضية كانت مهتمة بتنمية الزراعة فى مصر، وأود ان اذكر لمعاليكم ان الحكومة البريطانية مهما كان حرصها على تقدم السودان فانها لاتنوى بأى حال من الاحوال ان تنتهك الحقوق الطبيعية والتاريخية لمصر فى مياه النيل والتى لا يقل احترامها لتلك الحقوق فى الوقت الحاضر عنه فى الوقت الماضى».

وتلا ذلك ابرام اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ثم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ .

وبدا الاهتمام بالجزء الجنوبى من السودان فهو مجال المشروعات المشتركة بين مصر والسودان لاستقطاب الفواقد من مياه النيل. والتى بدات فى سنة ١٩٧٨ بتنفيذ المرحلة الاولى من مشروع قناة جونجلى، وكان مقدرا ان تنتهى هذه المرحلة فى عام ١٩٨٥ لتوفر لمصر والسودان مياها اضافية تقدر بنحو اربعة مليارات من الامتار المكعبة سنويا الا ان الاوضاع الامنية

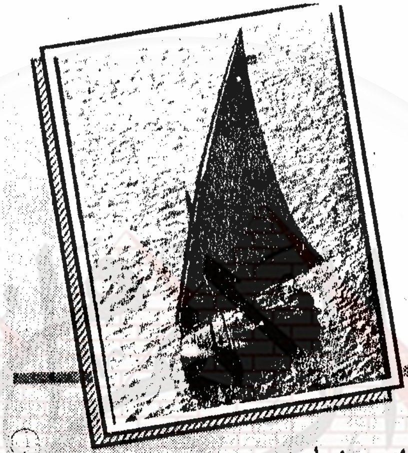

عام ١٩٢٤ ثار الشعب المصرى ضد أى اعتداء على حقه فى مياه النهر العظيم فتراجعت انجلترا عن تهديداتها بذلك

فى جنوب السودان اوقفت العمل فى هذا المشروع سنة ١٩٨٣ حين قام المتمردون فى جنوب السودان بتحطيم الالات والمعدات المستخدمة فى المشروع وبالاعتداء على العاملين به.

اثيوبيا: تقع داخل حدودها بحيرة تانا منبع النيل الازرق، والاجزاء العليا من حوض النيل الازرق وروافده، وكذلك من نهر السوباط وروافده، ومن نهر العطبرة وروافده، فمن اثيوبيا ينحدر الى مصر نحو ٨٤٪ من مياه النيل، وتقع داخل اثيوبيا احواض انهار اخرى لا صلة لها بالنيل، ولديها دراسات لمشروعات كثيرة للافادة من مواردها المائية فى الزراعة وتوليد الكهرباء منذ عام ١٩٦٥، ولكنها لم تقم بتنفيذ شىء منها حتى عام ١٩٨٠.

كينيا: تطل على منطقة خليج كيسومو بالجزء الشرقى من بحيرة فكتوريا، وتعتمد فى زراعتها على الامطار التى تسـ[illegible] دائمة تقريبا على مدار العام، وهى ليست امطاراً موسمية كمـ[illegible] هو الحال فى اثيوبيا.

تنزانيا: تطل ايضا على بحيرة فكتوريا وبداخل اراضيها جزء من حوض نهر كاجيرا اهم روافد بحيرة فكتوريا، وقد اعد برنامج الامم المتحدة للتنمية بعض دراسات لانشاء سدود على النهر المذكور لتوفير نظام رى دائم لبعض الاراضى، مما قد يؤثر على كمية المياه الداخلة الى بحيرة فكتوريا.

اوغندا: يقع داخل حدودها الجزء الاكبر من بحيرة فكتوريا وبحيرة كيوجا والبرت وادوارد فهى بهذا احد المصادر المهمة لمياه النيل.

وباتفاقها مع مصر فى سنة ١٩٥٣ – اقامت سد أوين عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا من اجل توليد الطاقة الكهربائية

حرصت جميع الدول المستعمرة لحوض النيل على المحافظة على حقوق مصر التاريخية والطبيعية في النيل وعدم المساس بها

لصالحها ، مع تخزين المياه ببحيرة فكتوريا لصالح كل من مصر والسودان، واشتركت مصر في تكاليفه، ولمصر مكتب تفتيش رى في جنجا منذ انشاء السد المذكور يقوم بمراقبة مناسيب البحيرة وتصرف السد واجراء الدراسات المائية المختلفة.

زائير: يوجد داخل حدود زائير الجزء الاكبر من بحيرة موبوتوسيسي سيكو (بحيرة البرت) وكذلك منابع سمليكى ، وتعتبر زائير اغنى الدول الافريقية بمصادر المياه ومصادر الطاقة الكهرومائية.

بوروندى: يشكل الجزء الخاص بحوض النيل نحو نصف مساحة بورندى ويقع نهر كاجيرا فى الحدود بين بورندى ورواندا، وفى الحدود مع تنزانيا يوجد جزء من نهر الرونوبو الذى يصب فى كاجيرا.

رواندا: اصغر دول حوض النيل مساحة وان كانت اعلاها كثافة سكانية ويقع نهر كاجيرا فى الحدود بينها وبين بوروندى.

اتفاقيات مياه النيل

منذ العقد الاخير من القرن التاسع عشر كانت الدول المستعمرة لاية منطقة من حوض النيل حريصة فيما تعقده من اتفاقيات على النص فيها على ضرورة المحافظة على حقوق مصر التاريخية والطبيعية فى مياه النيل، وعدم السماح باقامة اى عمل يمس - من قريب او بعيد - كمية المياه التى تصل الى مصر او تأخير مواعيد وصولها، وذلك لان مصر فى جميع الاوقات لم تكن لتتغاضى عن المساس بهذه الحقوق، تحت اى ظرف من الظروف.

وفيما يلى اهم الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل:

١- **بروتوكول روما** الموقع فى ابريل ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا بشأن تعيين الحدود بين اريتريا والسودان ، حيث نصت المادة الثانية منه على تعهد الحكومة الايطالية بالامتناع عن اقامة اى اعمال على نهر العطبرة قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه ذلك النهر، باعتباره احد الروافد الاساسية التى تغذى «النيل المصرى» بالمياه وقت الفيضان».

٢- **اتفاق** بين دولة الكونغو المستقلة وبريطانيا عام ١٨٩٤ ، وينص البند الثالث بان تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بان لا تقيم او تسمح باقامة اى اشغال على نهر سمليكى او نهر اسانجو، او بجوار اى منهما، يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة البرت، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية.

٣- **اتفاقية اديس ابابا** المعقودة فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا، والتى تعهد بموجبها ملك اثيوبيا منليك الثانى بعدم اقامة اية مشروعات -سواء على النيل الازرق او على بحيرة تانا او على السوباط - يكون من شأنها التأثير على نهر النيل، وبالا يسمح باقامة مثل هذه المشروعات الا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية والسودانية.

٤- **معاهدة لندن** المعقودة فى مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا، والتى نصت فى مادتها الثالثة على تعهد حكومة الكونغو المستقلة بعدم اقامة او السماح باقامة اية منشآت على نهر السمليكي احد روافد نهر النيل او بالقرب منه ، يكون من شأنها انقاص حجم المياه الداخلة إلى بحيرة البرت من غير موافقة حكومة السودان .

تقرير للبرلمان يحسم الجدل

مصر تنفى الوساطة الأمريكية لمد مياه النيل إلى إسرائيل

□ القاهرة - العالم اليوم:

حسم المهندس عبد الهادى راضى وزير الأشغال والموارد المائية المصرى، الجدل المثار حول تلقي مصر طلبا أمريكيا بالموافقة على توصيل مياه نهر النيل إلى إسرائيل.. قدم الوزير تقريرا عاجلا إلى البرلمان المصرى، ونفى نفيا قاطعا ما تردد حول هذا الموضوع.

أكد التقرير أن مصر لم تتلق أى طلب امريكي بخصوص مياه النيل، وأنه لم تحدث أية اتصالات مصرية - أمريكية أو مصرية - إسرائيلية حول هذا الموضوع.

وأشار الوزير إلى أن مصر تدرك تماما طبيعة الاتفاقيات الدولية الخاصة بمياه النيل، والتى تحظر خروج نقطة مياه واحدة خارج حدود دول حوض النيل.

وقال الدكتور راضى أن ملف توصيل مياه النيل إلى إسرائيل أغلق تماما منذ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ولن يفتح مرة أخرى.■

مصر تنفي اتهامات اثيوبية بنقل مياه النيل الى أبعد من سيناء

■ القاهرة - ا ف ب - نفى مسؤول مصرى تاكيدات اثيوبية بان القاهرة عقدت اتفاقاً سرياً مع اسرائيل لتحويل مياه نهر النيل وقال ان مثل هذه التاكيدات «لا اساس لها من الصحة على الاطلاق».

واكد الامين العام للجنة القومية للري والصرف السيد صفوت عبدالدايم لوكالة «فرانس برس»: «لا توجد اي محاولة من جانب مصر لمدّ مياهها الى ما بعد حدودها، خصوصاً الى غزة، ذلك «ان مواردنا المائية محدودة جداً، وبالكاد تكفي لتغطية حاجاتنا».

وكانت وثيقة وزعتها وزارة الخارجية الاثيوبية نددت بـ «انتهاك مصر الخطير للقانون الدولي» برغبتها في «ايصال مياه النيل الى غزة وربما الى ابعد» من ذلك اي اسرائيل. يذكر ان مصر اعلنت في حزيران (يونيو) الماضي ان مياه النيل ستصل للمرة الاولى الى صحراء سيناء في ١٩٩٧. وستتم هذه العملية عبر «قناة السلام» التي ستمر تحت قناة السويس لتصل الى سيناء.

وقال عبدالدايم، في اشارة الى الاتهامات الاثيوبية انه «تفسير خاطئ» للمشروع موضحاً، ان صوراً التقطتها الاقمار الاصطناعية لدلتا النيل تظهر ان «جزءاً من نهر النيل كان موجوداً» في سيناء.

واضاف: «كل ما نفعله هو العمل على ايصال المياه الى هذا الجزء. والمنسوب يكفي فقط لهذه المنطقة ولا يمكن ان يذهب الى ابعد» منها مشدداً على انه «لا يمكن ايصال نقطة اضافية اخرى الى ابعد» من هذه المنطقة.

واكد عبدالدايم ان مصر «تحترم في دقة كل المعاهدات والاتفاقات المبرمة» مع كل الدول، مشيراً الى عدم وجود اي «مشكلة» بين اثيوبيا ومصر.

وقال: «نبذل قصارى جهدنا للتعاون والتنسيق مع اثيوبيا ونلتقي دورياً ممثليها في اطار مشروع تكونايل» الذي تدعمه الامم المتحدة ويهدف الى دراسة حاجات دول مثل مصر والسودان واثيوبيا وتقويمها من اجل تقاسم مياه نهر النيل.

ويشارك عبدالدايم في المؤتمر الدولي السادس عشر للري والصرف الذي بدأت اعماله الاحد الماضي في القاهرة وتنظمه اللجنة الدولية للري والصرف وهي هيئة غير حكومية تضم ٨١ بلداً.

كلام فى الاقتصاد

الخيارات اليائسة

حرصت مصر على مدى عقود طويلة على اقامة علاقات جوار جيدة مع الدول الثمانى الأخرى المستفيدة من مياه نهر النيل وتراوحت هذه العلاقة مابين التعاون وعلاقات الجوار الحسنة إلى حد التهديد باستخدام القوة إذا ماانفردت دولة ما بتصرف من شانه حرمان مصر من حقها الثابت فى مياه نهر النيل والذى يصل إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا.

وتستند مصر فى ذلك إلى اتفاقات دولية ترجع إلى بداية القرن العشرين متمثلة فى اتفاقية اديس ابابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا بحيث يتعهد ملك اثيوبيا مينليك الثانى بعدم اقامة اية مشروعات سواء على النيل الأزرق او بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شانها التاثير على مياه النيل وعززت هذه الاتفاقية اتفاقية مصر والسودان عام ١٩٥٩ والتى اكدت حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل كما أنها وضعت اطارا قانونيا اكثر شمولا لتنظيم علاقات مصر والسودان بالنسبة لمسالة المياه.

واذا كان الصراع على المياه هو الصراع المستقبلى الذى يجب أن تستعد له كل الاطراف الاقليمية والدولية فان من يملك الماء سيكون الاكثر قوة بل ان الماء سيصبح سلعة مثل البترول والقطن خاصة وان البدائل المطروحة مثل تحلية مياه البحار مازالت عالية التكلفة بشكل كبير لايناسب اقتصاديات الدول النامية والفقيرة المعوزة للماء.

وفى هذا الصدد نجد ان احتياجات مصر من المياه فى تزايد مستمر مع الرغبة فى استصلاح المزيد من الأراضى للقضاء على الفجوة الغذائية وفى ضوء خطة زراعية طموحة سيقل نصيب الفرد المصرى من المياه إلى النصف.. وهذا يعنى بدوره ان مصر لن تقبل المساس بحقوقها المشروعة والموثقة باتفاقات دولية فى مياه النيل وهو ماقال عنه وزير الخارجية المصرى: ان لعب النظام السودانى بمياه النيل هو بمثابة لعب بالنار فورقة مياه نهر النيل لاتصلح كوسيلة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية لأن الوصول اليها معناه الوصول لنقطة لاتقبل التفاوض ولاالهزل ومن ثم فإن تلويح النظام السودانى بالحرب مع مصر ليس من قبيل الالعاب السياسية المقبولة ومن هنا فاننا ندعو عقلاء السودان لانهاء حرب التصريحات النارية ضد مصر والبحث عن سبل لتحقيق تقارب سياسى وانهاء الخلاف مع مصر بل ووضع اطار لتعاون مستقبلى فعال ذلك لان أوراق الضغط امام مصر كثيرة للغاية والخيارات كما قال الرئيس مبارك مفتوحة ومن الثابت تاريخيا علاقات التاخى بين الشعبين المصرى والسودانى فنحن نعتبر السودان عمقا استراتيجيا لمصر والعكس وكلنا يعرف مدى تردى الأوضاع الاقتصادية فى السودان والتى يعانى منها المواطن السودانى الذى وصل إلى حافة الياس ومن ثم فإن العزلة السياسية دوليا واقليميا ستزيد من وطاة الظلم الواقع على هؤلاء المواطنين وهو مالانرضاه لاخوة لنا فى العروبة ويبقى الأمل معقود على أن ينتصر العقل وعلاقات الجوار والأخوة.

وكفى الله المؤمنين القتال.

نجلاء ذكرى

الأهرام
المصدر: الوفد
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩٥

هذه حقوق مصر في مياه النيل

لمصر الحق في الرقابة علي مجري النيل من المنبع حتي المصب

الاتفاقات الدولية تنص على عدم المساس بحصص المياه

وماهي حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل؟ وماهي أهم الاتفاقات التي تحدد هذه الحقوق؟ وما تأثير المشروعات المائية التي تخطط لها بعض دول حوض النيل على حصة مصر من المياه؟ وهل حقيقة ستواجه مصر عجزا في المياه العذبة مع مطلع هذا القرن؟

وهل يستطيع نظام ترابية السودان أو غيره التلاعب بحصة المياه المصرية والبالغ قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا؟

الدراسة الحديثة التي أعدتها المجالس القومية المتخصصة حول استراتيجية مياه النيل تجيب على هذه التساؤلات وتكشف بوضوح المزاعم التي تحاول النيل من أمن مصر المائي، وتحدد الدراسة ومن خلال الوثائق التاريخية والمعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة حق مصر الكامل في الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه حتى مصبه وحقها في إجراء البحوث والإشراف على تنفيذ المشروعات في دول الحوض وتكشف الدراسة المواقف السلبية التي تنتهجها بعض الدول والتي تؤثر على الاستخدام الأمثل لمياه نهر النيل.

إهدار ٤ مليارات متر مكعب من المياه سنويا بسبب تدهور الأوضاع في الجنوب السوداني

نهر النيل شريان للحياة وحقوق مصر التاريخية فيه مكتسبة منذ الأزل

وزارة سعد زغلول رفضت انتهاكات «اللنبي» لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل

لا يوجد في العالم بلد يعتمد كل الاعتماد على نهر واحد مثلما تعتمد مصر على النيل.. فالنيل يمد مصر بنحو ٩٨٪ من الاحتياجات المائية فالأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى والمياه الجوفية بالصحراء الشرقية والغربية وفى سيناء لا تتجاوز فى مجموعها ٢٪ من موارد مصر المائية.

وتؤكد الدراسة القيمة للمجالس القومية المتخصصة إنه إذا سارت مصر على سياسة استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا وخلال السنوات العشر القادمة فإنها سوف تستهلك كل نصيبها من ماء النيل وكل ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية وإنها سوف تواجه عجزا محققا فى المياه العذبة مع مطلع القرن القادم إن لم تبادر إلى زيادة مواردها المائية وبمشروعات تزيد من نصيبها فى مياه النيل.

والمتأمل لخريطة حوض نهر النيل يتضح له الآتى:

إن مصر هى دولة المصب ويشاركها في حوضه ثمان دول هي السودان واثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى.

إن السودان يلى مصر فى حاجته لمياه النيل إذ أن نصفه الشمالى قليل المطر. فى أوائل القرن الحالى وبعد إقامة خزان أسوان عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية نص على تحديد مساحة الأراضى السودانية التى يمكن إمدادها بالمياه الطبيعية بعشرة آلاف فدان، وبعد تعلية الخزان فى عام ١٩١٢، زيدت مساحة الرى الصيفى المصرح به للسودان إلى ٢٠ ألفا من الأفدنة وحتى عام ١٩١٩ لم تكن الحكومة السودانية قد انتفعت بهذا الحق إلى أن تنبه الإنجليز بعد قيام ثورة ١٩١٩ إلى ضرورة البحث عن مصدر آخر لزراعة وتصدير القطن لمصانع لانكشير فاتجهت انظارهم إلى الأراضى الخصبة الواقعة بين النيل الأزرق والأبيض والمعروفة بأرض الجزيرة. وقد اقترحت الحكومة السودانية فى ذلك الوقت إقامة سد «سنار» على النيل الأزرق لرفع المياه إلى المستوى الذى يضمن تغذية الترعة الرئيسية لمشروع الجزيرة، وتم بناء السد المذكور فى عام ١٩٢٥ والاتفاق على أن يكون الحد الأقصى التى تروى بمياهه ٣٠٠ ألف فدان فقط.

إنذار واحتجاج

وعقب مقتل السردار. فى عام ١٩٢٤ قدم المندوب السامى اللورد اللنبى للحكومة المصرية إنذارا جاء فيه أن حكومة السودان سوف تزيد المساحة التى تروى بالجزيرة على ٣٠٠ ألف فدان وهنا رفضت وزارة سعد زغلول الإنذار احتجاجا على عدم احترام الاتفاقية السابقة وعندما رأى اللورد اللنبى غضبة الشعب المصرى الثائر على التهديد بانتقاص حقوقه فى مياه النيل اضطر إلى الاعتذار والكتابة إلى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت مشيرا إلى أن الحكومة البريطانية وخلال الأربعين عاما الماضية قد اعتنت بتنمية الزراعة فى مصر وأن بريطانيا ومهما كان حرصها على تقدم السودان فإنها لا تعتزم بأى حال انتهاك الحقوق الطبيعية والتاريخية لمصر فى مياه النيل. وتلى هذا الاعتراف إبرام اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ إلى أن أبرمت الاتفاقية الثانية وهى اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩.

عبدالهادى راضى

● هذا عن مصر والسودان أما أثيوبيا وهى إحدى أهم دول حوض النيل إذ ينحدر منها إلى مصر حوالى ٨٤٪ من المياه وتقع داخل حدودها بحيرة «تانا» منبع النيل الأزرق وروافده وكذلك نهر السوباط وروافده ونهر العطبرة وروافده.

حق مصر تاريخى

● وإذا كان هذا هو الشكل العام لخريطة دول حوض النيل فما هى أهم الاتفاقيات التى أبرمت بين مصر وهذه الدول والتى تؤكد أحقية مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل؟

تذكر دراسة المجالس القومية المتخصصه أنه ومنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت الدول المستعمرة لأى منطقة من حوض النيل حريصة فيما تبرمه من اتفاقيات على النص صراحة على الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل لمصر وعدم السماح بإقامة أى عمل يمس من قريب أو بعيد كمية المياه التى تصل لمصر أو تأخير مواعيد وصولها وذلك لأن مصر لم تكن لتتغاضى عن المساس بهذه الحقوق وتحت أى ظرف من الظروف. ومن أهم الاتفاقيات التى توضح حقوق مصر فى مياه النيل:

١ ــ بروتوكول روما الموقع فى ابريل ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا بشأن ترسيم الحدود بين اريتريا والسودان وينص على تعهد ايطاليا بالامتناع عن إقامة اى أعمال على نهر العطبرة قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه النهر والذى يعد أحد الروافد الأساسية التى تغذى النيل المصرى.

٢ ــ اتفاق الكونغو وبريطانيا عام ١٨٩٤ وينص بأن تتعهد الكونغو بعدم السماح بإقامة اى اشغال على نهر سمليكى أو نهر اسانجو يكون من شأنه خفض حجم المياه المتدفقة فى بحيرة البرت.

٣ ــ اتفاقية اديس أبابا عام ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا وفيها تعهد منليك الثانى امبراطور أثيوبيا بعدم إقامة أى مشروعات سواء على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو على نهر السوباط. ويكون من شأنها التأثير على نهر النيل.

٤ ــ الاتفاق المعقود فى ديسمبر ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتعهدت فيه الأطراف الثلاثة بالمحافظة على مصالح مصر فى حوض النيل وتنظيم مياه النهر وروافده.

٥ ــ مذكرات متبادلة بين بريطانيا وايطاليا عام ١٩٢٥ وتنص على الاعتراف بالحقوق المائية لمصر والسودان وأحقية مواطنى البلدين فى استخدام المياه.

٦ ــ اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ والمبرمة بين مصر والسودان وارتكزت

على تقرير لجنة مياه النيل التى شحبت برئاسة خبير هولندى والعضو المصرى عبدالحميد سليمان باشا والإنجليزى «ماكيجر بحر» وتنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الاضرار بحقوقها الطبيعية فى مياه النيل، وقد اشتملت الاتفاقية على عدة بنود منها تنظيم مواعيد ومعدلات سحب السودان لحصصها المائية وفترات الحظر وتحديد السعة الكلية لخزان «سنار» وتحديد المناسيب خلفه، وتحديد تصرفات ترعة الجزيرة بمتوسطات عشرة أيام. وتقنين جدول الملء النهائى للخزان وتحديد المناطق التى تروى بالطلمبات ريا دائما أو موسميا.

● وعقب اتمام هذا الاتفاق بدا سريان الإجراءات الخاصة بالتنفيذ وأهمها:

— عدم سريان إقامة أى اعمال رى او توليد قوى بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية.

— عدم اتخاذ اى إجراءات على النيل وفروعه يكون من شانها انقاص مقدار الماء الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصول أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا به صالح مصر.

— تقدم الحكومة السودانية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية لنهر النيل بالأراضى السودانية.

— إذا قررت الحكومة المصرية إقامة اعمال على النيل وفروعه فى السودان لزيادة حصة المياه تتفق مقدما مع السلطات المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها.

اتفاقية ١٩٥٩

● وكان على مصر قبل أن تبدأ فى تنفيذ السد العالى أن تتفق مع السودان على قسمة مياه النيل وعلى التعويضات التى تدفعها للأراضى والممتلكات السودانية التى سوف تغرقها مياه التخزين أمام السد والتى سوف تمتد نحو ١٥٠ كم داخل الحدود السودانية. ونظرا لأن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى عام ١٩٢٩ بين البلدين قد نظمت الاستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر فقد ابرمت اتفاقية ثانية بين مصر والسودان وانتهى الاتفاق والذى وقع فى الثامن من شهر نوفمبر ١٩٥٩ بمقر وزارة الخارجية بالقاهرة على الآتى:

تحقيق:
ماجد محمد

مصر تواجه عجزا فى المياه عام ٢٠٠٠ والحل فى زيادة الموارد المائية

— تحديد الحقوق المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و ٤ مليار مترات مكعب سنويا للسودان.

— إنشاء عدة مشروعات لضبط النهر وتوزيع فوائدها بين البلدين ومن بينها مشروع السد العالى.

— أن تنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق.

— تحسب الفائدة من السد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب سنويا.

— تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليون جنيه كتعويض شامل عن الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية وتتعهد حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل السكان فى منطقة حلفا.

— يبحث الطرفان ما يتصل باستغناء مصر عن مياه خزان جبل الأولياء.

— تتولى السودان بالاتفاق مع مصر إنشاء مشروعات لزيادة إيراد النهر فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض. ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب البلدين مناصفة. — الموافقة على إنشاء هيئة مشتركة من البلدين من مهامها رسم الخطوط الأساسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النهر والإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان ووضع نظم تشغيل الأعمال التى تقع على النيل داخل وخارج حدود السودان وبالاتفاق مع الدول الأخرى.

— أن تضع الهيئة نظاما لما ينبغى أن تتبعه البلدان فى حالة السنوات الشحيحة الإيراد. بما لا يوقع ضررا على أى منهما.

● كما نصت الاتفاقية الأخيرة على بحث مصر والسودان لمطالب الدول الأخرى فى استقلال مياه النيل على أن يتفقا على رأى وموقف موحد بشأنها.

مشروعات مشتركة

● ولمصر والسودان عدة مشروعات

مشتركة للانتفاع بمياه النيل وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: مشروعات داخل حدود السودان وتهدف إلى استقطاب الفواقد في مناطق السدود والمستنقعات ومن هذه المشروعات مشروع المرحلة الأولى من قناة جونجلي ومشروعا جنوب وشمال بحر الغزال ومشروع مستنقعات مشار (حوض نهر البارو).

ثانيا: مشروعات خارج حدود السودان مثل مشروع خزان بحيرة البرت والمرحلة الثانية من قناة جونجلي ومشروع خزان بحيرة تانا.

● وتؤكد دراسة المجالس القومية المتخصصة إنه نظرا لحاجة مصر إلى المزيد من المياه خاصة مع أوائل القرن القادم. فلابد من استقرار الأمن بجنوب السودان مع البدء في استكمال ودراسة مشروعي بحر الغزال.

وعن المشروعات المقترحة والتي تخطط لها بعض الدول تقول الدراسة أن بعض دول حوض النيل تخطط منذ سنوات لإقامة عدد من المشروعات على روافد النيل كما يخطط بعضها الآخر لسحب مياه البحيرات أو لأغراض أخرى. وكل هذا يقتضي ضرورة الحفاظ على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل وتطالب الدراسة بضرورة التعرف على كل ما يجري من مشروعات داخل دول حوض النيل وإن كانت مصر بصفة عامة تسعى لمساندة هذه الدول شريطة أن يكون هناك اتفاق على ما يمكن تنفيذه ودون المساس بحقها في مياه النيل. ومن المشروعات التي تعتزم أثيوبيا تنفيذها وشرعت في بعضها بالفعل. مشروعات حول حوض النيل الأزرق ويبلغ عددها ٣٣ مشروعا للري والتوليد الكهرباء وهناك مشروعات أخرى مازالت قيد التنفيذ منها إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة تانا بمعاونة يوغسلافية وإنشاء سد على نهر فيشا لزراعة قصب السكر. كما تقوم المجموعة الاقتصادية للسوق الأوروبية بعدة مشروعات لتوفير مياه الري للمنطقة المحيطة ببحيرة تانا والتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة جنوب غرب أثيوبيا.

كما تقوم روسيا وحسب ماذكرته الدراسة ببناء سد صغير على نهر «البارو» لري عشرة آلاف هكتار.

مخالفات صريحة

وتعتزم أثيوبيا إقامة ٣ سدود أخرى لري ١٠٠ ألف هكتار حتى سنة ٢٠٠٠ كذلك تشرع تنزانيا ورواندا وبوروندي في إقامة عدة مشروعات للري وتوليد الطاقة على نهر «الكاجيرا» على بحيرة فيكتوريا وهذه المشروعات تستنزف كميات غير قليلة من المياه المتدفقة للنهر وتعتبر مخالفة صريحة للقواعد الدولية والأعراف الخاصة بالأنهار الدولية. وتنظيم الانتفاع بمياهها وليس سرا أن نقول أن المشروعات الأثيوبية الجديدة وما سوف تستقطعه من مياه تبلغ سبعة مليارات من الأمتار المكعبة سنويا من شأنها قد تؤثر تأثيرا بالغا في نصيب مصر من مياه النيل. والغريب في هذا كله أن أثيوبيا تقف ومنذ سنوات موقفا سلبيا من أية محاولة للاتفاق مع دول حوض النيل لدراسة استغلال مياه النيل الاستغلال الأمثل.

حقوق مكتسبة

● وقد أوصت دراسة المجالس القومية المتخصصة بضرورة أن تكون سياسة مصر تجاه الحفاظ على حقوقها المائية واضحة ومعلنة لكافة الأطراف وأن تقوم وزارتا الأشغال والخارجية بوضع خطة عاجلة للحفاظ على حقوق مصر في مياه النيل لزيادة الموارد المائية المصرية. ودعت الدراسة إلى إنشاء هيئة فنية مشتركة لدول حوض النيل لدراسة كافة مشروعات تنمية الموارد المائية والكهرومائية. وعلى ضوء الاحتياجات الفعلية لكل دولة دون المساس بالحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل.

● وأوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة المصرية بتنبيه دول حوض النيل ولا سيما أثيوبيا والتي تقوم حاليا بأعمال على روافد النيل دون الرجوع إلى مصر للحصول على موافقتها بمدى تأثير هذه الأعمال على كميات المياه التي تصل إلى مصر. وقيامها بعرض احتياجاتها المائية على دول حوض النيل وتحديد مقدار العجز فيها حيث أن حصة مصر من المياه ومنذ اتفاقية ٥٩ تمثل جمودا في الموارد المائية خاصة مع احتياجات السكان المتزايدة في السنوات الأخيرة من الماء والغذاء.

إلغاء اتفاقية ١٩٥٩ أول خطوة

البنك الدولى يسعى لتخفيض حصة مصر من مياه النيل!

يسعى البنك الدولى وبعض المؤسسات الحالية الدولية لتشكيل «هيئة دولية لدول حوض النيل» على أن تبدأ عملها بعد عامين. ويأتى فى أولويات الهيئة الجديدة إلغاء كافة الاتفاقيات السابقة المبرمة بين دول حوض النيل بما فيها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وتوزيع فائض النيل السنوى بين جميع دول الحوض العشر بدلا من قصر الاستفادة على مصر والسودان.

من المثير للدهشة أن يتزامن هذا المشروع مع قرب إطلاق المياه مع أكبر مشروعين للرى فى مصر وهما توشكى وسيناء، وهو الأمر الذى سيؤثر قطعا على قدرة مصر على استيفاء مصر لمتطلبات هذا المشروع من مياه النيل.

يأتى فى مقدمة بنود الهيئة الجديدة تنازل كل من مصر والسودان عن حصتها الثابتة والتى تكاد تكفى بالكاد احتياجات الزراعة للأغراض الضرورية لصالح دول حوض النيل التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار وليس الرى.

كما لوح البنك الدولى من خلال خبرائه إلى بند هام تضمنته اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان وينص على حق أى دولة من دول الحوض فى طلب حصة من النيل والتقدم بطلب مصر والسودان على أن يخصم من البلدين عند التحقق من حاجة هذه الدول لهذه المياه.

ويأتى إلحاح البنك فى المطالبة ببدء إنشاء هذه الهيئة رغم اتفاق جميع دول الحوض على ترك موضوع توزيع المياه، فى ذيل قائمة المشروعات المشتركة حتى يتم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها استغلال طاقة النهر غير المستغلة والتى من شأنها زيادة نصيب هذه الدول نتيجة المشروعات وليس عن طريق التعدى على حصص مصر والسودان.

كما ناقش البنك وخبراؤه موضوع المشروعات الكبرى التى أعلنت عن تنفيذها إثيوبيا مؤخرا خلال الـ٣٠ عاما المقبلة وزعمها الحصول على تمويل سيصل إلى ٣٠٠ مليار دولار خلال هذه السنوات من المؤسسات الدولية المانحة والتى رفضت الإفصاح عن هذه المشروعات دون الرجوع إلى دول حوض النيل، مخالفة بذلك القانون والأعراف الدولية.

من جهة أخرى علق أحد مستشارى الهيئات الدولية المانحة على ذلك بقوله إن الأعراف الدولية تلزم الدول النهرية عند قيامها بمجرد التفكير فى تنفيذ بعض المشروعات المائية، بتمويل أجنبى، بأن يتوافرلديها شرطان أساسيان الأول ألا تمثل هذه المشروعات أية أخطار على الدول المشاركة لها فى نفس الحوض والثانى إلا تسبب هذه المشروعات أى مخاطر على الدول الواقعة فى نهايات النهر أى دول المصب «مصر والسودان».. إلا أن القانون والأعراف الدولية أعطت هذه الدول الحق فى تنفيذ ماتريد من مشروعات داخل أراضيها بشرط أن يكون التمويل محليا وهذا ما توافر لمصر ولم يتوافر لدولة مثل إثيوبيا.

مجموعة كبيرة من رجال السياسة والقانون والفنيين بمصر يبذلون جهدا كبيرا لتهميش فكرة التوزيع العادل لمياه النيل دون القيام بمشروعات تزيد من طاقاته غير المستغلة وفواقده حيث يؤثر ذلك على مصر بصورة كبيرة، كما أن دول الحوض الأخرى لديها بدائل كثيرة عن نهر النيل.

حمزة سليم

الاتفاق على تسليم مصر ٨٠٪ من منشآت الرى بالخرطوم

فى تصريحات للصحفيين، عقب اجتماعات الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل المصرية - السودانية التى بدأت فى القاهرة أمس، أعلن الدكتور شريف التهامى وزير الرى السودانى انه تم الاتفاق فى اكثر من ٨٠٪ من القضايا حول تسليم المنشآت المصرية بالخرطوم، وان المفاوضات تجرى فى إطار اخوى حول قضية حلايب، وقضية المعارضة السودانية بالقاهرة.

وكان الدكتور محمود ابوزيد وزير الأشغال والموارد المائية، قد أعلن - فى افتتاح اجتماعات الهيئة - تطابق موقف مصر والسودان تجاه عدد من المسائل الدولية المهمة، وعلى رأسها الاتفاقية الاقتصادية للمجارى المائية الدولية وبنوك المياه، والمياه الاستراتيجية، والآثار البيئية للمياه. وطالب بتقويم الأوضاع لتحقيق الاستخدام الأمثل لمياه النيل، لمواجهة الأحداث الدولية المتلاحقة، مؤكدا ان حوض النيل به طاقات هائلة لم تستغل بعد، وان لمصر والسودان دورا مهما فى الإعداد لمستقبل التعاون بين دول حوض النيل.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الحياه
التاريخ: ٢٧ يوليو ١٩٩٥

تقرير رسمي حول الحقوق التاريخية والطبيعية المصرية في مياه النيل

مصر لن تسمح بإقامة أي عمل يمس كمية المياه التي تصل إليها

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اكدت دراسة مصرية رسمية بعنوان «حقوق مصر الطبيعية التاريخية في مياه النيل» اعدتها المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية ضرورة ان تكون سياسة مصر تجاه الحفاظ على حقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل سياسة واضحة ومعلنة لكل الاطراف المعنية. وتقوم السياسة على اساس انه «في كل الاوقات» وتحت كل الظروف لن يسمح باقامة اي عمل يمس كمية المياه التي تصل الى مصر او تاخير موعد وصولها لانها الدولة الوحيدة بين دول حوض النيل التي تعتمد كلياً على مياه النيل.

وشددت الدراسة التي صدرت في اعقاب محاولة الاعتداء على الرئيس المصري في اديس ابابا وتصريحات سودانية حول مياه النيل على «ان اقامة اية اعمال على روافد النيل في دول حوض النيل للانتفاع ببعض مائها من دون الرجوع الى الحكومة المصرية للحصول على موافقتها يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي والمعاهدات والبروتوكولات السابق توقيعها لا سيما اذا كانت هذه الاعمال مؤثرة على كمية المياه التي تصل الى مصر مهما كان هذا التاثير ضئيلا لخطورة ذلك من ناحية المبدأ».

ودعت المجالس القومية المتخصصة دول حوض النيل الى انشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدرس مشاريع تنمية الموارد المائية والكهرومائية في ضوء الاحتياجات الفعلية لهذه الدول من دون المساس بالحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل، على ان يكون لهذه الهيئة استقلالها الفني بعيدا عن المتغيرات السياسية اسوة بمؤسسة حوض نهر «الميكونج». وان تعمل مصر بجدية للاحاطة بكل المعلومات المتصلة بالاحتياجات المستقبلية لدول حوض النيل من المياه للزراعة والري، خصوصاً اثيوبيا، مع متابعة الدراسات العالمية عن مياه النيل والمشاريع المتصلة بها ودراستها اولاً باول وتكوين بنك معلومات عن مياه النيل ومشاريعه.

واوصت الدراسة ان تتعاون وزارتا الاشغال والخارجية المصرية في وضع خطة للحفاظ على حقوق مصر في المياه وزيادة مواردنا المائية مع المتابعة الدائمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تقارير دورية مستمرة.

ودعت الدراسة الى العمل على ارساء قواعد التعاون المشترك بين دول النيل وينبغي في هذا الاتجاه ان تعرض مصر على دول حوض النيل احتياجاتها المائية ومقدار العجز منها إذ أن حصة مصر من المياه في اتفاقية النيل سنة ١٩٥٩ تمثل جموداً في الموارد المائية في مواجهة احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء وما تتطلبه من زيادة كميات مياه الري ومعالجة مشاريع منطقة البحيرات الاستوائية والتعاون مع دولها - منفصلة عما يتم مع اثيوبيا - لان كلا من المنطقتين تعتبر وحدة هيدرولوجية تكاد تكون منفصلة عن المنطقة الاخرى واتخاذ ما يلزم من اجراءات لاقرار المشاريع اللازمة لتنمية الموارد المائية النيلية، وبحث اسلوب تمويلها ومعرفة مدى تحمل كل دولة بنصيبها في هذا التمويل بقدر ما يعود عليها بالنفع.

واوصت الدراسة الحكومة المصرية المبادرة بتقديم مشاريع مدروسة لدول حوض النيل تشتمل على وسائل زيادة الموارد المائية وتنظيم استخداماتها بما في ذلك السدود واستخدام الوسائل الممكنة لاقناع اثيوبيا بالانضمام الى اتفاقية ١٩٥٩ وان تصبح عضوا اصليا في اتفاقية عام ١٩٦٦ الخاصة بمشروع المسح الهيدروميتيولوجي لهضبة البحيرات وان توافق على البدء في مجال البحوث كمرحلة اولى بالهضبة الحبشية.

وذكرت ان مصر تعتمد على مياه النيل في ري نحو ٩٨ في المئة من اراضيها المزروعة وهي في حاجة الى التوسع الزراعي الافقي والراسي لتكفل الامن الغذائي لسكانها الذين يتزايد عددهم بنسبة كبيرة (٣ في المئة تقريباً). والموارد المائية الحالية لا تكاد تكفي الاحتياجات الزراعية والصناعية والشرب والاغراض المنزلية حتى سنة ٢٠٠٠ ذلك بفرض استصلاح ١٥٠ الف فدان سنوياً كما هو مقرر واستغلال مياه النيل التي تصرف في البحر اثناء السدة الشتوية (بليوني متر مكعب سنويا على وجه التقريب) وزيادة مقدار المياه المعاد استخدامها من الصرف الزراعي والصحي الى ٨ بلايين متر مكعب سنويا (المستخدم حاليا ٤ بلايين فقط) وزيادة المياه الجوفية المستخدمة في الوادي والدلتا الى ٤,٩ بلايين متر مكعب وهو الحد الاقصى للسحب المامون من هذه المياه (المستخدم منها حاليا ٢,٩ بليون متر مكعب) وزيادة المياه الجوفية المستخدمة في الصحراء الغربية وسيناء الى ١,٥ بليون متر مكعب (المستخدم منها حاليا نحو ٠,٥ بليون متر مكعب سنويا).

وبعد استنفاد هذه المقادير لا بد من الاتجاه الى مشاريع اعالي النيل لزيادة حصة مصر في مياه النيل التي تبلغ الآن ٥٥,٥ بليون متر مكعب. وفي سبيل ذلك تتعارض مصالح مصر مع مصالح دول حوض النيل الاخرى وهي السودان واثيوبيا واوغندا وتنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندي وزائير، اما السودان فهو مرتبط مع مصر باتفاقيتي عام ١٩٢٩ و١٩٥٩. وطبقا للاتفاقية الاخيرة تتفق مصر والسودان على اقامة مشاريع لزيادة ايراد النهر في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الابيض على ان تقسم صافي الفائدة المائية من هذه المشاريع مناصفة بين البلدين ويتحمل كل منهما نصف التكاليف. ولتحقيق التعاون الفني بين البلدين انشئت بناء على اتفاقية ١٩٥٩ الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لاجراء الدراسات اللازمة لهذه المشاريع والاشراف على تنفيذها ولا تزال هذه الهيئة قائمة بعملها.

وتحدد اتفاقية ١٩٥٩ الحقوق المكتسبة لمصر والسودان في مياه

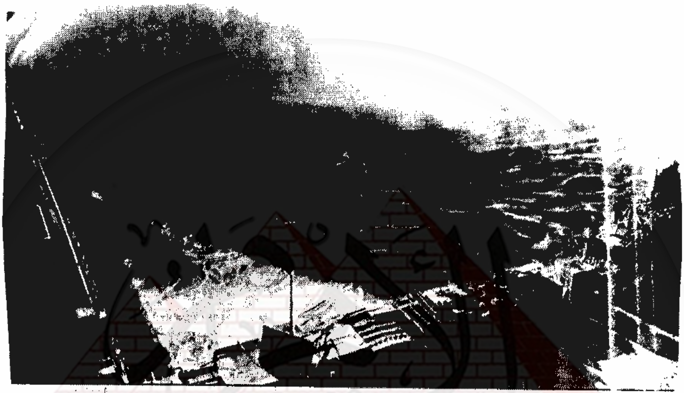

سد اسوان على نهر النيل (الحياة)

النيل بمقدار ٤٨ بليون متر مكعب لمصر و٤ بلايين متر مكعب للسودان وتوزيع فوائد مشاريع ضبط النهر بين الدولتين وان توافق الدولتان على بناء السد العالي عند اسوان وان تحسب الفائدة من السد العالي على اساس متوسط ايراد النهر الطبيعي عند اسوان (١٤٠ بليون متر مكعب) توزع كالآتي: ٥٢ بليون متر حقوق الدولتين قبل انشاء السد. ١٠ بلايين عوائد التخزين في السد العالي. و٢٢ بليونا صافي الفائدة توزع للسودان ١٤,٥ بليون، و٧,٥ بليون متر لمصر. واذا زاد المتوسط تقسم هذه الزيادة في صافي الفائدة مناصفة بين البلدين وأن تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري تعويضا شاملاً عن الاضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ متراً.

تقول الدراسة ان اول المشاريع التي اعدتها واشرفت على تنفيذها الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل بين الدولتين هو مشروع المرحلة الاولى من قناة «جونغلي» الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٧٨ لكنه توقف في عام ١٩٨٣ بسبب الاوضاع الامنية في جنوب السودان.

كان يفترض أن تتم هذه المرحلة في عام ١٩٨٥ وتبلغ الفائدة المائية منها نحو اربعة بلايين من الامتار المكعبة تقسم مناصفة بين مصر والسودان، ولا زال هذا المشروع متوقفا ومصر اشد احتياجا لنصيبها منه، اذ ان السودان لم يستخدم حتى الآن كامل حصته من المياه المترتبة على انشاء السد العالي وهي ١٨,٥ بليون متر مكعب عند اسوان طبقا لاتفاقية ١٩٥٩.

وما زالت الظروف في جنوب السودان تحول دون استكمال دراسات المشاريع الأخرى في حوض بحر الغزال ومستنقعات مشاريع (حوض السوباط) وهي مشروعات واقعة داخل حدود السودان، ومن حق مصر والسودان تنفيذها لاستقطاب الكمية المائية الضائعة في هذه المناطق.

وعلى رغم ان جميع الاتفاقيات والبروتوكولات التي ابرمت مع دول حوض النيل الاخرى منذ عام ١٨٩١ - بين الدول المستعمرة بعضها بعضاً، او بينها وبين الدول الافريقية كاثيوبيا والكونغو - قد حرصت على ان تبين بوضوح انه لا يجوز لاية دولة من دول حوض النيل ان تقوم باي عمل على فروع النيل وروافده، من شانه ان ينقص من مقادير المياه التي تصل الى مصر او تؤخر مواعيد وصولها اليها او يغير في مناسيب المياه او صفاتها قبل الاتفاق على ذلك مع حكومة مصر، احتراماً لحقوقها التاريخية والطبيعية في مياه النيل.

بدأت بعض دول حوض النيل في السنوات الاخيرة في اقامة المشاريع على روافد النيل، فاقامت اثيوبيا خزانا على نهر فنشا احد روافد النيل الازرق يحجز نحو نصف بليون متر مكعب سنويا كما تقوم بانشاء سدود على بعض الروافد الاخرى لتوليد الكهرباء. وبدأت ايضا في انشاء مشاريع ري على نهر البارو احد روافد السوباط، كذلك تشرع تنزانيا ورواندا وبوروندي في اقامة مشاريع للري وتوليد الكهرباء على نهر الكاجيرا اهم روافد بحيرة فيكتوريا، وتنقص هذه المشروعات من منسوب البحيرة نحو بليون متر مكعب سنوياً.

وهذه الكميات وان كانت صغيرة الا ان اقامة تلك المشاريع من دون اخطار مصر والسودان والحصول على موافقتهما، يعتبر مخالفة صريحة للقواعد الدولية والاعراف الخاصة بالانهار الدولية وتنظيم الانتفاع بمياهها بين الدول الواقعة في احواضها. ولا يخفى ان لاثيوبيا عدة مشاريع مدروسة للانتفاع بمياه النيل الازرق وروافده، ويبلغ مجموع ما يمكن ان تستقطعه هذه المشاريع من مياه النيل نحو سبعة بلايين من الامتار المكعبة سنويا، وهو مقدار يؤثر تاثيرا بالغا في نصيب مصر من مياه النيل.

وتقف اثيوبيا حتى الآن، موقفا سلبيا من اية محاولة لاتفاق دول حوض النيل على دراسة مشتركة للاستغلال الامثل لمياه النيل، او اعطاء اية بيانات تلزم لهذه الدراسات داخل حدودها.

وعلى رغم اشراك دول الهضبة الاستوائية في مشاريع الدراسات الهيدرومتيورولوجية الذي ساهمت فيه الامم المتحدة، الا انه بعد انتهاء معونة الامم المتحدة للمشروع توقفت هذه الدول عن المساهمة فيه، وظلت مصر والسودان وحدهما تتحملان اعباءه. ومن خلال دراسات هذا المشروع تقدمت هذه الدول بمطالبها المائية لسنة ٢٠٠٠ فاذا بها تبلغ في مجموعها ٨,٨ بليون متر مكعب في حين ان استخداماتها لمياه النيل في سنة ١٩٨٠ كان مجموعها ٠,٩١ بليون متر مكعب فقط ما يدل على المبالغة الشديدة في هذه المطالب. ويقدر الخبراء المصريون ان هذه المطالب لن تتجاوز ٣ بلايين متر مكعب، ولم تكن لدول الاندوجو (حوض النيل) الذي لم تشترك فيه اثيوبيا وكينيا اثر يذكر في دراسة مشاريع الحوض ولم يعن منذ انشائه بامر هذه المشاريع وكان أكثر اهتمامه بامور سياسية واقتصادية.

وينبغي العمل على انشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لدول حوض النيل كما هي الحال في الهيئة الفنية لدول حوض «الميكونج» التي نجحت في اقامة عدة مشاريع لفائدة دول حوض النهر من دون النظر للخلافات السياسية القائمة بينها.

واذا ظلت اثيوبيا على موقفها السلبي من اي عمل جماعي خاص بمياه النيل فقد يكون من الصواب الاتفاق مع دول الهضبة الاستوائية على تشكيل لجنة فنية مشتركة مع مصر والسودان للسير في درس المشاريع الواقعة في هذه الهضبة وتنفيذها وهي مشاريع لا تاثير لها البتة على اثيوبيا. فالهضبة الاستوائية تعتبر وحدة هيدرولوجية مستقلة تماما عن الهضبة الحبشية.

راضي: مصر لن تفرط في حقوقها في مياه النيل

أكد الدكتور عبدالهادي راضي وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن مصر لن تفرط في حقوقها في مياه النيل وأنها حريصة على تنمية الموارد المائية لدول أعالي النيل عن طريق تنفيذ مشروعات مشتركة تستهدف الاستفادة القصوى من مياه النهر، وتحقيق التنمية المرجوة لشعوب هذه الدول.

وقال إن مصر من أفضل الدول استخداما لنهر النيل ومياهه مشيرا إلى انه لن يكون لدينا مشاكل مائية حتى عام ٢٠١٥ إذا اتبعنا سياسات ترشيد استخدام المياه، وحمايتها من التلوث.

جاء ذلك في كلمة القاها أمس امام طلاب الفوج الثالث لمعسكر نادى جامعة الإسكندرية، وحضرها الدكتور فتحي أبو عيانة نائب رئيس الجامعة وعمداء كليات جامعة الإسكندرية.

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الانباء
التاريخ: ٦ اغسطس ١٩٩٥

الأساطير والدراسات لا تنتهي حوله

نهر النيل قدسه المصريون فنسجوا حوله الخرافات

القاهرة ــ «الأنباء» ــ كتب حمدي المرصفاوي:

لم يكن مقدرا للحضارة المصرية ان تقوم وتنمو وتزدهر لولا النيل الذي يخترق مصر من جنوبها الى شمالها، لذلك لم يبالغ هيرودت عندما قال «ان مصر هبة النيل».

ولاهمية النيل في حضارة المصريين وحياتهم منذ القدم وحتى الآن راجت حوله الحكايات والاساطير، التي ما زال الوجدان الشعبي محتفظا بها حتى وقتنا هذا.

هذه الحكايات والاساطير لفتت انظار العديد من الباحثين والدارسين الذين اعدوا ابحاثا ودراسات متنوعة عنها وعن النيل ذاته وعن حاله قديما وحديثا.

«الأنباء» تستعرض بعض هذه الدراسات الحديثة.

في بحث بعنوان «نهر النيل في الاساطير العربية» يذكر د. قاسم عبده الاستاذ بكلية اداب القاهرة ان محاولات استكشاف النهر بدات منذ ان نجح المصري القديم في استئناس الحيوان، واخذ يحول صوب الزراعة نشاطه الحضاري الازلي المستمر.. كذلك بدأت محاولات تطويع النهر الكبير لارادة الانسان.. ونشات ايضا المسألة الجغرافية المشهورة «سر النيل» ووضعت النظريات والاجتهادات التي تشوبها الخرافات احيانا كثيرة.

الإله والمؤمن

ولم يكن ممكنا لنهر هذا شانه الا ان يحفر لنفسه مكانة في الوجدان المصري اعمق من المجرى الذي حفره لنفسه في الارض المصرية، وعبر الوجدان والعقل المصري عن حبه وامتنانه لنهر النيل في صياغات كثيرة وعلى مستويات متنوعة، فالبسوه ثوب القداسة بحيث كان النيل هو «الاله» في ديانة المصريين القدماء. ثم صار «النهر المؤمن» وهو من «انهار الجنة» في عصر التوحيد.

ويذكر الباحث ان ادبيات المصريين عكست قبل الاسلام مدى احتفائهم بالنيل.. وبعد الاسلام ادخلوه في الحديث النبوي والقصص الديني والخرافات والاساطير فضلا عن كتب التاريخ والجغرافيا والرحلات والشعر والنثر والادب الشعبي. الدراسة تحاول استخلاص صورة نهر النيل من غياهب الاساطير التي وردت في كتب المؤرخين والجغرافيين العرب سواء ما يتعلق منها بالتصوير الشعبي المأثور عن منطقة منابع النيل، او القصص الديني الذي ينسب الى النهر فضائل سماوية، ويجعله من انهار الجنة، او القصص الخرافية عن الكائنات العجيبة التي تعيش في مياهه والتي يترتب على ظهورها بعض الامور المفزعة.

نهر النيل: حقائق وأرقام

● مشكل نهر النيل احدى العلامات المميزة في الحضارة الانسانية، فعلى ضفافه قامت اقدم وأعرق حضارة، هي حضارة وادي النيل والتي تعاملت معه بحنكة ودراية، ووضعت علاماتها ومقاييسها لمتابعة مسيرته وفيضانه وانحساره.

● قدر خبراء عمر نهر النيل بـ6 ملايين سنة، وقال عالم الجيولوجيا المصري الدكتور رشدي سعيد ان شكل نهر النيل الذي نعرفه اليوم بمنابعه في هضبة البحيرات والمرتفعات الاثيوبية هو شكل حديث التكوين اتخذه النهر بعد سلسلة من التغيرات التي مر بها.

● مساحة حوض النيل تقدر بنحو 2.9 مليون كيلو متر مربع والتي تضم اجزاء من 10 دول: اثيوبيا واريتريا ويوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير ومصر والسودان.

● يجري النيل على مسافة تمتد الى 6740 كيلومترا.

● شهدت فترة خضوع القارة للاستعمار الاوروبي، لأول مرة عقد اتفاقيات تتعلق باستخدامات مياهه وترجع بدايتها الى عام 1891 وهو البروتوكول المبرم بين بريطانيا وايطاليا لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق افريقيا حيث تتعهد فيه ايطاليا بعدم اقامة اي منشآت لاغراض الري على نهر عطبرة يكون من شأنها تعديل تدفق المياه الى نهر النيل على نحو محسوس. ثم تلتها اتفاقيات اخرى في عام 1902 و1906.

● وجاءت اتفاقية عام 1929 التي ابرمت بين بريطانيا نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا ويوغندا ومصر وتنص هذه الاتفاقية على تحريم اقامة اي مشروع من اي نوع على نهر النيل او روافده او البحيرات التي تغذيها كلها الا بموافقة احد الطرفين وعندما نال السودان الاستقلال عام 1956 اقتضت الاوضاع اعادة النظر في اتفاقية 29 وابرام اتفاقية جديدة تلبي احتياجات البلدين، وخاصة مصر التي علقت اهمية كبرى على اقامة السد العالي.

● وخلال جولتين من المباحثات بين السودان ومصر في نهاية عام 1954 وفي ابريل (نيسان) 1955 فشلا في الوصول الى اتفاق، وكان رئيس الحكومة السودانية عبد الله خليل عام 1957 تساوره شكوك كثيرة في مطامع جمال عبد الناصر وتقلقه تصريحات عبد الناصر وأحاديثه عن اقامة السد العالي، وكان يتساءل كيف بمقدور عبد الناصر اقامة السد العالي دون موافقة السودان ودون الوصول الى اتفاقية مياه النيل، وكان من رأيه ان كل حاكم في مصر تواتيه القوة والنفوذ يعمد الى اقامة هرمه وان عبد الناصر يريد بناء هرمه الشاهق اي السد العالي، وبالمناسبة كان عبد الناصر عندما وضع الحجر الاساس للسد العالي في عام 1960، قال ان حجم الصخور التي ستستخدم في بناء السد العالي يبلغ حجمها سبعة امثال تلك التي استخدمت في بناء الهرم الكبير.

● بعد توقيع اتفاقية مياه النيل السودانية ـ المصرية في نوفمبر (تشرين الثاني) 1959، اعلنت اثيوبيا انها ليست طرفا في الاتفاق، وذكرت البلدين، ان لها مشروعاتها وخططها الخاصة للاستفادة من مياه النيل، وكذلك فعلت تنزانيا عام 1962 حيث بعثت بمذكرتين للسودان ومصر تبلغهما فيهما عدم التزامها بأي تعهد كانت قد قامت به الحكومة البريطانية ينقص من سيادتها على الانهار والبحيرات على ارضها.

● في منتصف السبعينات، وحتى مطلع الثمانينات شهد السودان ومصر تعاونا وثيقا بينهما لاقامة قناة جونقلي في الجنوب، وكلفت شركة فرنسية لتنفيذ المشروع، وقطعت الشركة شوطا فيه ولكن اندلاع الحرب من جديد في عام 1983 اوقف العمل وسحبت الآليات، وقدر ما انفق آنذاك على المشروع بنحو 600 مليون دولار. وكان يؤمل من تنفيذ مشروع جونقلي ان تزيد حصيلة المياه الى بليوني متر مكعب الى جانب الفوائد الاخرى في التنفيذ.

● في مؤتمر المياه الذي عقد في الخرطوم في مطلع التسعينات، والذي اشترك فيه خبراء وأكاديميون من دول حوض النيل الى جانب هيئات علمية دولية طرح موضوع السد العالي وهل حقق اهدافه، وذلك من خلال محاضرة قدمها وزير الري السوداني الاسبق المهندس يحيى عبد المجيد واجاب فيها انه حقق اهدافه بدليل انه ساعد مصر عندما ضرب الجفاف اجزاء كثيرة في شرق افريقيا، ولكن خبراء آخرين تحفظوا حيث اشاروا الى نسبة التبخير العالية في السد العالي، وانه كان عوضا عنه قيام عدة خزانات في عدة اجزاء تحقق نفس اهدافه وتقلل نسبة التبخر وتتعدد الفوائد لدول الحوض.

● اعلى فيضان شهده النيل في تاريخه الحديث كان عام 1948 ثم في عام 1988 وايضا في عام 1994.

● مراقبون وخبراء، قالوا انه لا خشية ولا خوف على النيل من دول حوض النيل، وانما الخوف من الاطماع الخارجية خاصة اسرائيل حيث ما تزال يراودها الامل في الحصول على مياه النيل لحل مشكلة المياه بها، وافادوا ان اسرائيل وضعت خبرتها ابان حكم هيلا مريام منغستو في اثيوبيا لمعاونته في مشروعات خاصة للاستفادة من مياه النيل وانها ركزت جهودها آنذاك على الحصول على المعلومات الوافية والدقيقة عن المياه والامطار والهضبة، وكذلك [illegible] في مصر ودول الحوض.

راضي يؤكد:

أمريكا لم تطلب من مصر توصيل مياه النيل لإسرائيل

أكد الدكتور محمد عبدالهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تطلب من مصر توصيل المياه إلى اسرائيل لانها تعلم تماما ان الاتفاقيات الدولية الخاصة بنهر النيل تمنع خروج مياهه خارج الحوض

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٦

السودان يجدد رفضه اعتزام أثيوبيا بناء سدين على النيل

الخرطوم - أ. ش. أ - أكد عبد العزيز شدو نائب رئيس المجلس الوطني السوداني (البرلمان) مجددا أن موافقة البرلمان الاثيوبي على قيام خزانين احدهما على النيل الأزرق والآخر بأعالي نهر عطبرة لا تعني أن إنشاء السدين أصبح أمرا واقعا.

وقال شدو في تصريحات صحفية أمس أن أثيوبيا ملزمة باتفاقية مياه النيل وأن أي مشروع للمياه يجب أن توافق عليه دول حوض النيل. وكان الدكتور يعقوب أبو شورة وزير الري السوداني قد أكد أمس الأول رفض السودان للمشروع الأثيوبي بإنشاء الخزانين، منتقدا عدم قيام أثيوبيا بإخطار السودان ومصر دولتي المصب لمناقشة المشروع والاتفاق عليه، كما انتقد البنك الدولي وإحدى الشركات الإيطالية المولين للمشروع لعدم تأكدهما من موافقة السودان ومصر أثر الدول تضررا من هذا المشروع قبل البدء فيه. ويذكر أن البرلمان الأثيوبي وافق الأسبوع الماضي على إقامة الخزانين وذكر وزير المالية الأثيوبي أن بلاده أجلت هذا المشروع طوال السنوات الخمس الماضية بهدف الحصول على موافقة دول حوض النيل، مشيرا إلى أن بلاده غير ملتزمة الآن بالحصول على الموافقة وأن البنك الدولي وافق على تمويل الخزانين.

مصر تتصدى لادعاءات أثيوبيا:

الاتفاقيات والقوانين الدولية تؤكد استمرار الحقوق المصرية فى مياه النيل

أديس أبابا - أ. ش. أ - اكد الدكتور صلاح عامر أستاذ القانون الدولى وعضو الوفد المصرى المشارك فى المؤتمر الدولى الخامس للنيل حتى عام ٢٠٠٢ المنعقد حاليا فى أديس أبابا أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالانهار تعتبر معاهدات ذات طبيعة إقليمية لا تتأثر بأى حال من الاحوال بتغير الظروف أو انقضاء الحكم الاستعمارى للدولة التى وقعتها.

وأضاف الدكتور صلاح عامر - الذى القى ورقة عمل قانونية أمام المؤتمر اثارت العديد من تساؤلات الوفود واهتمامها - أن الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٨ الخاصة بتوارث المعاهدات قد استثنت المعاهدات ذات الطبيعة العينية والإقليمية من امكانية أن تتحلل منها الدول الحديثة الاستقلال وقررت بوضوح استمرار التزام هذه الدول بهذه الاتفاقيات.

وقال الدكتور صلاح عامر - فى معرض رده على الإدعاءات الأثيوبية بشأن المعاهدات والاتفاقيات السابقة، والتى تحفظ لمصر حقها فى مياه نهر النيل: إن هناك بعض هذه الاتفاقيات قد ابرمتها أثيوبيا مع بريطانيا أثناء الاحتلال البريطانى لكل من مصر والسودان مثل اتفاقية عام ١٩٠٢ بين بريطانيا والامبراطور الأثيوبى منليك الثانى، والتى نصت على التزام أثيوبيا بعدم التأثير فى تدفق مياه نهر النيل إلى مصر.

وكان الوفد الأثيوبى المشارك فى المؤتمر قد دفع ببطلان الاتفاقيات السابقة وعدم توارث هذه الاتفاقيات مثل اتفاقية عام ١٩٠٢ واتفاقية عام ١٩٥٩ بين السودان ومصر وأن أثيوبيا غير ملتزمة بها، غير أن الوفد المصرى تصدى لهذه الادعاءات وأكد ضرورة التزام الحكومة الأثيوبية بهذه الاتفاقيات طبقا لنص القانون الدولى. وأكد الدكتور صلاح عامر مبدأ توارث الاتفاقيات السابقة بما فيها التى وقعت خلال فترة الاستعمار. وأشار إلى أن منظمة الوحدة الافريقية قد اقرت هى الأخرى اتفاقيات الحدود المبرمة فى عهد الاستعمار والزمت الدول الافريقية باحترامها وقد جرى العمل بذلك بالفعل.

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الوطن
التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٧

وبدأت حرب المياه

أثيوبيا تطلب تقليل حصة مصر من مياه النيل

أسرار جديدة حول الأزمة المصرية ـ الأثيوبية في مؤتمر النيل أبابا

شهد المؤتمر الخامس لدول حوض النيل الذى اختتم اعماله اول امس بالعاصمة الأثيوبية اديس ابابا تطورات خطيرة فى قضية مياه النيل ! فقد تضمنت ورقة العمل الرسمية الأثيوبية المطالبة بالغاء اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان ، والتى تنص على ان حصة مصر السنوية من مياه النيل هى ٥ر٥٥مليار متر مكعب ، و٥ر١٨ مليار متر مكعب للسودان. وذكرت الورقة أنه لابد من الغاء مشروع توشكى وترعة السلام لأنهما سوف يؤديان الى حصول مصر على مياه اكبر من حصتها. وقد رفض وفدا السودان وكينيا هذه المطالب.

أثيوبيا تطلب إلغاء مشروع توشكى

..وتدعى: أن إتفاقية ١٩٥٩ تخص مصر والسودان

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وتهدد : أديس أبابا ليست ملزمة بتطبيقها

وعلى هامش الورقة طالب وزير الرى الأثيوبى باعادة توزيع حصص مياه النيل، وقال ان بلاده لم توقع على اتفاقية ١٩٥٩ وبالتالى فهى ليست ملزمة بتطبيقها ، لان الموقعين عليها فقط

هما مصر والسودان واكد الوزير الاثيوبى أن حصة مصر البالغة ٥ر٥٥مليار متر مكعب هى حصة كبيرة وتضر باثيوبيا ودول اخرى فى حوض النيل ، لان اثيوبيا تريد اقامة مشروعات

اخرى.

ردود الوفد المصرى

وقد رفض الوفد المصرى فى المؤتمر مثل هذه المطالب الأثيوبية واكد انها مطالب مليئة بالاكاذيب ، لان اثيوبيا لديها موارد ضخمة من انهار وأمطار وغير ذلك كما أن مشروع توشكى وترعة السلام لن يؤديا الى زيادة حصة مصر من المياه ، كما أن موارد المياه داخل اثيوبيا كبيرة ومتنوعة وأكد الوفد المصرى أن ورقة العمل والتصريحات الأثيوبية تؤدى الى المزيد من الإثارة والبلبلة واشاد الوفد المصرى بموقف وفد السودان برئاسة السيد رحمة الله الذى اكد أن الورقة الأثيوبية قد تنسف التفاهم والتعاون بين دول حوض النيل !!

وتعليقا على الموقف الأثيوبى اكد مصدر مسئول بوزارة الاشغال والموارد المائية فى مصر ان اتفاقيات مياه النيل لا يمكن المساس بها وأن مصر تتابع تنفيذ اتفاق ١٩٥٩ بشان حصتها البالغة ٥ر٥٥ مليار متر مكعب. ●

وتنفردجريدة « الوطن العربى» بنشر الاتفاقيات التاريخية التى تكشف كذب المزاعم الأثيوبية من أن اتفاقيات مياه النيل هى فقط اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان وسوف تنشر الجريدة تاريخ جميع الاتفاقيات الموقعة والدول التى وقعت عليها والتى تؤكد كذب التصريحات الاثيوبية.

اتفاقية ١٨٩٩

كان اول اتفاق ينظم مياه النيل عام ١٨٩٩ اى منذ ٩٨ عاما نظم استفادة « مصر والسودان » وكانا كيانا واحدا بمياه النيل وتم الاتفاقبمعرفة بريطانيا التى كانت تحتل مصر والسودان واثيوبيا ايضا

وتاريخيا فان اثيوبيا قد وقعت فى ١٥ مايو ١٩٠٢ اتفاقا مع بريطانيا التى كانت تحتل مصروالسودان وتعهدت فيه اثيوبيا بعدم اقامةاية اعمال يكون من شانها التاثير على مياه النيل.

كما ان هناك معاهدة بين بريطانيا والكونغو« زائير حاليا تم توقيعها فى ٩ مايو ١٩٠٦ تتعهد فيه الاخيرة بانها لن تقيم اية اعمال على أو بالقرب من نهر السليكى يكون من شانها انقاص حجم المياه التى تدخل بحيرة البرت من غير موافقة السودان.

إتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا نيابة عن كل من السودان واوغندا وكينيا وتنزانيا تقضى بانه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لا يمكن القيام باعمال خاصة بتوليد الطاقة علي نهر النيل او علي روافده او علي البحيرات التى ينبع منها ذا كانت هذه الاعمال من شانها انقاص كمية المياه التى تصل الى مصر او تعديل موعد وصولها او تخفيض مستوى المياه بصورة تمس مصالح مصر كما تقضى الاتفاقية

الوفد المصرى يصف المطالبة الأثيوبية بأنها مليئة بالأكاذيب

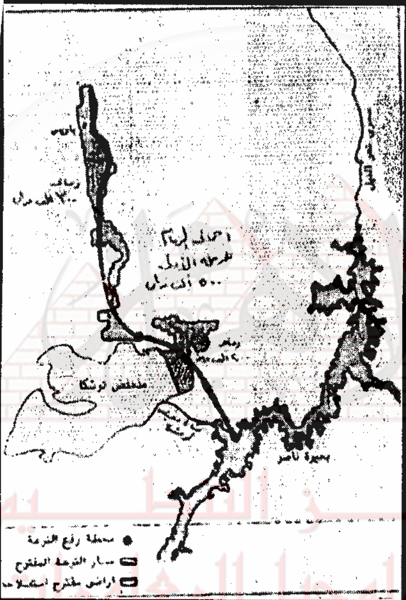

« الوطن العربى » تنفرد بنشر الإتفاقيات التى وقعت عليها جميع دول حوض النيل بما فيها إثيوبيا

بالاحتفاظ بحقوق مصر فى مراقبة مجرى النيل من المنبع الى المصب.

اتفاقية ١٩٥٩

وعقب استقلال السودان جرى توقيق اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان وقد عقدت فى يوم ٨ نوفمبر من ذلك العام وتضمنت :

١- الحقوق المكتسبة الحاضرة : ما تستخدمه مصر ومن مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول

على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده المنوه عنه فى هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار مترا مكعبا مقدرة عند اسوان سنويا.. وان يكون ما تستخدمه السودان فى الوقت الحاضر « انذاك» هو حقها المكتسب ومقداره ٤ مليار متر مكعب.

٢- مشروعات ضبط النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه الى البحر ، بحيث توافق الجمهوريتان على ان تنشئ مصر

السد العالى عند اسوان على ان تنشئ السودان سد الروصيرص على مياه النيل الازرق ، ويوزع صافى فائدة السد العالى على الجمهوريتين وبالتالى يصبح نصيب مصر ٥ر٥٥ مليار متر مكعب والسودان ٥ر١٨ مليار متر مكعب.

٣- توافق حكومة مصر ان تدفع لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليوناتعويضا شاملا عن الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين فى السد العالى

المصدر : الاهرام

التاريخ:١ اغسطس ١٩٩٨

وزير سودانى يؤكد التزام بلاده باتفاقيات مياه النيل

الخرطوم - أ ش أ: أكد الدكتور عصام صديق وزير الدولة بوزارة الرى والموارد المائية السودانية التزام الوزارة بكل الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى بشأن مياه النيل وقال صديق فى تصريحات صحفية له أمس ان مساعى السودان متصلة مع دول حوض النيل لمواجهة المخططات الإسرائيلية التى ترمى لاستغلال مياه النيل. ويأتى هذا التصريح لنفى مانسبته الصحيفة نفسها إلى الدكتور شريف التهامى وزير الرى والموارد المائية السودانى يوم الاربعاء الماضى بشأن تأييده لاعادة النظر فى اتفاقية مياه النيل.

المصدر : الاحرار

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٨

أبو زيد: لن نسمح لإسرائيل باللعب فى حوض النيل

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال والموارد المائية ان اسرائيل لن تتمكن من القيام بأعمال هندسية أو توسعية أو بناء أية سدود فى منابع النيل وان الأجهزة المصرية تتابع الموقف بصورة دقيقة جدا.

وقال الوزير خلال الندوة التى نظمتها نقابة المهندسين بالاسكندرية أمس الأول حول السياسة المائية فى مصر، ان مصر لن تسمح بأية مشروعات تقوم بها اسرائيل من شأنها الاضرار بأمن مصر.

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٩

الاتفاق مع إثيوبيا والسودان على تنفيذ مشروعات أحواض النيل

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية انه تم الاتفاق بين وزراء الرى والموارد المائية فى كل من اثيوبيا والسودان ومصر على تنفيذ الجزء الخاص بالمشروعات على مستوى الأحواض الفرعية لنهر النيل باعتبار البلاد الثلاثة أعضاء بالهضبة الاثيوبية.

وقال انه تم أيضا الاتفاق على السير فى تنفيذ جزء من الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية المتكاملة لدول حوض النيل، مشيرا إلى أنه سيتم عقد اجتماع لخبراء الدول الثلاث قبل اجتماع المجلس الوزارى لدول الحوض فى مايو القادم بأديس أبابا.

قراءة فى ملفات النيل ٢٠٠٢

«مصر هبة النيل» عقيدة ثابتة للمصريين على مر العصور حافظوا خلالها على مياه النيل وعلى جريانه، وحفروا الترع والمصارف، وشيدوا الجسور وأقاموا السدود قديما وحديثا لاستغلال مياهه ولتفادى أخطار فيضاناته. وعملت مصر دوما على توطيد أواصر التعاون مع دول حوض النيل وعقدت الاتفاقات معها حفاظا على حقوقها التاريخية من المياه.

د. محمد نصر علام
أستاذ هندسة الرى والصرف. هندسة القاهرة

ومثال على هذه المعاهدات اتفاقية ١٨٨٤ مع الكونغو لعدم إنشاء مشاريع على روافد النيل تؤثر على إيراد النهر، واتفاقية ١٩٠٢ مع إثيوبيا لمنع إقامة أى منشآت على النيل الأزرق أو السوباط تؤثر على سريان مياه النيل، واتفاقية ١٩٢٩ بين مصر والسودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا لعدم إقامة اى مشروعات أعالى نهر النيل إلا بموافقة مصر، واتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان للانتفاع المشترك بمياه نهر النيل على أساس الحقوق التاريخية للبلدين. وفى مجال التعاون الفنى قامت مصر بالعديد من الدراسات المشتركة مع السودان لتقليل فواقد مياه النيل، وكانت قناة جونجلى إحدى ثمار هذه الدراسات. وبدأت مصر عام ١٩٦٧، فى برنامج فنى إقليمى «هيدروميت» مع كل من أوغندا وتنزانيا وكينيا والسودان، ثم لحقت بها كل من رواندا وبوروندى عام ١٩٧٢، وإثيوبيا كمراقب عام ١٩٧١. واستمر هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٢ بهدف تطوير شبكات القياسات المائية فى الهضبة الاستوائية لإنشاء قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها فى تنمية الموارد المائية للمنطقة. ثم بدأت مصر مع أوغندا وتنزانيا والسودان برنامج التيكونيل عام ١٩٩٣، وإثيوبيا وبوروندى وإريتريا وكينيا كمراقبين، بهدف دراسة خطط مشتركة لتنمية حوض النيل. وحاليا تم الاتفاق على تشكيل مجلس من وزراء المياه فى دول حوض النيل تساعده لجنة فنية استشارية من خبراء هذه الدول للاتفاق على تنفيذ مشروعات مشتركة لتنمية النهر واستغلال مياهه الاستغلال الأمثل.

وتتناول هذه المقالة إحدى آليات التعاون بين دول حوض النيل وهو مؤتمر النيل ٢٠٠٢ الذى يحضره سنويا ممثلون حكوميون رفيعو المستوى عن دول الحوض. وأول هذه المؤتمرات عقد فى أسوان عام ١٩٩٣ ثم فى السودان ثم تنزانيا وأوغندا ثم إثيوبيا ثم رواندا ثم مصر مرة ثانية هذا العام. وستستمر سلسلة هذه اللقاءات السنوية حتى عام ٢٠٠٢، لتبادل وجهات النظر الفنية وتبادل الخبرات بين دول الحوض حول مشاريع تنمية موارد نهر النيل وأولوياتها. وتتمثل أنشطة هذا المؤتمر فى الأوراق القطرية التى تعرضها الوفود الرسمية لدول حوض النيل بالإضافة إلى أبحاث علمية وفنية يعرضها باحثون من دول الحوض ومن جهات وهيئات أجنبية عديدة. ونسجل هنا عدة ملاحظات على أهم ما جاء فى الأوراق القطرية خلال السنوات السابقة لعدد من دول الحوض وهى أوغندا وكينيا وتنزانيا (كمثال لدول الهضبة الاستوائية) وإثيوبيا والسودان ومصر كمحاولة لتفهم مواقف هذه الدول، ومدى استعدادها للتعاون فى تنمية موارد النهر للفائدة المشتركة.

وعلى ضوء مراجعتنا لما جاء في هذه الأوراق القطرية لمؤتمر النيل ٢٠٠٢ نستطيع أن نستخلص ما يلي:

١ - أن البيانات والدراسات المائية المتوافرة لدول الحوض، باستثناء مصر ثم السودان، محدودة وليست هناك خطط قومية مائية تفصيلية يمكن الاعتماد عليها حتى الآن لإعداد خطة متكاملة لتنمية وإدارة نهر النيل.

٢ - هناك مبالغة شديدة في تعداد سكان دول الحوض وفي معدلات الزيادة السكانية وبالتالي في احتياجاتهم المائية.

٣ - هناك اهتمام مثير للانتباه من دول أعالي النيل بالزراعة المروية بالرغم من أنها لم تمارس هناك بشكل مؤثر منذ القدم، ولم يتطرق أي من الأوراق القطرية إلى الزراعات المطرية والعمل على تطويرها وزيادة إنتاجيتها.

٤ - هناك بالفعل حاجة لإنشاء السدود الصغيرة لإمدادات مياه الشرب ولتوليد الكهرباء في معظم دول حوض النيل، وهذه السدود لن تؤثر بشكل كبير على حصة مصر، ما لم تستخدم مياهها في أغراض الري.

٥ - من الملاحظ أن الاحتياجات المستقبلية لدول الهضبة الاستوائية للزراعات المروية تم تقديرها بما يعادل الزيادة في إيراد النهر نتيجة مشروع قناة جونجلي، وأرجو ألا يكون هناك تفكير لبيع هذه المياه لدول المصب.

٦ - هناك مبالغة إثيوبية شديدة في تقدير احتياجاتها المائية حتى لو صح تقديرها للمساحات الزراعية الممكن استصلاحها، حيث تتوافر الأمطار الغزيرة لشهور عديدة والري التكميلي للفدان لن يزيد على حوالى ٢٠٠٠ متر مكعب، ولن تزيد الاحتياجات الكلية على ١٠ مليارات متر مكعب، علما بأن استصلاح هذه المساحات الهائلة سيستغرق عقودا طويلة من الزمن وبتكاليف هائلة، هذا عدا تكاليف السدود التخزينية وقنوات التحويل.

٧ - الدبلوماسية المصرية الهادئة وسياسة النفس الطويل قد حققت أهدافها خلال الفترة الماضية من طرح ما في الصدور علانية ومناقشته فنيا وقانونيا وسياسيا. من ناحية أخرى ولتجنب إضاعة الوقت والجهد نرى أهمية الإعلان صراحة عن أن التفاوض حول أي مكاسب مائية لدول أعالي النيل لن يكون على حساب حصتي مصر والسودان، بل من خلال اقتسام الزيادة في إيرادات النهر نتيجة للمشاريع المقترحة لتقليل الفواقد المائية.

٨ - من منطلق طبيعة مواقف دول الحوض ونوعية القضايا المائية، قد يكون من الأجدى أن تكون برامج التعاون والمفاوضات مع دول الهضبة الاستوائية منفصلة عن برامج التعاون والتقارب مع إثيوبيا.

٩ - الأهمية الكبيرة لتنسيق المواقف بين مصر والسودان في هذه المؤتمرات خاصة، وفي برامج حوض النيل عموما.

١٠ - بعد عام ١٩٩٦ أصبحت الأوراق القطرية تكرارا لما ذكر في الأعوام السابقة مما قد يستلزم إعادة تقويم فوائد استكمال هذه السلسلة من المؤتمرات السنوية.